

لَا تُكُونُوا مِثْلَهُمْ

وَنَظَائِرَهُمُ الْمُنَافِقِينَ

س ١٩٠١

رقم ١٣٨

للكان فافون







القوانين العقارية  
في الديار المصرية

---



# الحكومة المصرية

---

## القوانين العقارية في الديار المصرية

---

### مجموع

يشتمل على القوانين واللوائح والتعليمات الإدارية  
المتعلقة بالتقاررات

(نشر بمعرفة مراقبة الاموال المقررة)



(طبع)

بالطبعة الكبرى الاميرية بيوتان مصر المحمية

سنة ١٩٠١

افرنجيه





## مقدمة الطبعة الاولى

يشهد على البند ٣٦ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة في الديار المصرية كانت تعهدت الحكومة المصرية بان تنشر لوائح الاطيان والترع والجسور حال نشر قوانين المحاكم الجديدة وقيام بهذا التعهد حصل النشر ولما انتظمت المحاكم المختلطة اعطى لها في سنة ١٨٧٥ مجموع يحتوي على ثلاثة أشياء الاول لائحة الاطيان السعيدة مع التغييرات التي طرأت عليها بعد صدورها والثاني لائحة المقابلة مع ما نالها من القوانين تعديلاتها والثالث لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة

وهذا المجموع قد اتخذ دستوراً لهذا العمل فقط اضيف اليه اللائحة المصدق عليها بقرار المجلس الخصوصي بتاريخ ١٤ جادى الاولى سنة ١٢٨٣ (٤ اكتوبر سنة ١٨٦٦) في شأن الالات الخارية والقانون نامه العثمانية المؤرخة في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ الصادرة باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية

أما من خصوص الاوامر الصادرة قبل نشر قوانين المحاكم فانها اختصرت على عمل فهرست في ابتداء الكتاب أثبت فيها بيان تاريخ ومضمون الاوامر التي صدرت على اختلاف أنواعها قبل المدة التي نشرت فيها رسمياً وأوامر ومنشورات الحكومة وما ألقى فيها بعد من العبارات والأوجه الواردة بالأوامر السالف ذكرها قد حذف من هذا الكتاب ثم أضيف اليه ما استجد من الاحكام في شأن الاطيان مع ما في ذلك من قرارات مجلس النظائر واللوائح والمنشورات الصادرة من النظارات تكميلها وقد أدرج فيه أيضاً بعض أحكام مهمة صدرت من محكمة الاستئناف المختلطة روي أن من شأنها افصاح القوانين الحالية وذلك بصفة تنبيه وقد استصوبت حذف سائر المواد الجارية في حقها أحكام قوانين المحاكم دون غيرهما منعا للتكرار وبذلك صارت أحكام الشريعة فيما يتعلق بالبيع وحق الاختصاص والرهن والهبة وغير ذلك خارجة عن دائرة حدود هذا الكتاب

وقد ذكرنا على سبيل الإشارة بنود القانون المدنى المختلط فيما يختص بالمواد الداخلة في موضوع هذا المؤلف واتخاذ استنبط من هذه القاعدة ما هو متعلق بحق الشفعة ولما كان ذلك أمراً خاصاً بالقوانين المصرية فهو ساعى الشريعة الاسلامية رأيت من المفيد أن أورد ما يتعلق به من بنود قوانين المحاكم المختلطة والاهلية وما ذلك الا انظارا لعدم استيفاء القوانين الحالية أمام مسألة الموارث فاستبعدت أكونها من متعلقات الاحوال الشخصية ولم أضع الا تعريفة الرسوم التي يحصلها بيت المال فيما لو دعت الحالة لتدخلها في جرد التركة وحصر موجوداتها ومن خصوص نقل الملكية والطريقة المنبئة في الحجج فقد صار ايراد القواعد المدونة بقوانين المحاكم في شأن التسجيل التي ترتب عليها تعديل الطريقة المذكورة تعديلاً عظيماً

( مقمذمة الطبعة الاولى )

أما الواضع الضبط والربط ولوائح الصحة مثل قانون الخفر وقانون نزع المرتفعات فقد صرف النظر عنها بقصد عدم توسيع هذا المؤلف الأتمن المفيد التنويه بأن أصحاب الاملاك الاجانب خاضعون لتلك اللوائح بموجب قانون نامة ٧ مفرسة ١٢٨٤  
وبناء على القواعد المتقدم ذكرها قد جعلت كل ما كان من الاوامر متعلقا بالعقارات في الدار المصرية وربط الضريبة عليها وترتيب الرى وما لاصحاب الاطيان من الحقوق وما عليهم من الواجبات على وجه العموم

هذا والاسلوب الذى اتخذ لترتيب الاوامر وتقسيمها واضح فى الفهرست المعمولة عن المواد المشتمل عليه هذا المؤلف . فالكتاب الاول منه يحتوى على كل ما يتعلق بالملكية وانتقالها وروابط استعمالها وحقوق الارتفاق الخاصة بها وابقاف الاموال وأملاك الحكومة عمومية كانت أو خصوصية . والكتاب الثانى يشتمل على كل ما يختص بأموال الاطيان وربطها وتحصيلها . والكتاب الثالث يشرح كيفية الاحكام الحالية للترع والجسور والكث الزراعية وتقسيم المياه

هذا ولما كان قصدى أن أعمل عملا تدوم به حالة القوانين الراهنة على قدر الامكان قد رأيت من المفيد أن أدرج مشروعى قانون همامن الالهية بمكان عظيم وفى أمل الحكومة أن تتمكن من اصدارهما عن قريب . فالاول يختص بنزع ملكية العقارات لاجل المنافع العمومية وقد سبق تصديق مجلس النظار عليه وعرض على مجلس شورى القوانين وهو الآن تحت نظر جمعية قضاة المحاكم المختلطة . والثانى يحتوى على النص الذى حصل الاقرار عليه فى ٢٠ رابريل سنة ١٨٩٠ من اللجنة القضائية الدولية عن التعديلات التى أدخلت على الامر العالى الرقم ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ المتعلق بالحجز والبيع الادارى ومعرض الآن على الدول وسيصدر منى وافقت عليه والمأمول أن هذا المجموع يكون مقدمة مفيدة لمل قانون فيما بعد يتجلى به مابقى غامضا وفيه ريب وبه يحصل تمام المطابقة بين قوانين العقارات الحالية وقوانين المحاكم

وأختم قولى باظهار المنونية لحضرة يوسف جبرائيل شكورك الذى ساعدنى مساعدة عظيمة فى الاستدلال على الاوامر وترتيبها والى حضرات اعضاء أقلام قضايا الحكومة الذين شكرموا باعطائى ما لديهم من المعلومات

ج . ل . نورست

جرب مصر فى ١٨ يولييه سنة ١٨٩٢

## (تمهيد عن الطبعة الثانية)

### تمهيد عن الطبعة الثانية

بما أنه من عهد نشر مجموع القوانين العقارية في الديار المصرية الذي اعتنى بجمعها وتسجيلها بجانب مسترجح ل. غورست في سنة ١٨٩٣ قد حدثت جملة تعديلات وتحويرات مهمة سواء كانت فيما يختص بالقوانين العقارية نفسها أو في كيفية تأويل وتطبيق بعض نصوص أخرى لم تزل مرعية الاجراء فقد دعت الحال الآن الى ضرورة عمل جديد هو جمع متفرقات الاوامر التي صدرت فيما بعد وتدوينها وتبويبها كما كان يتوقعه جناب واضع المجموع الاول انما قد صرف النظر في المجموع الجديد عن ايراد قانون المقابلة بالتفصيل اذ فائده لم تكن الآن بالدرجة التي كان عليها وقت ترتيب المجموع الاول غير أن ذلك لا يمنع من التسليم عنه من الوجهة التاريخية وكذلك قد ورد في الباب المتعلق بالاموال ملخص قانون التصفية المقرر فيه تعويض المقابلة الذي يستمر سدا مدة ثلاثين سنة آتية أما الانقافات والاوامر العالية الخصوصية المتعلقة بالدائرة السنية والدومين أية كانت فقد روى عدم ضرورة درجها مرة ثانية في هذه الطبعة لان أطيان هاتين المصلحتين لم تزل خاضعة لاحكام الملكية العامة و فقط درج في المجموع الحالي الباب المختص بتحصيل الاموال المربوطة على أطيان المصلحتين المذكورتين ومواعيد جبايتها المنبوعة نحوهما بطريقة تختلف عن الرابطة العمومية

وقد صدر في هذا الاثناء امران عاليان اوجبا تغيير حالة القوانين العقارية أولهما القانون المتعلق بنزع الملكية للنافع العمومية وثانيهما بشأن الجز والبيع الاداريين لتحصيل الاموال المستحقة على أطيان مرهونة لاجانب وقد سبق أن جناب مسترجح ل. غورست أورد في الطبعة الاولى هذين الامرين بصفتهم مشروعين تحت البحث والنظر

فشروع الامر الاول ولو أن الدول لم تصادق عليه لآن العمل به فيما يختص بالاجانب الا أنه أصبح ساريا على الاهالي بمقتضى الامر العالي الذي صدر بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ أما مشروع الامر الثاني الذي هو في غاية الاهمية فقد صادقت عليه الدول وصار في عداد القوانين المعمول بها في حق الجميع وصدر عنه امر عال بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ تعديلا للامر الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وبذلك أصبح في امكان الحكومة المصرية

(تمهيد عن الطبعة الثانية)

اتخاذ الاجراءآت المؤدية لتعصيل أموالها المسحقة بدون اجبارها بما يتبع الطرق والمواعيد المقررة في قانون المرافعات المختلط أو الانتظار لوفاء الرهنية المتوقعة لصالح أحد الاجانب مع مراعاة حقوق الدائن الاجنبي المرتهن العقار

هذا ولما كانت القوانين المختلطة غير مستوفية فيما يتعلق بحق الشفعة فقد ترتب على المطالبة بهذا الحق جملة أمور مغايرة للعدالة بحيث اقتضى الحال الى وضع حد لذلك وعليه قد صدر أمر عال في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بمما للقانون الحالي وجعل المطالبة بحق الشفعة تحت قيود وشروط معينة معلومة من شأنها صيانة مصالح أرباب الشأن

وبالاجال نقول إن هذا المجموع يشمل كل ما أضيف أو حذف أو حوّر في القوانين العقارية من سنة ١٨٩٢ للآن ولا حاجة لتعدد جميع تفاصيل ذلك هنا بل يكفي بأن نلاحظ أن القوانين آلت الى حالتها الراهنة في الطبعة الجديدة بعد حذف جميع الاوامر والوائغ والقرارات والمنشورات الغير معمول بها الآن وكل ما حذف منها أشير اليه للاستدلال على أصله ولتتمكن من الرجوع الى النص الاصل في الطبعة القديمة عند الاقتضاء ما

جرب مصر في شهر مايو سنة ١٩٠١

(فهرست)

عن الاوامر المتعلقة بالعقارات السابق صدورها على نشر القوانين والاورام العالية والمنشورات الرسمية للحكومة المصرية مرتبة على حسب تواريخ صدورها وبيان مضمون كل منها

ملحوظات	تسيرة سنوات	
	١٢٣٨ ١٨٢٢	١
	أمر صادر بتاريخ ١٤ رمضان تصريح برفع مال الاطيان التي تصاب بمحصولاتها بالخسرين	
	١٢٣٩ ١٨٢٣	٢
	أمر صادر بتاريخ ٢٠ جادى الاول تصريح برفع المال عن الاراضى التي هافت زرعها بأسباب قهرية	
	١٢٤٢ ١٨٢٦	٣
صار الفاؤه (راجع غرة ٩)	أمر صادر بتاريخ ٤ محرم تصريح برفع مال السراق	
	١٢٤٣ ١٨٢٧	٤
	قراومن مجلس ملكيه بتاريخ ٨ صفر تصريح باعفاء الاراضى المنغرة أشجار صنط من دفع المال	
	١٢٤٥ ١٨٢٩	٤ مكررة
	أمر صادر بتاريخ ٤ ذى الحجة عن اعطاء أول انعامية بلا مال من اطيان البرى	
صار القاء مقعوله فيها تعلق بالقليل (راجع غرة ٨)	١٢٥٣ ١٨٢٦	٥
	أمر صادر بتاريخ ٢٧ شوال باعطاء حق المنفعة فى اراضى الأبعاديات للتم عليهم بها وتوريثها لغيرهم وعند عدم وجود ذرية تؤول لعتقائهم خلاف الغلام والجارية السود وبعد الانقراض تكون وقفاً للزمن الشريفين (أراضى معفية من المال	

( فهرست )

ملحوظات	تسوية سنوات	
	١٢٥٥ ١٨٢٩	٦
	١٢٥٦ ١٨٤٠	٧
صارا لغاؤه (راجع غرة ١١ مكررة)	١٢٥٨ ١٨٤٢	٨
صارا تعديله (راجع غرة ١٥)	١٢٥٨ ١٨٤٢	٩
	١٢٦٢ ١٨٤٦	١٠
صارا تعديله (راجع غرة ٢٠)	١٢٦٢ ١٨٤٦	١١
	١٢٦٦ ١٨٥٠	١١ مكررة

(فهرست)

ملحوظات	نمرة سنوات	
قرار من الجمعية العمومية بتاريخ ١٣ ذى القعدة بمنع أرباب الأباعد من تأجيرها وجمع مستأجرى أطيان الميرى من تأجيرها أيضا	١٢ ١٢٦٧ ١٨٥١	
أمر صادر بتاريخ ١٩ ذى القعدة بفتح الأراضى خارج الزمام بالمزاد وعدم إضافة مال عليها خلاف ما تقرّر بالمزاد	١٣ ١٢٦٧ ١٨٥١	
أمر صادر بتاريخ ١٣ صفر بنسوية ترك البقايا بالخافعة لغاية سنة ١٥٦٩ (قبضية) وإبلاغ إضافة المال من ثمن إلى سدس وتعيين كيفية التحصيل (تتبعه) لم يستعمل على الأمر الصادر بإضافة الثمن	١٤ ١٢٦٩ ١٨٥٢	
أمر صادر بتاريخ ٧ محرم بالزام أرباب الأباعد والجفالك بتوريد عشر محصولات أباعدهم وجفالكهم	١٥ ١٢٧١ ١٨٥٤	
أمر صادر بتاريخ ١٨ محرم بسرمان منعول تحصيل العشر على أطيان الأوامى	١٦ ١٢٧١ ١٨٥٤	
أمر صادر بتاريخ ٢٢ محرم بتميز الحالات التى يجب تحصيل العشر إما بالنقد أو بالصنف وكيفية تقدير العشر بالنقد	١٧ ١٢٧١ ١٨٥٤	
أمر عال صادر بتاريخ ١٠ ربيع أول الأراضى المعطية أبعادية لاجل غرضها ألتجارا ولم تقرص تضاف بالضريبة	١٨ ١٢٧١ ١٨٥٤	

( فهرست )

ملحوظات	تسوية سنوات	تسوية سنوات
	١٩	١٢٧١ ١٨٥٤
	٢٠	١٢٧١ ١٨٥٤
صار تعديله (راجع غرة ٢٥)	٢١	١٢٧١ ١٨٥٤
صار تعديله (راجع غرة ٢٦)	٢٢	١٢٧١ ١٨٥٤
	٢٣	١٢٧١ ١٨٥٥
	٢٤	١٢٧١ ١٨٥٥
صار الغاؤه (راجع غرة ٥٥ مكررة)	٢٥	١٢٧١ ١٨٥٥

أمر صادر بتاريخ ٢٩ ربيع آخر  
بتقسيم الاراضي المربوطة عليهم عشور الى ثلاث  
درجات بالجهات القبيلة والبحرية مع تخيير أربابها  
في دفع العشور إما نصف عين أو نقديه

أمر صادر بتاريخ ٨ جمادى الاولى  
نأى لأشحة الاطيان

أمر صادر بتاريخ ٨ جمادى الاولى  
بمسواة ضريبة مال الاطيان الخراجية بضريبة  
حيضان كل بلد

قرار من الجمعية العمومية بتاريخ ٨ رجب  
بتكليف المديرين بقرأ طيان الابعاد الى مقرر  
وعاقر لاجل أخذ العشور على المتمر وعدم أخذها  
على العاقر

أمر عال صادر بتاريخ ٢٦ رجب  
بربط ضريبة خراجية على الاطيان في حالة ما اذا  
كان لم يصير اتمام الشروط اللازمة لتحرير تقسيط  
الابعاد

أمر صادر بتاريخ ٢٥ شعبان  
برفع العشور عن جنابن التزهة بالمدن

أمر صادر بتاريخ ١٣ رمضان  
بعدم حل الاوامر الابعاد انقراض ذرية أربابها  
ذكورا كانوا أو أنثا



(فهرست)

ملحوظات	نمرة	سنوات
صار الفأؤه (راجع غرة ٥ مكرره)	٢٦	<div>١٢٧٢</div> <div>١٨٥٦</div>
		<p>أمر صادر بتاريخ ٨ شوال بوضع تعريفة جديدة للأطيان الخراجية وتنظيم كيفية إعطاء الأطيان الخراجية مع إعفائهم من المال للمتعملة</p>
صار تعديله (راجع غرة ٣٢)	٢٧	<div>١٢٧٣</div> <div>١٨٥٦</div>
		<p>أمر عال صادر بتاريخ ٧ صفر بتخصيص الويركو المضاف على الأطيان الخراجية بوجه المساواة</p>
	٢٨	<div>١٢٧٣</div> <div>١٨٥٧</div>
		<p>قرار صادر من مجلس الأحكام بتاريخ ١٧ ذى الحجة بمنع بيع وشراء الأراضى المجاورة للترعة الحلوة</p>
صار الفأؤه	٢٩	<div>١٢٧٣</div> <div>١٨٥٧</div>
		<p>أمر صادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة بإعطاء الأطيان التى تظهر زيانها بالمساحة للقبور عنها وتربط عليه بالمال أو بالعشور</p>
	٣٠	<div>١٢٧٤</div> <div>١٨٥٧</div>
		<p>أمر صادر بتاريخ ٢٤ محرم بتمويل الأطيان مسموح المشايخ والمصاطب بأعلى ضريبة الناحية الموجودة تلك الأطيان بها</p>
	٣١	<div>١٢٧٤</div> <div>١٨٥٧</div>
		<p>أمر صادر بتاريخ ٢٧ محرم بتعديل الضرائب الخراجية وإبقاء ضرائب الأطيان المبيعة بالتراد على ما هي عليه</p>
	٣٢	<div>١٢٧٤</div> <div>١٨٥٨</div>
		<p>أمر صادر بتاريخ ٢٦ جادى الاول بتوزيع أموال الأطيان الخراجية والمبلغ المضاف عليها من الويركو بوجه المساواة على أطيان الاقاليم عموما</p>

( فهرست )

ملحوظات	عقود سنوات	
	١٢٧٤ ١٨٥٨	٣٣
	أمر صادر بتاريخ ١٧ جاد آخر المزايدة في أطيان المبرى التي تباع تكون ككابة داخل مظروف ويصير تقديركية الاموال في المزايدة	
	١٢٧٤ ١٨٥٨	٣٤
	أمر صادر بتاريخ ٢٤ ذى القعدة بإضافة الاطيان مسموح المشايخ والمصاطب على مزارعها سواء كانوا مشايخ أو أهالي	
	١٢٧٤ ١٨٥٨	٣٥
صار تعديله (راجع غرة ٩٧)	أمر صادر بتاريخ ٢٤ ذى القعدة نالك لائحة للاطيان (لائحة المرحوم سعيد باشا)	
	١٢٧٥ ١٨٥٨	٣٦
	أمر صادر بتاريخ ١٥ جادى الاولى بان الاطيان الخراجية المتروكة والاطيان العشورية المستبدلة بأطيان خراجية متروكة تباع بصفة أطيان عشورية سواء كان قلاهاى أو للاجانب على حد سواء بمزايدة شروط لائحة الاطيان	
	١٢٧٥ ١٨٥٩	٣٧
	أمر صادر بتاريخ ٢ شعبان بان توريد الاواشى يكون باعتبار الطبقات من الذرية	
	١٢٧٦ ١٨٥٩	٣٨
	أمر صادر بتاريخ ١٩ ربيع أول نصير بحالين يرغب من أرباب الاطيان الخراجية بترك أطيانهم أو جانب منها للمبرى وللحكومة أن تجرى فيها ما تراه موافقا	
	١٢٧٦ ١٨٦٠	٣٩
	منشور صادر من المعية السنية بتاريخ غرة ذى الحجة بتسوية التبادل في الاطيان وتحصيل الرسوم وتحجير الخلع	

(فهرست)

ملاحظات	نمرة سنوات	
	٢٩ ١٢٧٧ ١٨٦١	مكرر
أمر صادر بتاريخ ٨ صفر بتحصيل عشور الخيل في سنة ١٢٧٨ و ١٢٧٩ على مقتضى تعداد وتقدر بخصوصيين عن كل من السفين الذكورتين وفي السنوات التالية يكون تحصيل العشور على واقع متوسط السنين المذكورتين وهكذا يصير تجديد التعداد والتقدير كل ثمان سنوات مرة	٤٠ ١٢٧٧ ١٨٦١	
أمر صادر بتاريخ ١٩ ربيع آخر تصريحاً للأوروبيين بإنشاء وابورات حليج القطن في الأراضي التي يحوزون منفعها من الأهالي	٤١ ١٢٧٧ ١٨٦١	
أمر صادر بتاريخ ٨ صفر بعدم تحصيل مال على زيادات الزمام الا من وقت ظهورها	٤٢ ١٢٧٧ ١٨٦١	
أمر صادر بتاريخ ١٥ ذي القعدة باعتبار مساحة الاطيان بالقصبة التي اعتبارها ثلاثة أمثا وخمسة وخمسين سنتيماً ومقياس كل فدان ٣٣٣ قصبه	٤٣ ١٢٧٨ ١٨٦١	
أمر صادر بتاريخ ٩ محرم بعلامة نصفين على كل قرش على الاموال الخراجية والعشورية	٤٤ ١٢٧٨ ١٨٦١	
أمر صادر بتاريخ ٤ جمادى الاولى بخصوص تقويم محمولات الاطيان العشورية لاجل ربط العشور بمقتضاها		

صار إلغاء مقعوله فيما  
يخص الاطيان  
العشورية  
(راجع غرة ٤٩)

صار إلغاء  
(راجع غرة ٤٩)

( فهرست )

ملحوظات	نمرة	سنوات
أمر صادر بتاريخ ١٢ جادى الاول بتغيير الامر الاول		
أمر صادر بتاريخ ٩ جاد آخر بترتيب الاجراء على مقتضى الامر الصادر فى ١٢ جادى الاول		
أمر صادر بتاريخ ١١ جادى الاول ببيع الاطيان اثرية الخراجية المنحلة لوفاة أربابها بدون ورنه شرعية بواسطة اشهرها بالمراد وربط المال يكون بحسب مرسى المزداد مع لقواعطاء الاطيان بمواعيد	٤٥	١٢٧٨ ١٨٦١
الامر المذكور قبله أصل النص حرفيا	٤٦	١٢٧٨ ١٨٦١
أمر صادر بتاريخ ١٨ شعبان بتحصيل العشور على أقساط مثل الاطيان الخراجية منشور صادر من ديوان المالية بتاريخ ١٥ رمضان بترتيب مبدى واحد عن كل قرش على عقود الشركات الزراعية باعتبار مجموع مال مدة الشركة	٤٧	١٢٧٨ ١٨٦٢
أمر صادر بتاريخ ٥ شعبان بلقواعلاوة النصفين على كل قرش المضافة على الاطيان العشورية بمقتضى أمر ٩ محرم سنة ٧٨ ( غرة ٤٣ ) وبالقضاء الاوامر الصادرة فى ١٢ و ٤ جادا أول و ٩ جادا آخر سنة ١٢٧٨ ( غرة ٤٤ ) لتلغاة بعلاوة العشور	٤٨	١٢٧٨ ١٨٦٢
	٤٩	١٢٧٩ ١٨٦٣

(فهرست)

ملاحظات	نمرة	سنوات
قرار صادر من المجلس الخصوصى بتاريخ ١٤ رمضان بمنع الترخيص بفرز كفر من بلد وما سبق فرزه من الكفور يعاد الى بلاده الاصلية	٥٠	١٢٧٩ ١٨٦٣
أمر صادر بتاريخ ٢٧ ربيع آخر بتصصيل عشر على النخل خلاف مال الارض المفروس فيها الثقل	٥٠ مكررة	١٢٨٠ ١٨٦٣
أمر صادر بتاريخ ١٢ رجب بخصوص تحرير رجب الاولات بمعرفة المحكمة الكبرى الكائنسة بالاقليم الموحدة بها الاطيان والعقارات	٥١	١٢٨٠ ١٨٦٣
أمر صادر بتاريخ ٢٧ شوال بعدم فلتز ما يبلد الايام عال وان ظهرت زيادة مساحة فتكون على نمة المبرى	٥٢	١٢٨٠ ١٨٦٤
أمر صادر بتاريخ ١٩ ذى القعدة بعدم سماع دعوى فى الحجج الشرعية الصادرة من المحاكم الكبرى	٥٣	١٢٨٠ ١٨٦٤
منشور صادر من باشمعاون خديوى بتاريخ ٢٠ محرم بعدم جواز بيع الاراضى المجاورة لجاي جسر السكة الحديد والخنائق والجنائيات	٥٤	١٢٨١ ١٨٦٤
أمر صادر بتاريخ ١٨ رجب بتعديل ربط أموال الاطيان الخراجية وأطيان المنطوقه عن سنة ١٥٨١ (قبطية)	٥٥	١٢٨١ ١٨٦٤

صار بتدليله  
(راجع نمرة ٦٢)

( فهرست )

ملحوظات	تسيرة	صفحات
أمر صادر بتاريخ ٢٤ شعبان بإعلاوة قيمة العشور وتحصيلها نصف عين	٥٦	١٢٨١ ١٨٦٤
أمر صادر بتاريخ ٢٤ شعبان تصريحاً ببيع الأطنان للصالحه للزراعة وزيادة المساحة بصفة أطنان خراجية والأطنان البور المستعققة والمتروكة من ملاكها بصفة أطنان عشورية	٥٧	١٢٨٢ ١٨٦٤
أمر صادر بتاريخ ٣ رجب بوجوب احتقار جميع الأطنان الأثرية من محكمة محل الإقامة لوضع البعلا عليها وتسوية الرسوم المقررة تحصيلها على ذلك	٥٨	١٢٨٢ ١٨٦٥
أمر صادر بتاريخ ٢٥ رجب (البند الأول) بخصوص ما يتبع إجراءات بشأن أطنان التخصيص (البند الثاني) بلفو ما يشتمل البند الثالث من لائحة سعيد باشا (راجع غرة ٣٥) فيما يختص ببيع الأراضي الخراجية والأراضي التي آلت للحكومة (البند الثالث) بخصوص الإجراءات التي تتبع في شأن الأطنان حيازة الجهادية مدة خداماتهم	٥٩	١٢٨٢ ١٨٦٥
الأمر المذكور قبله نص الأصل حرفياً	٦٠	١٢٨٢ ١٨٦٥
أمر صادر بتاريخ ٢٢ شعبان تصريحاً بالوصية في الأطنان الخراجية مع حفظ الحق للضرع الخديوية في التصديق على أيعاقها	٦١	١٢٨٢ ١٨٦٦

(فهرست)

ملاحظات	نمرة	سنوات
أمر صادر بتاريخ ٢ رمضان بتحصيل ضئف الرسم على العقود العرفية التي تقدم في الدعاوى القضائية المتعلقة بالاطيان	٦٢	١٢٨٢ ١٨٦٦
أمر صادر بتاريخ ٥ ذى الحجة بإعادة أموال الاطيان الخراجية المعطاة بالمزاد الى قبائنها الأصلية وأيضاً أموال بعض أطيان خراجية كان صار استزالها بمقتضى قرار صادر بتاريخ ١٨ رجب سنة ١٢٨١	٦٣	١٢٨٢ ١٨٦٦
منشور صادر من مجلس الاحكام بتاريخ ٩ ذى القعدة بعدم سقوط حق القاصر في الاطيان ترك كبير العائلة لها ما لم يعرض على القاصر بعد بلوغه مدة خمسة سنوات فاكثر مع الترك الاختيارى منه (البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى احدى وعشرين سنة)	٦٤	١٢٨٢ ١٨٦٦
أمر صادر بتاريخ ١١ ذى الحجة يربط ما يكون من زرع من أطيان الإبعديات التي تعطى انعاماً والتي تباع من طرف الميرى أما البور فيكون الربط عليه بعد الاعطاء أو البيع ثلاث سنوات اعتباراً من سنة ١٨٧٦	٦٥	١٢٨٢ ١٨٦٦
قرار صادر من المجلس الخصوصى بتاريخ ٢٤ ذى الحجة يربط عوائل على المباني التي تقسم على الاراضى الخراجية والعشور بخلاف مربوط الارض المبنية فيها (لم تبين تعريفه عن ذلك)	٦٦	١٢٨٢ ١٨٦٦

( فهرست )

ملحوظات	تسمية سنوات	
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٧
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٨
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٦٩
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٧٠
	١٢٨٣ ١٨٦٦	٧١
	١٢٨٣ ١٨٦٧	٧٢
	١٢٨٤ ١٨٦٧	٧٣

قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٧ جلدى الاولى  
عن اجراء آت التبادل فى الاطيان الخارجية بأطيان  
عشورية بكيفية حفظ كل من النوعين على أصله

منشور صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ١٦ غرة جمادى آخر  
بتسوية تكليف أطيان الوقف الخارجية ونزع  
ما اغتصبه التاطل من الاطيان والحقاقه لجهة الوقف

قرار صادر من مجلس شورى النواب بتاريخ ١٦ شعبان  
بفك عهد البلاد من ابتداء سنة ١٢٨٤ ومساواة  
الاهالى ببعضها

أمر صادر بتاريخ ٩ رمضان  
بربط المال أو العشور على زيادة المساحة وعلى  
ما يباع أو يعطى من أطيان الميرى

أمر صادر بتاريخ ١٩ رمضان  
بتحديد مواقيت لتفصيل الاموال وعشور  
التفصيل

أمر صادر بتاريخ ٦ ذى الحجة  
فى الاجراءآت التى تتخذ لاجل انقاف الاطيان  
العشورية وفى وقف السواقى والمبائى والمرزوعات  
فى الاراضى الخارجية

أمر صادر بتاريخ ٢٢ جلدى الاولى  
بعلاوة فية الاطيان العشورية

صار الفأوز  
(راجع لمر ٩٣)

صار تعديله



( فهرست )

ملاحظات	نمرة سنوات	
أمر صادر بتاريخ ١٠ رجب أولا - الأراضي المنقوسة أثمانا ومربوطة بالزمام خراجي أو عشوري يكتفي فيها بأخذ المقرر عليها ثانيا - الأراضي المنقوس فيها تخيل يؤخذ عليها عشور تخيل خلاف المال والعشور المقرر عليها ثالثا - الأراضي المتزرعة أثمانا وليست مربوطة بالزمام تعامل مثل النوع الثاني رابعا - أراضي النوع الثالث يسوغ إعطاؤها لأشخاص غير واصلين البذل عليها بشرط دفع ثمنها للبيري خامسا - على الداخلية إجراء ما يلزم في حق من لم يرد أملاك المنفعة بالكيفية الموضحة بالبند الرابع سادسا - إعفاء تخيل أرض من العشور صار القارة	١٢٨٤ ١٨٦٨	٧٤
أمر صادر بتاريخ غرة محرم بتعديل ضرائب الاطيان الخراجية	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٥
أمر صادر بتاريخ ١٦ محرم بخصوص رفع أموال الاطيان التي هالت عليها الرمال وبقسوة زيادات المساحة الناتجة من طرح البحر	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٦
أمر صادر بتاريخ ٤ صفر بإضافة السدس على الأموال الخراجية والعشورية ووزير كوارب الكراتن وعشور التخيل لمدة أربع سنوات لقصد تسديد ديون الحكومة وبأعمال فرضة أهلية (تنبيه) (مبدأ سنة ١٥٨٥ قبطية) مرفوعة بقرار مجلس شورى النواب	١٢٨٥ ١٨٦٨	٧٧

( فهرست )

ملاحظات	تاريخ سنوات	رقم
أمر صادر بتاريخ ٢٥ ذي القعدة بجواز خروج حج انشاملين بردين أرباب المباني الواقعة على الأراضي العشورية أو الخراجية	١٢٨٥ ١٨٦٩	٧٨
أمر صادر بتاريخ ٢٤ ذي الحجة بإبطال بند ٢ من لائحة الاطيان السعيدية وتكليف الاطيان على أكبر أولاد صاحب العائلة المتوفى وتقسيم ابرادها على الورثة	١٢٨٥ ١٨٦٩	٧٩
إفادة صادرة من ناظر المالية بتاريخ ١٠ جماد آخر بإعادة تعداد وتقوم التخييل ودفع عشور الجنان إما نقدا أو صفقا وإبقاء عشور الجنان الداخلة سور نعر اسكندرية على ما هي عليه	١٢٨٦ ١٨٦٩	٧٩ مكرر
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢ محرم بتوقيع الخرج على محصولات أطيان من يتأخرون في سداد التقاسيط المطلوبة منهم	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٠
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٠ محرم بإيضاح الاحوال التي بها يمكن بيع أطيان الميرى إما باذن ناظر المالية أو بأمر الحضرة الخديوية	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨١
أمر صادر بتاريخ ٢١ ربيع أول بخصيل العشور نقدا وتجدد دفرا الاطيان العشورية وجعلها على ست فيات وعلاوة التعريفة	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٢
أمر صادر بتاريخ ٢١ ربيع أول بتعيين أعضاء لجنة لاجراء دفرا الاطيان العشورية	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٣

( فهرست )

ملحوظات	تسوية سنوات	تسوية سنوات
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٢٣ ربيع اول ومصدق عليه بأمر عال بخصوص تنفيذ القرار الصادر في سنة ١٢٨٧ بعلاوة عشرة في المائة على الاموال الخراجية تطير المبالغ المنصرفة في المنافع العمومية	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٤
أمر صادر بتاريخ ٥ جاد آخر في تجزيع محصولات التأخرين في سداد الاموال	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٥
افادة صادر من المالية بتاريخ ٢٥ رمضان بخصوص العشرة في المائة المضافة على الاموال تطير المنافع العمومية (راجع غرة ٨٤)	١٢٨٧ ١٨٧٠	٨٦
منشور صادر من المالية في ٨ شوال بإضافة علاوة العشرة في المائة على أموال الاطيان الخراجية والعشورية	١٢٨٨ ١٨٧١	٨٧
أمر صادر بتاريخ ٢٤ ربيع آخر بالغاء العوائد المربوطة في سنة ١٢٨٣ على مواشي الزراعة تطير مصاريف الري	١٢٨٨ ١٨٧١	٨٨
أمر صادر بتاريخ ١٨ شوال لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة ولوائح الجسور والترع (تنبيه) تراجع التشرة الخصوصية المحررة باللغة الفرنسية (إسكندر سنة ١٨٧٥)		

( فهرست )

ملاحظات	عمر سنوات	
	٨٩	<p>١٢٨٨ ١٨٧١</p> <p>أمر صادر بتاريخ ١٦ جادى الاول بإستمرار إضافة السدس على الاموال قطعا (راجع غرة ٧٧) (تنبيه) وميزانية سنة ١٥٨٨ قطبه مندرجة ضمن قرار مجلس شورى النواب</p>
صار الغاء جزء منه	٩٠	<p>١٢٨٨ ١٨٧١</p> <p>أمر صادر بتاريخ ١٣ جمادى آخر لأئحة المقابلة وأوامر صادرة عقب هذه اللائحة للعمل بموجبها (تنبيه) تراجع النشر الخصوصية المحررة باللغة الفرنسية (بمسند سنة ١٨٧٥)</p>
	٩٠ مكرر	<p>١٢٩٢ ١٨٧٥</p> <p>أمر صادر بتاريخ ٨ ربيع أول يحتوى على أحكام أضيفت على لائحة المقابلة (راجع ملحق اللائحة المذكورة غرة ١٠)</p>
	٩١	<p>١٢٨٩ ١٨٧٢</p> <p>أمر صادر بتاريخ ١٠ رجب بتوقيع الخزانة فيما يختص بأموال الاطيان على الانهار والموجودات وعلى العين عجز المنقولات والعقارات يسرى أيضا فيما يختص بعوائد الاملاك المبرى ممتاز بكافة مطلوباته الامتياز المذكور ضمن كامل مطلوبات المبرى من المبالغ التى تكون مطلوبة لمدينه طرف الغير</p>

( فهرست )

ملاحظات	محررات سنوات	
صار القاؤه	١٢٩٠ ١٨٧٣	٩٢
منشور صادر من المالية بتاريخ ٢ ربيع أول من يبيع ملكا ويكون البائع مندوبا للبري بأية صفة فلا تحررا لجهة المشتري الا بعد سد ادا المطلوب تصل عشور الضل خلاف الاموال أو العشور المربوطة على الاراضي الموجود فيها الضل	١٢٩٠ ١٨٧٣	٩٣
افادة من ناظر الداخلية بتاريخ ١٤ ربيع أول بخصوص تنفيذ الامر (بدون تاريخ) القاضي بعدم اعطاء عصاة أو نصاب الى المخبرين بوجود أطيان زيادة مساحة	١٢٩١ ١٨٧٤	٩٤
امر صادر بتاريخ ١٧ ربيع أول بخصوص بيع أراضي البري الكائنات في النخور والمدن والبنادر الغير لازمة للبري	١٢٩١ ١٨٧٤	٩٤ مكررة
قرار صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ٩ ربيع آخر بأن الجنان الداخلية دائرة قصور مدني مصر وسكن ديرة لا يؤخذ على محمولاتها عوائد دخولية مادامت تلك المحمولات لا تخرج على مراكز الدخولية بل تكون تلك الجنان داخلية في ترتيب عوائد الاملاك	١٢٩١ ١٨٧٤	٩٥
منشور صادر من المجلس الخصوصي بتاريخ ١١ جادى الاولى بوجوب التصديق من عياد مساحة المديرية على المساحات التي تعمل بعرفة المساحين الغير موثقين	١٢٩١ ١٨٧٤	

( فهرست )

ملحوظات		غرفة سنوات
	أمر صادر بتاريخ ٣ محرم بأخذ عوائد الاملاك عموماً باعتبار السنة الهلالية	١٦ ١٢٩٢ ١٨٧٥
	أمر صادر بتاريخ ٧ شعبان لأشحة الاطمين (تدليه) هذه الاشحة هي ذات الاشحة التي كانت عليها تعديلات (راجع غرة ٣٥) ثم تراجع أيضاً النشرة الخصوصية المحررة بالجنة القرواوية بالسكندرية سنة ١٨٧٥ بحرفة موسيو موديس	١٧ ١٢٩٢ ١٨٧٥



## فهرست الكتب الثلاثة

### الكتاب الاول

(في الملكية وقواعدها الاساسية)

صفحة

٣	..... الباب الاول - في الاطيان الخراجية
٧	..... الباب الثاني - في الاطيان الابعاديات المعروفة بالعشوري
٩	..... الباب الثالث - في الاطيان الاواسى
١٢	..... الباب الرابع - في الاملاك المشاعة
	..... الباب الخامس - في احكام خصوصية
١٣	..... الفصل الاول - في املاك الاجانب
١٧	..... الفصل الثاني - في اطيان التسميين
١٩	..... الفصل الثالث - في اطيان الجهادية
٢٠	..... الفصل الرابع - في اطيان المحكوم عليهم بجزاه
٢١	..... الفصل الخامس - في اطيان مستخدمى الحكومة

### (في أسباب المكس)

٢٤	..... الباب السادس - في التملك بمضى المدة الطويلة
٢٧	..... الباب السابع - في طرح البحر
٢٩	..... الباب الثامن - في المباني والمغروسات
٣٠	..... الباب التاسع - في اعطاء الاراضى البور
٣٥	..... الباب العاشر - في اعطاء اطيان التويارية
٣٨	..... الباب الحادى عشر - في تخفيف وريدم البرك والمستنقعات
٤١	..... الباب الثانى عشر - في الاحراش والغابات
٤٣	..... الباب الثالث عشر - في النفعة
٤٨	..... الباب الرابع عشر - في حقوق ارتفاق السكن الحديدي

(فهرست الكتب الثلاثة)

صفحة	
	(في قیود حق الکسب)
	الباب الخامس عشر - في الزراعات المنوعة
٤٩	الفصل الاول - في الخشيش .....
٥١	الفصل الثاني - في الفخار .....
٥٤	الباب السادس عشر - في انشاء العرب .....
	الباب السابع عشر - في قواعد وروابط التنظيم
٥٦	الفصل الاول - في التنظيم .....
٦٩	الفصل الثاني - في مساكن النخالة .....
٧١	الفصل الثالث - في المحلات المعلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة
٧٩	الفصل الرابع - في الآلات البخارية .....
	<u>الباب الثامن عشر - في نزع ملكية العقارات النافع العمومية</u>
٨٨	.....
١٠١	الباب التاسع عشر - في الاملاك الميرية العمومية .....
	(في الاملاك الميرية الخصوصية)
	الباب العشرون - في الاملاك الحرة
١١٠	الفصل الاول - في البيع .....
١٢٤	الفصل الثاني - في الاجبار .....
١٣٢	الفصل الثالث - في تخصيص عن المبيع .....
١٣٤	الباب الحادي والعشرون - في الاطيان المعطاة للعربان وفي الاطيان المعطاة لمعاشنا
١٣٥	الباب الثاني والعشرون - في الاطيان المعطاة لتنظيم استبدال المعاشات .....
	<u>الباب الثالث والعشرون - في الاموال الموقوفة</u>
١٤١	.....
	الباب الرابع والعشرون - في الالتزامات المتنوعة
١٤٤	الفصل الاول - في المعلن .....
١٤٤	الفصل الثاني - في الحفر .....
١٤٦	الفصل الثالث - في السباخ .....



( فهرست الكتب الثلاثة )

١٤٩	.....	الباب الخامس والعشرون - في الطلج
١٥٥	.....	الباب السادس والعشرون - في التسجيل
١٥٨	.....	الباب السابع والعشرون - في القاروقه
١٥٩	.....	الباب الثامن والعشرون - في الإيجارات
١٦٤	.....	الباب التاسع والعشرون - في التركات

الكتاب الثاني

( في الاموال العقارية )

١٧١	.....	الباب الاول - في أحكام نظامه
١٧٣	.....	الباب الثاني - في مساحة الاطيان
١٧٦	.....	الباب الثالث - في ترتيبات الضرائب
١٨٥	.....	الباب الرابع - في حال التخييل
١٨٧	.....	الباب الخامس - في التكليف
		الباب السادس - في سداد الاموال
١٨٨	.....	الفصل الاول - في الاقساط
١٩٢	.....	الفصل الثاني - في أحكام عمومية
١٩٥	.....	الفصل الثالث - في احتساب المقابلة
		الباب السابع - في الاموال المخصصة
١٩٧	.....	الفصل الاول - في اجراءات صندوق الدين
٢٥١	.....	الفصل الثاني - في أموال الدومين والدائرة السنية
٢١١	.....	الباب الثامن - في المرفوعات
٢٢٣	.....	الباب التاسع - في التعاون عن أموال الاطيان الشرقي

( فهرست الكتب الثلاثة )

٢٢٤	.....	الباب العاشر - في امتياز الحكومة
٢٢٤	.....	الفصل الاول - في امتياز الحكومة في الاموال
٢٢٦	.....	الفصل الثاني - في امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف والمحصلين وغيرهم
٢٢٨	.....	الباب الحادى عشر - في الحجر والبيع الادارى
٢٢٨	.....	الباب الثانى عشر - في عوائد الاملاك المبنية

الكتاب الثالث

( فى الترع والجسور وفى السكك الزراعية )

٢٨٩	.....	الباب الاول - فى اختصاصات مجالس المديرين
٢٩٢	.....	الباب الثانى - فى اختصاصات المديرين ومفتشى الرى
٢٩٥	.....	الباب الثالث - فى الترع والجسور
٣١٢	.....	الباب الرابع - فى الآلات الرافعة
٣١٨	.....	الباب الخامس - فى السكك الزراعية
		الباب السادس - فى السخرة
٣٢٦	.....	الفصل الاول - فى خفر جسور النيل
٣٣٤	.....	الفصل الثانى - فى اعدام الجراد
٣٣٥	.....	فهرس مرتب على حروف الهجاء





الكتاب الاول

في الملكية وقواعدها الاساسية

---



# في الملكية وقواعدها الاساسية

## الباب الاول

### في الاطيان الخراجية

المادة الاولى العبدية

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

بند ١ - (١) بما أن من المقرر في أصول الشريعة أن الاراضي الخراجية الميربة لا يجري فيها الميراث بحيث لو مات شخص من أربابها عن ورثة لا تعطى لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء لكن متى كان لبيت ورثة شرعية فראة لتعشيمهم وعدم انحرافهم من انتفاعهم بكونون أحق وأولى من الغير فباعتلى هذا يقتضى أن الاطيان التي يتوفى أربابها عنها يصير توجيهها الى ورثتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو إناثا بحيث يكون أخذهم لذلك نسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى لكن بشرط أن يكونوا مقدرين على زراعتها وأداءه خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو الأوصياء الذين يصير تصميمهم عليهم معرفة القاضى عن بدال الحكومة وأما من يتوفى ولم يترك ورثة ذرية ولا أقارب فما يتركه من الطين يصير محالاً للجهة بيت المال

بند ٢ - انهم موجود في الحكومة المصرية تسامح عيات من الاهالى بأيديهم أطيان ومكلفة عليهم بحسب الجارى وهن فائحات بتأدية الخراج فكذلك مثل هؤلاء يجري في حقهم حكم هذه اللائحة

بند ٣ - ان مطلق الاطيان التي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة أو بمقتضى أوامر أو بعمل رابطة فيها لقطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون الشرع المتيف بموجب سند شرعى لا يصير سماع قول فيها من أحد بل يصير الاجراء فيها على حسب ما تم عليه الحال وقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية أو كانت ورثة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالتانى على مقتضى هذه اللائحة وأما القضايا التي في اليد ولم يتقدم فيها حكم وهى الآن في بحر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على غط هذه اللائحة

(١) قد أصبح هذا البند والنود التي تليه غير منطبقه على الاطيان الخراجية من عهد ماضى رتته الاطيان مماثلة غما الاطيان المملوكة أى الاطيان التي للناس فيها حق الملك التام

## وشرح المعامل

( ٣٠ أغسطس سنة ١٨٧١ )

لما كان الغرض من هذه الطبعة الثانية الاقتصار فيها بقدر الامكان على القوانين المرعية الاجراء الآن فلم نورد فيها نص قانون المقابلة الذى ألفت كافة أحكامه عقتضى الامر العالى الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠ والسند ٨٧ من قانون التصفية ماعدا الباقي منها معمولاً به بموجب البند الخامس من الامر المشار اليه

وحيث ان قانون المقابلة لم يكن له الآن فائدة في العمل ولا يفيد الاسترشاد منه الا من الوجهة التاريخية فيما يتعلق بالملكية وقواعدها الاساسية فلذلك نحيل من رغب البحث والتدقيق فيه أن يرجع اليه في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية في الديار المصرية انما حيث ان البند الخامس من الامر العالى الصادر بالغاه قانون المقابلة قد أثبت وأورد لحوى البند السادس من قانون المقابلة فيما يتعلق ببعض من أحكامه وحوى بندى ٩ و ١٠ منه فاقصرنا على ذكر هذه البنود المشيرة بنوع خصوصى الى دفع المقابلة والى الحقوق المترتبة عليه

ومن الاطلاع على الثلاثة بنود السالف ذكرها بعلم أنها تشير الى الاطيان الخراجية والأبعديات والأوسى وهذه الأنواع هى التى كانت تنقسم اليها الاطيان في القطر المصرى أما الآن فلا تميز بين نوع اطيان الأبعديات ونوع اطيان الأوسى لان قانون المقابلة والامر العالى الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ قد جعل هذين النوعين مماثلين للاطيان العشورية وهذه صارت الآن هى والاطيان الخراجية القسمين الكبيرين للاطيان

وأخيراً فالامر العالى الذى صدر في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ قضى على قانون المقابلة بواسطة منع أرباب الاطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة بنفس حقوق الملكية في هذه الاطيان اسوة أرباب الاطيان التى دفعت عنها المقابلة بتمامها وأجزء منها

هذا وفى عهد قريب سيؤمل أيضاً الفرق الباقى الآن بين الاطيان الخراجية والاطيان العشورية الذى هو آخر أثر للقوانين العقارية القديمة وذلك بفضل أعمال تعديل الضرائب وتوالى تقدمها وتصبح الاطيان ذات نوع واحد وتابعة لقانون واحد في جميع أنحاء القطر المصرى (١)



بند ٦ - من حيث ان الجارى فى الاطيان الخراجية والحالة هذه هو الترخيص لاربابها بالهبة والتوارث واسقاط المنفعة والوصاية بمقتضى الاوامر والوائج فالان من يريد دفع المقابلة على اطيانه ويطلب استقراج حجة شرعية مجددا أو الشرح على حجة التى تكون بيده بما يفيد حصول دفع المقابلة على اطيانه لاجل امتيازها على ماسواها من الاطيان الغير مدفوع عنها مقابلة وثبوت الترخيصات السالف ذكرها من الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية فمصل له المساعدة على ذلك بعدم علوية تأدية المقابلة

بند ٩ - اطيان الاواسى المروطة على اربابها بالشعور وموجودها تقاسيط ديوانية تحت ايديهم بما أنه لم يكن جائز الهم التصرف فيها كاطيان الابعاد العشورية وكل من مات منهم ولم يعقب ذرية تفعل اطيانه للارى فالآن تسبح الحكومة لاربابها بدفع المقابلة عنها كغيرها من اطيان الابعاد العشورية ومن يؤدى منهم المقابلة على اطيانه بالتام تعطى له الرخصة اللازمة بالتصرف فيها بالبيع والهبة والوصاية والايقاف ونحوها من سائر التصرفات المصرح بها لارباب الابعادات العشورية ويحصره بذلك التقسيط اللازم باسمه فى هيئة التقاسيط الجارى اعطاؤها لارباب الابعادات انما من حيث ان اطيان الابعاد العشورية لم يكن مرتبها فوائض بالروزانجه كالمرتب لارباب الاواسى فلاجل مساواة الاواسى بالابعاد العشورية بكل أوجه المساواة بدون استثناء يصير قطع الفوائض المقيدة بالروزانجه لارباب الاواسى مقابلة حيازتهم عليها والتصرف فيها على وجه ما ذكر

بند ١٠ - الاطيان المروطة على أشخاص بالشعور ولم يوجد بها تقاسيط تحت ايديهم التى أعطيت الى بعض مستخدمى الحكومة لتعويضهم منها ولم يعط لهمها تقاسيط ديوانية ولا رخصة بالتصرف فيها متى رغب واضعو البدل عليها دفع المقابلة عنها بما يجاوز لذلك وبعد دفع ما يستحق عليها من المقابلة بالكامل يقرر بها التقاسيط الديوانية لتصبح ملكا لهم ويتصرفوا فيها بكامل الانواع المصرح بها لارباب الابعادات التى بتقاسيط ديوانية

### ذكر توتو النساء المقابل

(٦ يناير سنة ١٨٨٠)

- ٥ - بند ١ - قد أُلغى قطعياً قانون المقابل وصارت جميع نصوصه منسوخة ما عدا الباقي منها المنبئ عليه في البند الخامس من هذا المذكر توتو
- ٦ - بند ٥ - جميع أحكام القانون المذكور المتعلقة بجعل حقوق ملكية الاطيان للذين دفعوا عنها المقابل تبقى مرعية الاجراء والعمل ودفع جزء من المقابل يكفي للاستحواذ على حقوق الملكية التامة
- ٧ - بند ٦ - جميع القوانين السابقة المخالفة للذوت في هذا الامر من الاحكام صارت ملغية وغير مرعية الاجراء

### قانون التصفي

(١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

- ٨ - بند ٨٧ - لأشعة المقابل المنسوخة بمقتضى المذكر توتو الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ تبقى ملغية بوجه قطعي بالقيود المبينة في البند الخامس من المذكر توتو المذكور

### أمر مل

(في ١٥ ابريل سنة ١٨٩١)

- ٩ - بعد الاطلاع على المادة الخامسة من أمرنا الصادر في ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بالغاء المقابل بند ١ - اعتباراً من هذا التاريخ يكون لأرباب الاطيان الخراجية التي لم تدفع عنها المقابل حقوق الملكية التامة في أطيانهم أسوة بأرباب الاطيان التي دفعت عنها المقابل بتمامها أو جزء منها
- ١٠ - بند ٢ - تلقى جميع الاوامر والقوانين السابقة المخالفة لاحكام هذا الامر

### أمر مل

(في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦) (١)

- ١١ - المادة ١ - عدلت المادة السادسة من القانون المدفئ الاهلي بالكيفية الآتية (٢)
- (سعى ملكاً العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام عما في ذلك الاطيان الخراجية)

(١) هذا الامر قد أُلغى الأمر العالي الرقم ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٢ (١٠ يناير سنة ١٨٦٦) وجاء بدلاً عنه - تراجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية بوجه ٤

(٢) النص الاساسي لقاعدة ٦ من القانون المدفئ الاهلي  
«سعى ملكاً العقارات التي يكون للناس فيها حق الملك التام  
«وتقتصر في حكم الملك الاطيان الخراجية التي دفعت عنها المقابل اتباعاً للنصوص بلائحة المقابل وبالامر  
«العالي الصادر بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٨٠»

## الباب الثاني في الاطيان الابعاديات المعروفة بالعشوري

### أمر مال

(في ١١ ذي الحجة سنة ١٢٨٢ - ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٦) (١)

١٢ الابعاديات التي تعطى انعاماً أو التي تباع من طرف الميري يلزم فرزها في وقت محدد بها ويتوضح بقوائم التحديد عن الفرز الذي يصير بحسب ما ينظر من معانيها لاجل تقدير ما يربط عليها وإذا كان يوجد حال التحديد والفرز اطيان بور لا يستحق تقدير شيء عليها يتوضح عنها بقوائم التحديد أيضاً وترسل القوائم للبالية ليتصرح للرزنامة باخراج التقسيط بدون انتظار لربط عشور البور (٢)

الاطيان البور الواردة بتفاسيط أرباب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور وجاري فرزها سنوياً ويربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه إذا كانت تستمر على الطريقة المذكورة يخضع عليها أوقات وأزمنة بدون أن يهتم أصحابها في اصلاحها مع أن المسارعة والاهتمام في اصلاح تلك الاطيان يقترب عليه زيادة عمارة وانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرنكي لاصلاحها بدون أن يجرى عليها الفرز السنوي

(١) تراجع المذكورة المتلطفة بلائحة المقابلة وبالاخص المادة ١٠ الخاصة باطيان الابعاديات توجه ٤  
ألقى الامران العاليان الصادران في ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٨٩ (٢١ يونيو سنة ١٨٧٢)  
وفي ١٠ مفرسنة ١٢٩٠ (٩ ابريل سنة ١٨٧٣) والقراران الصادران من المجلس المخصوص  
في ٨ جمادى الثانية سنة ١٢٨٩ (١٣ أغسطس سنة ١٨٧٢) وفي ٧ رجب سنة ١٢٨٩  
(١٠ سبتمبر سنة ١٨٧٢) - تراجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية توجه ١١

(٢) حلت الفقرات التالية بالمادة ٤ من الامر العالي الصادر في أول مايس سنة ١٨٩٤ الخلف باعادة  
ربط الضريبة على الاطيان البور - تراجع هذا الامر الوارد بكتاب الثاني - فصل ثامن في المرفوعات

ومن ابتداء السنة الرابعة التي هي سنة ١٨٧٩ افرنكي يجرى ربط وتحصيل عشورها من ملاكها الموضوع أيديهم عليها باعتبار فئات الجبضان الموجودة فيها ولولم يكن صار اصلاحها (١)

(١) في سنة ١٢٢٨ هجرية (سنة ١٨١٣ ميلادية) حلت مساحة عمومية من الاراضي وصار تقسيمها على درجيات والاطيان المزروعة او التي كانت قابلة للزراعة لتكامل بالدرجيات زمامها وتكلفت على مزارعيها وتقرر تعطيلها الاموال باعتبار درجياتها اما الاراضي البور القرب صالح فصار تنزيلها من الزمام وممنيت بالاعداد ولما كان مقتضى الشريعة الاسلامية بسوغ لولي الامر تعليق رتبة الاطيان المذكورة لمن يشاء بل يجوز في مصلحة القطر وازدياد ثروته وفروة أهاليه تعليق رتبة الاراضي المحور ورفع الخراج عنها وقد كان اعطاء الرزق مبنيا على ذلك فالمرحوم محمد علي باشا بناء على نص الشريعة وبمقتضى اصلاح الاراضي المستبعدات وازدياد ثروة القطر قد أعطى منها حصة اطيان للفوات والحوو الذين تسم لهم حالة يسيرتهم باصلاح الاطيان المذكورة ولا بل أعطى جملة منها لبعض الأشخاص وقيلوا جبراضهم وبخلاف الاراضي المستبعدات كانت تعطى للحكومة اطيان من المحور الخراجي وكافة الاطيان التي نعم بها سواء كانت من المستبعدات أو من المحور كانت تنطبق ملكاتهم عليهم بما رزقة بلا مال على شرط عدم التصرف فيها بالبيع ولا خلافة انما يجوز التوارث فيها وبهذا الوساطة كانت تلك الاطيان تعتبر وفعالي التعم عليه وعلى ورثته فقط بدون جواز انتقالها الاخر وكانت تعلى بها تقاسيط من الرزق لم يسوخوا بها هذا القيد

وفي سنة ١٢٥٨ هجرية (سنة ١٨٤٤) لما رأى المرحوم محمد علي باشا انظر لكون الاعطاء القيد بالشرط البادى ذكره غير موافق للشريعة الاسلامية ويرتبط عليه عدم الوصول للقاية المقصود وهي اصلاح الاطيان لوطرأ على أربابها عسار أو عدم تدرة على زراعتها قد أصدر أمرا في ٥ محرم سرح فيه لارباب الاطيان المذكورة بالتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات الشرعية من بيع وهبة ونحو ذلك وتبعية على الرزنامة بإبطال شرط عدم التصرف فيها من التقاسيط واعطاء تقاسيط خلافتها مندرجا بها هذا التصريح والامرا المشار اليه هو الاساس المتبع لأن في تحرر التقاسيط بالرزنامة

أما الخلفاء فانها كالأبعاديات مرتبطة بحكم الامر الصادر في سنة ١٢٥٨ (سنة ١٨٤٤ م) التي عنه والفرق بينهما هو أن اسم حقل لا يطلق الا على مقدار جسيم من الاطيان وما كانت تعطى الخلفاء الالة العلية الخديوية انما هي عهد المرحوم عباس باشا أعطى منها لبعض كبار الفوات

وفي سنة ١٢٧١ (سنة ١٨٥٤) لم يكن مربوطا حتى اطيان الاعداديات والخلفاء الصالح ذكرها وفي ٧ محرم سنة ١٢٧١ أصدر أمرا من المرحوم عبيد الله باشا لارباب الاطيان المذكورة بتوريد عشور محصولاتها مستغنا (وذلك أطلق عليها اسم اطيان عشورية) والاسباب التي صار الارتكان عليها في الامر المشار اليه هي ان القاطن والجور والقرع التي حلت وتشمل معرفة الحكومة بمصاريف من طرفها لم تكن فائدتها القاصرة فقط على الاطيان الخراجية بل ان عموم الاطيان مستغنة منها

وقصده أمر طرقي ٩ يناير سنة ١٨٥٥ من مقتضاه ان الاورما والحوو الجاني يدفع عليها العشور نقدية بحسب الفية التي تقدر فيما يحد

(بطرس باشا طاقى) تقرير مقدم الى القومسيون لعدم بل الضرائب

## الباب الثالث في الاطيان الاواسى

وَحُكْمُ الْاُطْيَانِ الْمُعَيَّيَةِ (١)

(في ٥ أغسطس - سنة ١٨٥٨)

بند ١٥ - من حيث ان الاطيان الاواسى على مقتضى اصول الشريعة هي ١٣  
في حال العمل اطيان خراجية مبرية وكانت أعطيت الى الملتزمين تطير جباية الخراج ونأديته  
ليت المال واذا مات الملتزم تعود اطيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جاريا  
العمل على هذا النوال ك مقتضيات اصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية  
ان الاوسية التي يتوفى صاحبها او صاحبها ويكون له ذرية من الذكور والاناث لا يجرى  
عليها الانحلال بل تنفذ باسماء من يعقبه من الذرية ولا تنحل الا عند انقراض نسلهم  
وأما من يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهي التي تنحل وصدر بذلك الامر  
العالي للروزخانة العامة في ١٣ رمضان سنة ١٢٧١ غرة ١ (موافق ٣٠ ماية سنة ١٨٥٥)  
فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكورا أو إناثا ولم يوجد لهم  
ذرية من الذكور والاناث يصير انحلال أو سيئتهم الى جهة بيت المال وأما الاطيان الاواسى  
التي توفيت أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد من ارعن فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها  
كالمذكور بالبند الرابع وتصور أثرها لهم وبصير الاجراء في حقها بموجب البنود التي في حق  
الاطيان الخراجية (٢)

(١) تراجع المذكورة المتعلقة بلائحة المقابلة بالانحصار المادة ٩ المسيرة الى الاطيان الاواسى وجه ٤

(٢) التي الامانة العاليان الصادران في ٣ شعبان سنة ١٢٧٥ (٧ مارت سنة ١٨٥٩)  
وفي ٨ ربيع أول سنة ١٢٩٢ (١٤ ابريل سنة ١٨٧٥) وقرار المجلس الخصوصي الصادر  
في ٨ ربيع الثاني سنة ١٢٩٢ (١٤ ماية سنة ١٨٧٥) - تراجع الطبعة الاولى من كتاب  
القوانين العقارية وجه ١٢ و ١٣

## أعمال

( في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ )

- ١٤ المادة ١ - قد نصرح لناظر المالية أن يستبدل بنقود المرتبات التي تكون أقل من خمسة جنيهات مصرية شهرياً المقيدة في الروزنامة باسم (فائض التزام) <sup>(١)</sup> التي من شروطها الانتقال إلى الذرية ولم يكن تحت بدأربابها أطيان أو أسي
- ١٥ المادة ٢ - قيمة الاستبدال تكون باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوي
- ١٦ المادة ٣ - فوائض الالتزام التي تحت بدأصحابها أطيان أو أسي ولهم حق التمتع بمنفعتيها تحت شروط رجوعها للحكومة بعد انقراض الذرية تستبدل بنقود باعتبار قيمة الفائض السنوي ثمانية أضعاف وثلاث وعند ذلك تصير الأطيان الملتزمة لهذه الفوائض ملكاً مطلقاً للتفويض
- ١٧ المادة ٤ - يكون الاستبدال اختيارياً بالنسبة للحكومة ولأرباب المرتبات انما بعد حصوله لابقى لأرباب المرتبات التي تستبدل ولا لورثتهم وغيرهم من ذوي الحقوق أدنى حق في المرتبات المذكورة
- ١٨ المادة ٥ - لا يدخل في هذا الاستبدال ما يكون موقوفاً من فوائض الالتزام المذكورة سواء كان ملحقاً بأطيان أو لم يكن ملحقاً به

(١) كلمة «فائض» معناها فائضة أو مرتب وكلمة «التزام» معناها مديونية

الملتزمون كانوا عبارة من شهودين عوميين يأخفون على عهدتهم حياة المال

فوق هذه الالتزامات نقداً بطله محمد علي ولاجل أن يعرض على هؤلاء الملتزمين خسارة الرأس مال الذي دفع منهم ليرى نظيراً لأخذ حق الالتزام قد ترك لهم حق الانتفاع في أطيانهم الأوامر مع إعفائهم من المال مدة حياتهم ورتب لهم مرتباً سنوياً يسمى «فائض» يتقبلهم بالروزنامة أو ما مقدار هذا الفائض فكان يوازي قيمة ربح الالتزام بحسب إقرار نفس الملتزم

## أعمال

( في ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠ )

المادة ١ - كافة المرتبات المقيدة في الروزنامة باسم فائض التزام (ماعدا ما يكون منها وقفاً) التي لا يزيد مقدارها عن مائة مليم في الشهر تستبدل بنقود باعتبار عشرة أضعاف المرتب السنوى أما فوائض الالتزام التي تحت بدأ خصاها أطيان أواسى مشروط فيها رجوعها للحكومة بعد انقراض ذريتهم فتستبدل بنقود باعتبار ثمانية أضعاف وثلاث ضعف قيمتها السنوية وتصبح الاطيان المعطاة حين ترتيب هذه الفوائض ملكاً مطلقاً للتفيعين

المادة ٢ - بعد حصول الاستبدال بالكيفية السالفة الذكر لا يعود لارباب المرتبات التي استبدلت ولالورثتهم ولا لغيرهم من ذوى الحقوق أدنى حق فيها

## أعمال

( في ٥ ابريل سنة ١٨٩١ )

المادة ١ - كافة أحكام أمرنا الرقم ١٦ يونيه سنة ١٨٩٠ تسرى على المرتبات المقيدة بعنوان فائض التزام التي تكون أقل من ثلثمائة مليم في الشهر

## الباب الرابع في الاملاك المشاعه

### أمر مل

( في ٩ يوليوسنة ١٨٨١ )<sup>(١)</sup>

- ٢٢ بند ١ - من الآن فصاعدا لا تكلف اطيان العائلات باسم أرشد العائلة بل يكون التقسيم والتكليف على كل من الورثة بحسب استحقاقه الشرعى
- ٢٣ بند ٢ - الاطيان السابق تكليفها باسم أرشد العائلة اذا أراد أحد الورثة فراضا حقه فيها والتكليف باسمه بحسب ذلك

---

(١) هذا الامر ألقى البند ٣ من الايحه السعديه الرقيم ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ والامر الرقيم ٢٤ ذى الحجه سنة ١٢٨٥ (٧ برل سنة ١٨٦٩) وجاء به لاعتقادهما - تراجع في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية النصوص المتيوجه ١٦ و ١٧



## الباب الخامس في أحكام خصوصية

### الفصل الاول - في أملاك الاجانب

قانون صادر باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية

(في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ - ١٠ يونيه سنة ١٨٦٧)

بند ١ - قدرخص للاجانب بان يتمتعوا بحقوق ملكية العقارات في داخل المدن وخارجها بكافة أراضي الممالك العثمانية ما عدا اقليم الجزائر اسوة بقايا الدولة وبدون شرط آخر وعلمهم الانقياد للقوانين واللوائح الجاريه في حق الرعايا العثمانيين أنفسهم كما سيذكر بعد أما من كان في الاصل من تبعة الدولة العلية ثم يزل تابعيته فهو مستثنى من هذه القاعدة ويجري في حقه أحكام قانون مخصوص

بند ٢ - انه مقتضى أحكام البند الاول صارت الاجانب ذوو والعقارات داخل البلاد وخارجها معتبرة كسوة تبعة الدولة العلية في كافة ما يتعلق بعقاراتهم واعتبارهم بهذه الصفة يرتب عليه (اولا) ملزوميتهم باتباع الاجراء على مقتضى كافة القوانين ولوائح الضبط والربط والبلدية الجاريه الآن والتي ستجري في المستقبل في حق التصرف بالاملاك العقارية واتقاليها وبيعها وورثتها (ثانيا) انفاؤهم جميع التكاليف والاموال باى وجه رأى عنوان كان مربوطا أو يمكن ربطها على العقارات الداخلة أو الخارجة عن دائرة المدن (ثالثا) جعلهم مباشرة تحت سلطة اختصاص المجالس المدنية العثمانية في كافة المسائل الخاصة بملكية العقارات وفي كافة قضايا الحقوق العينية سواء كانوا بصفة مدعى أو مدعى عليهم حتى ولو كان الخصمان كلاهما من رعايا الدول الاجنبية وكل ذلك بالصفة والشروط والالوجه الجاريه في حق اصحاب الاملاك الذين من تبعة الدولة العثمانية بدون أن يكون تابعيتهم المتصفين بها داخل في ذلك وانما يجب مراعاة الامتيازات المتعلقة بذات شخصهم وبنقلاتهم وفقا للعاهدات (١)

#### (١) لائحة ترتيب المحاكم المختصة بالفصل في القضايا المختلطة

بند (٩) تختص هذه المحاكم دون غيرها بالحكم في كافة المدعوى الواقعة في المواد المدنية والقارية بين الاهالى والاجانب أو بين الاجانب المختلتي التبعية ما عدا ما يتعلق بالاحوال الشخصية وتحكم أيضا في كافة دعوى الحقوق العينية المتعلقة بالعقار الواقعة بين المتداعين أيا كانوا ولومن تبعة دولة واحدة

بند ١٣ مجرد من مقدار نفقة احد الاجانب يوجب اختصاص هذه المحاكم بالنظر في صحة الرهن وفيما يترتب عليه حتى يجهز او يوزع عنه أي كان واضح البدوا للمالك

٣٦ بند ٣ - اذا اُفلس أجنبي من ذوى العقارات فيجب على وكلاء تغليته أن يعرضوا لجهة حكومة الدولة العلية ولجاليها المدنية بطلب بيع ما يملكه المفلس من العقارات الجائز شرعا وفاء الديون التي على المالك منها وبالمثل يكون الاجراء بهذه الكيفية عند ما يصدر حكم من مجالس الدول الاجنبية لأجنبي ضد أجنبي آخر من أرباب العقارات ولاجل تنفيذ الحكم على عقارات المدين يجب على المحكوم له أن يعرض لجهة الاختصاص من حكومة الدولة العلية للحصول على بيع ما يجوز بيعه من العقارات في نظير الديون التي على المالك بحيث لا ينفذ الحكم المذكور بمعرفة محاكم الدولة العلية وجهاتها الا بعد أن يتضح لها حقيقة أن العقارات المطلوب بيعها هي من النوع الجائز عليه البيع لسداد الدين

٣٧ بند ٤ يسوغ للأجنبي أن يتصرف بالهبة والوصاية فيما له من العقارات متى كان جائزا التصرف فيها بشرط هذا الوجه أما العقارات التي لم يكن تصرف فيها أو لم تجوز له الشريعة التصرف فيها بالهبة أو الوصاية فيكون الفصل في توزيعها بالتطبيق للقانون العثماني

٣٨ بند ٥ - كل شخص من رعايا الدول الاجنبية له التمتع بفوائد هذا القانون نامه متى وافقت الدولة التابع هو اليها على الاتفاقات المعروض عنها من الدولة العلية فيما يختص بحقوق التملك

### بروتوكول (اتفاق دولي)

٣٩ ان القانون المنسوخ للاجانب حق ملكية العقارات لا يمس الامتيازات المصدق عليها بالمعاهدات بل تستمر مربية الاجراء في حق ذات أشخاص ومنقولات الاجانب الذين صاروا من أرباب العقارات

ولما كان حق التملك هذا يرتب عليه ازدياد عدد الاجانب وتوطنهم باراضى الممالك السلطانية فحكومة الدولة العلية ترى من الواجب عليها أن تنبصر وأن تمنع الصعوبات التي تنشأ من اجراء العمل بمقتضى هذا القانون في بعض الجهات وهذا هو الداعي لعل الاتفاقات الآتية يسانها

حيث انه لا يجوز التعدي على محل إقامة أى شخص مقيم باراضى الدولة العثمانية ولا يمكن لاحد الدخول فيه بدون رضا صاحبه الا اذا كان مجبراً أو امر صادرة من جهة الاختصاص وبحضور أحد القضاة والمأمورين المرخص لهم بذلك فبالمثل لا يجوز التعدي

على محل إقامة من كان من رعايا الدول الأجنبية طبقاً للعاهدات ولا يمكن لأعوان الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوب القنصل التابع إليه ذلك الأجنبي (١)

المراد بعمل الإقامة منزل السكن ومشتلانه أي المطبخ والاسطبل وأمثالهما والاحواش والجنائن والمحلات المتصلة بها المحاطة بأسوار ماعدا جميع الباقي من أجزاء الملك فإنه لا يعد محل إقامة

لا يمكن لرجال الضبط والربط الدخول بعمل إقامة أحد الأجانب بالجهات التي تبعد عن محل إقامة القنصل أقل من تسع ساعات بدون حضور القنصل كما سبق القول آنفاً ومن جهة القنصل فإنه ينبغي عليه أن يعطى المساعدة حال الجهات الحكومة المحلية بحيث لا يعضى أكثر من ست ساعات من وقت إخطاره لحد وقت قيامه أو قيام مندوبه لكي لا يحصل مطلقاً عطل في حركة أجراء الحكومة مبدءاً أكثر من أربع وعشرين ساعة

أما في الجهات التي تبعد تسع ساعات أو أكثر من تسع ساعات من باطن محل إقامة وكيل القنصل فيسوغ لأعوان الضبط والربط الدخول بعمل إقامة الأجنبي بدون حضور وكيل القنصل بناء على طلب الحكومة المحلية وبحضور ثلاثة من أعضاء مجلس اختيارية الناحية انما يكون ذلك فقط في الأحوال الضرورية وبقصداً للبحث والتحقيق عن واقعة قتل أو السرور في قتل أو حريق أو سرقة بواسطة استعمال السلاح أو كسر باب ونحوه وأسرة ليلاً

(١) مستخرج من منشور صادر من جناب الموسيوريه سفير دولة فرنسا بالاستانة فيما يخص بحق الملكية المعطى للأجانب بتاريخ ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٨

ان الفقرة الثالثة مضمونها عدم التعدي على محل الإقامة ومكرها عدم امتكان رجال الضبط والربط الدخول فيه بدون حضور القنصل أو مندوبه من قبل القنصل التابع إليه الأجنبي

ولما كان من المهم الاضاح من تعريف محل الإقامة فقد جاءت الفقرة الرابعة بتعريفها وضع البيان حسب المرقوب ولا تكن بصح حقيقة التسليم بالنقدادرا واسما من الاراضى غير كونه ملكاً لأجنبي بعدد كعمل إقامة تعبر ما يؤمن لأمرى الحكومة المحلية بحضوره أو الدخول فيه وطلب الحصول على أكثر من ذلك يعتمن قبل الزعم بان كل أرض يملكها أجنبي حق لها الامتياز بمعاملتها حسب قانون الدولة التابع لها المالك وكان يعد ذلك تناقضاً في الطلب لا يمن الطلاب المستصلحة إذ أن الباب العالي لا يسمح مطلقاً بعمل الاملااة العقارية بالملاك الثمانية خاضعة لأحكام القبول الاجنبية

الفقرة الخامسة تأيد فيها تأييداً مدهم جواز التمدى على محل الإقامة وفقط فوضع بها أنه ينبغي على القنصل في حالة ما إذا طلب منه اجراء ما اكتشف على محل أن يعطى المساعدة حال الجهات الحكومة المحلية لكي لا يحصل عطل في سير اجراء آت المحاكم

في منزل مسكون أو عصيان مع وجود أسلحة أو تشغيل نفوذ زائفة وذلك سواء كانت الجنابة وقعت من أحد رعايا دولة أجنبية أو من أحد رعايا الدولة العليسة أو حدثت في محل سكن الاجنبي أو خارجا عن المحل المذكور وفي أي محل كان

لا تسرى هذه الاحكام الاعلى أجزاء الملك المعتبرة محل إقامة حسب الكيفية السابق تعريفه بها وما كان خارجا عن محل الإقامة فيكون اجراء أمور الضبط والربط به بلا شرط ولا قيد وانما اذا كان أحد الافراد منهما بجناية أو جنحة ويجرى ضبطه وكان المتهم من رعايا دولة أجنبية فيراعى نحوه الامتيازات المتعلقة بفئات شخصه

يجب على الموظف أو المأمور المكلف بإجراء الكشف على المحل في الظروف الاستثنائية الميمنة أعلاه وعلى أعضاء مجلس الاختيارية الذين يستعصمهم معه أن يحرروا محضرا عن الكشف الذي يعمل وأن يبلغوه حال الانتهاء الأعلى التابعين إليها وهي ترسله بعمرتها فورا الى وكيل القنصل الاقرب اليها

## الفصل الثاني في أطيان المتسحبين

### أمرال

(في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٤ دسبر سنة ١٨٦٥) (١)

٣٠ من تسحب من أرباب الاطيان وغلب عن بلده في غير أوان الزراعة ينتظر لحلول الاوان المذكور وان لم يحضر تعطأ اطيانه لذريته أو أقاربه الذين يرثونه لومات وتكلف عليهم الاطيان موقتا بصفة وكلاء من الغائب المذكور ويستمر التكليف بهذه الصفة ثلاث سنوات اعتبارا من وقت غيابه فان حضر المتسحب قبل مضي الثلاث سنوات المذكورة تعطى له اطيانه وان لم يحضر يعتبر تكليف الطين أترا باسم من زرعوه من ذريته أو أقاربه بحيث انه ان حضر فيما بعد وطلب طينه لا تسمع له دعوى

ومن تسحب ولم تكن له ذرية أو أقارب يرثونه ولم يعد لبلده قبل فوات أوان الزراعة تعطى اطيانه بمعرفة المديرية بالايجار سنويا لغاية مدة الثلاث سنوات وبعد سد ادحق الميرى من ذلك الاجار ما يزيد منه يصير ابقاؤه بالمديرية على نعمة صاحب الطين فان حضر في ظرف الثلاث سنوات أو في غايتها تسلم له الاطيان مع زيادة الاجار المذكور وان لم يحضر يضاف مبلغ زيادة الاجار للميرى وتعطى الاطيان لمن يكونون خالين الزراعة من أهالى بلدة المتسحب وتنفيذ أترا لهم بدون مقابل فان لم يوجد أحد خلى من الاطيان من الاهالى المذكورين تعطى لمن تكون اطيانهم أقل من باقى أهالى الناحية الذين تكون اطيانهم من نصف فدان الى فدانين اثنين ونحو ذلك

(١) ولأن هذا الامر لم يصدر بعد أمر بالغاثة الا انه ليس معمول به الآن وأطيان التسحب تتبع الاجراء فيها حسب المنشور الصادر من تظارة المالية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣

## فتور صادر من فلاة المالبس

( في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣ )

٣١ اتهم الآن لا يصير ضبط اطيان متسجين بمعرفة المديرية وتأجيرها حسب ماهو جار بل اذا تسحب أحد الممولين فاعلى المديرية سوى أنهم اطلب بالاموال المربوطة على اطيانه بواسطة اتخاذ الاجرا آت باسم صاحب التكليف طبقا لذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

أما من خصوص الاطيان السابق ضبطها بمعرفة المديرية فيكون الاجراء فيها كآباني

أولا - اذا كانت الاطيان غير مؤجرة فيسرع حالاً في توقيع الخبز العقارى عليها وبيعها في نظير الاموال المسخفة عليها طبقا لذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بحيث تكون المطالبة بالاموال المتأخرة عن مدتها ثمانين سنة حتى ولو كان حصل التجاوز عنها بفوصيون بتحقيق التأخرات

ثانيا - اذا كانت الاطيان مؤجرة بقيمة أقل من الاموال المربوطة عليها ففسد انتهاء مدة الإيجار يسرع في توقيع الخبز العقارى عليها حالا وبيعها طبقا لذكره ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ تطرر صافي التأخرات عليها عن مدتها ثمانين سنة حتى ولو كان صار التجاوز عن جانب من التأخرات المذكورة وفي حالة تأخير المستأجر في سداد قيمة الإيجار يصير حالا الغاء قوت تراو الإيجار وتوقيع الخبز العقارى على الاطيان كما سبق القول لسداد متأخر المال حسب ما ذكر وذلك بدون اخلال بالاجرا آت المقتضى اتخاذها ضد المستأجر لاجل سداد الإيجار

ثالثا - اذا كانت الاطيان مؤجرة بقيمة المال المربوط عليها أو بالزيادة فيصير استمرار التأجير واعمال يؤخذ تعهدا لعل المستأجر على نفس القوت تراو بشرط فيه وجوب تسديد الاموال في مواعيد استحقاقها من أصل الإيجار ويعطى له ورد باسم صاحب التكليف من بعد اجراء خصم كل ما يكون تسديد في سنة ١٨٩٣ بالورد المذكور ولحدا استيفاء قيمة الاموال المطلوبة وعند حصول تأخير في السداد تتخذ الاجرا آت حالا طبقا لذكره ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٨٥ وكررته ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

في حالة بيع الاطيان اذا كانت قيمة المبيع تزيد عن المال المطلوب فتعلى الزيادة بالامانات باسم المستحق مدة ثلاث سنوات وبناتها تجري المعاملة في تلك الزيادة طبقا للبند (٨٥) من فصل خامس من القانون المالى

## الفصل الثالث

### في أطيان الجهادية

#### أعمال

( في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ - ١٤ ديسبر سنة ١٨٦٥ ) (١)

٣٢ من يتوجه للجهادية وترك أطياناً كانت تحت يده قبل التوجه له صلاحية التصرف فيها مثل سائر أبواب الأطيان باعطائهم معرفته لمن يشاء بالاجبار أو بالمشاورة عليها وأنحوه بحيث ان التكليف بفضل باسم الجهادي وعند عودته يستولى عليها كما أنه اذا حصل فراره من الجهادية فلا يعد الفرار من نوع التسحب ولا يترتب عليه نزع أطيانه منه بل تبقى تحت يمين أعطيته له بمعرفته لزراعتها وتأدية ما عليها حسب شروطه معه لحين عودته وتوطنه في بلده واذا انكلفت الأطيان المذكورة على من يكون استولى زراعتها بأي حيلة كانت في مدة غياب الجهادي المذكور فمدة وضع اليد بهذه الكيفية لو بلغت مهما بلغت لا تعتبر ولا تسقط أحقية الجهادي في أطيانه

أما اذا أعيد الجهادي لبلده وأقام بها وكانت أطيانه موضوعاً عليها بالغير ولم يثناع معه بالحكومة ولم يطلبها منه في مدة خمس سنوات تضي من تاريخ حضوره من العسكرية وأقامته في بلده فتسقط أحقيته فيها وكذلك اذا كان عند توجهه الى بلده استولى على أطيانه وفيما بعد تسحب فيميرى في حقه ما سبق ذكره في حق سائر من تسحب من الاعالي

(١) راجع التنبيه الوارد بالفصل الرابع في أطيان المحكوم عليهم بمجزاء

## الفصل الرابع في أطيان المحكوم عليهم بجزاء

### وتحت الأطيان العميد

(في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨) (١)

٣٣ بند ٦ - اذا كان أحد المشايخ أو الأهلالي أو خلفهم كائنهم كان له أطيان أثرية  
وبسبب جنائية منه حكم عليه بجزاء فيه إبعاد وتوجه الى محل جزائه بحسب جنحته فبمعرفة  
المديرية تعطى أطيانه لمن يقوم بهامن أولاده أو أقاربه لاجل زراعتها وتأديتها أموالها  
ومطالبها حين انقضاء مدة مجازاته ويعوده تسلم له أطيانه كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته  
سواء كانت كثيرة أو قليلة

(١) ولوران الأمر الصادر في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥) الخاص  
باطيان المجاهدين والبند ٦ من اللائحة السعيدة الخاص باطيان المحكوم عليهم بجزاء لم يلغيا الا انه ليس معمولاً  
بهم الآن

وفضلاً من ذلك كان المنشور الصادر لدير ياتمن تطارند الداخلية في ٢ محرم سنة ١٢٩٧ (٥ ديسمبر  
سنة ١٨٨٠) قضى بعدم مرسط المدير يات في المستقبل في مزايدات أو في إيجارات الاطيان أية كانت ولا ي  
سبب كان لان ذلك يخص باب الاطيان



## الفصل الخامس في أطيان مستقدي الحكومة

قرار صادر من مجلس الظار

(في ١٧ مارس سنة ١٨٩٢)

٣٤ ان محافظة عموم غرب سواحل البحر الأحمر طلبت التصريح باعطاء من يطلب من مستقدي محافظة سواكن أطيانا بلائمن من أطيان نوكر لزراعتها ودفع الضريبة عنها وقد أوصحت اللجنة المالية أنه وان كان موظفو ومستخدمو الحكومة ممنوعين من تأجير أو زرع أطيان في دائرة مأمورياتهم إلا أنه بالنظر لضرورة استثمار تلك الجهة وللأسباب التي أوصحتها المحافظة مطلوب الاقرار على اجابة هذا الطلب بصفة استثنائية

وبالمدولة في ذلك بالمجلس تقرر أن المقدار الذي يعطى لكل طالب يكون لغاية تحسين فدانا بالكيفية التي توصحت وذلك ماداموا في نوكر ولا يمكن أن تباع الاطيان التي تعطى الا اذا سافر من هي معطاة اليهم من نوكر

قرار صادر من مجلس القمار

( في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٦ ) (١)

٣٥ المادة ١ - لا يجوز لموظفي الحكومة ومستخدميها على الاطلاق أن يباشروا بأنفسهم أو بواسطة غيرهم الاعمال الآتي بيانها وذلك في الدائرة التي يمارسون فيها وتطبيقهم أو التي يتخذونها تفوذهم الاداري وهي

أولا - أن يشتركوا أو أن يكون لهم صالح مما في الاعمال أو المقاولات التي تكون مراقبتهم موكولة لعهدتهم

ثانيا - أن يدخلوا في المزادات وأن يشتروا بأية طريقة كانت الاطيان أو العقارات التي تفرحها الحكومة أو السلطة القضائية في المزايا في دائرة وظائفهم

ثالثا - أن يستأجروا أو يزرعوا أطيان الغير الكائنة في دائرة وظائفهم

المادة ٢ - . . . . .

(٢) . . . . .

٣٦ المادة ٣ - الموظفون أو المستخدمون بالمصالح الاميرية الذين يخالفون حكم هذا المنع أو التنبية تجرى عليهم الاحكام التأديمية المدونة في الاوامر العالية الصادرة في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥ وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ( وذلك فضلا عن رفع الدعوى عليهم أمام المحاكم اذا اقتضت الحال ) ويكون الحكم بالعقوبات التأديمية طبقا للطرق والشروط المنصوص عنها في الاوامر العالية الجارية العمل بمقتضاها

(١) هذا القرار ألقى القرار الصادر في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٩ و ٩ ابريل سنة ١٨٩١ وجاء بإلغائهما - تراجع النصوص المرفوعة في الطبعة الاولى من كتاب القوانين المقارن بقومته ٢٧ و ٢٨

(٢) المادة ٢ من هذا القرار قد استعير عنها بالنسبة والصادر من رئاسة مجلس القمار بتاريخ ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦

فئور صاوم رامة مجلس الفار للظارات  
(في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦)

٣٧ . . . . .

يكون الكشف الفنى يجب على كل موظف أو مستخدم فى الحكومة أن يقدمه للسلطة  
التابع لها شاملا للعقارات التى يكون مستغلا أو مالكا أو مستأجرا لها سواء كانت فى دائرة  
توظفه أو فى جهة أخرى من جهات القطر ويجب عليه أيضاً أن يخطر مصلحته بكل ما يشتره  
فى المستقبل سواء كان فى دائرة توظفه أو فى غيرها من جهات القطر

وقرر المجلس أيضاً عدم إعاد تقديم هذه الكشف لغاية شهر نوفمبر سنة ١٨٩٦

\_\_\_\_\_

## الباب السادس

### في التملك بمضى المسدة الطويلة

#### التساؤل الذي يختلط

٣٨ بند ١٠٢ تحصل ملكية العقارات والحقوق العينية ماعدا حق الرهن العقاري لمن وضع يده عليها ظاهر انفسه أو بوكيل عنه بغير منازع مدة خمس سنوات متوالات بصفة مالك بشرط أن يكون وضع اليد المذكور منبئاً على سبب صحيح فإذا لم يوجد ذلك السبب لا تحصل له الملكية الا اذا وضع يده مدة خمس عشرة سنة (١)

٣٩ بند ١٠٣ يجوز لواقع اليد على العقار والحقوق العينية أن يضم لمدة وضع يده عليها مدة وضع يده من انتقل ذلك منه اليه (٢)

٤٠ بند ١٠٤ من أثبت وضع يده على عقار أو حقوق عينية مدة معينة وكان واضعا يده عليها في الحال فالمتوسط بين المدين يعتبر وضع يده مالم يثبت ما ينافي ذلك (٣)

٤١ بند ١٠٥ يثبت حق الانتفاع في الاراضي الخراجية لمن وضع يده عليها مدة خمس سنوات بشرط أن يكون قائماً زراعتها (٤)

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٦ من القانون المدني الاهلي ماعدا حذف الكلمات الآتية « بخلاف الرهن »

(٢) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٧ من القانون المدني الاهلي

(٣) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٨ من القانون المدني الاهلي

(٤) هذه المدة فضلاء من كونها قليلة القائمة فانها من عهد زوال صفه الاطيان الخراجية لم ترد في القانون المدني الاهلي

- بند ١٠٦ لا تثبت ملكية العقار والحقوق العينية بمضى المدة الطويلة لمن كان وضعه يدمعها بسبب معلوم غير أسباب التملك سواء كان ذلك السبب مبتدأ منه أو سابقا لمن آلت منه اليه وعلى ذلك فلا تحصل الملكية بوضع اليد للساكن والمتنع والمودع والمستعير ولا ورثتهم بعدهم (١)
- بند ١٠٧ ومع ذلك يجوز للدائن المرتهن للعقار إذا كان معتقدا صحة الرهن أن يتمسك بوضع اليد الحاصل من الرهن مدة خمس سنوات إذا أثبت وجود أسباب قوية أوجب اعتقاده وقت الارتهان ملكية الراهن (٢)
- بند ١٠٨ لا يجوز ترك الحق في التملك بمضى المدة الطويلة قبل حصوله انما يجوز ذلك بعد حصوله لكل شخص متصف باهلية التصرف في حقوقه (٣)
- بند ١٠٩ إذا انقطع التوالى في وضع اليد فلا تحسب المدة السابقة على انقطاعه
- بند ١١٠ تنقطع المدة المقررة للتملك بوضع اليد ويفعل شخص أجنبي
- بند ١١١ تنقطع المدة المذكورة أيضا إذا طلب المالك استرداد حقه بان كلف واضع اليد بالحضور للرافعة أمام المحكمة أو نبه عليه بالرد تنبيهارسميا مستوفيا للشروط اللازمة ولولم يستوف المدعى دعواه انما يشترط في ذلك عدم سقوط الدعوى بمضى الزمن
- بند ١١٢ لا تثبت الملكية مطلقا بمضى المدة الطويلة ولا يعتبر حكمها بين الاصل والوكيل في جميع ما هو داخل ضمن التوكيل
- بند ١١٣ لا يسرى حكم غلظ العقار بمضى المدة على من يكون مفقودا لاهلية شرعا
- بند ١١٤ وكذلك لا يسرى على مفقودا لاهلية المذكر أحكام ما عدا ذلك من أنواع التملك بمضى المدة الطويلة متى كان الاعتبار فيها أزيد عن خمس سنوات

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٧٩ من القانون المدني الاهلي

(٢) لم يورد هذه المادة في القانون المدني الاهلي

(٣) المواد من غرة ١٠٨ الى غرة ١١٤ واردة في القانون المدني الاهلي تحت غرة ٨٠ و ٨١ و ٨٢

## قرار من مجلس الاحكام

( في ٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ - ٢٦ مارس سنة ١٨٦٦ )

- ٥١ لا يسقط حق القاصر في الاطيان الخارجية بترك كبير العائلة لها مالم يعض على القاصر بعد بلوغه مدة خمس سنوات فأكثر مع الترك الاختيارى منه  
تنبيه - البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين

## الحكم المحاكم الشرعي

( ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ )

- ٥٢ بند ١٤ - انقضاء مجموع من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعي من المرافعة وعدم العذر الشرعي له في اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاثة وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كله مع الانتكاح للحق في تلك المدة ومع ذلك فكل سند شرعي صادر من المحاكم الشرعية مسجل بالسجل المصان مطابق لما في سجله المحفوظ مستوفى شرائطه الشرعية لا يكون مانعا من سماع دعوى من يدعي حقا بوجه شرعي فيما تحرره هذا السند ما عدا من كان السند المذکور شاهدا عليه بحكم شرعي الزامي مستوفى شرائطه مسجل بالسجل المصان وقد أنكره المحكوم عليه وكذا وارثه ان كان مبني دعواه الارث من قبل من حكم عليه أو كان السند المسجل المستوفى شرائطه شاهدا عليه بنقل الملك شرعا ووضع الممتلك يد على العقار وأنكره المملك أو وارثه المدعي تلقى الملك عنه فلا يلتفت لانكاره

## أمر مال

( في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ )

- ٥٣ بند ١ - كل من منع غيره باستعمال القوة من الانتفاع بما في يده من الاموال الثابتة أو شرع في ذلك يعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر أو بدفع غرامة من خمسمائة قرش الى ألفي قرش فاذا كان استعمال القوة من عدة أشخاص وكان واحد منهم أو أكثر حاملا لأسلحة أو كان عدد الأشخاص يزيد على عشرة ولم يكن معهم أسلحة فتكون العقوبة بالحبس من ستة أشهر الى سنة أو بالغرامة من ألفي قرش الى خمسة آلاف قرش  
٥٤ بند ٢ - تحكم محاكم المواد الجزئية في أول درجة في الجنيح المينة بالمادة السابقة

## الباب السابع ( في طرح البحر )

التي لا طيان العبد

( ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ )

- بند ١٤ - انه بحسب جريان النيل وبحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب  
وأخرى من الغرب الى الشرق يتخلف كل بحر في الاطيان من الجهتين وتحدد جزائر  
مستجدة وكان بصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجارى فيها الاحكام بموجب  
روابط محددة لذلك من مدة سابقة فلاحكام التي سبق في خصوص ذلك قبل هذه الاشارة  
لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض وأما من الآن فصاعدا فالجزائر  
التي تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه (١)

الوجه الاول انه اذا كان البحر أكل من الاطيان العلو في بلد من البلاد وأظهر جزيرة  
متصلها بطيان البلد ولو كانت تلك الجزيرة متصلة بمحدودا طيان بلاد أخرى فبصير استيفاء  
أكل البحر من تلك الجزيرة واذا كان المحلف لا يوقى بما أكله البحر فالذي يتبقى من بعد  
خضم التخلف يصير رفع ماله على طرف الدوان كما تصرح بذلك في السند الثاني عشر من هذه  
اللائحة وأما اذا كان التخلف زائدا عن الذي ذهب فن بعد استيفاء قدر الزاغب فالزيادة  
التي تبرز من التخلف تعطى بالمراد لمن يرغب من أهالي البلاد المتصل بذلك بمحدودها وأما اذا  
كان التخلف يظهر متصلا بطيان بلد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه بصير دخولها في المزايد  
اذا لم يكن يظهر عجزاً بطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهي عليه قضى على  
زمان بلده (٢)

الوجه الثاني اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين والجزر أكل أطيانا من إحدى  
النواحي التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكلفة على الاعالي قبالحال بصير بمقاس

(١) القانون المدني المختلط

مد ٨٤ ما يحدث من طمي الانهار على التدرج يكون له كمالا لثلاث ارض التي على ساحل النهر

بند ٨٥ أما الأراضي التي يستأصلها النهر بقوة جريانه والجزر التي تتكون فيه فتبيع فيها منطوق  
اللائحة الصادرة في سنة ١٢٧٤ (موافق سنة ١٨٥٨)

بند ٨٦ الطمي الذي يحدث في البحيرات والبرك يكون ملكا لأصحابها

(٢) عنله هذا - راجع الباب العشرون - فقرة ٤ من المادة ٥ من الاحكام العمومية المستخرجة  
من لائحة ٣ أبريل سنة ١٩٠٠ الخاصة بتبيع أملاك الميرى المحررة

مأكله البحر ورفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة بصيرزولها في المزادين أهالي البلاد التي ظهرت الجزيرة مقابلته لحدود أطيانهم وتغطي لمن تنهى عليه المزايدة وتلحق بزمام بلده (١)

الوجه الثالث من حيث انه تارة تحدث جزائر البحر من دون أن كل بحر من أطيان المهور فضل هذه الجزائر تغطي لأهالي البلاد التي ظهرت فيما بينهم بالمزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنهى عليه (٢) وكل ما وقع البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن أصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار الجزير يعرض عنه بالاستثناء عن رفع ماله وبصدور الامر يجري العمل بعقضاء في رفع ماله عن الذي يكون مكلفا عليه وأما ما ظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيدا أطيان الجزيرة عليه بالقيمة السابق الاعطاه به بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمزاد وكل ما انتهى المزايدة على أحد في جميع ذلك يتقيد أثره له ويجري فيه كافي بنود الأطيان الخارجية

ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاة الزمام يجري فيه مقتضى الامر الصادر (في ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ - ٤ مايو سنة ١٨٧٤) (٣)

إذا تخلفت أطيان جزيرته متصلة بأطيان الناحية التي أكل البحر منها فيقدر مقدار الذهاب من أكل البحر وتصير توفيقته من المختطف فإذا كان المختطف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة مأكله البحر من أطيان كل انسان والباقي رفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه ويعتبر الاجراء في ذلك من الآن فصاعدا فأما ما سبق اجراؤه في مثل ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعتمد وإذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة الجزير فيصير اعطاؤها بالمزاد لمن يرغب من أهالي الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التي تجري بينهم على عموم أهالي الناحية جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير

(١) على هذا - راجع الباب العشرون - فقرة ٤ من المادة ٥ من الاحكام العمومية المستفجرة من لائحة ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ الخاصة ببيع أملاك البرى المحررة

(٢) شرح ما قبله

(٣) شرح ما قبله



## الباب الثامن في المباني والغروسات

الحكم المطبق على المباني

(٥ أغسطس سنة ١٨٥٨)

- بند ١١ - ان الاراضى المبرية الخراجية التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي وإنشاء أبنية قتل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس أو الباني الذى هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بأشأ التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون اجزاؤه من ابتداء صدور هذه اللائحة (١) وأما الماضى فاذا كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذى أخذ بالرهن وتلك الشروط تحوز البناء والغرس فى الارض فيوجب الشروط المذكورة تقتصر على اللزامة بتبليك ما يكون صار بناؤه أو غرسه فى تلك الارض أما اذا لم يكن بينهم شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الارض على ما صار غرسه أو بناؤه فالغارس أو الباني بغير إذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر تنظره وسكت عنه أو غير ذلك فهذا يرفع أمره الى الشريعة الغراء ويجرى فصل الحكم فيه بمقتضى الاصول الشرعية

### (١) القانون المدنى المختلط

- بند ٨٩ من بنى أو غرس فى أرض باذن صريح من مالكها بدون شرط ولا قيد يكون مالك تلك الارض اذا لم يثبت حصول الادن المذكور تعتبر الارض عارية ويكون مالك الخيار بين طلب مدهم البناء وإزالة الممر وصاتوين ابقائها مع دفع قيمة مهمات البناء والغراس وأجرها اخلية
- بند ٩١ اذا بنى شخص أو غرس فى أرض متقدما لمالكيتها له بسبب مقبول فلا يصير ازالة الغراس أو البناء بل مالك الحقيقي أن يدفع ما زاد من قيمة الارض بسبب وجود الغراس أو البناء فيها بحسب ما تقدره أهل الخبرة

## الباب التاسع في اعطاء الاراضى البور

### قرار من مجلس شورى النواب

( فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٢ يناير سنة ١٨٦٧ ) (١١)

٥٧ تعطى الاطيان المستملح والمستجر المعبر عنها باسم اطيان البرارى تحت شرط سداد العشور عنها من طرف المعطاة اليهم بعد مضي خمس عشرة سنة اعتبارا من تاريخ الاعطاء بواقع فية الدون ويكون الربط بهذه الفية لمدة خمس سنوات متوالية وبانقضاءها تربط عليها العشور بحسب ما تنصق

### قرار من مجلس الظار

( فى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦ ) (١٢)

٥٨ يصير الشروع بعرفة مندوب من التاريخ ورفقه مندوبون وعدم تعيينون من طرف المديرية في تحقيق حالة الاطيان المعطاة بمقتضى قرار مجلس شورى النواب المؤرخ فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ - ٢ يناير سنة ١٨٦٧ فالاطيان الجارى سداد الاموال عنها ترك للمعطاة اليهم بحسب شروط الاعطاء أما الاطيان التى توجد فوراً غير منزوعة فيعطى لاربابها ميعاد من نظارة المالية بناء على تقرير يقدم عنها من المديريات وعند انتهاء هذا الميعاد تربط الاطيان المذكورة بفية الدون الاول لمدة خمس سنوات

(١) هذا القرار استبدل به قرار صادر من مجلس الظار فى ٢٧ ماي سنة ١٨٨٦

(٢) هذا القرار ألغى بلامر المالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤ - راجع هذا الامر فى الكتاب

الثانى - الباب الثامن فى المرفوعات

## أعمال

( في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ) (١)

٥٩

بند ١ - تقسم أراضى الميرى الغير مزروعة الى ثلاث درجات  
أولاً - الاراضى الغير مزروعة التى لا يترتب على استغلالها مصروفات ولا مصاريف جسيمة  
ثانياً - الاراضى الماخلة والاراضى المستنقعة التى يستغرق اعدادها للزراعة مصاريف  
باهظة

ثالثاً - الاراضى المعروفة بالبرارى التى يترتب على استغلالها مصاريف كلية فضلا عن  
التكاليف الناشئة من انشاء المصارف والجسور وغير ذلك

٦٠

بند ٢ - لا يدخل فى الثلاث درجات المذكورة قبل أراضى الجزائر أو شواطئ النيل  
أو شواطئ الترع ولا الاراضى الحرة الناتجة من زيادة المساحة وليس عليها أموال مقررة  
ولا كافة الاراضى الداخلة ضمن زمام البلاد أو الاراضى المخصصة للتصفية ولا جميع تلول  
السبخ المستنقعة منها الى البلاد منفعة عامة مادامت الارربة المستنقع بها السبخ باقية فيها

٦١

بند ٣ - تعطى أراضى الدرجة الاولى بدون تقرير أموال عليها المدمعينة فتمتد معرفة  
مندوب من مصلحة التاريخ بناء على أمر من رئيس مجلس النظاريون رفيع مع المندوب المذكور  
عدم من أهل الخيرة

ومدة الاعناء لا تتجاوز فى كافة الاحوال ثلاث سنوات

وبعد انقضاء هذا الميعاد تترتب على هذه الاراضى سواء كان مزروعا كلها أو بعضها  
الضريبة الملائمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من عمد ومن مندوب من التاريخ  
تحت رئاسة المدير بعد أن يصدق بمجلس النظاريون على التقدير المذكور

٦٢

بند ٤ - تعطى أراضى الدرجة الثانية بدون تقرير أموال عليها لمدة يصير تحديدها  
أيضا بعد المعاينة بشرط أن لا تتجاوز ست سنوات

وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها بالطريقة المتوقعة فى شأن أطيان الدرجة  
الاولى فى البند الثالث

(١) المادة الاولى من هذا الامر ألغيت بالأمر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ راجع وجه ٣٣  
وبالمرام من المادة ٢ الى المادة ٩ من الامر العالى الصادر فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - راجع هذا الامر  
فى الباب العشرين - فصل اول فى بيع املاك الميرى الحرة - أما المادتان الثالثة والثامنة فكانت مسبق  
تعديلهما أولاً بالامر العالى الصادر فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٨

- ٦٣ بند ٥ - تقضى أراضي الدرجة الثالثة بدون تقرير أموال عليها لمدة لا تتجاوز عشر سنوات وبعد انقضاء هذه المدة تربط الاموال عليها حسب المدون في البند الثالث
- ٦٤ بند ٦ - على الاشخاص المعطى لهم من هذه الاراضي أن يتقادوا الكافة القوانين والوائح التي فرتهم الحكومة والتي ستقررها بشأن الاراضي المذكورة
- ٦٥ بند ٧ - يجب على كل من يرغب استغلال أرض خالية غير مزروعة بالشروط السالف ذكرها أن يقدم طلبا بالكتابة الى رئاسة مجلس النظار مينافيه اسم الحوض الكائنة به تلك الارض والمقدار الذي يرغب زراعته بحيث يقدم الطلب السابق فالسابق فان تساوى طلبان في آن واحد قدم الاقرب من جهة الاطيان فان تساوى في القرب أو البعد يقرع بينهما أما الاطيان المتوطن فيهما عبران فتعطى لهم بالاولوية متى طلبوها
- الاطيان التي من الدرجة الاولى حيث انها لا تحتاج لشقات كثيرة في تخطيطها وعلى هذا يلزم تجزئتها لتعميم الاستفاعة بها فلا يعطى منها الواحد زيادة عن ألف وخمسمائة فدان
- ٦٦ بند ٨ - يدير رئيس مجلس النظار على مدير التاربع تعيين مندوب من قبله لمساحة الارض المطلوبة وتحديد ما يحدد من حجر واعلان الكيفية لرئاسة مجلس النظار
- ٦٧ بند ٩ - يصغر درج قطعة الارض على حسب حالتها في احدى الثلاث درجات المذكورة ويجري عليها الطلب بمعرفة مندوب من المديرية وتعطى له حجة مشتملة على الشروط المعطاة تلك الاطيان بموجبها بعد تصديق مجلس النظار

### قرار من مجلس النظار

( في ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ) ( ١ )

- ٦٨ بناء على المادة الثانية من الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ يكون معلوما لدى العموم ان الاراضي المنخفضة المعلقة لقبول ما زاد من مياه الري التي تلازم لزراعة الارز ولزراعات أخرى وتصير مصارف في جزء من السنة لا يجوز ادخالها ضمن أى نوع من الثلاثة أنواع الاراضي المنصوص عن اعطائها بالامر المشار اليه

( ١ ) هذا القرار يجرى العمل به من مهندس دورا القرار الرقم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦

## قرار من مجلس النظار

(في ٢٥ أكتوبر سنة ١٨٨٤) (١)

- ٦٩ صاروا اطلاع رئاسة مجلس النظار على جملة طلبات مرغوبها أخذ أراضي مجانا طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ من الاراضي التي تقدمت طلبات بشرائها أو من الاراضي التي امتلكتها الحكومة بطريق الشراء أو المقاصة قبل صدور الامر المتني عنه وحيث ان هذه الاراضي لا تدخل طبعاً ضمن أنواع الاراضي الجاري إعطاؤها مجاناً من الحكومة بمقتضى الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فليكن معلوماً الى العموم أن الطلبات المتوجهة عنها أنفاع ما يتقدم من هذا القبيل قد صرف النظر عنه

## قرار من مجلس النظار

(في أول أغسطس سنة ١٨٨٩) (٢)

- ٧٠ تقبل الطلبات الجارية تقديمها لنظارة المالية من مذكورين عن مشتري بعض أطيان بالثمن من الأطيان الخارجة الزمام السابق تحديدها بعرفة مصلحة التاربع للذين طلبوها على مقتضى أحكام الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ مهما كانت تواريخ تلك الطلبات ويجري اللزوم نحوها
- ومع ذلك يسوغ للذين سبق تحديد أطيان اليهم من الخارج الزمام على مقتضى الامر العالي الرقم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ أن يقدموا إعطائهم وتعطى لهم الاولوية عند تساوي العطاء بينهم وبين الغير

## أمر مال

(في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤)

- ٧١ المادة ١ - لا تقبل طلبات بأخذ أراضي من بعد تاريخ نشر هذا الامر
- ٧٢ المادة ٢ - الطلبات السابق تقديمها يجري ما يلزم نحوها طبقاً لاحكام أمرنا المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

(١) هذا القرار غير جار العمل به من عهد صدور القرار الرقم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦

(٢) هذا القرار غير جار العمل به من عهد صدور الامر العالي الرقم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - راجع الباب العشرون - فصل اول في أملاك الميرى بالحره

قرار من مجلس النظار

( في ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦ )

٧٣ انه بالنسبة لتكاثر الطلبات المقدمة عن أخذ أطيان مجانا من الاطيان ذات القيمة قد قرر مجلس النظار بعدم اجابة أدنى طلب في المستقبل من هذا القبيل نظرا لحالة المالية الراهنة

أمر مال

( في ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ ) (١)

٧٤ المادتان الثالثة والثامنة من أمرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر

سنة ١٨٨٤ المتعلق بالاراضي الغير منزرعة المعطاة من الحكومة تعدلتا على الوجه الآتي

٧٥ المادة ٣ - الاراضي التي صار طلبها يعقضي أحكام أمرنا الصادر في ١٩ ذي القعدة

سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ولم يجر تحديدها لغاية الآن تعطى بدون تقرير أموال

عليها للمدة المحددة بمعرفة مندوب من المديرية أو من نظارة المالية ويرفق مع المندوب المذكور

عند من آل الخبرة وبعد انقضاء هذا الميعاد تربط على الاراضي المذكورة سواء كان من روعا

كلها أو بعضها الضريبة الملازمة لحالتها حسب تقدير قومسيون يؤلف من مندوب من نظارة

المالية ومن العمد آل الخبرة تختار رئاسة مندوب خصوصي من قبل المدير بعد أن يصدق

مجلس النظار على التقدير المذكور

٧٦ المادة ٨ - تعين المديرية أو نظارة المالية مندوبا ومعه مساح يكلف بمساحة الاراضي

وتحدد بها حدود من حجر وبحر المندوب المذكور تقرير في شأن ذلك لنظارة المالية وهي

ترفع لرئاسة مجلس النظار

يراجع الامر العالي الرقم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ الوارد في الباب العشرين أملاك الميرى الحره

فصل أول في البيع والامر العالي الرقم أول مارس سنة ١٨٩٤ الوارد في الكتاب الثاني

فصل ثامن من مرفوعات

(١) هذا الامر ألتي بالامر العالي الصادر في أول ملوث سنة ١٨٩٤ - يراجع الكتاب الثاني

فصل ثامن من المرفوعات

## الباب العاشر في إعطاء أطيان النوبارية

### أمرال

(في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦)

مقدمة - حيث أنه أعطى لجله أشخاص ٤٩٠٠٠ فدان تقر بيافي براوى البوطة ٧٧ وحوش عيسى بمر كرا بوجص بديرية البحيرة مع إعفائهم من دفع أموالها لمدة عشر سنوات تطبيقاً لأحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث إن نظارة الأشغال العمومية قد حضرت رسم ترعة لرى الأطيان المذكورة والأطيان المعطاة سابقاً وأطيان أخرى كائنة أيضاً في الجهة المحكي عنها

وحيث إن جلته أشخاص من المعطى لهم من الأطيان المذكورة نائب عنهم السيد قسطنطين زرفودا كى عرضوا على حكومتنا أن يسلفوا كافة الأشخاص المعطى لهم حالاً من تلك الأطيان والذين سيعطى لهم أطيان من هذا القبيل في المستقبل أو الذين يشترون أطياناً تروى من هذه التربة النفود اللازمة لفتحها بشرط أن حكومتنا تحصل للأشخاص المذكورين أرباب هذه السلفة بواسطة ما مورىها التقاسيط السنوية الواجب دفعها لأجل استهلاك رأس المال ودفع الفوائد باعتبار خمسة في المائة سنوياً

وحيث إن الأشخاص المعطى لهم حالاً من الأطيان المذكورة حرروا تعهداً بأن يسدّدوا للحكومة قيمة تكاليف التربة المشروع في فتحها كل منهم على حسب المقدار الذى يخصه بالنسبة لمساحة الأطيان التى تروى من هذه التربة

وحيث إن نص التعهد المذكور يقضى بأن يتبدأ فى تحصيل التقاسيط السنوية المذكورة أعلاه بعد نفوذ فتح التربة بسنة واحدة ويصير تسديد كامل السلفة بدفع أقساط سنوية أثناء السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد العشرين سنة المنحدّ الاعفاء من دفع الأموال الممنوحة بمقتضى أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

وحيث إن الأشخاص المعطى لهم من الأطيان المذكورة قد قبلوا بحجور توقيع الجزر على كل أرض تنتفع بالترعة السابق ذكرها وتأخر صاحبها عن سداد أى قسط سنوى ثم بيعها سواء كان بكاملها أو جزء منها لغاية سداد الأقساط السنوية المتأخر دفعها

٧٨ المادة ١ - قد ترخص لناظر أشغال حكومتنا أن يفتح في مديرية البحيرة على حسب الرسم المرفوق بهذا الامر ترعة تسمى (بالترعة النوبارية)

٧٩ المادة ٢ - فتح الترعة المذكورة بصير اجارؤه بواسطة النقود التي يسلفها الأشخاص المعطى لهم الاطيان المذكورة النائب عنهم السير قسطنطين زرفودا كي لارباب الاطيان التي تنفع من الترعة المذكورة

٨٠ المادة ٣ - قيمة تكاليف فتح الترعة من رأس مال وفوائده باعتبار المائة خمسة سنويا بصير توزيعها على أصحاب الاراضى التي تنفع بالترعة بنسبة مساحة أراضهم التي تروى منها وذلك لاجل سداد النقود لاربابها أما التسديد المذكور فيصير اجارؤه يدفع أقساط سنوية بتبدئ بعد نفو فتح الترعة بسنة واحدة وتتم في خلال السنوات الباقية لغاية انقضاء ميعاد السنوات المحدد للاعفاء من دفع الاموال الممنوحة لأصحاب الاطيان المذكورة الحالين على حسب أحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤

٨١ المادة ٤ - بصير دفع التقاسيط السنوية للأمورى حكومتنا في مديرية البحيرة وذلك لاجل تسليمها بعرفة ناظر المالية الى السير قسطنطين زرفودا كي باسم موكله ولحسابهم

٨٢ المادة ٥ - كل أرض تنفع بالترعة المذكورة ولا يدفع صاحبها في أى ميعاد كان من الاستحقاقات الجزء المقسط عليه من توزيع قيمة مصاريف الترعة بصير توقيع الجزء عليها ويعيها سواء كان يكاملها أو جزء منها وذلك بعرفة ناظر مالية حكومتنا وبالطريقة الادارية لغاية سداد التقاسيط المناخذهما

٨٣ المادة ٦ - أراضى الحكومة التي لم يصراعطاؤها لغاية الآن ولم تطلب قانونا بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ويمكن ردها من الترعة النوبارية بصير بيعها مع اعفائها من دفع الاموال أثناء السنوات الباقية لغاية مضي ميعاد العشر سنوات المذكورة أعلاه بشرط أن يقوم أربابها باداء التكاليف والتعهدات الناجمة عن الاحكام المدونة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة من هذا الامر



### أعمال

( في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦ )

- المادة ١ - تعتبر من المنافع العمومية التبعة النوبارية التي تصرح بإنشائها بمقتضى  
أمرنا الصادر في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ - ٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٤ على حسب الرسم  
المرفق بالأمر المذكور

### أعمال

( في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٠ )

- ٨٥ ابتدأ من أول يناير سنة ١٨٩٧ ربط ضريبة على الأطيان البوراء الخارجة عن الزمام التي  
تروى من التبعة النوبارية الصادر بإنشائها أمرنا المؤرخ في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ وتتبع  
أحكام المادة الثالثة من أمرنا الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فيما يتعلق بتقدير هذه  
الضريبة على الأطيان المذكورة التي سبق إعطاؤها والتي يجوز إعطاؤها فيما بعد بناء على  
طلبات صحيحة تقدمت بشأنها قبل صدور أمرنا المؤرخ في ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤

### قرار من نظارة المالية

( في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

- ٨٦ يعتبر انعام التبعة النوبارية من ابتداء شهر ديسمبر سنة ١٨٨٨ وشرع من أول يناير  
سنة ١٨٩١ في تحصيل المبالغ التي أعطيت سلفة لإنشاء التبعة النوبارية من رأس مال وفوائد

### لمخص افادة صادرة من نظارة المالية الى مديرية البحيرة

في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٨ نمرة ١٨٧٣ ( أموال مقرره )

- ٨٧ قد قررت نظارة المالية اعتبار الضريبة المربوطة على الأطيان الواقعة على التبعة  
النوبارية (الجارية اعتبارها مصاريف نوبارية) لنوع مال الأطيان من ابتداء سنة ١٨٩٩  
وعند ذكر (مصاريف نوبارية) في جرائد الصيارف وأوراد الممولين

## الباب الحادى عشر فى تخفيف و ردم البرك والمستنقعات

أتم محمد طيها من مجلس النظار

(بالجلسة المنعقدة فى ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤) (١)

المادة ١ - يجوز اعطاء البرك والمستنقعات ملك المبرى المضرة بالصحة العمومية  
بصفة ملكية الى من يتعهد بردها تحت الشروط الآتية بياناها

المادة ٢ - يلزم تقديم الطلبات عن ذلك على ورق غصفيه ثلاثين ملجما الى المديرية  
أو المحافظة ذات الشأن شاملة للإيضاحات الآتية

أولا - موقع البركة أو المستنقع

ثانيا - البندر أو الناحية الكائنة بها

ثالثا - مساحتها بوجه التقريب وحدودها

رابعا - الجهة التى يريد الطالب أخذ أتربة الردم منها

خامسا - الميعاد الذى يتعهد بالبدء فى الاعمال اللازمة فيه

سادسا - الميعاد الذى يتعهد بانتهاء الردم فيه ولا يجوز فى أى حال من الاحوال أن  
يزيد هذا الميعاد عن سنتين

المادة ٣ - يرسل الطلب من المدير أو المحافظ الى مفتش الرى لابداء ملحوظاته عنه

ولتعيين منسوب الردم الذى يلزم لمنع نشع المياه ويؤخذ أيضا رأى التنظيم اذا كانت البركة  
واقعة فى جهة تحت أحكام التنظيم

المادة ٤ - باتمام ذلك يرسل الطلب مع الاوراق الخاصة به من المدير أو المحافظ

مشفوعا بملحوظاته الى نظارة المالية لاصدار قرارها بما يأتوا آى

المادة ٥ - اذا روى اجابة الطلب يكلف المدير أو المحافظ مهندس المديرية أو المحافظة

بتحديد المستنقع أو البركة وتحصل على تعهد موقع عليه من الطالب بما يأتى

أولا - بالبدء فى الردم فى الميعاد المحدد

(١) هذا الاتمعة من لائحة ٧ مايو سنة ١٨٩١ وحلت محلها - تراجع الطبعة الاولى

ثامنا - باجر اربع الاعمال على الاقل فى المدة الاولى الموازية لربع الميعاد المقرر لانعام العمل

ثالثا - تقيم الردم على النسوب الذى تقرره فى الميعاد المعين

رابعا - بعدم أخذ اربعة من نقطة غير التى تعينت

بحيث انه اذا صار مخالفة أى شرط من الشروط التى وضعت فتمسك حقوق الطالب فى أرض البركة أو المستنقع بدون اعطائه تعويضا عما عن التحيف أو الردم الذى يكون قد اجراما وعن أى شئ آخر

المادة ٦ - يسلم المدير أو المحافظ الى الطالب بعد ذلك رخصة واخطاها بموقع وحدود ومساحة البركة أو المستنقع وكافة اشتراطات التعهد

المادة ٧ - اذا لم يبدأ المعطى اليه فى الاعمال فى الميعاد المعين أو ابتدأ فيها ولم يتم ما يوازي الربع فى الميعاد المبين بالفقرة الثانية من المادة الخامسة تكون الرخصة ملغاة ولا يعمل بها والحكومة حق التصرف فى المستنقع أو البركة كيف تشاء وفى هذه الاحوال يصدر المدير أو المحافظ قرارا منه بلفوا الاعطاء بدون احتياج لاجراءات أخرى بناء على تقرير يقدم من مهندس المديرية أو المحافظة مثبتا فيه عدم قيام المعطى اليه بتعهداته

المادة ٨ - متى اتضح بدء الاعمال وتتميمها بدون تأخير بحسب الاشتراطات السابق ايضاها فى نهاية المدة المحددة لانعامها يكلف المدير أو المحافظ مهندس المديرية أو المحافظة بمعاينة البركة أو المستنقع وعمل محضر من المهندس المذكور يبين فيه اذا كان الردم حصل أو لم يحصل على واقع النسوب المقرر ويصير اشعار المعطى اليه باليوم والساعة اللذين يتحددان لهذه المعاينة قبل ثلاثة أيام على الاقل حتى يتسنى له الحضور اذا رغب

المادة ٩ - اذا اتضح من المحضر الذى يحضره المهندس المذكور ان الردم لم يتم فى الميعاد المعين فيقرر من المدير أو المحافظ بسقوط حق المعطى اليه ويضع يده حينئذ على أرض البركة أو المستنقع التى تبقى ملكا لليرى ولا يسوغ للمعطى اليه المطالبة بشئ مما كما يقضى عليه تعهده

المادة ١٠ - يسوغ للمعطى اليه التظلم من القرار الذى يصدره المدير أو المحافظ حسب نص المادة السابقة والمادة السابعة الى ناظر المالية الذى يصدر قرارا ثانيا ويلزم تقديم هذا التظلم فى مجرى خمسة عشر يوما التالية لتاريخ اعلان القرار للمعطى اليه بالطريقة الادارية

- ٩٨ المادة ١١ - اذا انضج من محضر المهندس اتمام الردم فيختر المحافطة أو المدير نظارة المالية عن ذلك فتصدر له الامر بتصرير بجهة الملكية باسم المعطى اليه وتعفى حينئذ أرض المستنقع أو البركة من دفع ضريبة عنها لمدة عشرين سنوات اعتبارا من اليوم التالي لانقضاء ميعاد الردم
- ٩٩ المادة ١٢ - لا تسرى أحكام هذه اللائحة الاعلى البركة والمستنقعات الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من نقطة سكن كل مدينة أو ناحية أو عزبة

### أعمال

(في ٢٦ إبريل سنة ١٩٠٠) (١)

- ١٠٠ المادة ١ - ممنوع احداث حفرة داخل المدن والقرى والعرب ولا في الجهة الشمالية منها على مسافة أقل من ثلاثة آلاف متر من السكن سواء كانت هذه الحفرة لضرب الطوب أو لأى غرض آخر يشأ عنه تكون بركة أو مستنقع
- وممنوع أيضا احداث هذه الحفرة بالجهات القبلية والشرقية والغربية في الاراضى الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من السكن
- ويسرى هذا المنع أيضا على الحفائر أو نقل الأتربة الذى يتسبب عنه توسيع البركة والمستنقعات الموجودة من قبل أو تعميقها
- ١٠١ المادة ٢ - من يخالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من خمسين الى مائة قرش
- ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضا كل من أمر به أو أغرى على الحفر أو على نقل الأتربة سواء كان بصفته مالكا للأرض أو مديرا للعمل أو أمورا به أو بأية صفة كانت
- ١٠٢ المادة ٣ - يحكم على مرتكبي المخالفة فضلا عما ذكر باعادة الاراضى الى ما كانت عليه قبل الحفر وان لم يرجعوها الى حالتها الاصلية بعد مضى شهر من تاريخ صدور الحكم يجرى المدير والمحافظ هذا العمل على نفقتهم
- ١٠٣ المادة ٤ - تحصل نفقات العمل طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(١) هذا الامر ألتي الامرين الصادرين في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩  
تراجع بمجموعة الأوامر العاليه

## الباب الثاني عشر في الاحراش والغابات

### أحكام

( في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠ )

- المادة ١ - الاراضى التى تخصص فقط لغرس أو زراعة أشجار الغابات والاحراش ١٠٤  
تعى من كافة الضرائب مدة عشر سنوات ابتداءً من السنة التى تلى صدور الرخصة  
المنصوص عليها فى المادة الثانية ثم يكون دفع المال عنها عن كل فدان سنوياً كجائز  
قرشان صاغ فى السنتين الحادية عشرة والثانية عشرة  
ونجسة قروش صاغ فى الثلاث سنوات التالية لهما  
وعشرة قروش صاغ فى الخمس سنوات التى بعدها  
وبانقضاء السنة التامة للعشرين تقدر الحكومة قيمة الاراضى المذكورة وتربط عليها  
ضريبة بنسبة ايرادها اسوة بباقى اراضى القطر بحيث لا يتجاوز المال السنوى الذى يربط  
على الفدان فى أى حال من الاحوال خمسين قرشاً صاغاً
- المادة ٢ - أصحاب الاراضى الذين يرغبون الانتفاع بأحكام المادة السابقة يجب ١٠٥  
عليهم أن يقدموا طلباً بالنظارة المالية للحصول على رخصة خصوصية بذلك
- المادة ٣ - الاراضى الصادرة بها الرخصة المذكورة بالمادة السابقة اذا تركت كلها ١٠٦  
أو جزء منها بدون أدنى زراعة أو خصصت لأية زراعة أخرى يسقط حق صاحبها فى الانتفاع  
بأحكام المادة الاولى سقوطاً كلياً أو جزئياً وتدخل الارض تحت حكم القانون العام من  
حيث يربط المال ويكون سقوط الحق يقتضى قراراً من ناظر المالية بناء على معاشنة مندوب  
من المديرية ومعه عمدة البلدة أو اثنان من أرباب الاراضى بالناحية  
والقرار الذى يصدر ناظر المالية لا يقبل الطعن فيه مطلقاً ويترجى بالجرمادة الرسمية
- المادة ٤ - يسوغ لناظر المالية أيضاً بناء على طلب أرباب الشأن أن يصدر قراراً ١٠٧  
بسحب الرخصة فتدخل الاراضى حتماً تحت حكم القانون العام من حيث يربط المال

١٠٨ المادة ٥ - لا تسرى أحكام المادة الاولى من هذا الامر على الاراضى الآتى بياتها وهى

أولاً - الاراضى البور الواقعة على حدود البرارى وفى البرارى

ثانياً - الاطيان الواقعة فى نفس الجهات المذكورة التى لا ينتج منها عند تقديم الطلب عنها الا محصول شتوى بسبب عدم توفر المياه فيها ويكون المال السنوى المربوط عليها أقل من خمسة قروش عن الفدان

ثالثاً - الاطيان البور التى تباعها الحكومة بشرط زرعها أو غرسها بأشجار التكون غابات فقط

## الباب الثالث عشر في الشفعة

### القانون المدني المختلط

#### أعمال

( في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ ) <sup>(١)</sup>

- ١٠٩ المادة ١ - يثبت حق الشفعة لمن يأتي  
أولاً - للشريك الذي له حصة شائعة في العقار المبيع  
ثانياً - للجار المالك في الأحوال الآتية  
إذا كان العقار المشفوع من المباني أو من الأراضي المعدة للبناء سواء كانت في المدن  
أو في القرى  
إذا كان للأرض المشفوعة حق ارتفاق على أرض الجار أو كان حق الارتفاق لأرض  
الجار على الأرض المشفوعة  
إذا كانت أرض الجار ملاصقة للأرض المشفوعة من جهتين وتساوى من الثمن نصف  
ثمن الأرض المشفوعة على الأقل  
١١٠ المادة ٢ - يعدشريكاً في العقار المشفوع من يكون له حق الانتفاع فيه كله أو بعضه  
وله طلب الشفعة إذا لم يطلبها مالك الرقبة نفسه  
١١١ المادة ٣ - لا شفعة فيما بيع بالزيادة لعدم إمكان القسمة بين الشركاء عينا أو تزاع  
الملكية فحراً أمام إحدى جهات الإدارة والقضاء  
وكذلك لا شفعة فيما بيع من الأصول لفروعه وبالعكس ولا فيما بيع من أحد الزوجين  
للآخر أو من المالك لأحد أقرابه بلغاية الدرجة الثالثة  
١١٢ المادة ٤ - لا شفعة للوقف

(١) هذا الأمر الذي كانه الأحكام الواردة بالقانون المدني وقانون المرافعات المختلط فيما يتعلق بالشفعة

- ١١٣ المادة ٥ - لا يصح الاخذ بالشفعة من الموهوب له ولا بمن غلبت بغير المبيعة
- ١١٤ المادة ٦ - لاشفعة فيما يبيع ليجعل محل عبادة أو للحق به
- ١١٥ المادة ٧ - اذا تعدد الشفعاء يكون الحق في الشفعة
- أولاً - للمالك الرقبة
- ثانياً - للشريك النصف حصته مشاعة
- ثالثاً - لصاحب حق الانتفاع
- رابعاً - للجار المالك
- فإذا تعدد المالك الرقبة أو الشركاء أو أصحاب حق الانتفاع فاستحقاق كل منهم لاشفعة يكون على قدر نصيبه
- وإذا تعدد الجيران يقدم منهم من تعود على ملكه شفعة من الشفعة أكثر من غيره
- ١١٦ المادة ٨ - يثبت حق الشفعة وتراعى الاحكام المقررة في المادة السابقة فيما يتعلق بالاولوية ولو كان المشتري حائزاً لما يجعله شفعياً باعتبار ما ذكر في المادة الاولى
- ١١٧ المادة ٩ - العين الجائز أخذها بالشفعة اذا باعها مستترها قبل تقديم طلبها بالشفعة فيها وتسجيله كما هو مذكور في المادة الرابعة عشرة الآتية لانها دعوى أخذها بالشفعة الاعلى المشتري الثاني بالشروط التي اشترى بها
- ١١٨ المادة ١٠ - إذا بى المشتري في العقار المشفوع أو غرس فيه أشجاراً قبل طلب الأخذ بالشفعة يكون الشفع معزماً بانه على رغبة المشتري إيماناً يدفع له ما صرفه أو ما زاد في قيمة العقار بسبب البناء أو الغراس
- أما اذا حصل البناء أو الغراس بعد طلب الأخذ بالشفعة فلا شفع الخيارات ان شاء طلب ازالتهما وان شاء طلب بقاءهما وفي هذه الحالة لا يلزم الادفع قيمة الادوات وأجرة العمل أو مصاريف الغراس
- أما ما صرف في حفظ العقار وصيالته فيلزم دفعه في كل الاحوال للمشتري المشفوع منه
- ١١٩ المادة ١١ - اذا بيع العقار لعدة أشخاص مشاعينهم فلا تجوز الشفعة الا فيه بتمامه أما اذا عينت في العقد حصص كل منهم مفروزة كان للشفع الحق في طلب أخذ بتمامه أو أخذ حصصاً واحدة أو أكثر مع مراعاة القواعد المقررة لطلب الأخذ بالشفعة



- المادة ١٢ - كل رهن من المشتري وكل حق اختصاص حصل عليه دائره وكل بيع وكل حق عني قبله المشتري أو أكتسه الغير ضده بعد التاريخ الذي يجعل فيه طلب الشفعة طبقاً للمادة الرابعة عشرة الآتية لا يسرى على الشفيع ويبقى مع ذلك لأصحاب الديون الممتازة وللدائنين المرتهين ما كان لهم من حقوق الأولوية فيما آل للشفوع منه من ثمن ذلك العقار
- المادة ١٣ - يجعل الشفيع بالنسبة للبائع محل المشفوع منه في كافة ما كان له وعليه من الحقوق على أن المشتري إذا استحصل على تأجيل الثمن لا ينتفع الشفيع من هذا التأجيل الا برضاء البائع
- وإذا ظهر بعد الاخذ بالشفعة أن العقار المشفوع مستحق للغير فليس للشفيع أن يرجع الى الأعلى البائع

### في الاجراءات التي يلزم مراعاتها فيما يتعلق بالشفعة وفي سقوط حق الاخذ بها

- المادة ١٤ - يجب على من يرغب الاخذ بالشفعة أن يعلن البائع والمشتري طلبه لها كتابة على يد محضر ويكون هذا الاعلان مستملاً على عرض الثمن ولحقاقه الواجب دفعها قانوناً ولأجل أن يكون هذا الاعلان حجة على الغير يجب تسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار
- وإذا كانت الشفعة بين وطنيين يكفي بإجراء هذا التسجيل بقلم كاتب المحكمة الابتدائية الاهلية الكائن بدائرتها العقار المطلوب أخذه بالشفعة وعلى هذه المحكمة أن تبث بصورة منه الى قلم رهونات المحكمة المختلطة الكائن بدائرتها العقار لتجري تسجيله من تلقاء نفسها ولا يكون هذا الاعلان حجة على الغير من تبعة الدول الاجنبية الا من تاريخ هذا التسجيل الاخير
- ونصوص هذه المادة المختصة بتسجيل الطلب وما يترتب عليه تسرى على تسجيل حكم الشفعة المنصوص عنه في المادة الثلثة عشرة الآتية ذكرها

- المادة ١٥ - ترفع دعوى الشفعة على البائع والمشتري أمام المحكمة الكائن بدائرتها العقار في ميعاد ثلاثين يوماً من تاريخ الاعلان المنصوص عنه في المادة الرابعة عشرة والاسقط الحق فيها

- ١٣٤ المادة ١٦ - ويجزم فيها ادعاء على وجه السرعة
- ١٣٥ المادة ١٧ - لا تقبل المعارضة في الاحكام الغيابية الصادرة في الشفعة وميعاد استئنافها ١٥ يوما من يوم اعلانها
- ١٣٦ المادة ١٨ - الحكم الذي يصدرها ثانيا بثبوت الشفعة يعتبر سندا للملكية الشفيع وعلى المحكمة تسجيله من تلقاء نفسها
- ١٣٧ المادة ١٩ - يسقط حق الشفعة في الاحوال الآتية أولا - اذا حصل التنازل عنه صراحة أو ضمنا ويستدل على التنازل الضمني بكل عمل أو عقد يؤخذ منه أن الشفع عرف المشتري بصفة مالك للعقار ثانيا
- ثانيا - اذا لم يظهر الشفع رغبته في الاخذ بالشفعة في ظرف خمسة عشر يوما من وقت عمله بالبيع أو من وقت تكليفه رسميا بإيداع رغبته سواء كان بناء على طلب البائع أو بناء على طلب المشتري ويراد على هذه المدة عند الاقتضاء ميعاد المسافه
- ١٣٨ المادة ٢٥ - يجوز اثبات التنازل الضمني عن حق الشفعة والعم بالبيع بكافة طرق الالبات المقررة في القانون بما فيها الالبات بالينة
- ١٣٩ المادة ٢١ - يجب أن يعلن التكليف الرسمي المنصوص عنه في الفقرة الثانية من المادة التاسعة عشرة على يد محضر وأن يشمل على البيانات الآتية والاعد لاغيا وهذه البيانات هي
- أولا - بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة ببيان اذ قيعام تعيين موقعه وحدوده ومقاسه
- ثانيا - بيان الثمن وشروط البيع واسم ولقب وصنعة ومحل سكن كل من البائع والمشتري
- ١٣٥ المادة ٢٢ - يسقط الحق في الشفعة في سائر الاحوال بعد مضي ستة أشهر من يوم تسجيل عقد البيع وذلك بالنسبة لكافة الشفعاء ولو كان الشفع غير أهل للتصرف أو غائبا
- ١٣١ المادة ٢٣ - ألغيت المواد ٩٣ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٠١ من القانون المدني والمادة ٧١٩ من قانون المرافعات المتبعين لدى المحاكم المختلطة

## التساؤل المدني الثاني

- المادة ٦٨ - لمن أعار أرضه لانسان وأذن له بالبناء أو الغرس فحق الشفعة فيها ١٣٢  
إذا دفع الثمن المطاوب البيع به ولو قبل انقضاء مدة العارية
- المادة ٦٩ - للشرى في عقار غير مقسوم الحق في أن يأخذ بالشفعة الحصص التي  
باعها أحد شركائه إذا دفع له الثمن والمصاريف القانونية وحقه في ذلك مقدم على غيرهما عدا  
الشفيع المين في المادة السابقة
- المادة ٧٠ - لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا ممن تملك بغير المباينة  
أو المعاوضة
- المادة ٧١ - لا يجوز الأخذ بالشفعة في العقار المبيع من الوقف أو له ١٣٥
- المادة ٧٢ - يقطع حق الشفعة إذا وقع من الشركة عقد أو أمر يستدل منه  
على قبولهم ملكية المشتري
- المادة ٧٣ - للجار بعد الشفيعين السابقين حق الشفعة إذا دفع الثمن والمصاريف  
القانونية ١٣٧
- المادة ٧٤ - يبطل حق الشفعة متى كان البيع قهريا على يد محكمة أو ما يجب على من  
طلب إجراء ذلك البيع أن يعلن قبل البيع بخمسة عشر يوما إلى من يسوغ له التملك بحق  
الشفعة لو كان البيع اختياريا ورقة بأشعاره بيوم المزاينة ولا يكون للعلن إليه المذكور  
مع ذلك امتياز أو تقدم على غيره
- المادة ٧٥ - يجب على من له حق الشفعة وبرغب الأخذ بها أن يبين رغبته في ذلك  
بتقرير يقدمه لقلم كاتب المحكمة التابعة لها الجهة الكائن فيها العقار في ظرف خمسة عشر يوما  
بالأكثر من بعد تكليفه رسميا بعرفة المشتري بإبداء رغبته والا سقط حقه ويزاد على هذا  
المعاد مسافة الطريق ١٣٩

## الباب الرابع عشر في حقوق ارتفاق السكك الحديدية

مقرر من باشماون ندرى

(في ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ - ٢٥ يولييه سنة ١٨٦٤) (١)

١٤٠ الاراضى المجاورة لجانبى جسر السكة الحديد لا يجوز بيع شئ منها ما لم يكن من بعد كل خندق من الجهتين بخمسة أقصاب . الفيرجائر التصريح بجميعه انما هو جسر السكة والجنايتان المجاورتان له . والجسر ان الذان بجانبهما المعدان للورور والعبور كما هو مرسوم ومقتن من ديوان الاشغال والسكة الحديد بما أن ذلك من الجسور والطرق العمومية التى لا يجوز فيها بيع ولا شراء وما عدا ذلك بالطبع يجري فيه البيع والشراء كخلافه وأما أرض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعمل للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالعشور يمكن للمضافة عليه الانتفاع زراعتها بحيث ان الزراعة التى تجرى بها لا تضر بجسر السكة الحديد ولا يترتب منها حرمان مرور المياه الصغرى أو الشوى بالخنادق المذكورة

(١) ان نص المنشور المذكور المحرر بالفرنساوى وعلقى بلاية الاطيان السعيدية تحت غرة ١٤ ليس مطابقا لأصل النص العربى وفيه كيان مناقض أحدهما الآخر اذ أن النص العربى لو ترجم ترجمة مضبوطة وأقول تأويلها لظاهره أنه أولاً أن جسر السكة الحديد والخنادق المجاورين له والجنايتان المجاورتين للخنادق الحدين (أى الجنايتين) للورور والعبور هم ملك الحكومة ملكاً مطلقاً لا يجوز فيه البيع والشراء ولا التملك بوضع اليد المدة الطويلة ولا يدخلون فى التجارة بهذه الصفة ثانياً أن الاراضى الواقعة فى منطقة خمسة أقصاب (أى سبعة عشر متراً وخمسة وسبعون سنتيمتراً) من بعد الجنايتين المجاورتين للخنادق ليست ملكاً للصحة السكة الحديد المبررة ولا حق لها فى تحصيل اجارها وانما لا يمكن بيع هذه الاراضى بدون تصريح من مصلحة السكة الحديد لكونها عند انتقال ملكيتها أية أرض كانت تباع للمصلحة أن تتفق مع المشتري على شروط وقيمة التملك منعاً للمساومة يترتب من الضرر بلجه المصلحة ويحتاج تشغيل السكة الحديد

## الباب الخامس عشر في الزراعات المنوعة

### الفصل الاول في الحشيش

#### أمر مال

( في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ )

- بند ١ - ..... (١) ١٤١
- بند ٢ - في حالة عدم دفع الجزاء النقدي يسجن المحكوم عليه بأربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا وفي كل حال لا تكون مدة السجن أقل من اربع وعشرين ساعة ولا أكثر من ثلاثة أشهر
- بند ٣ - الاحكام المتقدمة تسرى على أصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم
- بند ٤ - تجرى أيضا مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والادوات التي تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التي يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله
- بند ٥ - يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشايله أن يستلمه داخل القطر المصري بل يجب عليه تصديره في ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء أجنبية غير الموانئ العثمانية وانقياده لقوانين الكركل ومناظرته فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغا يوازي قيمة عشرة أضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى أبرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها وتباع أيضا باقي الاشياء والبضاعة المضبوطة

(١) هذه المادة عدلت بالمرأة الاولى من الامر العالي المؤرخ ٢٨ ماي سنة ١٨٩١ - يراجع التتمتع المعدل في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية توجه ٥٢

- ١٤٦ بند ٦ - ..... (١)  
 ١٤٧ بند ٧ - تسرى أيضا هذه الاحكام على ماسبق ضبطه من الحبش ومن الاشياء التي استخدمت لادخاله المحفوظة الآن في مخازن الكرك

### أمرام

( في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ )

- ١٤٨ المادة ١ - قد صارت تعديل المادة الاولى من الامر العالي الرقم ١٠ مارس سنة ١٨٨٤  
 بالكيفية الآتية  
 زراعة الحبش ممنوعة في جميع أنحاء القطر المصري ويعاقب من يزرعه بغرامة قدرها  
 خمسون جنيها مصرياً عن كل فدان أو جزء من فدان  
 وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنيها مصري  
 ولا يجوز أيضاً إدخال الحبش وبيعه أو مجرد حرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب بغرامة  
 قدرها عشرة جنيهات مصرية عن كل كيلوجرام ولا تنقص هذه الغرامة في أى حال من  
 الاحوال عن جنيتين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلوجرام الواحد  
 وبحكم أيضاً هذه العقوبة على كل من شرع في ادخال الحبش  
 وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ثلاثين جنيها مصرياً عن كل كيلوجرام بدون  
 أن تنقص عن ستة جنيهات مصرية اذا كان المقدار أقل من كيلوجرام واحد ويصير اعدام  
 المزروعات ومصادرة الحبش

### أمرام

( في ٨ يولييه سنة ١٨٩٤ )

- ١٤٩ المادة ١ - تعدلت المادة السادسة من الامر العالي الصادر في ١٠ مارس  
 سنة ١٨٨٤ كما يأتي  
 الثمن المتحصل من بيع الحبش والاشياء والبضائع الاخرى تخضع منه المصاريف ثم  
 يعطى نصفه للخبز الذي ارشد عن وقوع المخالفة والنصف الاخر لمن حصل الضبط بمعرفة  
 (١) هذه الملة تعدلت المادة الاولى من الامر العالي المؤرخ ٨ يولييه سنة ١٨٩٤ - راجع النص المعدل  
 في الطبعة الاولى من كتاب القواعد النفاذ فيوجه ٥٣

## الفصل الثاني في الدخان

### أمر مال

(في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠)

المادة ١ - زراعة الدخان والتبناك ممنوعة في كافة أنحاء القطر المصري اعتبارا من تاريخ نشر هذا الامر ويستثنى من ذلك التصريحات السابقة اعطاؤها فانها تبقى نافذة المفعول لحين انقضاء ميعادها

المادة ٢ - .....  
اذا لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التبناك المتزرع خفية في دائرته فيكون مسؤولا مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التي ترتب على ذلك بحكم المديرين أو المحافظين بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ (١)

المادة ٣ - الغرامات التي تحصل تستغل منها المصاريف وما يتبقى بعد ذلك يخصص ثلاثة أرباعه الى الأشخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان أو التبناك المتزرع خفية سواء كان هؤلاء الأشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يحجرون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون الحكومة ملزمة لاية حجة كانت يدفع مبالغ أزيد عن المبالغ التي تحصلت من هذا القبيل

### أمر مال

(في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢)

تعذلت الفقرة الاولى من المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ ١٥٣ من زرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها ما تاجنيه عن كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة واتلاف الزراعة والمحصول

(١) الفقرة الاولى من هذا المادة عدلت بالامر العالي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ - راجع النص المعدل في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية بوجه ٥٤

## قرار من نظارة المالية

(في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤)

١٥٤ المادة ١ - الغرامات التي تحصل نقدية باسباب ضبط الدخان الاصطناعي والدخان المزروع يقتضى تخصيصها بواقع الثلاثة ارباع الى المخبرين سواء كانوا من مستخدمى الحكومة أو غيره والربع الى الضابطين بعد تنزيل المصاريف

١٥٥ المادة ٢ - المتحصل من مبيع الحشيش والمهمات والبضائع المضبوطة المتصدرة التي استعملت في ادخال الحشيش يخصص النصف منه الى المخبرين والنصف الآخر الى الضابطين بعد تنزيل المصاريف

١٥٦ المادة ٣ - الغرامات المتحصلة نقدا بخلاف الغرامات المتوعدتها بالمادة الاولى والمتصل من مبيع المهمات والبضائع المضبوطة المتصدرة بخلاف المتوعدتها بالمادة الثانية يخصص النصف منها الى المخبرين الذين اكتشفوا المخالفة والنصف الآخر الى الخدمة الذين اشتركوا في الضبط مباشرة والمصلحة تحفظ لها الحق في التراضى الذي يحصل في مقاسمة هذا المبلغ بعد ان يستنزل منه المصاريف ومبلغ آخر يقدر بعرفة رئيس المصلحة للمبلغ الاحتياطي المخصوص وهذا الاحتياطي يخصص لسرف المصاريف وتوزيع المكافآت للخدمة الذين اهتموا في الضبط ولم ينجحوا فيه أو أن المتحصل من مبيع الاشياء المضبوطة لا يوازى المشقات التي تكبدوها في الضبط

١٥٧ المادة ٤ - اذا كان الضبط حصل في احوال اعياديه وحصل الضابطون نكون متساوية والمصلحة توزع عليهم المتحصل من الاشياء المضبوطة على حسب رتبتهن وماهياتهم

١٥٨ المادة ٥ - وأما اذا كان الضابطون سلكو في الضبط نفس مسائل مختلفة سواء كان أحدهم ضبط بنفسه المهرب والاشياء المهربة وعرض نفسه للخطر والضرب والاهانة أو استعمل اجراء مهمة في الضبط زيادة عن الآخرين ففي هذه الحالة تجرى المصلحة مقاممة المكافأة على حسب أهمية ما أجراه كل من الضابطين عند ضبط الاشياء المهربة

١٥٩ المادة ٦ - اذا كان الضابطون من غير خدمة الكمارك فالمكافأة المخصصة لهم توزد الي رئيس المصلحة التابعين لها أى الى المدير والمحاظ أو قومندان البوليس اذا كان الضابطون من خدماتهم



- المادة ٧ - إذا كان خدمة الكارل أو مصلحة خفر السواحل مضبوطا لمبارابا ١٦٠  
أودخانا أو عباكا أو حشيشا من روعا وهذا الضبط لم يكن الحكم فيه من خصائص  
القومسيونات الكبركية فانقرامات المصلحة تقدا مع المتحصل من ثمن الاشياء المهرية المبيعة  
السابق توريدها في خزينة المصلحة التي من خصائصها التطرف في المخالفة توزد لحساب مصلحة  
الكارل وهي تجري تقسيمها على حسب نصوص الدكرينات واللوائح المتبعة
- المادة ٨ - البالغ المقنضى توزيعها على حسب نص المادة الثالثة التي لا تزيد قيمتها ١٦١  
عن خسين مليما لا يصير دفعها الى المستحقين بل تعلى على المبلغ الاحتياطي الخاص
-

## الباب السادس عشر في انشاء العزب

### أعمال

(في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨)

١٦٢ المادة ١ - أرباب المعاشات الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان يتصرح لهم بإنشاء عزب في أطيانهم المذكورة متى رغبوا ذلك على الكيفية الآتية

أولاً - اذا كانت الاطيان المستبدلة يبلغ مقدارها خمسين فدانا فأكثر ولو كانت لافراد متعددين (مشتركين فيها)

ثانياً - اذا كانت تلك الاطيان لماك واحد على شرط أن لا ينقص مقدارها عن الخمسة وثلاثين فدانا

١٦٣ المادة ٢ - انشاء العزب المذكورة لا يكون الا بتصریح قطارة الداخلية على شرط أن تكون هناك ضرورة داعية اليه ويمكن أربابها القيام بخفراها وتعهدها بالانقياد لاحكام قانون الخفر والمخفر ونظيره

### قرارات مجلس النواب

(في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٩)

١٦٤ ليس مصرحاً بأي وجه من الوجوه لاي كان أن ينشئ مساكن في الاراضي الزراعية الكائنة خارج دائرة حدود بلده

### أعمال

(في ٢٩ يولييه سنة ١٨٩١) (١)

١٦٥ المادة ١ - عدلت المادة السادسة من الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ بالكيفية الآتية

(١) هذا الامر ملحق بالمادة ٦ من الامر العالي الصادر في ١١ فبراير سنة ١٨٨٥ وجاء بدلا عنها - تراجع

أولاً - لا يجوز بناء عزبة الابترخيص من نظارة الداخلية ولا يعطى الا اذا كان طالب البناء على خمسين قد انا على الاقل بالجهة التي يرغب البناء فيها

وإذا أقدم أحد على بناء عزبة بدون رخصة فعلى المدير أن يبلغ ذلك في الحال لنظارة الداخلية لتصدر الامر بهدم ما بنى مع أخذ الطرق اللازمة لمنع إعادة البناء

وإذا تم بناء العزبة قبل تدخل السلطة الادارية فعلى المدير أن يرفع ذلك لنظارة الداخلية لتصدر الامر بإزالتها

ثانياً - يمكن صدور الامر بهدم العرب التي يتضح ان ترتيب خفرائها مستعصم أو جسيم الاجرة بالنسبة لتعداد سكانها وحالتهم أو أن العزبة كانت مجعولة أو هي مأوى أو ملجأ للصوم

وفي كلتا الحالتين المذكورتين يجب على نظارة الداخلية أن تطلب تصديق مجلس النظار على ازالة العزبة

ثالثاً - يصير تنفيذ امر الهدم في كافة الاحوال بالطرق الادارية وعلى مصاريف مرتكب المخالفة وتحصل منه هذه المصاريف بالكيفية المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

وسكان العرب المهذومة يلحقون بالناحية التابعة لها أطيان العرب المذكورة

## الباب السابع عشر في قواعد وروابط التنظيم

### الفصل الاول في التنظيم

#### أعمال

( في ٢١ يناير سنة ١٨٨٩ )

- ١٦٦ مقدمة - بقبول الدول المذكورة في أمرنا المؤرخ في يوم تاريخه
- ١٦٧ المادة ١ - ابتداء من أول فبراير سنة ألف وثمانمائة وتسعة وثمانين تحكم المحاكم المختلطة المصرية بمقتضى ما يكون متبعاً الآن أو ما تصدره فيما بعد حكومتنا من الاوامر الخاصة بالاصول المتعلقة بالاراضى والجسور والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم وغيره . . . . .
- المحلان المعلقة . . . . .
- للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة وعلى وجه العموم جميع اللوائح الدائمة والعامية المختصة بالضبط والربط والامن العمومي
- ١٦٨ المادة ٢ - الاوامر التي تصدر في هذه المواد يصير نشرها بعد قرار من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف التي تختص على التحقق من الامور الآتية وهي
- أولاً - ان القوانين واللوائح المقدمة للنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء
- ثانياً - لا تشمل على حكم مخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وأن أحكامها لا تشمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة

## أعمال

( في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ )

- ١٦٩ مقدمة - بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من أمرنا الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
- المادة ١ - لا يجوز مطلقاً لحد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها الآن مصلحة تنظيم أو التي تشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نقابة الاشغال العمومية منازل أو عمارات أو أسوار أو بلا كونات أو سلال خارجية مكشوفة أو عماشى أو غير ذلك من الابنية التي تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضاً توسيع تلك الابنية أو تعليتها أو تقويتها أو ترميمها أو هدمها بأية صفة كانت أو في أى حد كان من الحدود الأبعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . أما عملية البياض بالفرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة
- المادة ٢ - أحكام مصلحة تنظيم مدينة أو قرية تسرى بتقتضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى
- المادة ٣ - تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة النؤه عنها في المادة التاسعة عشرة من هذا الامر
- المادة ٤ - كل من تعهد بأجراء عمل من الاعمال المذكورة آنفاً بصفة كونه مهندساً مهياراً أو معاولاً أو غير ذلك عليه أن يحضر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجرائها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع في العمل
- المادة ٥ - كل رخصة لا يعمل صاحبها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاغية لفوات أجلها
- المادة ٦ - الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة
- المادة ٧ - يجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لا يجوز الشروع في أى عمل من الاعمال المبنية في المادة الاولى قبل أن يحكم الناظر الموحي اليه في هذه المعارضة

- ١٧٧ المادة ٨ - لا تعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة باللائحة
- ١٧٨ المادة ٩ - لا يجوز لاحد فتح طريق عمومي الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلا قانونيا وبدون مقابل عن الاراضى التى تدخل فى الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذى تعطيه له مصلحة التنظيم ولا يحتاج الامر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصي يسد فى طرفيه بدارين أو بلب أو جسر يمنع المرور فيه
- ١٧٩ المادة ١٠ - كل بناء يراى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصا على الامن العام وأتقرا لكونه أبلا للسقوط ينبغى ترميمه أو هدمه فى الميعاد الذى تحدده لذلك المصلحة المذكورة
- ١٨٠ المادة ١١ - من يخالف حكما من أحكام المادة الاولى من هذا الامر يعاقب بالعقوبات الآتية
- أولا - اجراء أعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو اخلد المعين للتعليية يستوجب توقيع العقوبة المدونة فى المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وتوقيع العقوبة المدونة فى المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة
- ثانيا - اجراء أعمال بدون رخصة انما داخله فى خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة فى المادتين المذكورتين آنفا وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة
- ١٨١ المادة ١٢ - كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة فى المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وتوقيع العقوبة المدونة فى المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط
- ١٨٢ المادة ١٣ - من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة فى المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلى وبالعقوبة المدونة فى المادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه إما بالتنازل للحكومة مجانا عن الارض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المتى عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفا وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه بتابع نص تلك الفقرة فيما يخص سد الطريق

- المادة ١٤ - من يخالف المادة العاشرة من هذا الامر يعاقب بالعقوبات المقررة ١٨٣ في المادة (٣٤١) من قانون العقوبات الاهلي والمادة (٣٣١) من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء
- المادة ١٥ - وفي كافة الاحوال المتوعدة عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم ١٨٤ القاضي الحالة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل أيضا بالزامه بالهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع المكان الى حالته الاصلية
- المادة ١٦ - يجوز للاخصام أو قلم النيابة أن يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال ١٨٥ المذكورة أيضا
- المادة ١٧ - رفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف الثلاثة ١٨٦ أيام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة (١٥١) من قانون تحقيق الجنابات بالمحاكم الاهلية والمادة (١٣٥) من القانون المذكور بالمحاكم المختلطة اذا كان الحكم صادرا بالغيبة أما اذا كان الحكم صادرا بواجهة الخصام أو بغيبة بعضهم بعد حصول المعارضة فينتدأ الميعاد من يوم صدوره
- المادة ١٨ - رفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم ١٨٧ فيه بوجه الاستجبال
- يصير لطلب حضور الخصام في ميعاد ثلاثة أيام كاملة
- الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغيبة ليست قابلة للطعن فيها بطريق ١٨٨ المعارضة
- المادة ١٩ - يضع ناظر الانشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ أحكام ١٨٨ أمرنا هذا
- اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تنشر في الجريدة الرسمية

### قرار من نقابة الاشغال العمومية

( في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ )

١٨٩ المادة ١ - ادارة عموم مدن ومباني القطر المصري المشكلة بنظارة الاشغال العمومية

تسخر على القيام بأداء أعمالها على حسب القواعد المقررة

١٩٠ المادة ٢ - تؤلف بمجالس التنظيم من الموظفين الآتي ذكرهم

#### ● مدينة القاهرة ●

أولا - أحمد بكارموظي نظارة الاشغال العمومية بعينه الناظر رئيس

ثانيا - مدير أشغال المدينة المذكورة نائب رئيس

ثالثا - مندوب من طرف المحافظة

رابعا - أحد مهندسي التنظيم

خامسا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

#### ● مدينة اسکندرية ●

أولا - محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

ثالثا - مدير أشغال المدينة المذكورة

رابعا - مندوب من طرف المحافظة

خامسا - أحد مهندسي التنظيم

#### ● مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية ●

أولا - محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

ثالثا - مهندس التنظيم

رابعا - مندوب من طرف البوليس

وبحضر الجلسات أحد كتاب التنظيم لاداء وظيفة كاتب سر المجلس

وأما باقي المدن والقرى الموحدة فيها الآن مصالح تنظيم أو التي ستشكل فيها تلك المصالح

فيما بعد فيؤلف بمجلس التنظيم في كل منها من الموظفين الآتي ذكرهم



أولا - المدير أو وكيله بالنيابة عنه رئيس

ثانيا - مهندس التنظيم

ثالثا - مندوب من طرف مصلحة الصحة

رابعا - مندوب من طرف البلديات

يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس أحد كواب التنظيم وفي غياب مهندس التنظيم

المادة ٣ - يلتزم المجلس اعتماديا في كل خمسة عشر يوما مرة واحدة على الأقل وبلتم ١٩١  
أيضا على خلاف المعتاد كلما تراءى للرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا  
كان حاضرا بأغلب أعضائه وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذي ينضم اليه الرئيس هو  
الاربع واذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مقامه

المادة ٤ - على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية

أولا - تقرير خطة التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخطوط العمومية

ثانيا - ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوم لذلك

ثالثا - تعيين عرض كل شارع

رابعا - تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضاء

خامسا - أن يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشنرى الاراضى اللازمة لانشاء

الشوارع أو لتوسيعها أو بيع أراضى الشوارع التى تسقط من ترتيب الشوارع

سادسا - تعيين المسافة بين المغروسات التى على جانبي الشوارع العمومية وبعضها

سابعا - أن يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التى يستدعيها

تنظيم الشوارع

ثامنا - أن تعرض التصميمات التى تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها

تاسعا - أن يقرر ما يلزم اجراؤه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصا على الامن العام

ونحو المباني المحلة

المادة ٥ - تعمل الخطوط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة ١٩٣  
عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هي به وتعديل تلك الخطوط كلما  
حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة  
الاصليه التى كانت عليها تلك الاماكن وننخذ المجلس الشروط العمومية الآتية أساسا في  
رسم خطوط التنظيم

(أ) الاذقة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار وأما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع الابنية المقامة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل قسبى على هذا العرض في كامل طولها  
(ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ١٠ أمتار الى ٦ أمتار يجعل عرضها ١٠ أمتار  
(ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ أمتار يجعل عرضها ٦ أمتار على الأقل

(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار وفي باقي المدن ٦ أمتار فقط

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط

(و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ أمتار على الأقل من تلك الصف

(ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شوارع عرضه ١٠ أمتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه راعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع

(ح) خطوط تنظيم جهات الابنية المقامة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر الامكان وعند هذه الخطوط بقدر الامكان أيضا في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحد بقدر الاستطاعة على جانبي المحور

(ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذى هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها الى بصدرناظر الاشغال العمومية قرارا تقرا لاسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على خطها الاصلى

(ى) اذا تكوّن من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحد منهما بقدر متروا حد على الأقل عودا على خط يقسم الزاوية الى نصفين

(ك) الزوايا التي تتكوّن في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متروا حد عندما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو واحدة

ومنى تقررت خطوط التنظيم على رسم أحد الشوارع فيرفع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدوينه العبارة الآتية

(فقد تقررت خطوط تنظيم شارع . . . بمجلسة مجلس التنظيم المنعقدة في . . . )  
ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه

المادة ٦ - يقدم طلب الرخصة على ورق نغمة موقعاً عليه من الطالب أو من وكيله ١٩٤  
المفوض قانوناً أميناً فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكنه وأقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع ويعين فيه أيضاً بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لا تعفى أصحابها من القيام بأداء الاجزآت والشروط المنوطة عنها بالقوانين والاورامر العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لأمور أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة أما المصالح الاميرية فتعفى من دفع أي رسوم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم

المادة ٧ - تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي ١٩٥  
تصدر من مجلس التنظيم

المادة ٨ - لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون ١٩٦  
لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو يتطرق في ذلك ويوافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصداها وكيفما كانت الحال لحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها لمصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجب ذكرها في رخصة التنظيم

المادة ٩ - الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من ١٩٧  
الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب رسماً عن خط التنظيم مطابقاً للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة ويجب أن يبين في الرخصة النقطة الثابتة اللازمة لاقامة حائط الوجهه ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم إلى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أي رسم على ذلك ومنى أدرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطاً من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته ويجوز بالاولى ابطالها وعليه أيضاً أن

يطلب تعيين من يلزم للكشف على بناءه متى بلغ ارتفاعه مترا واحدا فوق الارض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضا ولا يلزمها وبمحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء

أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف فيمدر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيئا عن ذلك

وأما الاسوار التى تكون من سياجات نامية فيجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم

وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجارا فلا يجوز له نقل أية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التى تمر منها العربات

واذا شرع أحد فى اقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخراجات وأما الاراضى التى حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتحاط بأسوار تبقى على خط التنظيم

المادة ١٠ - مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدور أمر عال باعتماده يسوغان للحكومة أن تنزع شيئا قسما وبالطرق القانونية الاراضى المين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تأرخ صدور الامر العالى المشار اليه لا يجوز اقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها

المادة ١١ - لا يجوز احدث بروزات فى جهات المنازل خلاف البروزات الآتى بيانها أولا - فى السفل أى القاعدة

سنتيمتر متر

٥٠ . . فى الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فما دون

١٥ . . فى الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثانيا - فى الأكتاف أو الأعمدة وجلسات الشبايل

سنتيمتر متر

٥٠ . . فى الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فما دون

١٥ . . فى الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

ثالثا - .....  
(١) .....

رابعا - ما يبرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز فقط مقدار بروز عشرين سنتيمترا  
و يدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها

خامسا - تحجب البوارز من سطح حائط الوجهة من فوق السفل

المادة ١٢ - بصيرازالة ما يبرز عن المباني من مساطب وسلالم خارجية ودرج  
ولان تستثنى من ذلك الالمباني التاريخية والدينية والمباني المتقنة الصنعة الى أن يجد بناءه  
وجهاتها على خط التنظيم

المادة ١٣ - تهدم العقودات أو الاسبطة المقامة فوق الطرق العمومية شيأ فشيأ  
كلما اعتراها خلل وكذلك متى هدمت احدى المباني المستندة هي عليها وبصيرأ يضاهدهما  
متى ناهر خلل باحدى الحيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعدا اقامة شي منها  
فوق الطرق العمومية

المادة ١٤ - قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم  
الى المحافظ أو المديرية فذهها ويذكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها وبعين فيها  
التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويجدد ذلك غمائية أيام على الاقل اذا كان صاحب  
المنزل ساكنا فيه وخمسة عشر يوما اذا كان المكان مؤجرا فاذا مضى الاجل المحدد بالقرار  
ولم يباشر في اجراء الهدم بتعين على المحافظة أو المديرية اخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي  
تحرر محضرا عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم  
قاضى المخالفات بالغرامة المقررة قانونا وبأمر أيضا بعد التحقيق اذا كان هناك لزوم له  
باجراء الهدم على مصاريف من تكب المخالفة أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات  
اللازم اتخاذها نحو الاجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذى عليه أن يقوم بتسوية  
ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرن أو غيرهم من المقيمين فى المنزل

(١) هذه الفقرة الثالثة عدلت بقرار صادر فى ١٦ يونيو سنة ١٨٩٥ وهذا القرار قد أثنى أيضا  
واستبدل بقرار صدر فى ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ - راجع النص المعدل فى الطبعة الاولى من كتاب القوانين  
المقارنة ووجه ٦٧

٢٠٣ المادة ١٥ - الأمور والمناطيم اثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بمعرفة مأمورين اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وترك نسخة من المحضر لصاحب الملك وإذا كان غائباً تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

#### في تعريف رسوم التنظيم

٢٠٤ المادة ١٦ - أولاً - كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقدره عشرة قروش صاغ

ثانياً - تدفع الرسوم الآتي بيانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور آنفاً

(أ) رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق العمومي

(ب) رسم مقدره عشرة قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط أو تعلية بناء مقام على خط التنظيم

(ج) رسم مقدره عشرة قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات في فتحات وجهة أو سور كائن على الطريق العمومي

(د) رسم قدره قروش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصي باعتبار كل متر طول من الوجهة

(هـ) رسم مقدره عشرة قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها الفوات ميعاد السنة الواحدة المتوعدة بالمادة الخامسة من الامر العالي

#### قرار من وزارة الأشغال العمومية

(في ٧ يناير سنة ١٨٩١)

٢٠٥ المادة ١ - يبقى مجلس التنظيم باسكندرية مشكلاً كما كان بحسب المادة الثانية من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وذلك مؤقتاً ولكن يستبدل مندوب الحكومة بمندوب من المجلس البلدي

- المادة ٢ - يؤلف مجلس التنظيم كما يأتي
- أولا - من محافظ الاسكندرية أو وكيله بصفة رئيس
- ثانيا - من مندوب من المجلس البلدى
- ثالثا - من مندوب من مصلحة الصحة
- رابعا - من بائنهندس أشغال المدينة
- خامسا - من مهندس من التنظيم
- المادة ٣ - طلبات مجلس التنظيم المتوجه عنها في الفقرتين الخامسة والسابعة من ٢٠٧ المادة الرابعة من لائحة ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تقدم الى رئيس المجلس البلدى
- المادة ٤ - تعمل الخطوط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة عموم المدن والمباني بنظارة الاشغال العمومية وتبقى الثانية في أعلام المجلس البلدى
- أما رسومات التنظيم فتعرض من المجلس البلدى على نظارة الاشغال العمومية للتصديق عليها قبل اجراء العمل بها
- المادة ٥ - تبقى جميع أحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ مرعية ٢٠٩ الاجراء الا ما كان منها مخالفا لأحكام المتقدم ذكرها
- المادة ٦ - يتبع العمل بهذا القرار الى أن تتقرر أحكامها نهائية

### قرار من مجلس النظار

( في ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ )

- ٢١١ فذ رؤى المجلس أن مدبر عموم البلدية الذى تعين لرأس جلسات القومسيون البلدى في غياب المحافظ يسوغ له أيضا أن يرأس مجلس التنظيم بما أنه داخل ضمن اختصاصات البلدية بالنسبة لصفته البلدية

### قرار من نظارة الاشغال العمومية

( في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ )

- المادة ٢ - تبديل الفقرة الثالثة من المادة ١١ من لائحة التنظيم التى صدر عنها ٢١٢ قرار النظارة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ غرة ٥٤٩ بالفقرة الآتية
- ثالثا - فى البلديات التى تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف فى الأقل عن اعتاب داخل المنازل يكون مقدار البروز كما يأتي

اذا كان عرض الشارع ستة أمتار فافوق الى أحد عشر مترا يكون البروز مترا واحدا مع الكرنيش وإذا كان عرضه أقل من ستة أمتار فادون قالمبر وزمخسون سنتيمتر مع الكرنيش أيضا وإذا كان عرضه اثنا عشر مترا فافوق قالمبر وزمتر واحد وخمسة وعشرون سنتيمتر مع الكرنيش ويجب أن تكون هذه البلكونات على الاطلاق بعيدة عن حدود الاملاك المجاورة لها بقدر متر واحد في الاقل ويجوز اقامتها في جزع واحد من طول الواجهة أو في طولها كله بشرط مراعاة البعد المذكور ولا يجوز أن يجعل للبلكون أعده يقام عليها بلكون آخر الا في الدور الاول فقط ولا يخصص للبلكون من هذا القبيل الا في الشوارع التي عرضها اثنا عشر مترا فافوق وتجري عليها نفس الشروط المقررة للبلكونات الاعتيادية من حيث الارتفاع والبروز

يجوز اقامة خراجات (شكات) خفيفة مسقفة بمحلاة عشرينيات أو غيرها على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الاقل عن مستوى الاعتاب المتقدم ذكرها يبروز قدره بدر البروز المقرر للبلكونات . أمام معظم ارتفاع هذه الخراجات فيكون مطلقا أقل من ارتفاع الدور بنصف متر في الاقل ولا يجوز اقامتها الا في جزع من الواجهة لا يتجاوز طوله نصف طولها ولا يجوز قف وصول الخراجات الى حدود الاملاك المجاورة أو الحيطان المشتركة بل تكون بعيدة عنها بقدر متر واحد في الاقل

يجوز اقامة ماوردات على شكل برج اسطواني صغير أو برج مقطوع الزوايا على وجهات المنازل القائمة على الشوارع التي ليس عرضها بأقل من اثني عشر مترا وتقام هذه الماوردات على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الاقل عن عتب مدخل المنزل بخلاف الكواويل ويجوز تصاعدها الى مستوى الدروة ولا يجوز قف أن يتجاوز بروز الارجاج الصغيرة المتقدم ذكرها مترا واحدا وخمسة وثلاثين سنتيمترا مفاها هذا البروز من ساقط الحائط النواى الخارجى للبرج ما خلا الكورنيش ولا يكون في الواجهة الواحدة الارجاج واحد لا يزيد طوله مطلقا عن خمسة أمتار مقدامة من الخارج مع البياض ولا ييم البرج الا ثلث طول الواجهة فقط وإذا كان للمنزل وجهتان يتكون منهما زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال القطع المذكورة عنه في الفقرة (ى) من المادة الخامسة من لائحة التنظيم ببرج صغير وعلى صاحب المنزل في أية حال من الاحوال المتقدم ذكرها أن يعرض عند طلبه الرخصة رسم الوجهات وقطاعاتها ولا يشرع قف في عمل من الاعمال قبل نوال الرخصة من نظارة الاشغال العمومية وتباشر الاعمال على مسؤولية الطالب خاصة فلا يعود على النظارة شئ من المسؤولية فيما يخص عتاتها



## الفصل الثاني

### في مساكن الشغل

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٨٣)

المادة ١ - لايسوغ لارباب الاطيان الكائنة بمدن القطر وضواحيها الراغبين ببناء مساكن للشغلة أن ينوا المساكن المرغوبة الا بتسريح نظارة الاشغال العمومية

المادة ٢ - يلزم أن يكون طلب الرخصة مصحوبا بتصميم عن الارض المقصود البناء فيها رسمه يكون باعتبار خمسة ميليمترات عن كل متر وينبغي أن يبين في التصميم حدود وهيئة الاملاك المجاورة وأسماء أربابها ثم رسم وأسماء الحارات الموصلة لها

وعلى المالك أن يبين أيضا في الرسم الطرق والشوارع والحارات التي يريد انشاءها داخل الارض ولا بد من أن يكون اتساعها مساويا لأربعة أمتار بالاقل أما اذا كان الغرض عمل ميادين داخلها فيكون اتساعها مناسباً لمساحة الارض المراد انشاء العمارة فيها ويلزمه أيضا بيان ارتفاع سطح الارض في النقط الأكثر انخفاضها وارتفاع الطرق الموصلة الى الارض ومتى استوفى الرسم هذه الشروط لا بد وأن يصطحب برسومات تهمل باعتبار ٢٠ ميليمترا عن كل متر يبين فيها شكل البناء المرغوب بشرط اتباع الشروط الآتية

(أ) ترجيح وجود حوش داخل البناء بقدر الامكان

(ب) عمل القاعات والادود على حسب المقاسات الآتية من الفارغ بالاقل

طول أربعة أمتار

عرض ثلاثة أمتار

ارتفاع لقاية السقف ثلاثة أمتار

(ث) أن تكون وجهة البناء معرضة للهواء الجرى على قدر الامكان ويكون لها مصارف للهواء جهة قبلي وهذه المصارف تكون كافية مع أبواب وطبقات تفتح وتغلق

(د) ولا بد من انتخاب محلات موافقة للمراحيض والمجارير والاسطوانات

(هـ) اذا لم تساعد مساحة الارض على عمل مراحيض فتعمل مساويل يتعهد المالك بتنظيفها وعند انتهاء عمل هذه الرسومات يصير تقديمها للنظارة فتصدق عليها في أقرب وقت

٢١٥ المادة ٢ - متى صدقت النظارة على الرسومات فيلزم الطالب باتباع الشروط الآتية في أعمال البناء

- ( أ ) يكون عمل الحيطان بالبناء الجيد من الدبش أو الحجر الأحمر مخلوطاً بالمونة الجيرية
- ( ب ) ويلزم تبيض وجه الحائط بالجير والرمل
- ( ث ) يلزم دهان الابواب والشبابيك والسقف بالآفل بوش واحد من البوية
- ( د ) يلزم عمل نجارة جيدة في النوافذ لتساعد على القفل والفتح ثم تضرب بالدهان
- ( هـ ) يلزم تليط الاود والقيعان بالأحجار
- ( ف ) يلزم ابعاد المطبخ عن محلات النوم حتى يتمكن البخار والدخان من الصعود بالراحه

٢١٦ المادة ٤ - في أثناء اجراء البناء على حسب التصريح المعطى يجزى معاينة ذلك بمعرفة أحد مهندسي النظارة ومعه مندوب الصحة ليتحققا من اتباع أحكام التصريح من عدمه ثم يحرران محضران بكل ما يشاهدانه على نسختين ترسل احدهما الى النظارة والاخرى تسلّم لصاحب الارض

واذا تشاهد للنظارة عدم موافقة البناء لأذن التصريح فتلزم صاحب المثلث باتباع الشروط وهذه الشروط يلزمهم من كان فاطناً بالدين الآتي بيانها

- ١ مصر - ٢ سكندرية - ٣ دمياط - ٤ طنطا - ٥ أسبوط - ٦ المحلة الكبرى -
- ٧ المنصورة - ٨ الفيوم - ٩ دمنهور - ١٠ الزقازيق - ١١ اخميم (بمدينة جرجا) -
- ١٢ المنيا - ١٣ رشيد - ١٤ بورت سعيد - ١٥ منوف - ١٦ شبين الكوم - ١٧ قنا -
- ١٨ جرجا - ١٩ جيهنة - ٢٠ طهطا - ٢١ سنورس - ٢٢ منفوط - ٢٣ سوهاج -
- ٢٤ ممنود - ٢٥ الجيزة - ٢٦ ميت غمر - ٢٧ رفقي - ٢٨ السويس - ٢٩ ملوى -
- ٣٠ أبونيج - ٣١ سرس الليانة (بمدينة المنوفية) - ٣٢ بنى سويف

## الفصل الثالث

### في المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة

#### أمر عال

( في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ )

المادة ١ - لا يجوز تأديس أو تشغيل محلات مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة ٢١٧  
أو خطيرة الأبعد الاستعمال على رخصة عنها

ويجب إعلان مقدم الطلب في مجرستين يوما تخفى من تاريخ تقديمه سواء كان  
بالترخيص أو عدمه

وفي حالة عدم الترخيص تبين الأسباب الموجبة لذلك

المادة ٢ - تقسم المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة الى قسمين ٢١٨  
يشمل القسم الأول المحلات التي يجب أن تكون بعيدة عن المساكن  
والقسم الثاني المحلات التي ليس من المحتمل أن تكون بعيدة عن المساكن

المادة ٣ - يصدر ناطرا الداخلية والاشغال العمومية لائحة عمومية ترفق بهذا الامر ٢١٩  
بيان كيفية العمل بموجبه

المادة ٤ - المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة الموجودة الآن يستمر ٢٢٠  
تشغيلها بشرط مراعاة ما نص في المادة الخامسة من اللائحة العمومية المشار إليها آنفا  
ومع ذلك فلا بد من الحصول على الرخصة للمحلات التي تبقى على هذه الصورة وذلك في حالة  
نقلها الى جهة أخرى أو إذا حدث فيها تغيير يؤدي الى حصول تعديل كلي فيما يترتب على  
تشغيلها من حيث الراحة والصحة والأمن العام

المادة ٥ - يجوز التفتيش على المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة ٢٢١  
بمعرفة مندوبي الإدارة المكلفين بالتحقق من مراعاة أحكام اللوائح الموجودة ومن العمل  
بالاحتياطات التي صدرت بها الاوامر لأجل الراحة والصحة والأمن العام

وإذا كان صاحب المحل أجنبياً يعلن انفصاله التابع اليه قبل ذلك حتى يتمكن من الحضور وعند حصول التفتيش إذا رأى لزوماً لذلك ولا يجوز أن يشمل التفتيش المذكور الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للإدارة ليس إلا وينتخب المندوبون للتفتيش من ضمن كبار العمال بهذه المصالح

٢٢٢ المادة ٦ - وفي حالة وجود مضارحة تتعلق بالراحة والصحة والأمن العام يجب على أصحاب المحلات التي من القسم الاول ولو كانوا حازنين للرخصة أن يتبعوا فيما يختص بكيفية التشغيل الاحتياطات التي تقرها جهة الاختصاص وتعتمد بقرار وزاري وفي حالة عدم اتباع الاحتياطات في الميعاد المقرر يعاملون طبقاً لأحكام المادة العاشرة من اللائحة العمومية

٢٢٣ المادة ٧ - كل من خالف أحكام هذا الامر أو أحكام اللائحة العمومية المنصوص عليها في المادة الثالثة منه يعاقب بمقتضى أحكام اللائحة المذكورة فضلاً عما يأمر به القاضي من إغلاق أو إبطال المحل بحسب نوع الصناعة وذلك على مصاريف مرتكب المخالفة

٢٢٤ المادة ٨ - يلغى كل ما كان مخالفاً لهذا الامر من الاوامر الغالبة والوائح السابقة المختصة بالمحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو بالخطرة

### لائحة عمومية

صادرة بقرار وزاري في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦

( بشأن المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو بالخطرة )

٢٢٥ المادة ١ - تقسم المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو بالخطرة الى قسمين يكون طبقاً للجدول المرفق بهذه اللائحة

والمحلات التي لم تدرج بالجدول المرفق بهذه اللائحة تضاف بحسب طبقتهما إذا اقتضى الحال الى أحد هذين القسمين بقرارات وزارية

٢٢٦ المادة ٢ - الرخص الممنوعة عنها في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٤ محرم سنة ١٣١٤ - ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ تعطى من الجهات الآتية ذكرها

أولاً - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الاول تعطى من نظارة الداخلية

ثانياً - الرخص المختصة بالمحلات التي من القسم الثاني تعطى من المحافظة أو المديرية فيما يختص بالنوعين المرموز لهما بحروف ( أ ) و ( ب )

ومن نظارة الاشغال العمومية فيما يختص بالنوع المرموز له بحرف ( ج )

وينبغي الحصول على رخصة خصوصية من نظارة الاشغال العمومية عن كل قران أو آلة بخاريه يراد به استعمالها في المحلات الغير مبنية في الجدول ويحكم ببلات تأخير في الطلبات المقدمة للحصول على الرخصة

المادة ٣ - الرخصة التي تعطى عن المحلات التي من القسم الاول تنوضع بها ٢٢٧  
الجهة التي ستقام بها تلك المحلات مع بيان أقل مسافة يجب أن تكون بينها وبين المساكن ويكون الامر كذلك فيما يختص بالرخص عن المحلات التي من القسم الثاني المشترط بعدها عن المساكن

المادة ٤ - يكون لجهة الاختصاص على الدوام عند اعطائها الرخص عن جميع ٢٢٨  
المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو خطيرة من أى قسم كانت أن تقررها أحكاما واجراآت مخصوصة فيما يتعلق بأوضاعها الداخلية وبالآلات المستعملة فيها وذلك حرصا على الأشخاص الذين يترددون على المحلات المذكورة أو يشتغلون فيها

المادة ٥ - يجب على أصحاب المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو خطيرة ٢٢٩  
الموجودة وقت صدور هذه اللائحة أن يخطر واعنها في ظرف اثنين يوما المحافظة أو المديرية أو نظارة الاشغال العمومية حسب ما يقتضيه نوع هذه المحلات وذلك بالكيفية المبينة في المادة الآتية

المادة ٦ - ينبغي تقديم طلبات الرخص الى جهات الحكومة المنوطة باعطائها ٢٣٠  
طبقا للمادة الثامنة السابقة الذكر

وتحرم هذه الطلبات على ورقة غمغ و يبين فيها اسم ولقب الطالب وجنسيته ومحل اقامته ونوع الرخصة والمكان المزمع انشاء المحل فيه ونوع الصناعة المقصود تشغيلها فيها وفيما يتعلق بالورش ذات الآلات المحركة يتوضح في الطلب نوع تلك الآلات وقوتها وكيفية استعمالها

٢٣١ المادة ٧ - كل رخصة لاشرع صاحبها في العمل بها في بحر سنة من تاريخ الحصول عليها تكون ملغاة فاذا أوقف تشغيل المحل في بحر السنة لا يجوز إعادة تشغيله إلا بعد اخطار جهة الاختصاص عنه

٢٣٢ المادة ٨ - لا يكون للحكومة أدنى دخل في علاقات الغير مع صاحب الرخصة المعطاة بفتح وتشغيل محل معلق للراحة أو مقرر بالحصة أو خطر بل يكون صاحب الرخصة مسؤولاً عن كافة الاعمال التي نشأ عنها أضرار أو نحوها بسبب فتح المحل المذكور أو بأي سبب آخر

٢٣٣ المادة ٩ - كل من خالف نص المادة الاولى والرابعة والسادسة من الامر العالي والمادة الثالثة والرابعة والخامسة من هذه اللائحة يعاقب بالحبس من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع وبالغرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة وتوقيع هذه العقوبات لا يمنع من اغلاق المحل أو ابطاله بناء على الامر الذي يصدره القاضي كنص بالمادة السابعة من الامر العالي . ويعلى الاختصاص بالحضور في ميعاد ثلاثة أيام كاملة وتكون المعارضة في أحكام الاستئناف الصادرة غنياً في ظرف خمسة أيام التالية لاعلانها

٢٣٤ المادة ١٠ - جميع القرارات القاضية باغلاق أو ابطال محل أو تبديل كيفية تشغيله ترسل للمحافظة أو المديرية لأجل اعلانها لصاحب الشأن وتحتوى القرارات المذكورة على الاسباب الموجبة لها مع بيان الميعاد المقتضى تنفيذهافي ويكون هذا الميعاد عشرة أيام على الأقل في حالة ادارة المحل بعرفة صاحبه وعشرين يوماً في حالة وجود مستأجرين

واذا مضى الميعاد المقرر ولم يحصل تنفيذ الفرار فلهما فطنة أو المديرية أن تخطر المصلحة صاحبة الشأن وهي تنشر في اثبات المخالفة بمحضر يعمل عنها وبعقبتى المحضر المذكور تستدّم الدعوى على مرتكب المخالفة وللقاضي المتوط بالحكم في المخالفة أن يأمر بعد التحقيقات اذا اقتضى الحال باغلاق أو ابطال المحل على نفقة المخالف وذلك فضلاً عن العقوبة التي تترتب عليها

وينفذ الحكم على صاحب المحل الذي يجب عليه أن يجرى التسوية اللازمة فيما بينه وبين المستأجرين أو الانتخاص المقيمين في المحلات المذكورة

المادة ١١ - يجوز للاخصام والنيابة العمومية أيضا الطعن بطريق الاستئناف في الاحكام التي تصدر باغلاق أو ابطال المحلات المذكورة أو بضد ذلك ورفع الاستئناف بطلب يتقدم بقلم كاتب المحكمة في ظرف عشرة أيام وهذه المدة تبدأ من يوم انقضاء مسعاد المعارضة اذا كان الحكم غيابيا كما هو مبين في المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات للحاكم الاهلية وفي المادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات للحاكم المختلطة ومن يوم صدور الحكم المستأنف اذا كان بمواجهة الاخصام أو غيابيا بعد حصول المعارضة فيه ويرفع الاستئناف أمام محكمة الاستئناف بواسطة قلم النائب العمومي وهي تحكم فيه بطريق الاستئناف

المادة ١٢ - تصدر التظلمات ذات الشأن لأئحة مخصوصة لكافة المحلات وذلك بعد الحصول على قرار من محكمة الاستئناف المختلطة بالموافقة عليها ولا يستخذ الآن مذعول هذه اللائحة فيما يخص المحلات التي من النوع المرموز له بحرف (ج) إلا في المدن التي تعين في قرار يصدر من نظارة الاشغال العمومية

جدول ببيان المحلات المنقولة للراحة أو المضرة بالصحة أو بالخطرة

( القسم الأول )

النوع المرموز له بحرف (أ)

٢٣٧

الخطانات العمومية

معامل الحوامض المعدنية وعيدان الكبريت والمختصات الكيماوية عموما (صناعتها وتخزينها)

مستودعات الاوحال والقاذورات

معامل تشغيل امعاء الحيوانات

معامل الطوب والقرميد والفخار

معامل تكليس العظام

اصطناع الفحم من الحطب في الهواء المطلق

معائن القنب والكتان

معامل استخراج الفحم من المادة الحيوانية

قباين الجبس والجير

مخازن الكهنة والعظام  
 مستودعات التبن والبوص  
 مخازن الجلود الخضراء والطرية  
 مستودعات السياخ ونجهاز مواد المراحيض وروث الحيوانات المخصصة للسماد  
 معامل تقطيع رعم الحيوانات وسمطها واذابة سممها ومستودعات بقايا الحيوانات  
 مخازن القسيخ  
 زرايب الخنازير  
 مدابغ  
 معامل الكرشه

النوع المرموزه بحرف (ب)

٢٣٨

أنواع الكؤول وعيدان الكبريت ومواد الاشتعال  
 الألعاب النارية ومسابك الحديد والحدادة النخمة  
 مخازن البترول ومعامل ترويقه  
 معامل ملح البارود ومخازنه  
 معامل الغاز ومعامل الزجاج

( القسم الثاني )

النوع المرموزه بحرف (ا)

٢٣٩

معامل الاسفلت والقار  
 الحمامات العمومية  
 دق الصوف والمشايق  
 محلات الجزارة  
 معامل البسيرة  
 مقابل عمومية  
 معامل التسمع واذابة السموم  
 » الملوى  
 مطابخ عمومية



معامل التقطير  
 اسطبلات عمومية  
 محلات تربية الدجاج والحمام  
 اسطبلات وزياب البقر ومعامل اللبن  
 محلات تبيض المعادن  
 » مبيع الفسيخ  
 أفران الخبازين وماشاكلها  
 محلات عمل المسكه  
 أسواق المأكولات  
 مراحيض عمومية ومراحيض المساجد  
 طواحين الجبس والدقيق والزيت  
 معامل الورق  
 » تكوير السكر  
 » الصابون  
 مصابغ  
 ورش الحليج

٢٤٠

النوع المرموز له بحرف (ب)

الغنائيب وغزها من المباني الخشبية الحقيقية القابلة للانتهاك  
 محلات دق القش والحبوب في المدن  
 سوادر الخشب  
 مخازن الفحم

٢٤١

النوع المرموز له بحرف (ج)

الآلات والقضبان البخارية

## قرار

( صادر في ٩ مايو سنة ١٩٠٠ )

٢٤٢ المادة ١ - المحلات الآتية يضاف اليها القسم الاول من الجدول الملحق باللائحة  
الصادرة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦

لتنوع الرموز له بحرف ( ا )

أسواق المواشي

معامل الطوب والقرميد والفخار الوقية ( سواء كانت لمنفعة خصوصية أو للتجارة )  
قنات الجبس والجير الوقية ( سواء كانت لمنفعة خصوصية أو للتجارة )

٢٤٣ المادة ٢ - المحلات الآتية يضاف اليها القسم الثاني من الجدول الملحق باللائحة  
المذكورة

لتنوع الرموز له بحرف ( ا )

محلات قلى أو شئ الاسماله أو اللحوم أو ما كولات أخرى بقصد البيع

معامل التنا

معامل الزبدية

معامل المياه الغازية ( المعروفة بالكازوزة )

معامل البوظة

محلات القطاطرية

معامل القراء من مائة حيوانية

محلات مبيع الحوامض المعدنية والمحصلات الكيميائية

لتنوع الرموز له بحرف ( ب )

محلات الحدادة البسيطة

محلات طرق وسبك النحاس

ورش النجارة

دكاكين المكويجة

يسع زيت البنترول بالقطاى

## الفصل الرابع في الآلات البخارية

### أعمال

( في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ عن الآلات البخارية )<sup>(١)</sup>

المادة ١ - لا يجوز لأحد أن يركب آلة بخارية أو قرانا سواء كان ذلك في محل من ٢٤٤ المحلات المغلقة أو المضربة بالهجرة أو الخطرة المذكورة في الجدول الملحق بالامر وبالإلحقة العمومية الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ أو في محل من المحلات الغير ميسنة في ذلك الجدول أو أن يركب تلك الآلة على حدة لأي غرض من الأغراض إلا إذا رخصت له نظارة الاشتغال العمومية بذلك مقدما

والرخصة واجبة أيضا إذا أريد إحداث تغيير كلي في الآلة البخارية أو القران المرخص به أو ترتيبه ترميمهما من شأنه تعديل كيفية تشغيله حرصا على الراحة والامن العام والصحة أو عند نقل الآلة لاسم شخص آخر

ولا يجوز نقل آلة مرخص بها فتمت في محل معين إلا برخصة أخرى

المادة ٢ - يجب أيضا الحصول مقدما على رخصة من نظارة الاشتغال العمومية لكل ٢٤٥ جهاز يحركه البنترول أو الغاز أو الهواء الحار لإدارة أية آلة من الآلات (ماكينات) أحكام هذا الامر واللائحة المحقة به تسري على الجهيزات المذكورة متى استوجب نوعها ذلك

وكما استلزم الحال أخذ رخصة اتباعا لاحكام هذا الامر يقتضي اعطاء تلك الرخصة أو رفضها في خلال ٦٠ يوما غرض من تاريخ طلبها وفي حالة الرفض تبين أسبابه

(١) هذا الامر أُنفي اللائحة المصدقة عليها بالقرار الصادر من المجلس الخصوصي في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٢٨٣ (٤ أكتوبر سنة ١٨٦٦) وحل محلها - تراجع الطبعة الأولى من كتاب القوانين العقارية وجه ٧٣ والقرار المحقة به اللائحة الخصوصية الصادرة في أول أغسطس سنة ١٨٩٧ - تراجع مجموعة الاوامر العالية

٢٤٦ المادة ٣ - الآلات والقرانات المرخص بها أو السابق الاخطار عنها بحسب أحكام الامر الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ يستمر تشغيلها بدون رخصة أخرى أو اخطار آخر

أما المقامة بعد مسدود ذلك الامر وغير مرخص بها ففسرى عليها أحكام هذا الامر كالآلات الجديدة

وعلى أصحاب الآلات والقرانات المقامة قبل الامر الصادر في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الذين لم يخطر وعنها نظارة الاشغال العمومية بحسب المادة الخامسة من اللائحة العمومية الصادرة في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ أن يخطر وعنها تلك النظارة في ميعاد جديد قدره ٦٠ يوما تنقضى من يوم العمل بأحكام هذا الامر

ويكتب هذا الاخطار على ورقة تغطه عنها ٣ ملصقا وتذكر فيه الايضاحات المدونة بالفقرة الاولى الى الفقرة السابعة من المادة الاولى من اللائحة المرفقة بهذا الامر

فان لم يعملوا بذلك في الميعاد المذكور تعد تلك الآلات والقرانات حينئذ بمثابة آلات وقرانات مستحقة ولا يجوز اذا تشغيلها إلا بعد الحصول على الرخصة

٢٤٧ المادة ٤ - الآلات والقرانات البخارية مهما كان الزمن الذى مضى على تركيبها يجوز أن يفتش عليها مسدودون من نظارة الاشغال العمومية للتحقق مما اذا كانت أحكام اللائحة المرفقة بهذا الامر فيما يخص بالامن العام مرعية لاجراء

واذا كان صاحب المحل أجنبيا فقبل ان تفتش بمخطر الفحص لا تو التابع هو اليها باليوم الذى يتحدد لذلك لكي تتمكن من حضور التحقيق اذا استصوبت ذلك

ولا يجوز أن يشمل التفتيش المذكور الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو لمكتب الادارة فقط

وينتخب المندوبون للتفتيش من كبار عمال المصلحة

٢٤٨ المادة ٥ - اذا تبين أن كيفية تشغيل الآلات والقرانات بنشأ عنها مضار جسيمة من حيث الراحة والصحة والامن العام فعلى أصحابها ولو كان معهم رخص بها أن يراعوا ( فيما يخص بكيفية التشغيل ) الاحتياطات التى تقررها الاختصاص المتأذها وتعتمد بقرار وزارى فان لم يراعوا تلك الاحتياطات فى الميعاد المقرر يعاملون بحسب أحكام المادة الثمانية عشر من اللائحة المحقة بهذا الامر

- المادة ٦ - الآلات والقزانات البخارية المخصصة فقط لرفع مياه الري أو التجفيف ٢٤٩  
تبقى تحت أحكام الامر العالي الصادر في ١ مارس سنة ١٨٨١ واللائحة الصادرة في ٦ ابريل  
من تلك السنة المختصة بالآلات الرافعة  
على أنه يجوز للتجارة أن تفرض عند الاقتضاء على تلك الآلات والقزانات ما تراه من شروط  
الأمن المقررة في اللائحة الملحق بهذا الامر  
وإذا أراد أصحابها استعمالها أيضا لغرض من الأغراض الصناعية فعلى السلطة المختصة  
بإعطاء الرخص بتشغيل الصناعة أن تتفق قبل إعطاء الرخصة مع نظارة الأشغال العمومية  
(مصلحة الواورات البخارية) على الشروط المتعلقة بالأمن العام التي يقتضى تقريرها  
في الرخصة
- المادة ٧ - تلحق بهذا الامر لائحة تصدرها نظارة الأشغال العمومية مبينا فيها كيفية ٢٥٠  
تنفيذه
- المادة ٨ - من خالف أحكام هذا الامر واللائحة المنوطة عنها في المادة السابعة منه ٢٥١  
يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة  
إذا كان أصحاب الآلة البخارية المسببة عنها المخالفة بعضهم أجانب وبعضهم وطنيين  
فتقام عليهم دعوى المخالفة أمام المحاكم المختصة
- المادة ٩ - كل ما كان مخالف لهذا الامر من أحكام الاوامر العالية واللوائح السابقة ٢٥٢  
المخصصة بالآلات البخارية يعتبر لاغيا

### قرار صادر من نظارة الأشغال العمومية

( في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠ شاملا لللائحة الآلات البخارية )

- المادة ١ - يكتب طلب الرخصة على ورقة متغصتها ٣ مليما وفيه الإيضاحات الآتية ٢٥٣
- أولا - اسم صاحب الآلة ولقبه وصناعته وجنسيته ومحل إقامته
- ثانيا - المحل المراد تركيبه فيه
- ثالثا - الغرض المخصص به من أجله
- رابعا - قوة الآلة ونوعها

خامسا - عمر القزان اذا كان مستملا

سادسا - نوع القزان ( طرزه ) ومقاساته العمومية وتحاتنه ونوع المواد المصنوع  
هو منها

سابعا - وصف كيفية تغذيته

ويطبق بالطلب رسم الموقع والمباني ميذافيه الطرق العمومية والاملاك الملاصقة لذلك  
الموقع والاماكن المبنية أو المراد بناؤها للاعمال المخصصة تلك الآلة من أجلها وموضع الآلة  
والقزان وموضع المدخنة وارتفاعها وهذا الرسم يعلمه مهندس رياضي بمقياس ١/١٠٠  
وعلى المرخص له أن يدفع قبل استلامه الرخصة مبلغا قدره ١ جنيه وهو رسم النظر  
في طلبه

المادة ٢ - متى أنجز مهندسو النظارة البحث والنظر في الطلب بعرض ذلك

الطلب (ومعه تقرير المهندس عنه) على مجلس الواورات وهو يتحكم في شأنه

ويشكل ذلك المجلس من رئيس وهو رئيس قسم الهندسة وعضوين وهما باحث  
الواورات ومفتش محلى

وإذا كان القزان بجوار ترعة فعلى مصلحة الواورات قبل اعطاء الرخصة أن تستحصل  
على مصادقة مفتش الري ذى الاختصاص على ذلك

المادة ٣ - تقام الآلة بحسب الميسر في الرسم (الذى تسلم صورته الى الطالب)  
وبالشروط الآتية

( فيما يخص بالقزانات التى تزيد قوتها الاسمية عن ستة خيول )

أولا - يجب أن يكون القزان الذى تزيد قوته الاسمية عن ستة خيول مقاما على  
مسافة ١٠ أمتار على الأقل من المساكن والجسور والطرق العمومية المجاورة

ثانيا - تكون مدخنة القزان عالية بقدر متين على الأقل من الاجزاء الاكثر ارتفاعا  
في الأبنية الواقعة في دائرة نصف قطرها ٥٠ مترا

ثالثا - يقام حول القزان حائط يكون بناؤه جيدا متينا مصنوعا بعونة مائية لا يتخطاها  
شئ من التراب ويعين مجلس الواورات سمل ذلك الحائط في نفس الجلسة التى يقر فيها اعطاء  
الرخصة ويجعل لمل القزان سقف خفيف منفصل عن السقوف والسطوح المجاورة

( فيما يختص بالقزانات التي قوتها الاممية ستة خيول فأقل )

يجوز عند الاقتضاء تركيب القزان الذي من هذا القبيل داخل أية ورشة بشرط أن يكون بناء الورشة ذاتها متينا مصنوعا بعونة مائة ولا تكون هي جزءا من منزل للسكن ولا يعولها أدوار

ويجب أن يكون بين بيت النار وحيطان الورشة براح قدره متران على الأقل أما إذا أريد تشغيل القزان خارج ورشة فيركب حيفئ بحسب أحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة وتكون مدخنته عالية بقدر مترين على الأقل عن الاجزاء الاكثرتفاعا في جميع الابنية الواقعة في دائرة نصف قطرها ٥٠ مترا

المادة ٤ - احتياطات الأمن التي يجب اتخاذها فيما يختص بالابورات والقزانات ٢٥٦ المركبة في محلات معينة

أولا - لا يجوز تشغيل القزان الا متى جرت في محل صاحب الرخصة تحت ادارة مندوب النظارة وكانت التجربة مرضية واستلم المرخص له اذنا بالادارة

ثانيا - يجرب القزان بأن يحمل ضغطا ما يمايز بدع معظم الضغط الحقيقي وضغط التجربة هذا (وشروطه أن لا يتأق عنه تنفيس في القزان أو تغيير في شكله) يستديم كل المدة التي يستلزمها فحص القزان ومعاينة جميع اجزائه

ثالثا - تكون زيادة الضغط في التجربة على الستينير الواحد المربع معادلة للضغط الحقيقي وهذه الزيادة لا تنقص مطلقا عن نصف كيلوجرام ولا تعدى ستة كيلوجرامات ولا يجوز البناء حول القزان ولا تغطيته قبل اجراء التجربة

رابعا - ليس من الضروري تجربة مجموع القزان متى كانت اجزائه بعد تجربتها متفرقة لا تربط بعضها ببعض إلا بمواسير على طولها خارج الموقد (بيت النار) وحرارات الحرارة وكانت لحاماتها ساهلة الفك

خامسا - تقدم نظارة الاشغال العمومية ما يلزم لهلية التجربة من العدد وأما اجرة الصناع فعلى طالب التجربة

سادسا - اذا جرت التجربة أو جزمته وكانت التجربة مرضية فتوضع عليه علامة تدل على مقدار الضغط الحقيقي الذي لا يجوز أن يتعداه الجار معبرا عن ذلك الضغط بالكيلوجرام الستينير المربع الواحد

سابعاً - يحضر على العلامة المذكورة ثلاثة أعداد يدل أولها على اليوم وثانيها على الشهر وثالثها على السنة التي تكون التجربة قد أجرت فيها

ثامناً - يجب أن تكون إحدى تلك العلامات بعد وضع القرآن في محله ظاهرة للعيان

المادة ٥ - تركيب القرانات وتثفل بالشروط العمومية الآتية ٢٥٧

أولاً - يجب أن يكون لكل قرآن مباشر أدارته صفحة دائرية على التاريخ الذي صنع فيه وأقصى الضغط الحقيقي وأن تثبت تلك الصفحة في ظاهر القرآن بعلامير برشام من نحاس وتكون ظاهرة جلياً للتمكن من قراءتها

ثانياً - يجب أن يكون لكل قرآن صمامان لائمن أي بلفان يتسرب بهما نصريف البخار عند بلوغ الضغط الحقيقي نهايته القصوى المينة بالعلامات المذكورة آنفاً ويجب أن تكون فتحة الصمام كافية لحفظ البخار في القرآن (مهما كانت قوة النار) في درجة من الضغط لا تتعدى قط حد الضغط المذكور آنفاً وعند الانقضاء يصرف بخار ذلك الصمام بقدر الزوم أو يرفع من أجل ذلك ويجوز توزيع مجموع البخار الذي يصرفه هذان الصمامان على عدة صمامات

ثالثاً - يجب أن يكون لكل قرآن مانومتر صحيح لا عيب فيه بوضع عمراً من الوفاة (العطشجي) مقسماً بكيفية تدل على حفظ البخار الحقيقي في القرآن بالكيلوجرام ويجب أن يكون على مقياس المانومتر إشارة ظاهرة جلية يعلم منها منتهى ذلك الضغط

رابعاً - يجب أن يكون لكل قرآن جهاز حجز أو حبس (طابق) مختص بحركة نسبية بضغط الماء وموضوع عند مرنبط مأمورة التغذية الخاصة بذلك الجهاز

خامساً - يجب أن يكون لكل قرآن تزيد قوة الاسمية عن ستة خيول جهازان لتغذيته بالماء كل منهما كاف لتزويد ما يحتاجه القرآن من الماء للتغذية

سادساً - يجب أن يكون لكل قرآن طابق أو حنفية لحجز البخار وتوضع بقدر الاستطاعة عند منشأ مأمورة البخار على القرآن نفسه

سابعاً - يجعل لكل قرآن جهازان منفصل أحدهما عن الآخر يستدل بهما على تسرية الماء فيه ويوضعان عمراً من العامل النوط بتغذية ذلك القرآن ويكون أحد هذين الجهازين آتوبة من زجاج يسهل تنظيفها وإبدالها بأخرى عند الانقضاء أما إذا كان الجهاز الآخر حنفية فتوضع تلك الحنفية على مساواة معظم ارتفاع الماء في القرآن ويكون



وضعها بكيفية يتيسر معها ادخال قضيب حديد أفقي في ذلك القران وبين هذا الارتفاع  
تبيننا طاهرا على زجاجة التسوية ووجه القران أو البناء  
أما في القرانات العمودية الوضع والغضبة الارتفاع فيستغنى عن أنبوبة الزجاج بجهاز  
يستدل منه ذلك العامل على تسوية ماء القران

المادة ٦ - تعاد التجربة المتوهم عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها في حالتين الأولى ٣٥٨  
كلما طلب عن القران المرخص به رخصة أخرى والثانية إذا رجع إلى استعماله بعد عطلة  
قدرها ستة أشهر بالأقل

ولا يجوز أن تكون المدة بين التجربتين أكثر من سنتين  
ولا يجوز استعمال القران في الحالتين المتقدم ذكرهما إلا بعد استلام المرخص له إذا  
بالإدارة دالا على أن التجربة جاءت نتيجة مراضية

المادة ٧ - تباشر التجربة المتوهم عنها في المادتين الرابعة والسادسة من هذه اللائحة ٣٥٩  
على نفقة النظارة للمرة الأولى

فإذا لم تأت التجربة الأولى بالنتيجة المرضية فتعاد على نفقة المرخص له

المادة ٨ - إذا لم يطلب المرخص له في مدى سنة واحدة من تاريخ الرخصة التجربة ٣٦٠  
المتوهم عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها تعتبر رخصته لاغية من نفسها

وتبطل أيضا تلك الرخصة إذا أدار المرخص له وإبوره قبل أن يستحصل على إذن الإدارة  
الدالة على أن التجربات جاءت نتيجة مراضية وأن شروط الرخصة قد عمل بها

ونقل الواوور لاسم شخص آخر غير المرخص له يستوجب أيضا بطلان الرخصة كما جاء  
في نهاية المادة الأولى من الأمر العالي الملحق بهذه اللائحة

فإذا حصل النقل يجب على واضع اليد الجديد للواوور أن يستحصل قبل استعماله على  
رخصة جديدة وإلا فيعتبر ويعامل كمن له آلة بدون رخصة ويحكم عليه بالعقوبات المقررة  
لذلك في المادة الثالثة عشرة الآتية ذكرها

( في الآلات والقرانات الكومويل )

المادة ٩ - الآلات والقرانات البخارية التي لا تستخدم لإوقيا في نقط تغف فيها ٣٦١  
وهي سهلة النقل من مكان إلى آخر ولا تستدعي شيا من الإنبية لإدارتها في نقطة معلومة  
تعد من قبيل الكومويل

وتسرى على القرائن الكومويل الاحكام المختصة باحتياطات الأمن  
ويجب أن يكون لكل قران صفحة محفور عليها بكتابة واضحة جداً اسم صاحبه وشغل  
اقامته وغرفة متسلسلة ( اذا كان لصاحب القران عدة قرائن لكومويل )

### ( أحكام عمومية )

٢٦٢ المادة ١٠ - تعطى الرخصة للمرخص له تحت مسؤوليته خاصة بدون أن يعود على  
الحكومة أدنى مسؤولية إزاء صاحب الشأن أو الجيران أو أى شخص آخر بسبب ما تستخدم  
هذه الرخصة من أجله

ولا تشمل الرخصة المعطاة من نظارة الاشغال العمومية الصناعة التى تستعمل الآلة  
التجارية من أجلها بل على المرخص له أن يتحصل اذا اقتضت الحال على الرخص اللازمة  
لتشغيل تلك الصناعة من السلطة ذات الاختصاص بحسب أحكام اللوائح المختصة بمجلات  
الصناعة

٢٦٣ المادة ١١ - اذا تبين بعد التفتيش المنوّه عنه فى المادة الرابعة من الامر العالى  
المحققة بهذه اللائحة مغايرات فى ادارة الآلة أو القران يخشى منها على الأمن العام أو أن  
شرطا من شروط الرخصة أو اذن الادارة لم يعل به فيسرع حينئذ بإرسال اعلان ادارى  
الى صاحب الآلة يبين له فيه سبب الخطر أو الشرط الذى يكون قد خالفه أو لم يراعه من  
شروط الرخصة أو اذن الادارة ويكلف فيه أيضاً تبلا فى الامر فى ميعاد لا يقل عن عشرين  
يوماً مئضى من تاريخ اعلانه

فاذا انقضى ذلك الميعاد ولم يتنفذ هذا الاعلان الادارى فيتم رجوعه بمحض مخالفة  
ضد صاحب الآلة ذاته وعليه اتخاذ الاجراءات الاصولية مع المستأجرين أو غيرهم من  
يستعملون الآلة

أما فى أحوال الخطر القريب الوقوع فتسرع السلطة الادارية المحلية بتوقيف ادارة  
الآلة بقرار وزارى تين فيه الاسباب الداعية لذلك الى أن يصدر الحكم فى المخالفة المقررة  
فى المحضر

٢٦٤ المادة ١٢ - يجب أن تذكر فى القرار الوزارى المنوّه عنه فى المادة الخامسة من  
الامر العالى المحققة بهذه اللائحة الاسباب ويعين الميعاد لتنفيذه ولا يكون هذا الميعاد  
أقل من عشرين يوماً من يوم اعلان ذلك القرار بالطرق الادارية

فالذا انقضى هذا الميعاد ولم يتخذ القرار المذكور يشرع حينئذ بالتخاذ الاجراءات اللازمة بحسب أحكام المادة السابقة

المادة ١٣ - كل صاحب آلة أو قرآن يشغل آله أو قرآنه بضغط يزيد عن مقدار ٢٦٥ الضغط المعين في الرخصة أو يحمل صمامات الأمن في القرآن زيادة عن تحملها أو يغد أو يعطل جهازا من جهازا من الأمن الأخرى كالمقومتر ودليل التسوية في القرآن يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش صاغ وإذا عاد إلى ذلك في السنة الواحدة يجوز للقاضي عند الحكم بالغرامة أن يأمر بتوقيف الآلة

المادة ١٤ - من خالف حكما من أحكام الأمر العالي وأحكام هذه اللائحة يعاقب ٢٦٦ بغرامة قدرها عشرة قروش إلى مائة قرش ويجب على القاضي الحكم بتوقيف الآلة عند عدم وجود رخصة أو إذن إدارة أو عدم حصول الاخطار وفي جميع الأحوال الأخرى يجوز له الحكم بذلك بحسب ما تقتضيه الظروف

## الباب الثامن عشر في نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية

### الفصلون الذي المختلط

- ٢٦٧ بند ١١٨ - يجب على من لهم حق المنفعة في الاراضي الخراجية وعلى مالكي الابعاديات أن يتركوا بدون مقابل المأزم من أراضيهم للطرق وللترع ولكافة ما تقتضيه مصلحة التنظيم والمنافع العمومية ولولم يشترط عليهم ذلك في مجملهم أو في تقاسيطهم
- ٢٦٨ بند ١١٩ - جميع أصحاب الحقوق العينية أو المستأجرين بالمجارات رسمية اذا صار نزع حقوقهم أو اخراجهم قبل انقضاء مواعيد التنبيه عليهم فيعطى لهم مقدما التعويض اللائق في مقابلة ذلك
- ٢٦٩ بند ١٢٠ - اذا نزع من جهات الاوقاف أرض موقوفة فتعطى للجهات المذكورة أرض بدلها وكذلك يعطى البديل المذكور لارباب الاطيان الخراجية والعشورية اذا كان اللازم للمنافع العمومية أكثر من ربع الاطيان المأخوذ منها
- ٢٧٠ بند ١٢١ - أخذ العقارات للمنافع العمومية يكون بأمر بين فيه شئان الاول - مقدار الاراضي اللازمة لاجراء الاشغال ولحققاتها الضرورية الثاني - بيان الزائد من العقارات المأخوذة للمنافع العمومية بالمدين بعد اللازم منها لتلك المنافع ولا يصح أن يفتي بيوتاً متينة موافقة لاصول الصحة
- ٢٧١ بند ١٢٢ - تعلق صورة من هذا الامر في ديوان المديرية وفي المحكمة وعلى الاملاك المقتضى أخذها ويكون جميع ذلك في هيئة الاعلانات القضائية مع التعريف عن المحل الذي يوضع فيه رسم الاملاك المذكورة ثم يدرج ذلك أيضاً في احدى صحف الوقائع
- ٢٧٢ بند ١٢٣ - يوضع الرسم مدة ثمانية أيام في ديوان المديرية ويفتح في الديوان المذكور محضر لتقيد المحفوظ من لهم فائدة في ذلك
- ٢٧٣ بند ١٢٤ - تبلغ المحفوظات المذكورة ويراعى في حقها ما تقتضيه الاتحة المتعلقة بذلك

- بند ١٢٥ - يعلن الرسم الانتهاء والتمن الذي تعطيه الحكومة في كل قطعة من ٢٧٤ الاملاك المقتضى أخذها الى أولى الفائدة فيها المعروفين لديها أو الذين عرفوا عن أنفسهم ثم يعلن الرسم والتمن المذكورين بالوجه السابق ذكرها
- بند ١٢٦ - على أرباب الاملاك المذكورة أن يعرفوا في مدة ثمانية أيام عن ٢٧٥ مستأجرى تلك الاملاك وعن لهم حق الانتفاع فيها أو أى حق آخر فان قصروا في ذلك الرموادون غيرهم بالتضمينات اللازمة لأولئك المستأجرين أو ذوى الحقوق اذا كان لذلك وجه
- بند ١٢٧ - ومن ابتداء حصول الاعلانات المذكورة يكون للحكومة الحق ٢٧٦ في التنبيه على المستأجرين بخليّة الاملاك المؤجرة لهم اذا كان عقد الإيجار يجوز ذلك
- بند ١٢٨ - تسدّرج الخسارة التي تلحق أرباب الاملاك من تخليتها ضمن مبلغ ٢٧٧ التضمين
- بند ١٢٩ - اذا لم تحصل من الحكومة مساومة مع أولى الفائدة في الاملاك ٢٧٨ المذكورة بطريق التراضي في ظرف ستة أشهر من تاريخ الاعلانات الأخيرة ولم ترفع منها المادة الى التختين المحلفين لتقدير التضمينات فلاولى الفائدة المذكورين أن يطلبوا من المحكمة رفع المادة الى التختين المذكورين
- بند ١٣٥ - اذا أخذ جزء من مبادئ العقارات الكائنة بالمدن للنافع العمومية فلا ٢٧٩ يجبر صاحبها على ابقاء الباقي منها على نعمته

### المجلس تفتيش الزراعة

( في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٧١ )

- بند ٢٢ - الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات العمومية والمشاركة بموجب هذه ٢٨٠ اللائحة يجري مساحتها ونقص لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٣ أربعة معتمدون أهل خبرة في كل مديرية من معتبري أهاليها ويكون انتخابهم بعرفة رؤساء وأعضاء مجالس ادارة المشيخة باطلاع مجلس تفتيش الزراعة بحيث يكون التتمين بحضور صاحب الطين أو وكيله على حسب قانونه والتي يخص العمليات العمومية يضاف على مصروفاتهم بموجب القرار الذي يصدر عنهم من المجلس الخصوصي وما يخص العمليات المشتركة يكون على العائد عليهم الانتفاع بحسب درجة المنفعة

٢٨١ بند ٢٣ - بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير انلا فيها في العمليات وتخصيص أهل خبرة لتأمين ما يعطى قيمته على موجب بند ٢٢ يتطوّلما يكون مدفوعا عنه مقابلة ويعطى عنه أو ماله يتأ على الصادر من المجلس الخصوصى عن اجراء العملية التي تنلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم توجد مدفوعا عنها مقابلة فيجوز فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها تطبيقها هو بمصوص ومدون عن ذلك بلائحة الاطيان

### قرار من مجلس الظار

( في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢ )

٢٨٢ قد تقرر رد الاطيان التي زعت ملكيتها سابقا لاجل أسغال المنافع العمومية وصار الاستغناء عنها بدون اعطاء اطيان بدلها أو دفع عنها قد ا الى اربابها الاصيلين مجانا وذلك طبقا للاحكام الآتية ايضاحها وهي

أولا - الاطيان التي أخذت سابقا بالمنافع العمومية واستغنى الحال عنها بدون اعطاء اطيان بدلها ودفع عنها قد ا او مرغوب ردها يجب على اربابها أو من حل محلهم في الاستحقاق أن يقدموا طلبا المديرية الكائنة بها الاطيان مباشرة مبيّنا به الاسم واللقب ومحل الإقامة ومقدار ما سبق أخذه منهم واسم التربة أو الجسر أو خلافة الذي أخذت فيه تلك الاطيان وسنة أخذها وان كانت خراجية أو عشورية والناحية والحوض أو القبالة الكائنة بها الاطيان واسم المركز

ثانيا - يجب على المديرية أن تجري أعمال التعريبات اللازمة مع الهندسة وتظاره الاسغال لتحقيق من جهة عدم لزوم الاطيان في المنافع العمومية وعدم سبق اعطاء بدل أو تعويض عنها بحسب ما تستلزمه حالة الاستكشافات والتعريبات وثبوت أحقية الطالب في طلبه حسب ما ذكر في المادة الاولى ثم تجري معاينة ومساحة الاطيان بعرفة من تشتملهم لذلك لتقدير المدة التي تازم للاستصلاح بمراعاة المصاريف والصعوبات التي تستدعيها عملية الاصلاح مع مراعاة حالة الطالب أيضا بحيث ان المدة التي تقر ولا تتجاوز الخمس سنوات ويصير بيط الاموال في كل سنة على الجزء الذي يتقرر اصلاحه اعتبارا من سنة التسليم حتى انه بانقضاء المدة تكون جميع الاطيان التي أعطيت مربوطة بالمال الكامل

ثالثا - ربط الضريبة خراجية كانت أو عشورية يكون الواقع الضريبة التي كانت مربوطة عليها في الأصل قبل أخذها في المنافع العمومية وما يلزم من العلاوات والتزيلات التي تكون حصلت بعد الأخذ وفي حالة تعدد معرفة تلك الضريبة تعتبر نسبة الاطيان الملاصقة لها

رابعا - للمالية الحق في رفض أى طلب يتقدم من هذا القبيل في حالة ما اذا كان يترتب على رد الاطيان ضرر لصالح الحكومة

### مفهوم مصدر من نظارة الاشغال العمومية

( في ٢٢ جادى الثانية سنة ١٣١٣ ( ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ) )

.....  
.....

أولا - فيما يختص بالاملاك التي تنزع ملكيتها بالمدن لتنظيم الشوارع وأعمال أخرى ٢٨٣  
عمومية المنفعة ولا تزيد قيمة الملك الواحد منها عن مائة جنيه سواء كان الملك مزروعة ملكيته بنماه أو جزأ منه فهذه يكتفى الحال فيها بالتحري الادارى الذى يعمل عنها التحقيق ملكيتها وخلوها من الرهن وبشوقيع مبيعاتها عن يد المحاكم الشرعية بعد أن يثبت لديهم ذلك ولا يلزم الكشف من سجل العقود والرهنيات عن شئ منها الا اذا حصل فيه اشتباه يستوجب الكشف عليه

ثانيا - فيما يختص بالاطيان الزراعية التي تنزع ملكيتها للأعمال الرى والسكن الزراعية ونحوهما ولا تزيد قيمة ما تنزع ملكيته من كل اسم منها عن مائة جنيه أيضا فهذه يكتفى الحال فيها كذلك بالتحقيق الادارى الذى يعمل عنها محامو مقيد دفاتر التكليف وأخذ أقوال العمد والشايخ والسيارف للتحقق من ملكيتها وخلوها من الرهن ومق ثبت ذلك يدفع التعويض عنها لاربابها بمخاصات بدون احتياج لتوقيع مبيعات عنها أمام المحاكم ولا الكشف من سجل العقود والرهنيات بالمحاكم عن شئ منها الا اذا حصل اشتباه فيه يستوجب الكشف عليه

ثالثا - الاطيان والاملاك التي تزيد قيمة الملك الواحد المتزوعة ملكيته منها عن مائة جنيه فهذا يجب الكشف عنها من سجلات العقود والرهنيات بالمحاكم لاجل مرفقة ما اذا كانت ملكيتها تنقل أو غير واقع على ارض قبل دفع التعويض عنها واذا تبين خلوها من ذلك يدفع عنها التعويض مع توقيع صيغة مبايعتها لجهة الحكومة بالطريقة الشرعية أمام المحكمة ذات الاختصاص ويجب أن يكون الكشف عن ذلك وبما يحصل الاستباه فيه مما هو منصوص عنه بالوجهين السالفين عن مدة عشرين سنة سابقة على تاريخ طلب الكشف ولا يكلف أصحاب الاملاك بمصاريف عن ذلك

### أمر عال

( في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ )

بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العمومية (١)

- ٢٨٤ المادة ١ - لا يجوز نزاع ملكية العقارات للنفعة العمومية الا بأمر عال خاص بذلك
- ٢٨٥ المادة ٢ - . . . . .
- ٢٨٦ المادة ٣ - يجوز أن يكون نزاع الملكية شاملا للعقارات اللازمة للنفعة العمومية ولكل أو بعض العقارات المجاورة لها اذا كان أخذها لازما لحسن الوصول الى الغاية المقصودة من النفعة العمومية
- ٢٨٧ المادة ٤ - المباني المطلوب نزاع ملكية جزء منها تشتري بأكملها اذا طلب أصحابها ذلك
- ٢٨٨ المادة ٥ - ينشر الامر العالي في الجريدتين الرسميتين ويلصق في المحل المعد للاعلانات في المديرية أو المحافظة وفي المحكمة الابتدائية الموجودة في دائرتها العقارات المتزوعة ملكيتها
- ثم يعلن المدير أو المحافظ بالطريقة الادارية صورة من هذا الامر العالي الى كل واحد من أصحاب الملك أو واضي اليد المدينة أسمائهم فيه

(١) هذا الامر غير سار الا ان الاعلى الاهالى فقط انتظارا لمصادقة الدول عليه فيما يخص الاجانب

(٢) راجع الامر العالي الرقم ١٢ من سنة ١٨٩٦



المادة ٦ - العقارات المؤجرة أو التي عليها حق منفعة يصير تيمنها عينا بحسب ٢٨٩  
ماتساوي أمان التعويض الذي يستأجر أو صاحب المنفعة لأية يوم نزاع الملكية  
فتقدر قيمته على حدتها ولا يجوز للاستأجر ولا لمن له حق المنفعة أن يطالب بتعويض أزيد  
مما قدرته

المادة ٧ - يرسل المدير أو المحافظ في ظرف الأربعة أيام التي تلي إعلان الأمر العالي ٢٩٠  
خطابا إلى النائب عن المصلحة أو إلى الشخص الذي يطلب نزاع الملكية وإلى ذوي الشأن  
من أصحاب الاملاك يكلفهم فيه بالحضور أمامه في ميعاد قدره عشرة أيام على الأكثر  
للممارسة على قيمة الثمن

المادة ٨ - إذا لم تحصل معارضة فبعد الاجتماع المذكور بخمسة عشر يوما يدفع ٢٩١  
الثمن إلى الملاك الذين حصلت التسوية معهم بناء على شهادة يستحضر ونها من قلم الرهونات  
دالة على خلو العقار من الرهن (١)

فإذا حصلت معارضة أو كان العقار موهوبا يودع المبلغ في خزنة المحكمة الموجود  
في دائرتها العقار

المادة ٩ - بحرق المدير أو المحافظ عقب هذا الاجتماع كشفا بأسماء وألقاب وبحل ٢٩٢  
أطامه الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن وبين فيه  
العقارات المنزوعة ملكيتها من أربابها ويرسله إلى رئيس المحكمة مع الأمر العالي وباقي  
الأوراق

المادة ١٠ - في ظرف الثلاثة أيام التي تلي يوم ورود الأوراق يعين رئيس المحكمة ٢٩٣  
واحدا أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لتعين العقارات الميمنة في الكشف  
المتقدم ذكره

ويفضل انتخاب أهل الخبرة من أعيان المدينة أو المديرية  
ويحدد الرئيس في أمر التعيين الميعاد الذي يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه  
ولا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوما

المادة ١١ - لا تقبل أدنى معارضة في أمر رئيس المحكمة ٢٩٤  
ويؤدى أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين في المحضر اليوم والساعة اللذان تبتدئ فيهما  
معاينة أهل الخبرة

٢٩٥ الملة ١٢ - لا يتم اعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بحضور تخليف اليمين انما يجب على أهل الخبرة قبل الشروع في المعاينة بسنة أو بام على الأقل أن يحضروا الطرفين بأفاده مسجلة بالبوستة (مسوكة) حتى يتسراهما الحضور في محل المعاينة اذا ارادا ويجب أن يرفق بالتقرير وصل البوستة عن كل افادة

وتراعى القواعد الاخرى المقررة لاعمال أهل الخبرة في قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

٢٩٦ الملة ١٣ - يقدر غرض العقار في حالة نزاع ملكيته باكمله حسب قيمته الحقيقية كالمكان المقصود به أما اذا كان نزاع الملكية فاصرا على جزء منه فيكون تقدير غرض هذا الجزء باعتبار الفرق بين الثمن الحقيقي للعقار بجمعه والتمن الحقيقي للجزء الباقي منه لذلك

٢٩٧ الملة ١٤ - اذا زادت أو نقصت قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية فيجب مراعاة هذه الزيادة أو النقصان ولكن المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته لا يجوز أن يزيد في أى حال عن نصف القيمة التي يستحقها المالك بحسب أحكام المادة السابقة

٢٩٨ الملة ١٥ - لا يراعى مطلقا في تقدير الثمن زيادة القيمة التي يكتسبها الجزء المنزوعة ملكيته بسبب أعمال المنفعة العمومية

وكذلك الحال في المباني أو المغروسات أو التحسينات اذا ثبت أن احداثها كان يقصد الحصول على ثمن أزيد وهذا لا يمنع المالك من ازالة الانقراض وكل ما يمكن فصله بدون اضرار بالاعمال المقتضى اجراؤها ويكون ازالة ذلك بمصاريف من طرفه

والمباني والمغروسات والتحسينات التي أحدثت بعد نشر الامر العالي بنزع الملكية في الجريدتين الرسميتين تعتبر أنها حصلت للقرض المذكور بلا حاجة الى اقامة دليل على ذلك

٢٩٩ الملة ١٦ - يقدر رئيس المحكمة المصاريف والاعتاب المستحقة لأهل الخبرة ويرسل تقرير أهل الخبرة مع الاوراق الى المدير والمحاكم

٣٠٠ الملة ١٧ - تعلن في الحال المصلحة أو الشخص الذي يطلب نزع الملكية بأرسال ذلك التقرير وعلى المصلحة أو الشخص ابداع الثمن الذي قدره أهل الخبرة في خزانة المحكمة ودفع المصاريف التي يستدعيها هذا الابداع

- المادة ١٨ - يصدر ناطر الاشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادته ايداع الفن قرارا ٣٠١ بالاستيلاء على العقار المزروعة ملكيته
- المادة ١٩ - يعلن هذا القرار اذ ارى الى كل من أصحاب العقارات المزروعة ملكيتها ٣٠٢ مع تكليفهم بالتخلي عنها في ميعاد عشرة أيام ومتى انقضى هذا الميعاد تؤخذ ولو بالقوة ولا يحول دون هذا الاستيلاء أدنى معارضة أو مطالبة بأى حق على العقار ومتى كانت لهم حقوق على العقارات المزروعة ملكيتها يعاملون بمقتضى أحكام المادة السادسة
- المادة ٢٠ - يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية لليوم الذي قدم أهل الخبرة فيه تقريرهم ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا
- المادة ٢١ - اذا حصل الطعن في عمل أهل الخبرة من واحد أو أكثر من الملاك ٣٠٤ وليس من المصلحة أو الشخص الذى طلب نزع الملكية فيجوز لهؤلاء الملاك أخذ المبلغ المودع مع مراعاة الشروط المنصوص عنها في المادة الثامنة بدون أن يخل ذلك بما يكون لهم من الحقوق في زيادة الثمن
- المادة ٢٢ - اذا رأت نظارة الاشغال العمومية ضرورة الاستيلاء مؤقتا على عقار ٣٠٥ للنفعة العمومية فيكلف المدير أو المحافظ بالممارسة مع صاحبه فان تعذر الاتفاق يقدر المدير أو المحافظ قيمة التعويض التى يقضى دفعها ويعين مدة الاستيلاء بحيث لا تتجاوز الستين فان لم يقبل صاحب العقار ذلك تدفع القيمة في خمسة المحكمة ثم يكون تقدير التعويض بحسب أحكام المادة الناحية وما يلحقها
- ويعجز ايداع المبلغ يؤخذ العقار ولو بالقوة ولا يحول دون ذلك أية معارضة ويجوز لصاحب العقار أخذ المبلغ المودع بدون أن يخل ذلك بما يكون له من الحقوق في الزيادة
- المادة ٢٣ - يجوز للدبر أو المحافظ في حالة حصول غرق أو قطع جسر أو تخرب قنطرة ٣٠٦ وفي سائر الاحوال المستعجلة أن يأمر بالاستيلاء مؤقتا على العقارات اللازمة لاجراء أعمال الترميم أو الوفاية ويحصل هذا الاستيلاء فوراً بعد أن يكون قد أجرى بواسطة مهندس المدربة أو غيره من أهل الخبرة اثبات صفة العقارات ومساحتها وحالتها بدون حاجة الى اجراء أخرى
- ثم يعين المدير أو المحافظ في الثلاثة أيام التالية مدة الاستيلاء المؤقت وقيمة التعويض المستحق لأصحاب العقارات
- وعند عدم قبولهم هذا التعويض تراعى أحكام المادة السابقة

٣٠٧ المادة ٢٤ - يجوز للدير أو المحافظ عندما تدعو المنفعة العمومية أن يصدر قرارا بتمديد مدة الاستيلاء المؤقت المنصوص عنه في المادتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين الى ما بعد السنتين ولغاية ثلاث سنين مع تقدير التعويض بنسبة التعويض السابق أما اذا كان الاستيلاء لازما لمدة تزيد عن ست سنين فتزعم الملكية ان لم يتم الاتفاق بالممارسة

٣٠٨ المادة ٢٥ - العقار الذي حصل الاستيلاء عليه مؤقتا يعاد بنفس الحالة التي كان عليها وقت أخذه وكل تلف يجعل صاحبه حقا في التعويض عنه واذا أصبح العقار بسبب التلف يراعى للاستعمال الذي كان مخصصا له فتلتزم الحكومة بمشتراؤه ودفع القيمة التي كان يساويها وقت الاستيلاء عليه

٣٠٩ المادة ٢٦ - كلما دعت الحال لمعاينة أهل الخبرة لتقدير قيمة التعويض المستحق عن الاستيلاء المؤقت وجب عليهم أيضا تقدير قيمة العقار وثبات ذلك في تقريرهم

٣١٠ المادة ٢٧ - لا يجوز الممارسة عند نزاع ملكية العقارات التي يملكها القصر أو المحجور عليهم أو الغائبون أو المحلات الخيرية

ولا يجوز في هذه الحالة للأوصياء أو القيم أو النظارة استلام عن العقارات الذي قدزره أهل الخبرة أو صدر به حكم الإبازن خصوصي من جهة الاختصاص أما اذا كان العقار وقفا لا يجوز بيعه فيدفع ثمنه في خزينة ديوان عموم الاوقاف اذا كان هذا الوقف اسلاميا والا فبإسليم الى الجهة التابع لها الوقف للتصرف به حسب الشريعة التابع اليها بحيث ان محلات العبادة يبنى بتمتها ما يقوم مقامها حسب الشريعة

٣١١ المادة ٢٨ - دفع الثمن بحسب أحكام المواد السابقة الى الملاك المينة أسماؤهم في الامر العالي يحصل به الإبراء التام

والصلحة والشخص الذي يطلب نزاع الملكية لا يطلب بعد ذلك من أي أحد كان وتكون العقارات المتزوعة ملكيتها حرم من كل أنواع الرهن

### أمر عال

(في ١٢ يونيه سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة ٢ من الامر العالى الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦)

٣١٢

يلحق بهذا الامر العالى

أولا - كشف بيان الارض أو البناء الذى تقرر أخذ مخرج من مساحته ومساحته وحسب دونه

ثانيا - كشف بأسماء الملاك المقيدة فى المكلفه أو جريدة عوائد الاملاك المنبئة وبألقابهم ومحللات اقامتهم أما العقارات الغير واردة بالمكلفه ولا يجزئ عوائد الاملاك فتبين فى هذا الكشف بأسماء واضعى اليد عليها وألقابهم ومحللات اقامتهم ويودع فى المديرية أو المحافظة صورة من الكشفين المتقدم ذكرهما للاطلاع عليهما

### قرار من نظارة الاشغال العمومية

( فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٧ )

المادة ١ - بشكل قومسيون تمثين الاملاك أو أجزاء الاملاك التى تلتزم للشوارع العمومية (بحسب خطوط التنظيم) من أملاك الافراد فى جميع المدن التى بها مصلحة تنظيم ماعدا مدينتى القاهرة والاسكندرية على الكيفية الآتية

وكيل المحافظة أو المديرية أو أمورا المركز ..... رئيس

مهندس التنظيم ..... أعضاء  
ثلاثة من أعيان المدينة ينتخبهم المحافظ أو المدير لمدة سنة ويجوز تجديد انتخابهم

المادة ٢ - لا تكون أعمال هذا القومسيون صحيحة الا اذا كان يحضره ثلاثة من أعضاءه على الاقل منهم الرئيس ومهندس التنظيم

المادة ٣ - يكون التقدير الذى يقرره القومسيون المذكور اداريا فقط وذلك لمساعدة المحافظ أو المدير فى الممارسة مع أرباب الاملاك حسب المادة السابعة من قانون نزع الملكية للنافع العمومية الصادر به الامر العالى فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧) (١)

٣١٦ المادة ١ - يشكل قوميون ثخين الاملاك أو أجزاء الاملاك التي تستلزم خطوط التنظيم ادخالها في الطرق العمومية بمدينة القاهرة بالكيفية الآتية

مدير اشغال مدينة القاهرة أو مندوب من هذه الادارة يعين بقرار من النظارة رئيس  
مندوب من نظارة المالية .....  
مندوب من نظارة الداخلية ..... أعضاء  
اثنين من اعيان مدينة القاهرة يعينان بناء على طلب الداخلية لمدة سنة واحدة

٣١٧ المادة ٢ - لا تكون أعمال هذا القومسيون صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلاثة من أعضائه على الأقل الرئيس ومندوب من المالية أو من الداخلية وواحد من الاعيان

٣١٨ المادة ٣ - تقدير ان هذا القومسيون هي ادارة محضنة والقرض منها شور المحافظ المعهود اليه الممارسة مع ذوي الشأن من أرباب الاملاك عملا بأحكام المادة السابعة من قانون نزاع الملكية للنفقة العمومية الصادر به الامر العالي في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦

## لمنص مشور صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٨) (٢)

٣١٩ يجب على المديرين والمحافظات أن تطلب من أقلام التسجيلات والرهونات شهادات للدلالة على خلو الاملاك التي تنزع ملكيتها للنفقة العمومية من الرهن وانتقال الملكية وتذكر في الطلب أن العقار المطاوعة عنه الشهادة قد تنزعت ملكيته للنفقة العمومية وأن رسم اعطاء الشهادة يعلى طلبا على الحكومة

(١) هذا القرار حل محل القرار الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦

(٢) هذا المنصور حل محل منشور ٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٧

## أعمال

( في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن نقل الجبانات )

المادة ١ - يجوز لناظر الداخلية بناء على التقرير الذي يقدمه اليه مدير عموم مصلحة ٣٣٠  
الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة في مدينة أو قرية متى انتفعت ضرورة ذلك النقل

المادة ٢ - يحدد ناظر الداخلية في نفس القرار البادى ذكر ميعاد لذلك وبعد ٣٣١  
انقضاء هذا الميعاد يجوز الدفن في الجبانة القديمة مطلقا ويعين أيضا بناء على طلب مدير  
عموم المصلحة المذكورة المحل اللازم جعل الجبانة الجديدة فيه

المادة ٣ - يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والارض اللازم تخصيصها للجبانة ٣٣٢  
الجديدة تنزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية

أما اذا كانت الحكومة تمتلك في ضواحي المدينة أو القرية أرضا متوفرة فيها الشروط  
المطلوبة فيجب جعل الجبانة الجديدة فيها وتعطى هذه الارض مجانا

وفي حالة ما اذا كانت الحكومة لا تمتلك أرضا متوفرة فيها الشروط المطلوبة ولكن كان لها  
أرض أخرى حرة في ذات الجهة فتبيعها كلها أو جزأ منها وتشتري بالثمن أرضا تصلح لجعلها جبانة

المادة ٤ - يجب أن تكون الجبانة الجديدة محاطة بسور ارتفاعه مترو نصف على ٣٣٣  
الاقبل وفيه باب

المادة ٥ - اذا لم يتفق أهالي المدينة أو القرية اللازم نقل الجبانة فيها على انجاز ٣٣٤  
الاعمال المدينة بالمادين السابقين قبل مضي الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر واحد  
فلمدير أو المحافظ أن يجبر ذلك على مصاريفهم

ويكون الامر كذلك اذا ابتدئ في الاعمال في الوقت اللازم ولكنهم اتم في الميعاد المذكور

المادة ٦ - في حالة نزع الملكية يصرف من خزينة المديرية أو المحافظة الثمن ٣٣٥  
المطلوب لصاحب الارض المتروعة ملكيتها

ويخصص المبلغ المذكور والذي يكون صرف في الاعمال السابقة المذكورة على أهالي  
الجهة بنسبة حالة كل منهم ويكون التقصيص بمعرفة لجنة مؤلفة من المدير والمحافظ بصفة  
رئيس ومن الباشا مهندس ومفتش الصحة بالمديرية ومن اثنين من الاعيان ينتخبهما الرئيس  
ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن وعند تساوى الآراء يكون رأى المدير أو المحافظ  
هو المرجح

وتكون القرارات الصادرة من هذه اللجنة غير قابلة للطعن بأي وجه من الوجوه  
وتحصل المبالغ المذكورة يكون طبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس  
سنة ١٨٨٠

٣٣٦ المادة ٧ - بمجرد اتمام انشاء الجبابة الجديدة بصير الدفن في الجبابة القديمة ممنوعا  
منعاً مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش  
وتقرر هذه الغرامة على كل من يكون قد اشترك بأية صورة في الدفن سواء كان ذلك بحمل  
الجنة أو لحدها أو أمر بالدفن

وفضلاً عن ذلك تنقل اللجنة الى الجبابة الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة

٣٣٧ المادة ٨ - لا تسرى أحكام هذا الامر على الجبانات العمومية الموجودة في القاهرة  
والاسكندرية ويصدر فيما بعد أمر يحدد فيه الكيفية والشروط اللازمة لنقل هذه  
الجبانات



## الباب التاسع عشر في الاملاك الميرية العمومية

### المسائل المدنى الاولى

بند ٩ - الاملاك الميرية المخصصة للنافع العمومية لا يجوز تملكها بوضع بالغير عليها ٣٢٨  
المدة المستقطبة ولا يجوز حجزها ولا بيعها انما للحكومة دون غيرها التصرف فيها بمقتضى  
قانون أو أمر

وتشمل الاملاك الميرية

أولا - الطرق والشوارع والقناطر والحواري التي ليست مملوكة لبعض أفراد الناس

ثانيا - السكك الحديدية وخطوط التلغرافات الميرية

ثالثا - الحصون والقلاع والتنادق والاسوار والاراضي المتاخلة في مناطق  
الاستحكامات ولورخصت الحكومة في الاستئجارها المنفعة عمومية أو خصوصية

رابعا - الشواطئ والاراضي التي تتكون من طمي البحر والاراضي التي تنكشف  
عنها المياه والمين والمراسي والموارد والارصفة والاحواض والبرك والمستنقعات المستصلحة  
المتصلة بالبحر مباشرة والبحيرات المملوكة للبر

خامسا - الانهار والنيهرات التي تمكن الملاحة فيها والترع التي على الحكومة اجراء  
ما يلزم لحفظها وبقائها بحاريف من طرفها

سادسا - المين والمرافئ والارصفة والاراضي والمساقط اللازمة للانتفاع بالانهار  
والنيهرات والترع المذكورة ولملورها

سابعا - الجوامع وكافة محلات الاوقاف الخيرية المخصصة للتعليم العام أو للبر  
والاحسان سواء كانت الحكومة فائقة بادارتها أو بصرف ما يلزم لحفظها وبقائها

ثامنا - العقارات الميرية مثل السرايات والمنازل ولحققتها المخصصة لاطاعة  
ولي الامر أو للتظاهرات أو المحافطات أو المديرية وعلى وجه العموم كافة العقارات المعدة  
لمصلحة عمومية

تاسعا - الترسانات والقسلاطات والاسلحة والمهمات الحربية والمراكب الحربية  
ومراكب النقل أو البوسطة

عاشرا - الدفقرخانات العمومية والانتخانات والكتبخانات الحربية والآثار العمومية  
وكافة ما يكون مملوكا للحكومة من مصنوعات الفنون والأشياء التاريخية

حادى عشر - نفود الميرى وعلى وجه العموم كافة الاموال الحربية المنهولة أو الثابتة  
المخصصة لمنفعة عمومية بالفعل أو بمقتضى قانون أو أمر

٣٣٩ بند ١٠ - بعد أيضا من الاملاك الحربية المخصصة للنافع العمومية حقوق التطرق  
المتعلقة بالشوارع وبحارى المياه والاشغال العمومية والاعمال الحربية وعلى وجه العموم  
كافة ما تقتضيه حقوق الارتفاق التى تستلزمها ملكية الاملاك الحربية المذكورة أو توجيهها  
القوانين والأوامر الصادرة لمنفعة عمومية

### المحكمة

( فى ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ )

( تتعلق باستعمال الافراد الطرق العمومية )

٣٣٠ بند ١ - (١) . . . . .

٣٣١ بند ٢ - (٢) . . . . .

٣٣٢ بند ٣ - من خالف نصوص البند الاول أو شروط الرخص المنوطة عنها بالبند الثانى  
من هذه اللائحة يجازى بالعقوبات المقررة لل مخالفات فضلا عن الزامه بازالة المخالفة فى ظرف  
أربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يزلها فتكون الحكومة مطلقة  
التصرف فى ازالته على نفقته وتحت مسؤوليته

٣٣٣ بند ٤ - (٣) . . . . .

٣٣٤ بند ٥ - لا يجوز منح رطلب الرخصة الاعلى ورق نفقه والا فيعتبر باطلا ويجب  
أن يبين فيه ما يأتى

(١) هذا البند ألغى واستبدل بالبند الاول من القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ من سنة ١٨٩٦

(٢) استبدل بالبند ٣ من القرار الوزارى الصادر فى ٢٢ من سنة ١٨٩٦

(٣) هذا البند استبدل بالقرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥

- (أ) اسم مقدم الطلب ولقبه وصنعتة وجنسينته ومحل اقامته  
 (ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوبة الرخصة من أجله  
 (ت) الجزء الذي يرغب الملتبس اشغاله من الطريق العموي  
 (ث) عدد الايام التي يرغب الترخيص له بها

بند ٦ - متى صدرت الرخصة حسب المين بالبند الرابع المتقدم يتعين على صاحبها ٣٣٥  
 أن يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للصادقة عليها والافتكون الرخصة غير معمول بها  
 أما اذا كانت معطاة في القاهرة أو الاسكندرية فلا يحتاج الحال للصادقة عليه من مندوب  
 البوليس الا ان كانت صادرة من مندوبي قطارة الاشغال العمومية

بند ٧ - لا يجوز البناء أو الهدم في الاماكن التي على جانب الطريق العموي الا اذا ٣٣٦  
 أحيط الجزء اللازم منه للعمل بحاجز من خشب ارتفاعه متران على الاقل ويجدد محل هذا  
 الحاجز في رخصة البناء ويكون على العموم مواز بالمحور الطريق ولا يكون بعيدا عن حائط  
 الواجهة بأكثر من مترا واحدا في الشوارع التي عرضها دون الخمسة أمتار ومتر ونصف  
 في الشوارع التي عرضها من خمسة الى تسعة أمتار ومترين في الشوارع التي عرضها من تسعة  
 الى ستة عشر مترا ومترين ونصف في الشوارع التي عرضها أكثر من ستة عشر مترا  
 ولا يجوز في أية حالة أن تكون مسافة ما بين الحاجز وخط الاشجار أقل من نصف متر في  
 الشوارع المغروسة ويجب جعل باب الحاجز أن يفتح الى الداخل اذا أمكن والا فيعمل على  
 الشكل المعروف بالكمنجة أي انه يفتح ميّنا في الحاجز ولا يجوز مطلقا قصه الى الخارج  
 وينبغي قفله ليلا

بند ٨ - اذا كانت الاعمال التي يرغب اجراؤها طييفة فاصرة على ترميمات جزئية ٣٣٧  
 جاز انذاك للصحة أن تعفي الطالب من عمل الحاجز واستبداله بصفاقل ( طيارى ) تدلى على  
 الحائط بشرط أن لا تركز على الارض ومع ذلك فلا بوليس في أي حين أن يلزم المرخص له  
 باتخاذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط في الطريق شيء من المواد والادوات

بند ٩ - العربات التي تستعمل في نقل الهمام ينبغي تعبئتها وتفرغها داخل الحاجز ٣٣٨  
 اذا أمكن والاوجب ألقه مسفها جانب الحاجز ولاتقف في عرض الطريق فاذا وقفت  
 وعطلت المرور بالشارع على غير اقتضاء فالمرخص له مسؤول بالعطلة واذا دعت الحال الى  
 تفرغ الهمام خارج الحاجز فيجب إدخالها حالها بعد التفرغ ولا يسوغ في أية حال وقوف  
 العربات خارجا إلا زمن تعبئتها وتفرغها ليس إلا

٣٣٩ بند ١٥ - لا يسوغ مطلقا جعل السقائف أو المظلات المقامة أمام المنازل أن تتجاوز حافة التروتواتات ويكون بين أحط نقطة منها والارض مسافة رأسية خالية قدرها متران على الأقل

٣٤٠ بند ١١ يجب على صاحب الرخصة اصلاح ~~كل~~ تلف يحدث بسببه بالطريق أو بالتروتواتات في مدة أربعة أيام من حين ازالة الحاجر أو اتمام العمل المصرح به مهما كان ذلك العمل فإذا تأخر فالمصلحة تصلحه على نفقته وأما ما يتلف من المفروشات وأدوات الغاز وغير ذلك فلمصلحة فقط أن تصلحه على نفقة صاحب الرخصة

٣٤١ بند ١٢ - إذا سرحت المصلحة لأحدهم أصحاب القهاوى ومحلات البيرا وغيرهم من هذا القبيل بوضع كراسى وموائد (ترايزات) على طريق المارة وانفتح بعد اعطاء التمرج عطف المرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف بالرخصة المعطاة إما بتقصيف مفعولها أو بالقائها اصاله ونزعها من يد صاحبها بدون أن يكون له الحق بطلب تعويض قط

٣٤٢ بند ١٣ - الرسوم التي يلزم أن يدفعها أرباب الرخص ومنذ كورة بالسند الثاني قد تحدت بالصورة الآتية

(أ) يدفع عن كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون قرشاً مبرداً

(ب) في كافة الشوارع أو الميادين المرصومة بالمكادام أو المبلطة ولها تروتواتات تدفع الرسوم كما يأتي

أولاً - قرش واحد في اليوم عن كل متر مربع من أي جزء يشغل من الطريق العمومي مدة لا تزيد عن أسبوع واحد

ثانياً - عشرين فضة عن كل متر مربع في اليوم الواحد من بعد الأسبوع الاول

ثالثاً - عشرة فضة عن كل متر مربع في كل يوم من بعد الشهر الاول

رابعاً - أرباب القهاوى ومحلات البيرا الذين يطلبون رخصة دائمة لاشغال جزء من الطريق العمومي بالموائد (ترايزات) والكراسى يؤخذ منهم -م على الرخصة التي تعطى لهم بذلك رسم سنوي قدره أربعون قرشاً عن كل متر مربع

(ت) أما في الشوارع أو الميادين الغير المبطة أو الغير المروضة بالمكادام وليس لها ترووات فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكلما عجل جزء من الشوارع بالمكادام أو البلاط ووضع لها ترووات يصير بلاغ هذه الرسوم الى المقادير المبينة بالفقرة المذكورة (١) ودفع الرسوم من طرف أرباب الرخص يكون الى الخزينة التي يعينها المسند ويون المكلفون باعطاء الرخص بموجب البند الرابع من هذه اللائحة

بند ١٤ - اذا كانت الرخصة المطبوعة لا تنجا وزمدتها ثلاثة أشهر فلا تسل الى طالها ٣٤٣  
الا بعد ما تدفع قيمة الرسم كله عاجلا وأما اذا تجاوزت مدتها الثلاثة أشهر فيدفع الرسم عنها كل ثلاثة أشهر سلفا واذ انقضى الرخص له عن أداء الدفعة الثانية أو الدفعت التي بعدها في المواعيد المذكورة تبطل الرخصة بدون انذاره بذلك مقدما

بند ١٥ - شركات المياه والغاز في القاهرة والاسكندرية لانجري عليهن أحكام هذه ٣٤٤  
اللائحة من حيثية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيما اذا رغبن وضع المواسير أو اصلاحها على شرط أن لا تستغرق هذه الاعمال أكثر من أربع وعشرين ساعة انما يجب عليهن أن يشعرن مفتش مدينة القاهرة أو مفتش الاسكندرية ومنسوب البوليس بالقسم الذي يقضى اجراءات الاعمال فيه وأما في باقي الاحوال فيجب على الشركات المذكورة الاستئصال على رخص قانونية ولا يؤخذ منهن شيء من الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي يرغبن اجراءها خاصة بمن دون الافراد وأما أحكام البند الحادي عشر من هذه اللائحة فيجري مفعولها على الشركات المذكورة بدون استثناء

بند ١٦ - الغرض المقصود من هذه اللائحة انما هو تسهيل تنفيذ بندي ٣٤١ و ٣٤٥  
من قانون العقوبات للجان المختلطة وبندي ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات المصري للجان الاهلية وعلى ذلك فكل المخالفات المنصوص عليها في البنود المذكورة ولم تذكر في هذه اللائحة مثل تنوير محلات العمل أو محلات وضع المهمات لئلا تعتبر كنصوص عليها في اللائحة المذكورة

بند ١٧ - مندوبو قطارة الاشغال العمومية وقطارة الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه ٣٤٦  
اللائحة كل منهما فيما يخصه أي ان كلا منهما له أن يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى البند الرابع المتقدم وأن يجر عند الاقتضاء محاضرات عما يمكن وقوعه من المخالفات بشأنها

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

( في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥ )

٣٤٧ قد صار تخوير المادة الرابعة من اللائحة المتعلقة باستعمال الافراد للطرق العمومية كما يأتي  
رخص أعمال الحفر أو البناء على الطريق العمومي من أي نوع تقطع في مدن القاهرة  
والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس من مفتشى الاشغال العمومية  
المقيمين في المدن المذكورة أو من مندوبيهم أما باقي رخص التنظيم المنصوص عليها  
في البند الاول قبل فتعطي من المحافظ أو من المأمورين الذين يعينهم لذلك وأما في باقي المدن  
التي تستر على أحكام هذه اللائحة بموجب قرار تطاري فالرخص من أي نوع كانت  
حسب المين بالبند الاول تعطى من مهندس تنظيم المدينة التي تطلب فيها الرخصة

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

( في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٥ )

٣٤٨ بند ١ - ابتداء من أول يولييه سنة ١٨٨٥ يصير العمل باللائحة المؤرخة في ٣١ مايه  
سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد للطرق العمومية وذلك في المجلس مدن الآتية وهي  
الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية وبورسعيد والسويس  
٣٤٩ بند ٢ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة في المستقبل في مدن أخرى غير المجلس مدن  
المذكورة بمقتضى قرار آخر وزاري يصدر عن ذلك

## قرار من نظارة الاشغال العمومية

( في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧ )

٣٥٠ يجري العمل بموجب اللائحة الصادرة بتاريخ ٣١ مايه سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال  
الافراد للطرق العمومية في مدينتي طنطا بعديرية الغربية والمنصورة بعديرية الدقهلية  
اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٨٨٧

### قرار من نظارة الاشغال العمومية

( في ١٢ يناير سنة ١٨٨٨ )

يجرى العمل بموجب اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد ٣٥١  
الطرق العمومية في مدينة الزقازيق بمديرية الشرقية اعتبارا من أول فبراير سنة ١٨٨٨

---

### مقرر من نظارة الاشغال العمومية

( في ٩ مارس سنة ١٨٨٩ )

يجوز للديرين والمحافظين التصريح بعمل تروواتر في المدن الداخلة في دائرة اختصاصاتهم ٣٥٢  
كلما رأوا عدم المانع في ذلك بالشروط الاتية

أولا - يصرح بإنشاء التروواتر لكن المصلحة تحفظ لها الحق المطلق بان تلتزم أصحابها  
بإزالة التراب وزيلها بنفسها في أي وقت شاءت ولا يكون لأصحاب المنازل القائمة على الشارع أدنى  
حق بمطالبة الحكومة في شيء من أجل ذلك

ثانيا - لا يصرح بإنشاء التروواتر الا اذا بقي للشارع بعد عملها عرض ستة أمتار  
ولا يجوز قط أن يكون عرض التروواتر أكثر من خمسة أمتار

ثالثا - تنشأ التروواتر بمباشرة أصحاب الاملاك ذوي الشأن وعلى نفقتهم خاصة  
بملاحظة مهندسي المدن ولا تكلف المصلحة قط بمساعدتهم في النفقة

رابعا - تكون التروواتر عمومية تحت أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية الصادرة  
في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وجميع لوازم البوليس والطرق المسنونة والتي تسن ويتعين على  
الديرين والمحافظين توضيح هذه الشروط في الاقادات التي يحثون بها الى أصحاب الاملاك  
مصرحة لهم بذلك

---

## قرار وزارى

(فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٦)

٣٥٣ المادة ١ - لايؤج اجراء شئ من الاعمال الآتية فى مدينتى القاهرة والاسكندرية وفى كافة مدن القطر المصرى التى تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية الا بتصريح خصوصى من جهة الاختصاص المتوعمتها فى المادة الرابعة من هذه اللائحة وهذه الاعمال هى

أولاً - أى عمل من أعمال الحفر أو البناء على أرض الطريق العمومى بما فى ذلك التروارات

ثانياً - وضع شئ من الأثاث (موبليات) والصناديق أو أى مناع آخر خارج الدكاكين أو على الطريق العمومى إلا المدة التى يستغرقها الشحن أو التفريغ والحزم أو الفك

ثالثاً - بسط بضائع أو وضع مهمات فى الطريق أو على التروار وبوجه عام مزاجحة المرور بأية صفة كانت

رابعاً - اشغال الطريق العمومى بشئ يقام عليه مؤقتاً للاحتفالات الخيرية والزينة والكرنفال (المرايع) والافراح وما شاكل ذلك أما اشغال الطريق العمومى من أجل المآتم فيبقى كما هو الآن بدون دفع أجره عنه ولا طلب رخصة من أجله بشرط أن لا يتجاوز المسطح المشغول فى أية حال من الأحوال ثلث عرض الطريق

٣٥٤ المادة ٢ - الرخص المتوعمتها فى المادة الاولى تعين فية الشروط التى يجب على المرخص له اتباعها ويحدد فيها مقدار الرسوم التى يلزم تحصيلها اذا اقتضت الحال بالتطبيق لهذه اللائحة أما الرخص المشار إليها فى الفقرة الرابعة من تلك المادة فتعطى بالشروط الخصوصية الآتية ذكرها وهى

(١) اذا كان المراد إقامة احتفالات خيرية أو زينات أو كرنفال فتعطى الرخص اللازمة بذلك لاصحاب الشأن بدون دفع شئ من المصاريف انما الجزء الذى يستعمل من الطريق العمومى فى أحوال كهذه يجب أن لا يتجاوز فى أية حال نصف عرض الطريق



(ب) يرخص للأفراد باستعمال نصف عرض الطريق العمومي لأقامة الافراح متى طلبوا ذلك ودفعوا الرسوم المقررة في المادة الثالثة عشرة من اللائحة المذكورة وتنشر المصلحة في جميع الاحوال أن يترك في الطريق المستعمل مسافة كافية للمرور العام ولها أيضا أن ترفض الترخيص الذي يطلب منها في استعمال الطرق المطروقة كثيرا كاللوسكي وشوارع النحاسين والسكريه والغوريه وغيرها ويتعين على المتفعين بالاستعمال المنقوه عنه في العبارة الاخيره من الفقرة الرابعة من المادة الاولى وعلى الذين يتلون الرخصة بسبب أحكام الفقرتين ( ١ ) و (ب) المتقدم ذكرهما اصلاح ما يكون قد تخرب من التروار وأرضية الطريق أو تلف بسبب ما يكون قد أقيم عليهما موقنا واصلاح ذلك يجب أن يكون على الفور عقيب ازالة ما أقيم والافيجيرون على ذلك بحسب أحكام القانون

#### قرار وزاري

( في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ )

يضاف على المادة الثالثة عشرة من لائحة ٣١ ما به سنة ١٨٨٥ وذلك بعد كلمة ( المذكورة ) ٣٥٥  
الفقرة الآتية وهي

« (ث) اذا استعملت أرضية الطريق العمومي استعمالا مستديعا أو موقنا وذلك بأن وضعت في باطنها مواسير صماء من رصاص أو ظهر أو حديد وماشا كلها بقصد تصريف السوائل أو أية مادة أخرى فيدفع عشرة ميليمات في السنة عن كل متر طولى من تلك المواسير » الخ

## الباب العشرون في الاملاك المحررة

### الفصل الاول في البيع

أحكام عمومية مستخرجة من المادة ٣٠٠٠ أبريل سنة ١٩٠٠

٣٥٦ المادة ١ - تعتبر من أملاك الميرى المحررة كافة العقارات الداخلة والخارجة الحصر المنصوص عنها بالمادة ٦٣ من قانون التصفية الصادر في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ والبند العاشر من دكرينو ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٨ والبند الاول من دكرينو ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨

٣٥٧ المادة ٢ - تنقسم أملاك الميرى المحررة فيما يتعلق بالبيع الى ثلاثة أنواع وهي :

أولاً - ما لا يجوز بيعه الا بعد أخذ رأى بعض النظارات والمصالح

ثانياً - ما يسوغ بيعه بدون أخذ رأى النظارات ولا المصالح المذكورة

ثالثاً - ما هو ممنوع بيعه إما محافظة على الصحة العمومية وإما لفرض منفعة عمومية  
أولاً سبب آخر

٣٥٨ المادة ٣ - الاملاك التي لا يجوز بيعها الا بعد استمراج رأى النظارات والمصالح ذات الشأن المبينة بعد المنوّم عنها بالمادة السابقة هي الانواع الآتية بيّنها

### نظارة الاشغال العمومية

أولاً - الاراضى التي يرى احتمال لزومها كلها أو بعضها لاعمال ذات منفعة عمومية وكذا الاراضى التي يكون في عزم النظارة المذكورة اجراء أعمال جديدة فيها يترب عليها تحسين حالتها

ثانياً - « مصلحة التنظيم » - الاراضى الواقعة على طرق عمومية بالمدن السارى عليها أحكام التنظيم

ثالثا - «مصلحة الرى» - الاراضى الواقعة على ترع أو مصارف أو جسور عمومية وكذا الاراضى التى تكون مشغولة بسواحل الترع والجسور  
 رابعا - «مصلحة الآبار» - الاراضى الملاصقة لتلال كثرية أو آبار تاريخية وكذا الاراضى التى تحتوى على آبار تاريخية أو تنقيت أو ينطن وجود شئ فيها من هذا القبيل

### نظارة الحربية

الاراضى الداخلة فى المناطق المخصصة للاعمال الحربية

### مصلحة السكة الحديد الاميرية

الاراضى التى تكون موجودة بجوار محطاتها

### الدائرة السنية

الاراضى الملاصقة لاطيانها أو ملاكها

### مصلحة الدومين

عما يكون كذلك ملاصقا لاطيانها أو ملاكها

المادة ٤ - الاملاك التى يجوز بيعها بدون أخذ رأى النظارات والمصالح المنصوص ٣٥٩  
 عنها بالمادة ٣ فبمعاذا الاحوال المتوهم عنها فيها هى  
 أولا - الاراضى المنزعة

ثانيا - جميع الاطيان الابوار التى تروى سنويا بواسطة الرى العمومى فى زمن فيضان النيل مثل الاطيان المعروفة بالوجه القبلى باراضى الملقى سواء كانت فى وسط حوضان الرى أو فى أطرافها

ثالثا - كافة الاطيان البور التى لا تروى الا من ترع يلبه فقط مهما كان مقدارها  
 رابعا - القطع التى معظمها من ترع مهما كان مقدارها التى تروى صيفيا

خامسا - الاطيان البور التي لا يتجاوز مقدار القطعة منها ٣٠ فدانا المتداخلة في ملك الغير التي تروى صيفيا وتكون محاطة باطيان سابق ردها بشرط أن نظارة الاسغال العمومية لا تهذب بأى صفة كانت بتوريد المياه لرى هذه الاطيان (ويجب درج هذا الشرط في عقد البيع الذي يعطى للشترى)

سادسا - الاراضى الواقعة بجوار الجبانات وسابق اقامة مباني سكن عليها للأفراد

٣٦٠ المادة ٥ - الاملاك التى لا يجوز بيعها هى :

أولا - الاراضى الفضا المخصصة للبناء وتكون مجاورة لجبانات مستعمل على بعد ثلاثمائة متر ان كانت هذه الجبانات واقعة قبلى أو شرق أو غرب الاراضى المذكورة وستائة متر ان كانت واقعة بالجهة البحرية لها

ثانيا - التلول والكيمان المخصصة لأخذ السباح

ثالثا - الاراضى المشغولة بتلول كغربة أو آملز تربية أو جبانات أو أضرحة

رابعا - الاطيان المتخلفة من طرح البحر (أعنى الجزائر التى ليس لها حدود ثابتة)

## أرمال

( فى ٣ فبراير - سنة ١٨٩٢ )

٣٦١ المادة ١ - يلغى الامر الصادر فى ١٦ ربيع الاول سنة ١٣٠٤ الموافق ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ (١) ويستعاض عنه بالاحكام الآتية .

٣٦٢ المادة ٢ - تنقسم الاطيان المنزرعة والبور الصالحة للزراعة التى تباعها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بالضريبة كما يأتى

أولا - الاطيان التى يمكن تحميل فية الضريبة الخراجية المربوطة على الاطيان المعمر الكائنة فى حوضها تربط عليها هذه الفية

ثانيا - الاطيان التى لا يمكنها والحالة هذه تحمل فية الحوض انما يمكن بواسطة التصليح والخدمة مساواتها انما بعد عمور الحوض تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها المدة معينة لاتزيد فى أى حال من الاحوال عن ست سنوات وعند انتهاء المدة المعينة تربط عليها فية الحوض بدون اجر معينة جديدة

(١) تراجع النص الملغى فى الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية توجّه ٩٦

ثالثاً - الاطيان التي لا يمكنها تحمل فية الحوض الابعد حصول تغييرات في حالتها الخارجية بواسطة اجراء أعمال ذات منفعة عمومية مثل ترع زرى ومصارف وسماح حوض وسور وغير ذلك تربط عليها ضريبة مؤقتة تناسب حالتها لمدة معينة لا تزيد عن خمس سنوات ولدى انقضاء المدة المعنية تعين الاطيان فاذا اتضح انه لا يزال في غير الامكان تحملها فية الحوض فتقدر لها ضريبة أخرى مؤقتة لمدة ثانية وفي انقضاء هذه المدة تعين الاطيان مرة ثانية وهم جاز الى أن تصل الضريبة الى فية الحوض انما لا يسوغ أن تتجاوز كل مدة معينة خمس سنوات

المادة ٣ - تربط على الاطيان البور التي تتبعها الحكومة ضريبة قدرها قرشان في ٣٦٣ السنة الغدان مدة السنتين الاوليين وخمسة قروش في الثلاث سنوات التالية وعشرة قروش مدة خمس سنوات أخرى ويدخل ضمن هذه الفيات ثمن الورد وخدمة الصراف وفي انتهاء السنة العاشرة تعين المديرية الاطيان وتدرجها فيما يخص بالضريبة في احدى الثلاث درجات المينة في المادة الثانية

المادة ٤ - تتبع في حق الاطيان الخارجة الزمام الاحكام السابقة مع استبدال فية الحوض بفية الاطيان المعمور الكائنة بالحوض المجاور ٣٦٤

المادة ٥ - تستحق الضريبة على كامل الاطيان المباعة حتى اذا كان كلها أو بعضها لم يجر زراعته وتربط من ابتداء يوم التسليم أما فيما يتعلق بالاطيان التي تربط عليها ضرائب لمدة معينة فتعيب سنة التسليم سنة كاملة من مدة الضريبة المؤقتة ٣٦٥

المادة ٦ - يكون بيع الاطيان بحسب الشروط والقيود المنصوص عنها في اللوائح والقرارات والمنشورات المتبعة الآن والتي يصدرها ناظر المالية فيما بعد ٣٦٦

المادة ٧ - جميع الشروط المتعلقة بتقدير الضريبة والمواعيد التي تعطى يلزم اعلان العمومهم اقبل البيع ٣٦٧

المادة ٨ - أحكام الامر المؤرخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ نبقى سارية على الاراضي المباعة لحد الآن انما يجوز لأصحابها أن يطلبوا معاملتهم بمقتضى أحكام أمرنا هذا أما الاراضي خارجة الزمام السابق اعطاؤها والمزعم اعطاؤها بالتنطبق للامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ فنستمر تحت أحكام الامر المشار اليه المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ٣٦٨

تعليمات في ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩

٣٦٩

تعليمات بشأن معاملة العجز وزيادة في الاراضي حسبما يتضح من المساحة  
أولا - اذا ظهرت عند المساحة زيادة في ملك أحد الممولين عن المقدار الوارد في المكلفة  
فتضاف هذه الزيادة الى الملك المذكور وتحصل عليها ضريبة اعتبارا من ابتداء السنة التي  
جرت فيها المساحة

ثانيا - اذا انضخ ان أحد الممولين الذي وجدت في أرضه زيادة عن المقدار المكلف  
عليه قد تعدى على شيء من أطيان الحكومة المجاورة له فيعطى له الخيار في مشتري المقدار  
المتعدى عليه من أملاك الحكومة وواضع يده عليه وذلك بثمن تقدره الحكومة

ثالثا - لا يؤخذ ثمن عن الزيادة الا اذا كان مقدارها قد انا واحد اعلى الاقل

رابعا - اذا انضخ عند المساحة ان أطيان أحد الممولين أقل من المقدار المكلف عليه  
فيصير تعويض العجز بدون مقابل من أطيان الحكومة المجاورة ان كان يوجد لليرى أطيان  
مجاورة لها

تعليمات صادرة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بخصوص عجز المزارع

٣٧٠

أولا - اذا كانت أرض الحكومة المطلوب اعطاؤها بدل العجز هي من الابوار فيلزم  
مراعاة أحكام الاتفاق الحاصل بين نظارة المالية ونظارة الاشغال العمومية بشأن بيع  
الاراضي البور

ثانيا - اذا كانت الارض مؤجرة فيلزم مراعاة ما اذا كان يحتمل تطلب المستأجر أن  
تعطى اليه الاولوية فيها فوجود منزل مثلا أو متجر للسأجر على الارض يحذو له الحق بأن يراعى  
بصفة خصوصية وكذلك ما يكون أجرا من التخصينات في حالة الارض أو نبوت كونه وضع  
يده عليها مناطق بلا

ثالثا - يصبر مراعاة نفس هذه الاعتبارات متى كانت الارض موضوعا عليها يد الغير  
بلا سوء نية حتى ولو لم يكن سبق عقدا جارة عنها

رابعا - وتوجد نقطة ذات أهمية يجب أن لا تبرح عن الفكر وهي أنه لا يصح في أي  
حال من الاحوال اعطاء جزء من قطعة أرض اذا كانت انفصال هذا الجزء عن بقية القطعة  
يترتب عليه الاضرار بالجزء الباقي أو تنقيص قيمته أو تقليل الرغبة في استجاره أو شرائه

### قرار من مجلس النظار

( في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٢ )

قرر مجلس النظار التصريح لنظارة المالية ببيع أطيان من أطيان الميرى الحرة بالممارسة ٣٧١ بدون عرض على المجلس الا في الاحوال التي يترأى للتنظارة المشار اليها أن فيها صعوبة بنوع استثنائي أو ذات أهمية عظيمة

المحكمة ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠

بخصوص بيع أملاك الميرى الحرة (١)

المادة ١ - تباع أملاك الميرى الحرة بالمزاد العلني أو بواسطة عطاءات داخل ٣٧٢ مظاريه محتوم عليها بالسمع الاجر سواء كان بناء على طلبات تقدم عنها أو مباشرة بمعرفة المصلحة ومع ذلك يجوز أن تستثنى من هذه القاعدة الاحوال المنصوص عنها بالمادة التالية

المادة ٢ - يجوز أن تباع بالممارسة أنواع الاراضي الموضحة بعد وهي ٣٧٣

أولا - الاراضي المغروس فيها أشجار ملك الغير

ثانيا - الاراضي المقام عليها مباني ملك الغير

ثالثا - القطع الصغيرة التي لا تتجاوز خمسة أفدنه وتكون متداخلة بأطيان الافراد

رابعا - زوائد التنظيم بوجه عام مهما كان مقدارها

خامسا - الاراضي المختلفة عن الترع والمصارف الملقية أو التي تكون مصلحة الري

نقصت حجمهما مهما كان مقدارها (٢)

سادسا - ما عدا ذلك من الاراضي في أحوال خصوصية بحسب ما تستصوبه نظارة

المالية (٣)

(١) هذه اللائحة المستخرجة من لائحة ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ قد ألفت الا تحتين الصادرتين في ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ و ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ والنشور الصادرين بظارر المالية في ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ - تراجع النصوص الملقية في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية من وجه ٩١ الى ٩٣ ومن وجه ٩٧ الى ١٠١

(٢) يكون الاجراء كذلك عن المتارب

(٣) صرحت نظارة المالية المدير بات غنشور أدبرته في ١٥ اكتوبر سنة ١٩٠٠ ببيع الاطيان الداخلة تحت حكم هذه الفقرة بحسب الاثمان التي تقدرها لجان التقدير وبنوع الممارسة بشأنها مع المشترين وذلك منعا للتأخير

٣٧٤ المادة ٣ - تقدم طلبات المشتري الدريبات أو المحافظات الداخلة في دائرة اختصاصها العقارات المرغوب مشتراها ويلزم أن تكون محررة على ورق مخمعة من فئة ثلاثة قروش وتشتمل على بيان اسم ولقب وعنوان الشخص المتطلب الشراء وتعيين العقار المرغوب مشتراه بإيضاح ما إذا كان أرض بناء أو أطلالاً زراعية ومساحته بالضبط أو بوجه التقريب وموقعه والحوض والناحية أو المدينة الكائنة بها واسم المركز التابع له وإذا كان منزوعاً أم لا والتمن المرغوب المشتري به

٣٧٥ المادة ٤ - تباع أملاك الميرى الحرة بالحالة التي تكون عليها مع ما يكون لها وعليها من حقوق الارتفاق بحيث لا يجوز الرجوع على الحكومة بأدنى شئ من هذا القيل وتعيين على المشتري إبقاء المساقى والترع والطرق التي تكون موجودة وقت البيع بالأطيان المبيعة ومستعمله في الري أو الصرف لأطيان الغير أو بصفة طرق موصلة لأملأكهم

٣٧٦ المادة ٥ - يصير إعلان العموم عن أملاك الميرى الحرة التي يشرع في بيعها وذلك بواسطة إعلانات تلصق على أبواب المديرية والمراكز التابعة لها أو المحافظة وأقسامها وأبواب بيوت العهد وفي النواحي الكائنة بها العقارات المطروحة للبيع تلصق الاعلانات المذكورة أيضاً على أبواب بيوت المشايخ وفي النقط المعتادهم ورعاية فيها بكرة وتدرج الاعلانات المذكورة بعبارة موجزة في الجريدتين الرسميتين العربية والفرنساوية

ويتوضع بهذه الاعلانات بيان العقارات المطروحة للبيع والتمن الاساسي المقدرها والضريبة التي تربط عليها وغير ذلك من البيانات ويتوضع أيضاً عن الكيفية التي سيحصل بها البيع ان كانت بطريق المزاد العلني أو بواسطة عطاءات داخل مظاريف محتوم عليها بالشمع الأحمر في الحالة الاولى يبين اليوم والساعة المحددين لفتح وقفل جلسات المزاد وفي الحالة الثانية يبين اليوم والساعة المحددين لقبول العطاءات داخل مظاريف محتوم عليها بالشمع الأحمر

٣٧٧ المادة ٦ - تعقد جلسات المزاد وأجلسات فتح العطاءات المقدمة داخل مظاريف محتوم عليها بالشمع الأحمر بعد نشر الاعلانات المتقدم ذكرها بتلايين يوم

٣٧٨ المادة ٧ - يشكل في ديوان كل مديرية أو محافظة قومسيون للبيع بالأشهار العمومي تختار رئاسة المدير أو المحافظ



المادة ٨ - لا يقبل دخول أحد في المزايا الا بعد ابداعه التأمين البالغ قدره ٢٠ في المائة ٣٧٩ من الثمن الاساسي المنصوص عنه بالمادة ١٦ ويجوز ابداع هذا التأمين في وقت المزايا وللازيدين أو أصحاب العطاآت الذين لا يرسي عليهم البيع أن يستردوا في الحال التأمين المدفوع منهم

المادة ٩ - العطاآت داخل مظاريف محتوم عليها بالجمع الاجر يلزم تقديمها على ٣٨٠ ورق تغلف مباشرة للديرة أو المحافظة التي تطرح العقار للبيع ويلزم أن يتوضح فيها بكيفية ظاهرة اسم وعنوان صاحب العطاء وأن تكون معطوبة بعلم خبر مثبت دفع التأمين المنصوص عنه بالمادة ١٦ بأحدى خزائن الحكومة وأن يكون مكتوباً على المظاريف (عطاء عن مشنري أطيان من أملاك الميري الحرة الكائنة في ٠٠٠٠) وعلى كل صاحب عطاء أن يأخذ ايصالاً عن عطائه أو يرسله بطريق البوستة موصى عليه وكل عطاء يقدم بعد اليوم والساعة المحددين لقبول العطاآت أو يكون مخالفاً لمناص هذه المادة يعتبر باطلاً لا يعول عليه (١)

المادة ١٠ - قبل قائمة مزاد عن كل قطعة مطروحة للبيع بالمزاد ويرفق بها رسم ٣٨١ عنها وعلى المزايدين أن يدونوا عطاءاتهم على هذه القائمة ويوقعوا عليها بأصواتهم أو أختامهم المادة ١١ - اذا كان بيع العقار يستدعي اشتراطات خصوصية وجب تدوينها في قائمة المزايا أو قائمة الممارسة ان كان البيع بالمزاد أو بالممارسة وفي اعلانات الاشهار ان كان البيع بواسطة عطاآت داخل مظاريف محتوم عليها

المادة ١٢ - اذا حلت الساعة المحددة لقفل جلسة المزايا في أثناء حصول المزايا ٣٨٣ بين شخصين أو أكثر وجب استمرارها بينهم وفي هذه الحالة اذا كان العطاء الأعلى لا يزال عليه في بحر الخمس دقائق التي تلي الساعة المحددة لقفل الجلسة تعين على القومسيون بيع القطعة لصالح هذا العطاء أما اذا كان براد عليه قبل فوات الخمس دقائق المذكورة لزم على رئيس القومسيون اعطاء خمس دقائق أخرى اعتباراً من وقت تقديم آخر عطاء وهكذا الى أن يبقى أعلى عطاء بلا زيادة عليه انما يتراعى أنه بعد حلول موعد قفل الجلسة لا يجوز قبول أية زيادة الا اذا كانت صادرة من أحد أصحاب العطاآت الذين دونوا عطاءاتهم على قائمة المزايا

(١) مري حكم القرار الصادر في ٦ ملوت سنة ١٩٠٠ على كافة أحوال البيع أملاك الميري الحرة بقرار صدر في ١٧ فبراير سنة ١٩٠١ - راجع هذا القرار في آخر هذا الفصل

٣٨٤ المادة ١٣ - اذا اتفق في حالة البيع واسطة عطاء داخل مظاريف محتوم عليها بالشمع الاجر وجود عطاءين أو أكثر بسعر واحد تعين على رئيس قومسيون البيع أن يقرر في الحال بين أصحاب هذه العطاءات المتساوية . أما اذا رأى رئيس القومسيون موافقة اعطاء الاولوية لأحدهم بدون أن يقرر بينهم فعليه أن يعرض لتظارة المالية عن ذلك مع إيضاح الاسباب

٣٨٥ المادة ١٤ - فتح العطاءات التي تقدم داخل مظاريف يكون بحضور قومسيون البيع ويعمل عن الجلسة محضر يتوقع عليه من القومسيون

٣٨٦ المادة ١٥ - تقفل جلسات المزاد بموجب محاضر تفل بعرفة قومسمون البيوع ولا تقبل أية زيادة بعد قفل جلسة المزاد لا بالمديريات أو المحافظات ولا بتظارة المالية

٣٨٧ المادة ١٦ - كل عطاء لم يكن معجوباً بشهادة ثبت ايداع مبلغ وازى المائة عشرين من أصل الثمن الاساسي المقدّر للعقار باحدى خزائن الحكومة يعتبر ملغياً ولا يعول عليه وتقدم العطاءات بحسب المعاييس الموضحة بالجدول أو باعلانات البيع سواء كانت بالقدان أو بالتر ما لم تكن العقارات مطروحة للبيع صفقة واحدة

٣٨٨ المادة ١٧ - تحفظ الحكومة لنفسها الحق المطلق في قبول أو رفض أى عطاء كان بدون أن يكون لمقدمي العطاءات حق في مطالبة الحكومة بشئ مما ولا تكون ملزمة في حالة الرفض الا برضا التأمين مع الفوائد التي تكون مسقفة بالتطبيق للمادة (١٩) الآتية ذكرها

٣٨٩ المادة ١٨ - كل بيع يلزم أن يصدق عليه من تظارة المالية سواء كان قد حصل بالمزاد أو بواسطة عطاء داخل مظاريف محتوم عليها أو بالممارسة ما عدا في الحالة المختصة ببيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التي لا يتجاوز الثمن المقدّر لها خمسة جنيهاً عن كل قطعة فهذه القطع هي فقط التي يجوز بيعها بدون تصديق التظارة

ويبلغ تصديق التظارة الى المسترئين بعرفة المديريات والمحافظات ذات الشأن في الاعلانات التي يطلب منهم فيها سداد باقي الثمن وما يتبعه

٣٩٠ المادة ١٩ - في حالة عدم اقرار تظارة المالية على البيع لا يكون للمسترئين حق في فوائد على التأمينات المدفوعة منهم وذلك متى كان رفض البيع قد حصل في بحر ثلاثين يوماً اعتباراً من يوم المزاد أو يوم الجلسة المحددة لقبول العطاءات داخل مظاريف محتوم عليها

أو يوم البيع بالممارسة ولكن ان حصل الرفض بعد انقضاء هذه المدة فيكون للشئري الحق في فوائد واقع المائة خمسة سنويا على مبلغ التأمين عن كافة المدة التي تكون مضت بين تاريخ المزايدة والبيع بالممارسة وتاريخ اعلان الرفض الذي يتبلغ اليه من المديرية أو المحافظة

المادة ٢٠ - لا يجوز أن يكون للقطعة الواحدة الامتير واحد ماعداد في الاحوال ٣٩١ التي يكون طالب المشتري للقطعة شركة من الشركات المعلوم أمرها أو شركاء أو ورثة في عقار على الشيوع أو بجهة أشخاص أصحاب شأن يكونون في الحالة المنصوص عنها بالمادة (٢) المار ذكرها

المادة ٢١ - الأشخاص الذين يشترون بالاشترالك بينهم يكونون متضامنين لبعضهم البعض مهما كان مقدار حصه كل منهم ويعتبرون في عقد البيع الذي يصدر اليهم كطرف واحد من طرفي المتعاقدين ويتعين عليهم أن يتخذوا لهم مخلصا باطراف أحدهم تسليم اليه النسخة الثانية من عقد البيع الذي يجب أن يتوقع عليه من جميع الشركاء أو وكلائهم

المادة ٢٢ - في حالة وصول تصديق نظارة المالية على البيع يتعين على المديرية ٣٩٣ أو المحافظة أن تعطي اعلانه للشئري كالمطلب منه في مصاديق الثمن وما يتبعه والمشتري الذي لم يقم بسداد باقي الثمن والرسوم النسبية بواقع المائة خمسة المنصوص عنها بالمادة (٢٢) مع مصاريف المساحة المتوهم عنها بالمادة (٢٤) ان كان مستحقا عليهم شي منها في بمر العشرة أيام التي تلي الاعلان المذكور يسقط كل ما له من الحقوق في العقار ويعتبر البيع حينئذ ملغيا لا يعول عليه ويصبح التأمين المدفوع منه حفاصرا للخرسة ولا يكون له حق في الرجوع على الحكومة بأية صفة كانت (١)

المادة ٢٣ - يجوز لكل مشتري بواسطة الاعلان المتوهم عنه بالمادة السابقة أن يسدد ٣٩٤ باقي الثمن مع الرسوم والمصاريف الى صراف ناحيته الذي يعطيه به علم خبر

المادة ٢٤ - على الحكومة أن تسلم العقار المباع للشئري في بمر شهرين اعتبارا من ٣٩٥ يوم سداد كامل الثمن والرسوم النسبية بواقع المائة خمسة مع ما يكون مستحقا من مصاريف المساحة ويحصل التسليم بمجرد جعل العقار المباع في حيازة المشتري بواسطة ارشاده على

(١) المنشور الصادر من نظارة المالية في ١٠ اكتوبر سنة ١٩٠٠ يقضى بأن المشتريين الذين يتأخرون في سداد باقي الثمن والرسوم في مدة لا تتجاوز عشرة أيام تلي البعاد القانوني يدفعون غرامة قدرها ١٠ ملين من كل جنيه أو كسور من جنيهه وان تأخروا في سداد باقي الثمن والرسوم والغرامة في بمر العشرة أيام المذكور توجب فسخ البيع

حدوده الموضحة بإعلانات الانسهار أو بقائمة المزارد أو قائمة الممارسة وبالرسم المرفق بأحدى هاتين القائمتين بدون عمل مساحة مالم يبين المشتري في العطاء المقدم منه داخل منظروف أوفى قائمة المزارد أو قائمة الممارسة أنه يرغب استلام الارض بموجب مقياس يحصل بحضوره ففي هذه الحالة تكون مصاريف المساحة على طرفه

وتحتسب هذه المصاريف باعتبار المائة واحد على واقع الثمن الذي حصل البيع به بحيث لا تكون أقل من نصف جنيه ميسرى ولا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية . ويذكر بمحضر التسليم حصول هذا المقياس . والمأمورون المنوطون بالتسليم الذي يجب حصوله بحضور شاهدين هم

في المديرية عمد ومشايج ودليل الناحية الموجود فيها العقار المباع  
وفي المحافظات مهندس تنظيم الجهة

وفي حالة ما اذا أوضح المشتري على قائمة المزارد أو قائمة الممارسة أوفى العطاء المقدم منه داخل منظروف أنه يرغب استلام الارض بموجب مقياس يعمل بحضوره نضيف المديرية الى المأمورين المكلفين بالتسليم ركاب المساحة التابعة له الناحية لاجراء المقياس المرغوب

المادة ٢٥ - محضر التسليم محرر من نسختين خلف عقود البيع ويتوقع عليها من المشتريين أو من ينوب عنهم ومن المأمورين المنوطين بالتسليم ومن الشهود الحاضرين

المادة ٢٦ - متى قام المشترون بسداد الثمن والرسوم النسبية مع ما يكون مستحقا عليها من مصاريف المساحة المتوهم عنها بالمادة (٢٤) ترسل اليهم المديرية أو المحافظة مكاتبات تدعوهم فيها الى استلام العقارات المباعة في بجر العشرة أيام التالية لهذه الدعوة وعليها أن توضح في المكاتبات التي ترسلها المشتريين اللازم التسليم اليهم بموجب مقياس يعمل بحضورهم اليوم الذي تحدده لاجراء عملية المقياس

واذا لم يحضر المشتري أو من ينوب عنه لاستلام العقار في الميعاد المحدد فالصلحة تصرف النظر عن التسليم اليه ويكون ملازوما بسداد الاموال اعتبارا من تاريخ الاعلان المرسل اليه

المادة ٢٧ - الاطيان المزروعة أو الصالحة للزراعة أو التي تخصص لغرس أشجار الغابات والاحراش التي تبيعها الحكومة تربط عليها ضريبة بالتطبيق لاحكام ذكرتها في ٣ فبراير

سنة ١٨٩٢ و ذكرتها ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

- المادة ٢٨ - اذا وجد العقار المباع مؤجرا وقت حصول البيع فىكون المشتري ملزوما بقبول الاجارة عن كامل مدتها ويكون له الحق فى قيمة الاجار اعتبارا من يوم استلام العقار وفى مقابلة ذلك يكون مكلفا بسداد الاموال المستحقة على هذا العقار من ابتداء اليوم المذكور
- المادة ٢٩ - فى حالة ما اذا كانت المديرية أو المحافظة حصلت الايجار مقدما وجب ٤٠٠ على المحاسبة المشتري على ما يخصه فيه ودفعه اليه بعد الاستحصال على تصريح نظارة المالية بذلك
- المادة ٣٠ - اذا اتضح من المقاس الذى يعمل وقت التسليم وجود زيادة أو عجز ٤٠١ فى المساحة المينة فى اعلان الاشهار أو بقائمة المزايا أو قائمة الممارسة فى الزاد الثمن الذى حصل البيع به أو ينقص نسبة ما ظهر من الزيادة أو العجز
- المادة ٣١ - اذا لم يأت للحكومة تسليم العقار المباع لأى سبب يراها فلا تكون ٤٠٢ ملزمة الا برد الثمن والرسوم التيسية ومصاريف المساحة التى تكون حصلت مع فوائد عن كل هذه المبالغ بواقع المائة خمسة سنويا اعتبارا من يوم دفع كل مبلغ منها وبعتبر البيع حينئذ ملغيا لا يعول عليه بدون أن يكون للمشتري حق فى مطالبتها بأى تعويض خلاف ذلك لأى سبب أو بأى احتجاج كان ولا أن يطلب منها ابتداء أسباب عدم التسليم
- المادة ٣٢ - يعطى لمشتري أملاك الميرى الحرّة عقود بيع عرقية من تسخين بصفة ٤٠٣ مستند ملكية وتسجل هذه العقود باقلام كُتاب المحاكم المختلطة وتكون رسوم المائة خمسة التيسية على طرف المشتري وعليهم القيام بسدادها فى نفس الوقت الذى يسددون فيه ثمن ما بيع الهم بحسب الطريقة المينة بالمادة ٢٢ المتقدم ذكرها أما ما عدا ذلك من الرسوم والمصاريف الاضافية التى يستلزمها التسجيل فتكون على طرف الحكومة ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بيع القطع الناتجة عن زوائد التنظيم التى لا يتجاوز الثمن الاساسى للقطعة الواحدة منها خمسة جنيهات ولا تحرر بهذه الزوائد عقود بيع
- و يكون تسجيل عقود البيع باقلام كُتاب المحاكم المختلطة بمعرفة الحكومة
- المادة ٣٣ - لا يمكن تجرير أى عقد بيع كان الا باسم من رضى عليه المزايا أو حصل له ٤٠٤ البيع بالممارسة ما لم يكن هذا أو ذاك أعلن وقت البيع بأنه لم يشتر الا بصفته وكلا وعزى عن اسم موكله وتطلب ذكر ذلك فى محضر المزايا أو فى قائمة البيع بالممارسة

## قرار من نظارة المالية

( في ٦ مارش سنة ١٩٠٠ )

٤٠٥ المادة ١ - أملاك الميرى المحررة بديرية البحيرة التي كان جاري بيعها لحد الآن بطريق المزاد العلني تباع من الآن فصاعدا بواسطة عطاءات داخل مظاريف محتومة بالشمع الأحمر

٤٠٦ المادة ٢ - اعلانات الاشهار يلزم أن يكون واضحها البيانات والاشتراطات الآتية أولا - غرة كل قطعة ومسطحها وحدودها ونقها الاساسي وضربتها واليوم والساعة المحددان لقبول العطاءات

ثانيا - الايضاح بأن العطاءات يلزم تقديمها للديرية مباشرة على ورق تغلفه داخل مظاريف محتومة بالشمع الأحمر

ثالثا - ان كل عطاء يكون واضحها اسم وعنوان صاحبه بكيفية ظاهرة تقرأ ويكون محصو بالعلم خبر مثبت دفع تأمين قدره عشرون في المائة من قيمة الثمن الاساسي في احدى خزائن الحكومة

رابعا - ان المظاريف يكون مكتوب باعلها (عطاء عن مسترئ أطيان ملك الحكومة بناحية....)

خامسا - ان صاحب كل عطاء يلزمه أن يأخذ ايضا الا عن عطائه أو يرسله بطريق البوستة موصى عليه

سادسا - ان كل عطاء يقدم بعد البعد المحدد لقبول العطاءات أو يكون مخالفا لما نص بالفقرة الثانية والثالثة والرابعة من هذا البند يعتبر ملغيا ولا عمل له

سابعا - ان البيع يكون على مقتضى القيود والاشتراطات المدونة في لائحة بيع أملاك الميرى المحررة الرقعة ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (١) والمشورات المتمة لها فيما لا يخالف أحكام هذا القرار وبالتطبيق لما جاء فيه

ثامنا - ان نظارة المالية تحفظ لنفسها الحق في رفض أعلى أو أي عطاء كان بحيث لا يكون لصاحبه حق في شيء مما سوى رد التأمين المدفوع منه اليه

٤٠٧ المادة ٣ - لا يجوز فتح أي عطاء قبل اليوم والساعة اللذين يحددان لذلك

(١) هذه اللائحة ألغيت الآن لتواستبدلت باللائحة ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ - راجع المدرج من

- المادة ٤ - فتح المظاريف يكون بحضور المدير و وكيل المديرية والباشكاتب  
ومندوب من نظارة المالية وفي حالة تعيب أحدهم موظفي المديرية يحضرون من هو قائم  
بأعماله بالنيابة وعند عدم وجود نائب له فيقوم مقامه رئيس الإيرادات أو رئيس الحسابات
- المادة ٥ - اليوم الذي يتحدد لفتح المظاريف يصير مخاطرة نظارة المالية عنه في وقت  
كافي يمكنهما من أن ترسل مندوب بالحضور هذه الجلسة
- المادة ٦ - إذا قرأ أي المدير عدم موافقة البيع لصاحب العطاء الأعلى فعليه أن  
يعرض لنظارة المالية عن الأسباب الموجبة لذلك
- المادة ٧ - في حالة وجود عطاءين أو أكثر بسعر واحد فعلى المدير أن يقرر  
في الحال بين أصحاب هذه العطاءات المتساوية أما إذا رأى المدير موافقة إعطاء الأولوية  
لأحدهم بدون أن يقرر بينهم فعليه أن يعرض لنظارة المالية مع إيضاح الأسباب الداعية  
لذلك ويمل محضر عن الجلسة ويتوقع عليه من الموظفين المتوجه عنهم بالمادة الرابعة
- المادة ٨ - كل عطاء أقل من الثمن الاساسي يكون ساقط المفعول بالكلية
- المادة ٩ - على مراقبة أملاك الميري الحرة تنفيذ هذا القرار الذي يبقى ساري  
المفعول لمدة سنة واحدة اعتباراً من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

### قرار من نظارة المالية

( في ١٧ فبراير سنة ١٩٠١ )

- بند ١ - تنبع طريقة البيع بواسطة عطاء داخل مظاريف محتومة بالشمع الأحمر  
في سائر أملاك الميري الحرة التي كان جارياً بيعها لحسد الآن بطريق المزاد العلني ما عدا  
الاملاك التابعة لمحاكمات مصر والاسكندرية وعموم قتال السويس فهذه يستمر بيعها  
بطريق المزاد العلني
- بند ٢ - تباع أملاك الميري الحرة على مقتضى القيود والاشتراطات المندرجة بملحق  
الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنسية بالعدد الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠٠ (١)
- بند ٣ - تعليمات مؤقته - الاملاك التي يكون سبق التشرع بيعها بالمزاد العلني  
قبل صدور هذا القرار تباع بطريق المزاد العلني

(١) الجريدة الرسمية المذكورة مندرج فيها لائحة ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠ - تراجع هذه اللائحة

## الفصل الثاني

## في الايجار

## مستخرج من قانون ايجارات الحكم الميرى الحرة

## أحكام عمومية

- ٤١٧ المادة ١ - تنقسم أملاك الميرى الحرة فيما يتعلق بالتأجير الى ثلاثة أنواع وهي  
أولاً - ملايجوز تأجيرها الا بعد أخذ رأى النظارات أو المصالح ذات الشأن  
ثانياً - ما يسوغ تأجيرها بدون أخذ رأى النظارات ولا المصالح المذكورة  
ثالثاً - ما هو ممنوع تأجيرها إما بحفاظة على الصحة وإما لفرض منفعة عمومية  
أولاً سبب آخر
- ٤١٨ المادة ٢ - الاملاك التي لا يجوز تأجيرها الا بعد موافقة النظارات أو المصالح ذات  
الشأن هي  
أولاً - الاراضى التى تحتوى على آثارات تاريخية أو أثنيات أو ينظن وجوب شئ  
فيها من هذا القبيل وكذا الاراضى الملاصقة لتلال كفرية أولاً تاريخية  
ثانياً - الاراضى الداخلة في المناطق المخصصة للاعمال الحربية  
ثالثاً - الاراضى الملاصقة لأملاك مصلحة الدومين لمالها من الحق في ادارتها  
لحساب نظارة المالية عملاً بالاتفاق المبرم بينها وبين هذه النظارة بتاريخ ١٢ مايه  
سنة ١٨٨٧
- رابعاً - الاراضى المخصصة لاقامة مباني عليها خلاف مباني السكن وتكون  
موجودة بالقرب من جبان مستعملة اذ أنه ممنوع بالكلية اقامة مباني للسكن على هذه  
الاراضى
- ٤١٩ المادة ٣ - الاملاك التي يسوغ تأجيرها بدون أخذ رأى النظارات أو المصالح  
بخلاف الاملاك المينة بالمادة الثانية السالف ذكرها هي  
أولاً - كافة الاراضى المتروكة
- ثانياً - كافة الاراضى البور التي تروى سنوياً بواسطة الرى المسمى في زمن فيضان  
النيل مثل الاراضى المعروفة بأراضى الملق سواء كانت في وسط جبان الرى  
أو في أطرافها



ثالثا - كافة الاراضى البور التى لاترؤى الامن ترع نيلية مهما كان مقدارها  
 رابعا - القطع التى عظمها من زرع وتروى صيفيا مهما كان مقدارها  
 خامسا - قطع الاراضى التى تروى صيفيا ويقتلها أجزاء من زرع ولو كان مقدار الاجزاء  
 المنزرعة منها أقل من مجموع مسطح الاجزاء البور متى كان زى الاجزاء المنزرعة لا يتأتى الا بمرور  
 المياه على جميع مسطح القطعة

سادسا - الاراضى البور التى تروى صيفيا ولا يزيد مقدار القطعة منها عن ثلاثين فدانا  
 المتداخلة فى ملك الغير ومحاطة باراضى سابق ربحها أى منزرعة بشرط أن تطارة الانغال  
 العمومية لاتعهد بأية صفة كانت بتوريد المياه لرى الاراضى المذكورة بحيث اذا بقيت  
 بدون زراعة بسبب رفض مصلحة الرى اعطاء المياه اليها فلا يكون للاستأجر حق الا فى طلب  
 التجاوز اليه عن ايجار السنة التى لم يحصل فيها على مياه أما اذا كانت الاراضى مما تزرع  
 شتويا وصيفيا ولم تخرم الامن مياه الصيفى فلا يكون للاستأجر حق سوى فى طلب التجاوز له  
 عن نصف مجموع ايجار المقدار المؤجر

سابعا - الاراضى المعروفة بالبرارى أو الهجج التى لاتصلها مياه الرى ومؤجرة بصفة  
 مرعى وتنوبها الحشائش بواسطة مياه التصافى او التثنع

ثامنا - الاراضى التى تروى من الآبار

ثاسعا - أراضى المباني خلاف الاراضى الميمنة بالفقرة الرابعة من المادة الثانية

عاشرا - الاراضى الواقعة بجوار الجبانات ومقام عليها مباني قديمة ملك الغير

المادة ٤ - الاملاك المنوع تأجيرها هي

أولا - أراضى البناء المجاورة لجبانات مستعملة وواقعة على مسافة أقل من  
 ثلاثمائة متران كانت هذه الجبانات واقعة قبلى أو شرق أو غرب الاراضى المذكورة  
 أو على مسافة أقل من ستمائة مترا اذا كانت هذه الجبانات واقعة بالجهة البحرية منها  
 ثانيا - التلال والكيمان التى يؤخذ منها سباح

ثالثا - الاراضى المشغولة بتلال كفرة أو آثار تاريخية أو جبانات أو أضرحة

المادة ٥ - عدا الاراضى المتنوعة فى المادتين الثانية والثالثة يسوغ للتدريبات  
 تأجير الاراضى الآتى ذكرها المشغولة بأعمال ذات منفعة عمومية أو المخصصة لها وهي

أولا - قاع الترعة النيلية بعد الاستحصال على موافقة مصلحة الرى

ثانيا - الجنبانيات الواقعة على طول جسور السكك الحديدية التي تصلح أراضيها للزراعة بعد حفرها بحيث يراعى أن زراعتها لا تضرب بحسر السكة الحديد ولا تعيق مرور المياه في الجنبانيات المذكورة مدة الصيف أو الشتاء

ثالثا - جسور الترع بعدموافقة نظارة الاشغال بشرط عدم اقامة أى بناء عليها

المادة ٦ - تؤجر أراضي الزراعة لمدة ثلاث سنوات والاراضى المشغولة بالبناء لمدة ٤٢٢

خمس سنوات ماعدا في الاحوال الاستثنائية التي يرى فيها المدير أو المحافظ لزوم التأجيل لمدة أقل من ذلك أما الاراضى المشغولة بأعمال ذات منفعة عمومية أو المخصصة لها النمو عنها بالمدة الخامسة فهذه لا يكون تأجيرها الا باعتبار سنة ولا يسوغ للديرين أو المحافظين أن يعقدوا ايجارات للددن عن ذلك الابتصديق من نظارة المالية

المادة ٧ - ليس مصرحا للديرين والمحافظين تأجير أراضي لاقامة مباني جديدة عليها بدون تصريح من النظارة ٤٢٣

المادة ٨ - تؤجر كافة أملاك الميرى الحرة بطريق المزاد العلوى ماعدا الاملاك الآتية يانها التي يسوغ تأجيرها بطريق الممارسة وهي ٤٢٤

أولا - الاراضى المقامة عليها مباني ملك الغير تؤجر لاصحاب هذه المباني

ثانيا - الزبادات المتزرعة أو الصالحة للزراعة التي تظهر في تكليف المولدين من مساحة الجزائر السنوية ولا يزيد مقدارها عن فدان واحد تؤجر بطريق الممارسة لذات المولدين المذكورين بايجار موارز لا على ضريبة الحوض أو القبالة

ثالثا - بوجه العموم أى عقار آخر تستصوب النظارة تأجيرها بالممارسة

المادة ٩ - لا يجوز التأجير مطلقا للمستأجرين السابقين الذين لم يقوموا بسداد ٤٢٥

الاجارات في مواعيدها ولا لأقاربهم ولا لأشخاص يظن فيهم أنهم يستأجرون الارض على ذمة هؤلاء المستأجرين

المادة ١٠ - يجب على المستأجرين تقديم ضمان من ذوى الاقتدار وبوجه ٤٢٦

التضامن وتكون مقبولة ضمانتهم لدى المديرية أو المحافظة أو تقديم تأمين نقدى أو أوراق من أوراق الحكومة بما يوازي ثلث الاجار السنوى وتحسب قيمة هذه الاوراق بناقص خسة في المائة عن المثل أى عن قيمتها الاسمية ولا يرد هذا التأمين لصالحه الا في نهاية مدة الاجارة وبعد سداد كامل الاجار ولا يحتسب على التأمين النقدى فائدة أما كوفونات الاوراق فهذه يصير تسليمها للمستأجرين في مواعيدها استحقاقها ويجب أن يكون الضمان مالم يكن لعقارات توازي قيمتها ايجار سنة على الاقل

- المادة ١١ - سنة التأجير عن أراضي الزراعة في الوجه القبلي تبدئ من أول  
مسرى الموافق ٧ أغسطس وتنتهي في ٣٠ أياب الموافق ٦ أغسطس  
وفي الوجه البحري تبدئ من أول نوفمبر وتنتهي في ٣١ أكتوبر  
وعن أراضي البناء في جميع جهات القطر من أول يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر
- المادة ١٢ - المواعيد المقررة لتقصيل الإيجارات هي كما يأتي

٤٣٨

## أراضي الزراعة

أسماء المديريات	الوجه القبلي	الوجه البحري	الوجه القبلي	الوجه البحري	الوجه القبلي
ط	ط	ط	ط	ط	ط
مديريات القليوبية والشرقية والدقهلية والمنوفية	ط	ط	ط	ط	ط
شنتوي وصفي	١٦	٠٠	٨	٠٠	٠٠
» فقط	٠٠	١٢	١٢	٠٠	٠٠
مديرية الغربية	ط	ط	ط	ط	ط
بلاد المدرية	١٦	٠٠	٨	٠٠	٠٠
» البراري	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مديرية البحيرة	ط	ط	ط	ط	ط
صفي وشنتوي	١٦	٠٠	٨	٠٠	٠٠
شنتوي فقط	٠٠	٠٠	١٢	١٢	٠٠
صفي	٢٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مديرية الجيزة	ط	ط	ط	ط	ط
» بني سويف	٠٠	١٢	١٢	٠٠	٠٠
» الفيوم	١٢	٠٠	١٢	٠٠	٠٠
» المنيا	٠٠	٠٠	١٢	١٢	٠٠
» أسيوط	٠٠	٠٠	١٢	١٢	٠٠
» جرجا	٠٠	٠٠	١٢	١٢	٠٠
» قنا	٠٠	٠٠	٦	١٢	٦
مديرية اصفوان	ط	ط	ط	ط	ط
مركزى ادفوا واصوان	٠٠	٠٠	١٠	١٠	٤
» أبى هور وكروسكو	٠٠	١٢	١٢	٠٠	٠٠

## أراضي البناء

أقسام الإيجارات لا يجب أن تكون أقل من إيجار شهر مقدما ومفروض رؤساء المصالح  
تعيين مواعيد السداد بحسب ما يترأى لهم بشرط أن يكون السداد مقدما على الدوام

المادة ١٣ - عدا الاشتراطات الخصوصية التي تستلزمها الحالة يجب على المديرين  
أو المحافظين أن يشترطوا الاشتراطات العمومية الآتية بياتها على مستأجرى أملاك  
المري الحرة

أولا - أن مجرد التأخير في سداد أي قسط من الأقساط بالكامل في المواعيد المحددة  
للسداد وكذا عدم تنفيذ أي شرط من شروط التأجير يعطي للحكومة الحق في فسخ الإيجار  
في الحال إذا أرادت ذلك بدون اتخاذ إجراء قانونية خلاف عمل إعلان بسيط عن مدحضر  
بصرف النظر عن كل ما يعرض على الحكومة أو يسلم إليها فيما بعد وكل ذلك بدون إخلال  
بحق الحكومة في اتخاذ الإجراء الآتية اللازمة ووقيع الجز بصفة إدارية أو قضائية وفضلا عن  
ذلك فإنه يسوغ للحكومة الاستيلاء في الحال على الأراضي المؤجرة بمشملاتها بدون انتظار  
لأي حكم قضائي وذلك بعد عمل معاينة بسيطة تتقرب فيها أئمان المحصولات القائمة بالأرض  
أو الموجودة بالمخازن بمعرفة خبير واحد أو أكثر يعينهم قاضي الأمور المستعجلة المختص بذلك  
والقيمة التي تتقدر تستزل من المبالغ التي تكون مستحقة للحكومة بصفة إيجار أو بصفة  
تعويضات وتضمنات عن عطل واضرار

ثانيا - إذا كانت الأرض مؤجرة لأقامة مساكن أو مخاضيب عليها واجب على  
المستأجر من إزالتها في نهاية مدة التأجير فيضاف على الفقرة السابقة ما هو آت

وللحكومة الحق في سائر الأحوال في أن تباع المساكن أو التخاضيب القائمة من طرف  
المستأجرين على الأراضي المؤجرة إليهم وتخصيص ما ينتج من هذا البيع لسداد الإيجارات  
المستحقة بدون أن يسوغ لهم إبداء أدنى معارضة في ذلك

ثالثا - يتعهد المستأجرون بعدم التأجير من باطنهم ولا التنازل عن إيجاراتهم سواء  
كان عن كل أو بعض ما هو مؤجر لهم بدون تصريح بالكتابة من المديرية أو المحافظة ولا يسوغ  
لهم بأية حالة كانت إجبار الحكومة على قبول التنازل منهم أو التأجير من باطنهم لآخرين

رابعا - لا يجوز للمستأجر من استعمال الأراضي المؤجرة في غير الغرض المؤجرة من أجله  
والإفصاح فسخ الإيجار في الحال وبإلزامه بالعطل والاضرار

خامسا - اذ لم ينتفع المستأجرون بكل أو بعض الاطيان والاراضى أو المحلات المؤجرة لهم لأسباب عرضية سواء كان حدوثها منظورا أو لم يكن منظورا أو لأسباب قهرية أو لاي سبب كان فلا يكون على الحكومة أدنى مسؤولية في ذلك ولا يكون لهم حق في طلب التجاوز عن الاجبار ولا تنقيص شئ منه

سادسا - اذا طرأت أحوال عرضية أو قوة قهرية ونجم عنها تلف المحصولات أو المزروعات أو غرق الاطيان أو عدم عكس المستأجرين اعدادها للزراعة إما بسبب انقطاع المياه أو بأي سبب آخر فلا يترتب على ذلك المطالبة بأي تعويض ما أو بتنقيص شئ من الاجبار

سابعا - لا يسوغ لهم اجراء ما يعود منه بنقص قيمة الاطيان المؤجرة اليهم مثل اقامة معامل ضرب طوبى بها أو خفرتقر أو احداث أعمال أخرى يترتب عليها تلف الاطيان والايكونون ملزمين باصلاح التلف الذي يحدث عن فعلهم وبدفع تعويض يكون تقديره بمعرفة ذى خبرة مع حفظ الحق للحكومة على أى حال في فسخ الاجارة اذا ارادت

ثامنا - ليس مخصصا للمستأجرين اقامة مبانى ولا غرس أشجار ولا احداث جنائن ولا خلافه بدون تصريح من المديرية أو المحافظة والايكونون ملزمين بابقائه على الاطيان وتسليمه في نهاية مدة الاجارة الى المديرية أو المحافظة بحيث يجوز للحكومة في أى وقت كان أن تطلب ازالته قبل انتهاء مدة الاجبار واذا تأخروا عن ازالته في الحال يكون لها الحق في ازالته على مصاريفهم بدون أن يكون لهم حق المطالبة بتعويضات أو الممانعة في ازالته بحيث لا تتوقف ازالة البناء والأشجار وخلافه على انذار أو اقامة دعوى بأى شكل كان

ومع ذلك فالحكومة الحق في فسخ الاجارة بدون أن يكون للمستأجر حق في المطالبة بأى تعويض

ثامنا - اذا تعدى أحد على شئ مما هو مؤجر وثبت له الحق فيه بمقتضى حكم قضائى فلا يكون للمستأجر حق سوى في طلب تنقيص جزء من مبلغ الاجبار بنسبة القيمة المؤجرة بها وليس له المطالبة بعطل واضرار

وفضلا عن ذلك فانه يجب على المستأجر ان التعهد بميدل كل ما في وسعهم لمنع حصول أى تعدى على ما هو مسلم لهم واذا تعدر عليهم ذلك فيضارون الحكومة عن حصول هذا التعدى والايكونون مسؤولين شخصيا

عائرا - اذا تأخر المستأجر بأى سبب كان في دفع قيمة اجار الاطيان فيكون للحكومة الحق في معاملته بمقتضى الدكرينات الصادرة في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ و ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ (١) بجميع نصوص أحكامها وفي اجراء اعمالها من الحقوق على التأمين المودع لهذا الغرض بدون ابداء أى معارضة منهم أو من ضمانهم

حادى عشر - يجب على المستأجر مراعاة أصول الفلاحة فيما يختص بترتيب زراعة الارض ولا يجوز له فى أى حال من الاحوال أن يتجاوز فى زراعتى القطن والقصب ثلث مساحة الاطيان التى تكون صالحة لزراعة هذين النوعين فى الاطيان المؤجرة اليه سواء كانت زراعتهم معا أو بالانفراد وإذا خالف هذا الشرط يكون ملزما بدفع اجار مازرعه زيادة عن الثلث طاقين بواقع أعلى فئة من فئات الاجار

٤٣٠ المادة ١٤ - ومع مأنص بالفقرة (١١) من المادة السابقة فانه يسوغ للديرين والمحافظين اذ ارأوا أوفقية ذلك أن يسمعوا المستأجرى الاراضى التى لا يزيد مقدارها عن عشرة فدادين التى تكون متداخلة باطيان المستأجرين المذكورين بأن يدخلوا الاراضى المذكورة ضمن أراضيمهم فى ترتيب الزراعة وزراعة جميعها قطناً أو قصباً تحت شرط عدم زراعة الصنفين المذكورين فيها الا مرة واحدة فى كل ثلاث سنوات

٤٣١ المادة ١٥ - اذا كانت الاراضى المؤجرة هى من الجزاير أو الاخوار أو من أراضى زراعية أخرى واجب مساحتها سنوياً عملاً بالوانح فالفرقات التى تظهر من المساحة بصير المحاسبة على اجبارها واقع فية الاجبار المربوط أما اذا كان الفرق زيادة وتظهر فى أراضى مستجدة زراعتها من الجزاير أو الاخوار وتوقف المستأجر فى قبولها اجار الفرق بحسب فية الاجبار فيتعين على اللجنة المكلفة باجراء المساحة تقدير الاجبار وأخذ قبوله بمن المستأجر أما اذا لم يتسن للجنة الاتفاق مع المستأجر فعليها أن تعمل بمحضرة بنتيجة ما صار اجاره من التحقيق بتبينه أقوال المستأجر المذكور الذى يجب التوقيع منه مع أعضاء اللجنة على المحضر ثم يصير عرض الحالة على المدير وهو يعين لجنة أخرى مركبة من مندوب من المديرية واثنين من الاعيان آل خيرة يتقهم المدير وما تقرره هذه اللجنة يكون نهائياً ونافذاً المفعولين الطرفين

(١) تراجع هذا الامر العالي فى الباب الثامن والعشرين فى الاجارات

## في المـزادات

المادة ١٦ - يجب على المديرية والمحافظات أن تطرح في كل سنة بالمراد العمومي ٤٣٢  
تأجير ما يكون معدا للتأجير من العقارات وذلك في المواعيد المبينة بعد  
أراضي الزراعة في الوجه القبلي من ابتداء ١٠ مايو

وفي الوجه البحري من ابتداء ١٠ أغسطس

وأراضي البناء في جميع جهات القطر من ابتداء ٢٠ أكتوبر

ومع ذلك فإنه يسوغ للمديرين والمحافظين طرح أراضي البناء المذكورة في المزاد  
في نفس الوقت الذي تشرفه تأجير أراضي الزراعة إذا رأوا أوفقية ذلك

يحصل التشرية الثلاثين يوما السابقة لليوم المحدد للمزاد وذلك بواسطة اعلانات تلصق  
في كافة بلاد المركز الكائنة في دائرة العقارات المقنض تأجيرها بالكيفية المتبعة  
في اعلانات النشر عن البيع وتلصق أيضا الاعلانات المذكورة على أبواب المديرية  
والمراكز وعلاوة على ذلك يجب على مأموري المراكز أن يعللوا أهالي النواحي الكائنة  
فيها العقارات بالاعلانات المذكورة بطريق المناداة قبل الميعاد المحدد للمزاد بخمسة أيام  
على الأقل وذلك مدة ثلاثة أيام متوالية وعلى المدة أن يعين أحد الأهالي أو الخفراء  
بصفة مناد

ويجب أيضا نشر الاعلانات المذكورة ست مرات في الجرائد الرسمية

المادة ١٧ - لا يقبل أى عطاء بعد قفل المزاد ٤٣٣

ويكون إجراء المزاد بالكيفية المنصوص عنها في بيع أملاك الميرى الحرة  
( تراجع المادة ١٢ من لائحة ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠ وجه ١١٥ )

المادة ١٨ - لا يقبل أى عطاء بدون تأمين أو تقديم ضمانه بوجه التضامن فحصر على ٤٣٤  
ورقة تنفع طبقا للاستمارة المخصصة لذلك وتكون مقبولة من المركز ويجب أن يكون التأمين  
مواز باعلى الأقل ثلث الأيجار السنوى الذى كان العقار مؤجرا به أخيرا أو بواقع الأيجار  
الاساسى الذى قدرته المصلحة اذا كان العقار لم يسبق له تأجير ويلزم أن يكون الضامن مالكا  
لعقار توازى قيمته ايجار سنة على الأقل على واقع الأيجار الاساسى  
والعطائات التى تتقدم فى المزاد يصير تدوينها بقوائم المزاد

- ٤٣٥ المادة ١٩ - يجب تقديم العطاءات بحسب المقاييس المينة بإعلانات التأجير أى بالقدان أو الترمالم تكن العقارات مطروحة للتأجير صفقة واحدة
- ٤٣٦ المادة ٢٠ - تحفظ الحكومة لنفسها الحق المطلق في قبول أو رفض أى عطاء بدون أن يكون لمقدمي العطاءات حق في مطالبتها بشئ مما ولا تكون ملزمة في حالة الرفض بالرد التامين أو الضمانة فقط
- ٤٣٧ المادة ٢١ - يجب على أصحاب العطاءات الذين لا يدعواهم المركز كتابة للضرورة لاستلام العقارات المؤجرة في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ يوم مرسى المزايدة أن يعتبروا عطاءاتهم مرفوضة ويعاملون بحسب ما نص بالمادة السابقة
- ويجب على من يرسى عليهم المزايدة قبل استلام العقارات تكيل التامين اذا اقتضى الحال لحد ثلث الأيجار الراسي به المزايدة وتقديم ضمان ثاب مقبولة ضمانته لدى المديرية اذا وجدت أن الضمانة الاولى غير كافية
- ٤٣٨ المادة ٢٢ - على مأموري المراكز عند وصول تصديق المديرية اليهم وبعد انتمام الاجراءات المنصوص عنها بالمادة السابقة أن يسلموا الاراضى للرأسى عليهم المزايدة وأخذ توقيعاتهم على محضر التسليم الذي يتحرر على فائحه المزايدة وبعد ذلك يحجرون عقود الأيجار من نسختين وبعد التوقيع عليهم من المستأجرين وضمائمهم تعطي نسخة منهما للمستأجرين

## الفصل الثالث

### في تخصيص ثمن المبيع

#### أمر مال

( في ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٨ )

- ٤٣٩ المادة ١٠ - صافي ثمن الاملاك الحرة المتدرجة بالحدادول التي جرى بيعها منذ أول يناير سنة ١٨٨٨ أو التي ستباع في المستقبل سواء كان لأرباب المعاشات أو لغيرهم يوزده فانظر المالية كل ثلاثة شهور الى صندوق الدين ويرفق مع كل دفعة كشف تفصيلي مينا فيه اليوع التي حصلت في الثلاثة أشهر
- تخصص الدفعات المذكورة كما هوأت



أولا - التكاليف المبينة في المادة التاسعة من أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ وذلك بعد صرف مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري المذكور في المادة التاسعة  
ثانيا - لتسديد مبلغ ٢٧٥٠٠٠ جنيه مصري قيمة السلفة المذكورة التي تستعمل في استهلاك السلفة المعقودة بمقتضى هذا الأمر  
ثالثا - لاستهلاك السلفة المضمونة طبقا لاحكام المادة العاشرة من أمرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

### أمر ملك

( في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ )

المادة ١- تخصص المبالغ الآتي بيانها لتكوين مبلغ احتياطي لخدمليونين جنيه مصري ٤٤٠  
.....  
.....  
ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٨ المبلغ الذي ينتج من مبيع الاراضى والاملاك المحرة  
ماعدا المتدرجة بالجداول المحررة في سنة ١٨٨٨ المخصصة لاداء التكاليف المبينة في مادتي  
١٠ و ٩ من الامر الرقم ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥

## الباب المحادى والعشرون

### في الاطيان المعطاة للعربان وفي الاطيان المعطاة معاشا

#### أرمال

(في ٢٧ مارش سنة ١٨٩٤) (١)

- ٤٤١ المادة ١ - أرباب المعاشات والباشوزق الذين أعطيت اليهم اطيان لتعبدتهم على شرط اعادتها الجانب الحكومة عند وفاة من يتوفى منهم عن غير زوجة ولا اولاد يكون لهم ولورثتهم حقوق الملكية التامة في الاطيان المذكورة ولولم تدفع المقابلة عنها
- ٤٤٢ المادة ٢ - الاطيان المعطاة للعربان ولم تدفع المقابلة عنها تكون ملكا سرى بحال العطاء اليهم الاصليين أو لورثتهم
- ٤٤٣ المادة ٣ - ينفذ مفعول المبيعات التي تكون حصلت بموجب عقود صحيحة ممن أعطيت اليهم الاطيان المتومة عنها في المادتين السابقتين أو ممن مستحقها
- ٤٤٤ المادة ٤ - انما ما أعيد للحكومة لغاية الآن من هذه الاطيان سواء كان بسبب نزع ملكيته لعدم سداد الاموال أو لاي سبب آخر يبقى ملكا للحكومة
- ٤٤٥ المادة ٥ - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين والوامر العالية والقوانين والتعليقات مخالف لهذا الامر

(١) هذا الامر ألقى الاوامر العالية الصادر في ٢٨ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ (١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٢) و ١٧ ربيع الآخر سنة ١٢٨٣ (٢٩ أغسطس سنة ١٨٦٦) و ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ (٢١ مايو سنة ١٨٦٧) بخصوص الاطيان المعطاة لعربان . والوامر العالية الصادرة في غرة رمضان سنة ١٢٨٤ (٢٧ ديسمبر سنة ١٨٦٧) و ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٩٠ (١٣ مايو سنة ١٨٧٣) والقرارات الصادر من المجلس الخصوصي في ٩ محرم سنة ١٢٨٦ (٢١ ابريل سنة ١٨٦٩) والقرارات الصادرين من مجلس التنظاري ٨ اكتوبر سنة ١٨٨٦ و ٧ اكتوبر سنة ١٨٨٦ بخصوص الاطيان المعطاة معاشا - تراجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية  
وجه ١١٧

## الباب الثاني والعشرون

### في الاطيان المعطاة نظير استبدال معاشات

#### أمر مال

(في ٣ مايو سنة ١٨٨٨)

٤٤٦ - نصح لنظار المالية أن يستبدل المعاشات بأطيان من أطيان مصلحة الاملاك أو بأراض من أراضى الحكومة الحرة يوازي عنها قيمة رأس مال المعاش المستبدل أو بأطيان ونقود معاً على حسب رغبة صاحب المعاش بشرط أن المبلغ الذى يدفع نقد لا يتجاوز العشرة فى المائة

استبدال المعاش ليس باجبارى على الحكومة ولا على أرباب المعاشات

#### والعامة من نظارة المالية

(في ٣ مايو سنة ١٨٨٨)

- بند ١ - استبدال المعاشات بأطيان بصيراجاؤه بحسب الشروط الآتية ٤٤٧
- بند ٢ - كل صاحب معاش ويده سركى على حسب الاصول يجوز له اذا كان سنه أقل ٤٤٨ من احدى وسبعين سنة أن يطلب استبدال معاشه بأطيان من الاطيان التابعة للحكومة
- بند ٣ - استبدال المعاش ليس بجبرى على الحكومة ولا على أصحاب المعاشات أما ٤٤٩ انعامه فيترتب عليه سقوط الحق فى المعاش سواء كان بالنسبة لمن كان مرتباً له أو بالنسبة لورثته أو غيرهم من ذوى الشأن
- بند ٤ - يتخذ الجدول الآتى أساساً لتحديد قيمة المعاش المقدّر رأس مال على حسب ٤٥٠ سن صاحب المعاش
- أما المعاشات التى لا توارث فيستقطع منها قيمة مرتب سنة واحدة

قيمة معاش قدره مائة جنيه على حسب سن صاحبه					
جنيه	في سن	جنيه	في سن	جنيه	في سن
١١٦٨	٣٠	١٠٥٨	٤١	٩١٢	٥٢
١١٥٩	٣١	١٠٤٧	٤٢	٨٩٨	٥٣
١١٥١	٣٢	١٠٣٥	٤٣	٨٨٢	٥٤
١١٤٢	٣٣	١٠٢٣	٤٤	٨٦٧	٥٥
١١٣٣	٣٤	١٠١١	٤٥	٨٥٠	٥٦
١١٢٣	٣٥	٩٩٨	٤٦	٨٣٤	٥٧
١١١٣	٣٦	٩٨٤	٤٧	٨١٧	٥٨
١١٠٣	٣٧	٩٧٠	٤٨	٧٩٩	٥٩
١٠٩٢	٣٨	٩٥٦	٤٩	٧٨٢	٦٠
١٠٨١	٣٩	٩٤١	٥٠	٧٦٣	٦١
١٠٧٠	٤٠	٩٢٧	٥١	٧٤٤	٦٢

٥ - الاطيان التي يسوغ اعطاؤها دلائل المعاشات هي الآتي ببيانها

٤٥١

أولاً - أطيان الميري الحرة الغير مخصصة للمصلحة عمومية

ثانياً - أطيان قومسيون الاراضي الميرية المعروفة بالدومين

فأرباب المعاشات لهم أن يختاروا ما يرغبون سواء كان من الاطيان الحرة أو من أطيان الدومين على حسب الشروط الموضحة في لائحة البيع

٦ - يرخص لأرباب المعاشات أن يعاينوا الاطيان فتعطي لهم الاستعلامات المختصة بمركزا ومساحتها وقيمتها بمعرفة المديرين أو بمعرفة مأمور ادارة الاملاك بنظارة المالية فيما يختص بالاملاك الميري الحرة وأما ما يختص بأطيان الدومين فالاستعلامات المذكورة تعطي بمعرفة عموم المصلحة في المحروسة

٤٥٢

أما قيمة أطمان الاراضي الحرة فيصير تحديد ذاتها التي بما تعرفه ناطر المالية وأما قيمة أطيان الدومين فيصير تحديدها طبقا للجدول المرفق بلائحة الشروط المقررة بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٣ المختصة بقطع الارض المذكورة وأجزائها المبنية فيه وإذا اقتضى الحال لتقسيم القطع أو الأجزاء المذكورة فقيمة النبن يصير تحديدها بمعرفة قومسيون الاراضي الميرية ومرخص للمؤري قومسيون الاراضي الميرية عند الاقتضاء أن يجروا تخفيض الأثمان لتأدية عشرين في المائة من التقديرات المبنية بالجدول المذكور

بند ٧ - وبما أن المزروعات ليست داخله ضمن ثمن الأرض فلا ذرغب المشتري أن يستلم تلك المزروعات فعليه أن يدفع قيمتها فيعطى له كشف يشتمل على ترتيب زراعة قطعة الأرض المعطاة اليه بدلا عن معاشه مع كشف بيان ما أنفقه البائع من المصاريف على المزروعات التي لم تزر بعد ولم تسبل ومقدار قيمة المزروعات التي أزهرت وأسبلت وما زالت قائمة على ساقها مع حصة البائع سواء كانت في الايجارات أو في الشرك أو خلافه طبقا لاصول الزراعة

وان لم يرغب المشتري استلام المزروعات أو القبول بالمدة الباقية من الايجار فلا يدخل الملك في حوزته الا بعد أخذ المحصولات عند نهاية سنة الايجار

بند ٨ - كل صاحب معاش يبلغ من تبه سنة وثلاثين جنيا في السنة أو أكثر يجوز له أن يستبدل ثلثي المرتب المذكور باطيان ويستمر على قبض الثلث الآخر من الروزنامة شهريا

بند ٩ - اذا رغب صاحب المعاش أن يأخذ نقدا قيمة عشر رأس مال معاشه فيجوز له ذلك ويسوغ له أن يستقطع كامل المصاريف المذكورة بالبند السابع من أصل العشر المذكور وأن يدفعها من ماله الخاص

بند ١٠ - كل صاحب معاش أخذ بدلا من معاشه طينان من اطيان الحكومة ٤٥٦ يستخرج له حجة بدون مصاريف وهو المخير بخصوص جهة صدورها سواء كان من المحكمة الشرعية أو من المحاكم المختلطة على شرط أن يفي الاموال المبرية التي يجب تحديدها مقدما اذا كان الطين المعطى هو من الاطيان الحرة على مقتضى القواعد المقررة بالألحقة المتعلقة ببيع الاطيان المذكورة والاملا لتي يصير تسليمها على هذه الكيفية يحق لحائزها أن يتصرف فيها بجميع الالوجه القانونية

بند ١١ - ارباب المعاشات يسوغ لهم أن يطلبوا اكية من الاطيان ذات قيمة تزيد عن ٤٥٧ قيمة رأس مال معاشهم بحيث ان قيمة الزيادة لا تتجاوز مقدار ربع رأس مال المعاش اما ثمن هذه الزيادة فيصير دفعه على أقساط سنوية متساوية لا تتجاوز العشر سنوات بفائدة قدرها خمسة في المائة

واذا أخذوا اطيان من الاطيان المعروفة بالذميين لهم أن يطلبوا أيضا أخداما يرضيهم من الموانئ والمالكين وآلات الزراعة والتفاوي بموجب ثمنين آل خيرة على شرط أن يدفعوا الثمن على ثلاثة أقساط سنوية متساوية وبدون احتساب فائدة

وإذا أراد أحد أصحاب المعاش أن يتجع بالتسهيلات المبينة في هذا البند فكافة الاطيان التي يكون استلها ترهن تحت يد الحكومة أو مصلحة الدومين وذلك ضماناً لتسداد الباقي من أصل الثمن

٤٥٨ بند ١٢ - كل صاحب معاش يرغب استبدال معاشه بأطيان عليه أن يقدم لتنظرة المالية

أولاً - سركي معاشه

ثانياً - تقرير أموصحابه اسمه وآخر خدماته وجهة وتاريخ مولده ومقدار معاشه وكل تقرير وجد فيه تزوير يجري محاكمة مقدمه ومعاقبته قانوناً

٤٥٩ بند ١٣ - نظارة المالية بعد أن تجري مراجعة السركي المذكور والتقرير على الوارد بالسجلات ترسلها إلى اللجنة ممضداً عليها ما أو مصححين إذا كان لزوم لذلك

٤٦٠ بند ١٤ - اللجنة تكلف صاحب المعاش بالحضور معه شهادة ولادته إذا أمكن أمام سكرتير اللجنة أو أمام أحد المحافظين أو المديرين معجوباً بأثنين شهود معتبرين لأجل تحقيق شخصيته وسكرتير اللجنة والمحافظون والمديرون لهم أن يرفضوا الشهود الذين يكون صار استحضارهم ويطلبوا خلافهم من الذين يتقون بهم

ولدى قبول الشهود يصير أمامهم تحقيق شخصية صاحب المعاش ويحرر بذلك محضر يوقع عليه من جميع الحاضرين والمحضر المذكور يصير إرساله إلى اللجنة وعندئذ تجري اللجنة الكشف على صاحب المعاش بمعرفة قومسيرون طبي تنتخب أعضاؤه بعرفتها وتعين لهم أجره أنعابهم

ثم إنهم يحضرون أمامها صاحب المعاش وبعد استجوابه ومراجعة أوراقه تتحدد ثمنها بقيمة رأس مال معاشه والتحديد المذكور يحرره محضر ومن مقتضاه يصدر شهادة يصدق عليها من رئيس اللجنة وترسل إلى نظارة المالية والنظارة المشار إليها تجري توضيح الجوزات والاستقطاعات الواقعة على صاحب المعاش على الشهادة المذكورة وترسلها إلى سكرتير اللجنة وبعمرفته يسلمها إلى صاحب المعاش بمقتضى وصل

٤٦١ بند ١٥ - صاحب المعاش الذي يكون بيده شهادة تحديد رأس مال معاشه يتوجه إلى نظارة المالية إن كان يرغب استبدال معاشه بأطيان من أملاك الميرى الحرة أو إلى مصلحة الدومين إذا كانت الاطيان التي يطلبها تابعة للصحة المذكورة

فما يختص بأملالة الميرى الحرة فناظر المالية يحجر عقد البيع ويدفع الى صاحب المعاش قيمة الفرق الكائن بين غن الاطيان التي يكون اختارها وبين رأس مال معاشه ويستخرج له حجة ويسلمه الارض ويدفع له متأخرات معاشه لغاية يوم انعام الاستبدال

أما ما يختص بأطيان الدومين فناظر المالية يحجر عقد الاستبدال بحسب التوضيحات التي ترد اليه من الدومين ويدفع لصاحب المعاش قيمة الفرق الكائن بين غن الاطيان التي اختارها ورأس مال معاشه ويسلمه نحو بلا الباقي فيشوجه صاحب المعاش ومعه التحويل المذكور الى مصلحة الدومين فتستلم منه التحويل وتسلمه الارض وتستخرج له الحجة ثم تعطيه شهادة وعلى مقتضاها نظارة المالية تصرف له متأخر معاشه

بند ١٦ - في حالة ما اذا طلب حجة من أرباب المعاشات أو من أرباب المعاشات وخلافهم ٤٦٢  
من أفراد الناس أطياناً واحدة فتعمل بينهم من ايدة ومتى كان الثمن متساوياً فالاولوية لمن يكون طلبه أسبق تاريخاً

بند ١٧ - مصاريف الحجة أو غيرها من عقود التملك تكون على طرف الحكومة وأما ٤٦٣  
إذا كان أرباب المعاشات يشترعون أطياناً بزيادة عن مقدار رأس مال معاشهم فيدفعون من طرفهم ما يختص هذه الزيادة من المصاريف

بند ١٨ - اللجنة الخصوصية تقدم لرئيس مجلس النظارة تقريراً بالأعمال التي اجرتها ٤٦٤  
وتقدم في الوقت ذاته لنظارة المالية السراكي التي يكون ترتب عليها الاستبدال من بعد لقوها وتنشر في الجريدة الرسمية جدولاً عن الاجراءات التي صار انعامها

بند ١٩ - يصير شطب المعاش من دفتر روزنامه ومن دفتر الصرفيات الموجود ٤٦٥  
بتظارة المالية وعلى ناظر المالية أو وكيله أن يعضي بنفسه على كل معاش تم شطبه من الدفاتر المذكورة وينتهي استحقاق التأخرات من تاريخ تسليم الاطيان

بند ٢٠ - أرباب المعاشات المستقبلة الذين يرجعون الى خدمة الحكومة بصفة ٤٦٦  
وقنية أو قطعية يستقطع من ماهياتهم الاصلية

أولاً - خمسة في المائة

ثانياً - مبلغ وارزى قيمة المعاش الذى كانوا يستولون عليه قبل الاستبدال وعند  
محو بلهم ثانياً على المعاش يصير تسوية معاشهم على واقع مجموع مدد خداماتهم كأنهم لم  
يستولوا بل معاشهم ويربط لهم معاش يعادل قيمة الفرق بين معاشهم الجديد وبين المعاش  
الذى صار استبداله

٤٦٧ بند ٢١ - طالما لم يتم الاستبدال فاللجنة يكون لها الحق فى أى وقت كان أن تأمر بمراجعة  
الكشف الطبى وتعديل تحديداتها الاصلى على حسب ما ينظر من الكشف الطبى الاخير

### أمر مل

( فى ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٨ )

٤٦٨ بند ٧ - الارملة التى تسبدل معاشها بأطيان يكون لها حق الملكية فيها بصفة نهائية  
ويجوز لها أن تتزوج وفى كل الاحواز يستمر صرف المعاشات المرتبة لأولادها طبقاً للقوانين  
التي ربطت بموجبها



## الباب الثالث والعشرون في الاموال الموقوفة<sup>(١)</sup>

بسم الله المحاكم الشرعية

(١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

بند ١٤ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشر سنة مع ٤٦٩  
تمكن المدعى من الرافعة وعدم العذر الشرعي له في اقامتها الا في الارث والوقف فانه لا يمنع  
من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعي وهذا كالمع  
الانكار للحق في تلك المدة

بند ١٥ - اذا حصل تنازع في استحقاق وقف بين مستحقه وكان أصل الوقف ثابتا ٤٧٠  
لا نزاع فيه بينهم ولم تثبت الدعوى بالينة الشرعية لتقدم هذا الوقف وموت شهوده وكان  
لهذا الوقف كتاب مسجل بالسجل المحفوظ الحالي عن الشبهة في محل النزاع أو كانت شروط  
الوقف وكيفية استحقاق مستحقه مقيدة بالسجل المذكور فانه يرجع في كيفية قسمة  
الاستحقاق والعمل بشروط الوقف لما هو مدون بكتابة المطابق لسجله المحفوظ أو لما في السجل  
المذكور عند ضياع الكتاب المرقوم فان فقد ذلك يجري العمل فيما ذكر بما كان عليه القوام  
السابقون وبما كانت العادة مستمرة في أعمالهم

بند ١٦ - اذا كان لوقف حجة شرعية بتغييره مثلا على طبق شرط الوانف حسب ٤٧١  
ما يقضيه الحكم الشرعي وكانت تلك الحجة مسجلة بالسجل المحفوظ مطابقة لاشبه لما  
في سجلها في محل النزاع وبجهد بعض المتنازعين ذلك مع التصديق على الشروط يمنع القضاة من  
سماع دعوى هذا الجاحد ويبقى العمل على ما في حجة التغيير المطابقة لما في السجل وكذا الحال  
لو كانت الحجة ضائعة ووجد هذا التغيير في السجل المذكور على الوجه المسطور

(١) قد أصبح البند ١١ من لائحة الاطيان السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ غير منطبق على  
الاطيان الموقوفة من عهد ملوك الاطيان الخارجية مماثلة تماما لاطيان الملوك أي لاطيان التي للناس  
فيما حق الباب الثالث

٤٧٣ بند ١٩ - اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار من العقارات المتقدم ذكرها داخل في دائرة ولايتها واختصاصها ببيع أو وقف أو رهن أو هبة شرعية أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذکور هبة أو رهن عن مورثه ولم يكن بيده هبة أصلية شاهدة أو ولورثه بذلك فيعد تحقق الملكية ووضع اليد بالمحكمة تصدر الحجة الشرعية بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك الحجة في الحال ديوان الاوقاف وبيت المال وفي الثغور وجهات القلاع تعلن أيضا جهة الادارة المختصة بمراعاة قواعد الاستحكامات ونحوها بذلك

٤٧٣ بند ٦٥ - ليس للمحاكم الشرعية أن تكتب حجج ابدال ولا احتكار مع التاجر ولا تخلو فيما يتعلق بالاوقاف أهلية كانت أو خيرية ولا يبيع أنقاضها ما لم ينص صريح بذلك من ديوان الاوقاف

٤٧٤ بند ٦٦ - لا يصير كتابه تقارير من المحاكم الشرعية بنصب نظار على الاوقاف خيرية أو أهلية بغير شرط الواقف ولو بطريق الفراغ الا بعد اطلاع ديوان الاوقاف وصدور المكاتبه منه بذلك

### مقرر من المجلس الخصوصي

( ١٣ ربيع آخر سنة ١٢٨٩ - ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٢ )

٤٧٥ الاطيان الخراجية وموخره من نظار اوقافها لاختصاص بالايجار المسانحة ومرخص لهم بالانشاء والعمارة والتجديد فيها ومقيدة في دفتر التكاليف باسماء المستأجرين ودفعوا عنها المقابلة تستمر على ما هي عليه من الوقف

### ارادة سنية صادرة لمادة مدير عموم الاوقاف

بتاريخ ٣ جمادى الثانية سنة ١٣١٤ ( ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ )

### بشأن تنظيم حسابات ديوان الاوقاف

٤٧٦ المادة ١ - اعتبار من أول يناير سنة ١٨٩٧ تكون حسابات ديوان الاوقاف مرتبة وجارية بحسب ميزانية مشتملة على بيان كافة الارادات والمصروفات مع ترتيبها بحسب أنواع هذه الارادات والمصروفات وجعلها منقسمة الى حلة أقسام كاهومين بعد

المادة ٢ - تنقسم الاوقاف المنصوص عنها في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٤٧٧ الاولى من اللائحة المصدقة عليها بأمرنا الصادر في ٢٠ محرم سنة ١٣١٣ ( ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ ) (١) الى جله أقسام بحسب وجوه صرفها الميئنة في الوقفيات أو في حسابات الديوان

واذا تعددت وجوه صرف وقف من الاوقاف المذكورة فالوجه الاكبر مقدارا هو الذي يعتبر في تعيين القسم الذي يكون ذلك الوقف تابعه له واذا تساوت وجوه الصرف فلاهما بالشروط المذكور

المادة ٣ - أعيان أوقاف كل قسم وما يكون اهم من المرتبات تقيد هي ووجوه صرفها ٤٧٨ في دفتر مخصوص وقفا وفنا وتبين الاعيان فيه مع كافة الانصاحات الموصلة لمعرفة مثل نوع العين والجهة الكائنة فيها وسدودها وتوابعها ومشتلاتها وامم واقفها وما أشبه ذلك

المادة ٤ - يتكون مبلغ احتياطي مما يزيد في ايرادات اقسام الاوقاف المذكورة ٤٧٩ عن مصروفاتها بعد وفاء ما يظهر من الهجر في ايرادات أي قسم منها

المادة ٥ - المبالغ التي يلزم صرفها من القود الاحتياطية في صالح الاوقاف التابعة ٤٨٠ للديوان ولأجل حفظ الآثار العربية التابعة له أيضا يكون التصديق عليها منا بناء على ما يعرضه علينا مدير عموم الاوقاف بعد أخذ رأي مجلس الادارة والمجلس الاعلى المنصوص عنها في المادة الثانية من اللائحة الصادرة في ٢٠ محرم سنة ١٣١٣ ( ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥ ) وذلك فيما يتعلق بالمصروفات التي من اختصاص كل منهما التصديق عليها

المادة ٦ - لا تسمى أحكام ارادتنا هذه على أوقاف الحرمين الشريفين ٤٨١ ولأجل اتباع العمل بمقتضى هذه القواعد مع مراعاة الاجراءات التي توصل عند الاقتضاء لمعرفة ايراد مصرف كل وقف من الاوقاف المذكورة في المادة الثانية أصدرنا ارادتنا هذه لكي بذلك ٤

(١) تراجع لائحة ديوان الاوقاف في مجموعة الاوامر العالية

## الباب الرابع والعشرون في الالتزامات المتنوعة

### الفصل الاول في المعادن

#### لائحة عثمانية

( في ٤ محرم سنة ١٢٨٦ - ١٦ ابريل سنة ١٨٦٩ ) (١)

٤٨٢ راجع كتاب جيلات - فهرس القوانين والادارة المصرية - جزء اول صحيفة  
نمرة ٤٥٢

### الفصل الثاني في المحفر

#### أمر مل

( في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ )

٤٨٣ المادة ١ - لا يجوز للأفراد المحفر الابتغى رخصة تعطي بناء على طلب مدير عموم  
دار القف والمحفر (الانتيجاته) بعد النظر في ذلك بمعرفة اللجنة المستديعة المختصة بالآثار  
المصرية طبقاً للمادة السادسة من لائحة اجراءاتها الداخلية الصادرة في ٩ مارش سنة ١٨٨٩  
ولا تكون الرخصة صحيحة الا بعد الاقرار عليها من ناظر الاشغال العمومية ويكون اعطاؤها  
من مدير عموم دار القف والمحفر

(١) من متضمن لائحة المعادن الجارية العمل بها بالبولية العثمانية من منذ ١٦ ابريل سنة ١٨٦٩  
وكذا بالبار المصرية تبعا أنه اذا كان ملتزم معدن يكتشف جوهرا معدنيا في حدود التزامه خلاف المعدن الذي  
سبق اعطاء الالتزام الاصل عنه فلا بد و غله مباشر استغلاله بدون التزام جديد  
والحكومة المصرية بصفة مالها من السلطة العليا وبصفة كونها مالكة الارض فان ترا أى لها ان تفتح  
الالتزام الجديد منحه والارفضته ولا مسؤولية عليها في ذلك امام ملتزم المعدن الاصل  
وفي حالة الرضى أو الامتناع من اعطاء الالتزام سواء كان ملتزم المعدن الاصل أو لاى طالب آخر فلا يكون  
هناك وجه تطبيق حكم بند ٢٣ أو بند ٣٥ من اللائحة المذكورة الذين يؤخذ منهما وجود التزام حصل  
اعطاؤه

- المادة ٢ - جميع الاشياء التي يصير العنود عليها واسطة الحفر تكون ملكا للحكومة بقوة القانون و ينبغي حفظها بدار الخف (الانتقاه) بالغيرة
- المادة ٣ - ومع ذلك فيالنظر للمصاريف التي يتكبدها مباشر الحفر فصلة الآثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الاشياء الى قسمين متساويين في القيمة ثم يقترعان عليهما الا اذا فضلا اقتسام هذه الاشياء باذتفاق مع بعضهما
- المادة ٥ - للمصلحة الحق في شراء أى قطعة في القسم الذي يخص مباشر الحفر فتقدم المصلحة عطاها واذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضع الثمن الذي يرغبه والمصلحة حينئذ الخيار في أخذ القطعة بالثمن الذي قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة بعد أن تحصل منه الثمن الذي عرضته عليه
- وعلى كل حال يجوز للمصلحة أن تستولى على الاشياء التي تريد شراءها بعد مكافأة مباشر الحفر بما لا يجوز أن يتجاوز قط مصاريف الحفر التي صرفت لاجل العنود على هذه الاشياء
- المادة ٦ - لانسرى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من هذا الامر على ما يأتي
- أولا - الآثار النابسة على الارض التي تحكم المصلحة بحسب حفظها في محلها ما كانت حالتها وكذلك الاجزاء المفصلة التي ترغب اعادتها الى موضعها
- ثانيا - الآثار المنقلبة انقلابا تاما التي ترى المصلحة وجوب اقامتها أو حفظها في محلها
- ثالثا - القطع الزائدة الثقل التي لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على نفقته

## أعمال

( في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ )

- المادة ١ - يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش والسجن من ثلاثة أيام الى أسبوع
- أولا - من مباشر حفرة في أرض للحكومة بلا رخصة
- ثانيا - من استولى على شيء من الاشياء الاثرية (الانتقاه) التي تملكها الحكومة خلاف ما هو محفوظ في المتاحف أو المباني الاميرية أو نقل تلك الاشياء من مكانها بقصد امتلاكها

ثالثا - من تسبب في انلاف أو تخريب اثر من الآثار القديمة أو تدمير بناء من الابنية القديمة تدميراً جزئياً أو كلياً أو تسبب في تشويه ما في ذلك البناء من النقوش البارزة والتمائيل والكتابات أو كتب عليها أسماء وكتابات

رابعا - من أخنسب اخل من مكان ممنوع أخضعه

ويجوز قبول الظروف المخففة للعقوبة

المادة ٢ - يحكم القاضي زيادة على هذه العقوبة بأن تعاد للحكومة جميع الاشياء الأثرية التي أوجبت حصول المخالفة ٤٨٩

## الفصل الثالث

### في السباح

#### المحمة السباح

٤٩٠ أولا - لايباح السباح الذي على التلال والأراضي الأثرية (الكفرية) الخاصة بالحكومة (وهي تابعة للمصلحة الآثار التاريخية) بل يباح للناس أخذه مجاناً لكن برضا تلك المصلحة ومراقبة عمالها

ثانيا - لايسوغ أخذ السباح من كامل سطح بل من تلك التلال أو أرض من تلك الأراضي الأثرية في آن واحد الا متى كانت مساحة ذلك السطح قليلة وشكله يمكن الخفراء المعينين في الجهة من مراقبة ذلك مراقبة صحيحة أما اذا كان الامر بخلاف ذلك فلكي تكون المراقبة صحيحة لا يؤخذ السباح الا من نقطة معلومة يتفق مقتضى المصلحة والسلطة المحلية معاً على تعيينها من قبل قى بوشرا العمل في تلك النقطة لا يجوز الانقطاع عنه الا متى نقد جميع السباح الذي فيها

ثالثا - اذا وجد أحد يأخذ سباحاً في غير حدود النقطة المذكورة في المادة السابقة فيعاقب بالتطبيق الامر العالي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ الخاص بالسباح

رابعا - في الجهات التي للمصلحة فيها خفراء مقبضون (معلمون) يقرب على هؤلاء الخفراء بحكم وتليفهم نفسها أن يراقبوا أخذ السباح وليس لهم حق بما يكافأ اضافية لا من قبل المصلحة ولا من قبل أخذه

خامساً - في الجهات التي ليس فيها خفراء على الإطلاق والجهات التي يكون عدد الخفراء التلمين فيها غير كافٍ لمراقبة أخذى السباح مراقبة وافية فالجهة توعز إلى مفتشيها في تلك الجهة بأن يعين بالاتفاق مع السلطة المحلية خفراء على نفقتهم خاصة ويكون تعيين هؤلاء الخفراء مؤقتاً في كل مدة لاخذ وعددهم نسبة مساحة السطح الذي يراد استخراج السباح منه وموقع البلاد التي تسخره وعدد الأشخاص الذين يريدون استخراجها

سادساً - على الخفراء الوقيين أن يقدموا عين الضميمة التي يقدمها الخفراء التلمين وتكون أجزاء الخفراء الواحد منهم حين ملجأ في اليوم والقيام بهذه الاجرة يفرض على أخذى السباح جعل نفقة رخصة كل واحد منهم فيه معرفة السلطة المحلية بحسب ظروف الاحوال ثم يسلم ما يحصل منه للركز وهو يسلمه لمفتش المصلحة وهذا يدفع أجرة كل خفير على قدر الايام التي يكون قد أقامها في الملاحظة ويسبغ بالوصول إلى الادارة العمومية

سابعاً - على أخذى السباح قبل أخذه بأسبوع واحد على الأقل اخطار مفتش الجهة بعزمهم على الأخذ من الجهة التي يريدونها وذلك لكي يكون لمفتش الزمن الكافي لانتقاء الخفراء واتخاذ الطرق اللازمة لتدبير أمر الملاحظة على ما تقتضيه أحكام هذه اللائحة

ثامناً - القاعدة في أخذ السباح أن يكون أخذه في النهار ليتيسر ملاحظة أخذه ملاحظة صحيحة على أنه اذا تعذر الأخذ في النهار في أية جهة من الجهات أو فصل من الفصول فيجوز استثناء مباشرة بالليل على شرط أن يكون الحق لمفتش الجهة في استخدام عدد اضافي من الخفراء كافل للملاحظة أخذه بملاحظة وافية على نفقة أخذى السباح خاصة

تاسعاً - كل ما يظهره أخذ السباح من خائب المباني سواء كانت من الحجر أو الطوب والأعمدة والمسلات والنقوش والنماثيل والمساخط والعود والتمائم ونحو القلايد والحلي والمسكوكات النحاسية والذهبية والفضية والبردى والرق والتواويس والتوايت والمومياء الانسانية والحيوانية وكل منافع أخرى مهما كانت قيمته وزمنه يكون كله ملكاً لجميع مشرع الحكومة المصرية ويجب إبلاغ الخفير القائم على العمل به وتسليمه اليه وهو يسلمه إلى مفتش الجهة فيأخذه بالنيابة عن مصلحة الآثار التاريخية أما الطوب الاجر والشقف وكسر الزجاج وحطام الحجر النحت وبقايا السمنت والحرة وبالجملة كل ما يوجد في السباح من المهمات الأثرية فيجب تركه في مكانه تحت تصرف المصلحة لتجريبه على ذمتها عند منح الفرضة

عاشرا - كل من يعترف أثناء أخذه السباخ على شئ من الامتعة الأثرية بما هو مذكور في المادة السابقة وبلغ الخفير به بكافاً مكافأة يعين المفتش مقدارها أو إذا اختلف فيها فتعينها ادارة العموم بحسب أهمية الشئ المعنور عليه ومن يقدم على اتلاف شئ من هذه الامتعة الأثرية أو يضامن يقدم على استملاك شئ منها يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها بالمادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ وعدا ذلك يلزم رد الشئ المذكور طبقاً للمادة (٢) من الامر العالى المذكور وكل خفير يبلغ عن أشياء أثرية \* يكتشف عليها أو يضبطها يعطى تشييطاً لها ما كان يستحقه أخذ السباخ من المكافأة فيما لو أبلغ هو عن تلك الأشياء

حادى عشر - من يشترك مع من يقدم على استملاك متاع أترى يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها ضد الفاعل نفسه



## الباب الخامس والعشرون

### في الحج (١)

#### لائحة المحاكم الشرعية

( ١٧ يونيو - سنة ١٨٨٠ )

بند ١٨ - اذا كان لعقار سواء كان أرضاً مملوكة أم ميريعة أو مغروسة وما ألحق بذلك حجة أصلية مسجلة بالسجل المصان وضاعت وأراد المستحق لهذا العقار استخراج صورتهما فلا مانع من استخراجهما وانتم عليهما من القاضي بالتصديق على مطابقتها للأصل بدون توقف على استئذان أو غيره

بند ١٩ - اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار من العقارات المتقدمة ذكرها داخل في دائرة ولايتها واختصاصها بيع أو وقف أو رهن أو هبة شرعية أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذكور حجة أبولية عن مورثه ولم يكن بيده حجة أصلية شاهدة له أو لورثته بذلك فبعد تحقيق الملكية ووضع اليد بالمحكمة تصدر اللجنة الشرعية بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك اللجنة في الحال ديوان الاوقاف وبيت المال وفي الثغور وجهات القلاع تعلن أيضاً جهة الادارة المختصة بمراعاة قواعد الاختصاصات ونحوها بذلك (٢)

بند ٥٥ - من حقوق جميع المحاكم الشرعية كتابة حجج العقارات بما في ذلك من الاطيان العشورية والخراجية سواء كانت بدائرة ولايتها أو لا بما يحصل فيها من انتقال الملكية بجميع أسبابه أو من الرهن ونحوه أو من الايقاف أو الوصية وكمل العقود التي تحصل في شأنها انما لا يتجرر الاشهاد بشئ من ذلك في الاطيان الا اذا وجدت قوائم ببيان مساح ومسطحات الاطيان وحدودها بياناً كافياً أو كانت البيانات موجودة بحجة أصلية

(١) البنود ٩ و ١٠ من لائحة الاطيان السعيدة الصادرة في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ قد أنفيا من عهد ما صارت الاطيان الخراجية بمثابة ثلما للاطيان للمملكة أي الاطيان التي للناس فيها حق الملك التام - تراجع النصوص المنقبة في الطبعة الاولى من كتب القوانين العنصرية وجه ١٣٥ وما يليه

(٢) هذا البند كان عدل أولاً بالمرع صدره ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤ وهذا الامر عدل أيضاً واستبدل بالامر الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦

واجراء تخير بالحجج من أية محكمة كانت لا يكون متوقفا على استئذان من جهة الادارة ولا غيرها من طهر للمحكمة التي راد الاشهاد فيها عدم المانع من ذلك انما اذا كان ذلك العقار في غير محل ادارة هذه المحكمة يكون على هذا المحكمة الاشعار بعاصدها لديها لمحكمة العقار المذكور ليؤشر عقضه على ذلك على سجل هذا العقار بذلك ان كان مسجلا بها وان كان مسجلا بجهة أخرى يصبر اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر (ويرسل أيضا من محكمة العقد المختصة الى المحكمة الكائن بذات ثرتها العقار لتسجيله بسجل بطرفها وعلى هذه المحكمة في جميع الاحوال أن تعلن جهة الادارة التابع لها العقار بما يثبت أو يعلم لديها من الاتصالات لنقل التكليف) (١)

٤٩٤ بند ٥٨ - ينبغي الاحتياط الكامل في مقياس وتحديد العقارات التي تصدر بها الحجج الشرعية بأي وجه كان ولو كانت خالية عن البناء وبذلك مقياس أضلاعها ومساحتها وحدودها بالبيان الكافي بالمضابط والحجج بقاية الضبط والدقة (٢)

٤٩٥ بند ٥٩ - ينبغي مقياس وتحديد الاطيان التي تصدر بها الحجج الشرعية وبذلك المقياس والمساحات والحدود بها وبضبطها

٤٩٦ بند ٦٠ - لمحكمة مصر كتابة الحجج الشرعية بما يصدر بها من العقود في شأن المباني والقراس والارض التابعة لذلك عشورية كانت أو خراجية الكائنة بضواحيها واشعار المديرية بذلك

٤٩٧ بند ٦١ - لمحاكم النفوذ والمحافظة كتابة الحجج بالاطيان الكائنة بالجهات التابعة لها

٤٩٨ بند ٨١ - كافة الحجج التي تصدر من المحاكم الشرعية عن العقود المجرد موضوعها عن ذلك مقابل لما صدرت بصده كالوقف والابولة تكون كتابتها في الورق المتوغل بالقبضة المناسبة للقيمة المقدرة بمعرفة أهل الخبرة ولا بد من ذكرها بأخر الحجج

٤٩٩ بند ٨٢ - ينبغي أن تكون كتابة الحجج والسندات والصور التي تطلب من المحكمة بالاوراق المتوغة بالقبضات المناسبة للبالغ المندرجة بها سواء كانت من الاثمان أو القيم المقدرة بمعرفة أهل الخبرة

(١) هذا البند من الامر العالي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٦

(٢) راجع الامر العالي الصادر في ٣ سبتمبر سنة ١٨٦٦ المختص بهذا البند وبالبند ٥٥ من لائحة المحاكم الشرعية الذي ارعده له

## أعمال

في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بتعديل البنود ١٩ ٥٥ ١٠٥ ١٠٩ ١١١

من لائحة المحاكم الشرعية وبندى ٦ و ٧ من تعريفة رسومها

( المادة الاولى )

صار تعديل بنود ١٩ ٥٥ ١٠٥ ١٠٩ ١١١ من اللائحة المذكورة  
بالكيفية الآتية

بند ١٩ - اذا حضر شخص لمحكمة من المحاكم الشرعية وأراد أن يتصرف في عقار  
من العقارات المتقدم ذكرها داخل في دائرة ولايتها أم لا يبيع أو وقف أو رهن أو هبة شرعية  
أو غير ذلك من أنواع التصرفات أو يستخرج بالعقار المذكور حجة أو يلوّيه عن مورثه ولم يكن  
بيده حجة أصلية شاهدة أو لمورثه بذلك فبعد تصديق المتعاقدين تصدرا لحجة الشرعية  
بذلك بدون توقف على استئذان وتعلن المحكمة الصادرة منها تلك الحجة في الحال ديوان الاوقاف  
وبيت المال وفي النور وجهات القلاع وتعلن أيضا جهة الادارة المختصة بمراقبة قواعد  
الاستحكامات ونحوها بذلك

بند ٥٥ - من حقوق جميع المحاكم الشرعية كتابة حجج العقارات بما في ذلك من  
الاطيان سواء كانت بدائرة ولايتها أولا بما يحصل فيها من انتقال ملكيتها بجميع أسبابه  
عشورية كانت تلك الاطيان أو خراجية طبقا للأمرين العاليين المذكورين بتاريخ ٦ يناير  
سنة ١٨٨٠ و بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٩١ أو من الرهن ونحوه أو من الايقاف  
أو الوصية وكامل العقود التي تحصل في شأنها بحسب تصديق المتعاقدين انما لا يتحرر  
الاشهاد بشئ من ذلك في الاطيان الا اذا وجدت قوائم ببيان مباحيها ومسطحاتها  
وحدودها بياتا كافيا أو كانت البيانات موجودة بحجة أصلية و اجراء تحرير الحجج من أية  
محكمة كانت لا يكون متوقفا على استئذان من جهة الادارة ولا غيرها وكذلك الوقف  
لا يتوقف على صدور أمرنا

انما اذا كان ذلك العقار في غير محل ادارة هذه المحكمة يكون على هذه المحكمة الاشعار بما  
يصدر له من المحكمة العقار المذكور ليؤثر بمقتضى ذلك على سجل هذا العقار بذلك ان كان  
مسجلها وان كان مسجلا بجهة أخرى يصير اشعارها بذلك لاجراء ما ذكر ( ويرسل أيضا  
من محكمة القدم ملفه الى المحكمة الكائنة بدائرتها العقار لتسجيله بسجل بطرفها وعلى  
هذه المحكمة في جميع الاحوال أن تعلن جهة الادارة التابع لها العقار بما ثبت أو يعلم لديها  
من الانتقالات لنقل التكليف )

- ٥٠٢ بند ١٠٥ - يجب على الكاتب أن يكتب العقد بالمضبطة كتابة كافية للقصود منه بغير ضرب ولا كسب ولا غيره
- ٥٠٣ بند ١٠٩ - إذا ظهرت للكاتب شبهة تزوير في سندات الملكية ان قدمت له فعليه أن يعرض ذلك على القاضي وهو يأمر بما يلزم اجراؤه للوقوف على الحقيقة
- ٥٠٤ بند ١١١ - على الكاتب أن يجعل بكتابة الطبع الشرعية بما صدر على يده من العقود وأن تكون موافقة لمضمون ما في المضبطة ولا يؤخرها بعد استيفاء اللازم لها وأن يخصم على هوامش السندات القديمة ان قدمت له بمضمون ما استتمت عليه الطبع الجديدة بعد كتابتها وتحجيلها

### ( المادة الثانية )

- صار تعدل بندي ٦ و ٧ من تعريفه رسوم المحاكم الشرعية بالصورة الآتية
- ٥٠٥ بند ٦ - رسم مبيعات العقار والاطيان العشورية والخراجية وغيرهما بما يبيع فيه البيع باعتبار خمسة في المائة من المشتري ولو حصلت المساحة من الثمن وكذلك رسم اسقاط النفعة في شئ مما ذكر
- وإن كان المبيع موروثا ولم تكن له حصة بأبولة فيؤخذ أيضا من البائع رسم الابولة باعتبار المائة اثنان ويتكفى بدرجةها في حصة المبيعة بدون تكرار رسم الكاتب بمجرد السند
- ٥٠٦ بند ٧ - رسم هبة العقار والاطيان العشورية والخراجية وغير ذلك مما تصح هبته باعتبار المائة خمسة من الموهوب به بحسب القيمة

### أمرال

- في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ باستمرار العمل بموجب المادة ٥٨ والمادة ٥٥ التي تعدلت من لائحة المحاكم الشرعية
- ٥٠٧ المادة ١ - يستمر العمل بموجب المادة (٥٨) من لائحة المحاكم الشرعية والمادة (٥٥) التي تعدلت من هذه اللائحة فيما يتعلق بكافة العقارات الكائنة بالنواحي التي لم تم خريطتها الآن
- أما إذا كان العقار كائنا ببلدة انتهت خريطتها وكان الامر محتصا بقطعة واحدة أو بمجملة قطع بأكلها أو بمجزئاتها في قطعة واحدة أو في جملة قطع واردة بالخريطة الأصلية أو ناتجة عن انتقالان سبق اجراؤها بالخريطة فلا يسوغ للحكمة الشرعية أن تقبل أي عقد كان البناء على تقديم كشف محتوي على ما يأتي اوضحه (الاذا كانت الاوصاف معينة بمجوعة أصلية بيانا كافيا) وهذا بيان ما يشتمل عليه الكشف

- ( أ ) اسم المديرية والمركز والبلدة الكائن فيها العقار  
 ( ب ) اسم ونقرة الخوض الكائن فيه العقار  
 ( ج ) مقدار مساحة العقار بالقدان والقيراط والسهم  
 ( د ) رسم مستخرج من خريطة البلد ببيان المقاس مصدقاً على مطابقته للأصل من  
 المديرية الكائن بها العقار مينا فيه القطعة أو القطع الداخلة فيها الاطيان بدون لزوم ذكر  
 مقاسات الاضلاع والحدود

### قرار من وزارة المالية

( في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ )

- المادة ١ - الرسم النوء عنه في المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣ سبتمبر ٥٠٨  
 سنة ١٨٩٦ يعطى بمجان عن قيمة كل عملية أقل من خمسين جنيهاً مصرياً وفيما عدا ذلك يدفع  
 عنه نصف الرسم الجارى تحصيله على الاوراق الرسمية ما عدا رسم التبعة

### أعمال

( في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ )

- المادة ١ - تسمي الحكومة باعفاء ورنه المتوفين من أرباب الاطيان الخراجية ٥٠٩  
 والعشورية من رسوم أبالولة وضع اليد ومن رسوم أبالولة الارث وان تعددت فيها المناقصات  
 ومن رسوم القسمة سواء دفعت عن تلك الاطيان المقابلة أو لم تدفع  
 المادة ٣ - الاعفاء من الرسوم المرقومة يكون لمدة سنتين ابتداءً بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشر أمر هذا  
 المادة ٤ - لا يشمل هذا الاعفاء الاملاك المبنية أو الارض المعدة للبناء ٥١١  
 المادة ٥ - الورثة واضعو اليد على أطيان اشتراهم ورثهم بعد سنة ١٨٧٩ بدون ٥١٢  
 عقد رسمي لا يعفون من رسمى الا بالولة والقسمة اذا دافعو رسم البيع الذى حصل لمورثهم  
 المذكور بواقع المائة خمسة  
 المادة ١١ - المبيعات التى وقعت في السابق امام المحاكم المختلطة والتى تتوقع امامها ٥١٣  
 في مدة الاعفاء من ورنه المتوفين أو من أرباب الحقوق في أطيان العائلات وليس لهم حجج  
 بما يلغوه ويكون محققاً للادارة استحقاقهم لذلك يصير نقل تكليفها بالسماء المشتريين بدون  
 دفع رسمى الا بالولة والقسمة

## فتور صا من نظارة الدواخيم

(في ٢٨ نى المجلد سنة ١٢٩٨ - ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١)

- ٥١٤ انه اذا كان معلوما للجهة التابع اليها النشئ المبيع أن البائع باع ما يملك حقيقة سواء كان آيالة بطريق الشراء أو بالارث فقط لم ينسب نقل التكليف باسمه لعدم تحرير عقد رسمي بالمشتري أو بالولة بالميراث فهذه يصير تحصيل الرسوم الميربة أو الايولة التي تستحق على ما كان يلزم اجراؤه لنقل التكليف باسم البائع وبعد ذلك يصير نقل التكليف لاسم المشتري وبذلك ضمن التأشير الذي يتوقع بالنقل كاذ ك كيفية تلك البائع وما صار في تحصيل الرسم منه وصفة البيع منه الى المشتري الاخير وبذلك سهل سير هذه الانتقالات بدون تكليف أربابها بتحرير صيغ شرعية عن ملكية البائعين ونقل التكليف لأسمائهم ثم لاسم المشتري أخيرا

## أمر مال

(في ٨ يولييه - سنة ١٨٩٤)

- ٥١٥ المادة ١ - قد ألغيت المادتان الثامنة والتاسعة من الامر العالى الرقم ١٧ بونه سنة ١٨٩٠ (١)
- ٥١٦ المادة ٢ - قد تحددت رسوم الايولة باعتبار اثنين في المائة وذلك خلافاً لرسم القسمة ورسم الضبط والتحرير حسب المدون بلائحة رسوم المحاكم الشرعية

## فتور صا من نظارة الخزانة في ١٦ مارس سنة ١٨٨٩

- ٥١٧ يجب على المحاكم الشرعية اجراء قسمة الاطيان المعطاة تطبيقاً لاستبدال المعاشات التي يكون تحرير عنها عقد واحد بالبيع لجهة من أرباب المعاشات متى طلب ذلك أرباب الشأن من المحاكم المذكورة من غير أن تطالب رسموما جديدة على البيع عن حصة كل واحد من الشركاء المتقاسمين لعدم تحملهم رسوم باهظة والاكتفاء بالرسم الاول السابق تحصيله على البيع الصادر لهم من الدومين صفقة واحدة

(١) تراجع المادتان المقتتان في الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية يترجمه ١٣٩

## الباب السادس والعشرون

### في التسجيل

#### المادة ٣١ - ترتيب المحاكم المختلطة

٥١٨ - الكتاب الاول - بند ٣١ - يعين لكل محكمة من المحاكم الابتدائية مأمور من طرف الشرع الشريف يشترك مع رئيس كتاب المحكمة في تحرير العقود الناقلة للملكية العقار والعقود الموجبة لخلق امتياز على العقار ويكتب المأمور المذكور بذلك كتابة يرسلها الى محكمة الشرع الشريف

٥١٩ - بند ٣٢ - يترتب بمحكمة الشرع الشريف كتابة مندوبون من طرف رؤساء كتاب المحاكم الابتدائية ليرسلوا اليهم صورة ما يقع بالمحكمة الشرعية من العقود المشتملة على انتقال ملكية العقار أو رهنه لتسجيلها بدفتر الرهونات بالمحكمة الابتدائية بدون توقف على طلب ذلك من أحد

فان لم ترسل الصور المذكورة وجبت التضمنات اللازمة على ذلك فضلا عن الجزاء التأديبي انما لا يترتب على عدم ارسالها بطلان العقود

٥٢٠ - بند ٣٣ - المشارطات والهبات والعقود المختصة بالرهون ونقل ملكية العقار المحررة بمعرفة رئيس كتاب المحكمة الابتدائية تعتبر رسمية وتحفظ نسختها الاصلية ضمن محفوظات قلم كتاب المحكمة

#### القانون المدني المختلط

٥٢١ - بند ٦٩ - أما الاموال الثابتة بالملكية والحقوق العينية فيها لا تثبت بالنسبة لغير المتعاقدين الا اذا صار تسجيلها على الوجه المبين في القانون (١)

٥٢٢ - بند ٣٤١ - لا تنتقل ملكية العقار بالنسبة لغير المتعاقدين من ذوي الفائدة فيه الاستجيل عقد البيع متى كانت حقوقهم مبنية على سبب صحيح فلو طرأ قانونا وكانوا لا يعلمون ما يضر بها (٢)

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٤٧ من القانون المدني الاهلي

(٢) هذا النص مطابق لنص المادة ٢٧٠ من القانون المدني الاهلي

- ٥٢٣ بند ٧٣٥ - وفي مواد العقار تثبت الحقوق العينية بالنسبة لغير المتعاقدين ممن يدعيها على حسب القواعد الآتية (١)
- ٥٢٤ بند ٧٣٦ - ملكية العقار والحقوق المتفرعة عنها اذا كانت آيلة بالاثرت تثبت في حق كل انسان بشروط الموراثية (٢)
- ٥٢٥ بند ٧٣٧ - الحقوق بين الاحياء الآيلة من عقود انتقال الملكية أو الحقوق العينية القابلة للرهن أو من العقود المبنية لحقوق الارتفاق والاستعمال والسكنى والغاروقة أو المشتبهة على ترك هذه الحقوق تثبت في حق غير المتعاقدين ممن يدعي حقا عينيا بتسجيل تلك العقود أو تسجيل الاحكام الصادرة بها في قلم الرهون التابع له مركز العقار (٣)
- ٥٢٦ بند ٧٣٨ - الاحكام المنصنة لبيان الحقوق التي من هذا القليل والمؤسسة لها يلزم تسجيلها ايضا (٤)
- ٥٢٧ بند ٧٣٩ - وكذلك الاحكام الصادرة بالبيع الحاصل بالمراد والعقود والاحكام المشتبهة على قسمة عين العقار
- ٥٢٨ بند ٧٤٠ - وكذلك يلزم تسجيل عقود الايجار الذي يزيد مدته على تسع سنين وسندات الاجرة المجبلة الزائدة عن ثلاث سنين لاجل أن تكون حجة على غير المتعاقدين
- ٥٢٩ بند ٧٤١ - الديون الممتازة على العقار غير المصاريف القضائية وغير مرتبات الخدمة والمستخدمين والعمالة وكذلك حق الرهن يلزم تسجيلهما أيضا بقلم الرهون بالأوجه المينة فيما بعد
- ٥٣٠ بند ٧٤٢ - في حالة عدم وجود التسجيل عند لزومه تكون الحقوق السالف ذكرها كأنها لم تكن بالنسبة للاشخاص الذين لهم حقوق عينية على العقار وحفظوها بما وافقهم للقانون

(١) هذا النص مطابق لنص المادة ٦٠٩ من القانون المدني الاهلي ماعدا الاختلاف في عبارة « بالنسبة

لغير المتعاقدين» لآمن « بالنسبة لغير المتعاقدين ممن يدعيها »

(٢) هذا النص مطابق لنص المادة ٦١٠ من القانون المدني الاهلي

(٣) هذا النص مطابق لنص المادة ٦١١ من القانون المدني الاهلي ماعدا استبدال كلمة « الرهن العقاري »

بكلمة « الغاروقة » وفي آخر المادة عبارة الآتية « تسجل تلك العقود في قلم كاتب المحكمة التابع لها مركز

القضائر أو في المحكمة التشريعية

(٤) البنود من ٧٣٨ الى ٧٤٢ يقابلها المواد ٦١٢ الى ٦١٥ من القانون المدني الاهلي وهي مطابقة لها



## وتم الحكم اشرميه

( في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ )

- بند ٩٠ - كل ما يرد الى المحاكم الشرعية من العقود الصادرة بالمحاكم المختلطة ٥٣١  
أو المسجلة تنها من العقود العرفية وخلاصات الاحكام الصادرة بالبيع القضائي يجري قيده  
بالدفتر المعد لذلك بالمحاكم الشرعية
- بند ٩١ - على كل محكمة من المحاكم الشرعية الكائنة بالجهات الواقعة في حدود ٥٣٢  
المحاكم المختلطة أن ترسل الى المحكمة الكبرى الشرعية المختصة بتبليغ وإيصال العقود  
ملخصة بما يصدر فيها من العقود الناقلة للملكية العقار والطين أو رهنه
- بند ٩٢ - كل حكم يصدر من المحاكم النظامية بنسبة ملكية أو حق عيني في العقار ٥٣٣  
طينا أو غيره أو بالتملك بناء على البيع القضائي يصير قيده بالدفتر المعد لتقيد مثل ذلك  
بالمحاكم الشرعية عند اعلانه اليها مع ارسال ملخصه بكافي العقود
- بند ٩٣ - الرهن القضائي الذي يطلب اجراؤه على أملاك المدين بمقتضى المنصوص ٥٣٤  
بالقانون المدني يصير قيده بالدفتر المعد لتقيد مثل ذلك بالمحاكم الشرعية بناء على ذلك الطلب  
بعد قيده بدفتر الفهرست
- بند ١١٩ - يلزم أن يكون تسجيل السندات الشرعية حرفيا بسجلاتها المعدة لها ٥٣٥  
على الوجه المنصوص به في رسم قراءته بغير ضرب ولا كسط ولا تحشيرين الاسطر
- بند ١٢٥ - ينبغي أن يحصل لكل سجل من السجلات المذكورة فهرست في أوله ٥٣٦  
يكتب فيه بعد تسجيل كل سند أسماء أربابه وملخص ما اشتمل عليه بقاياه الايجاز وتاريخ  
وتمرة قيده لسهولة الاستكشاف منه
- بند ١٢٦ - ينبغي أن يعمل لسجل المبيعات ونحوها من العقود غرمتابعة غير غرمة ٥٣٧  
العصبة يعلم منها عدد العقود الصادرة بالمحكمة

## الباب السابع والعشرون في الغاروقة

### المساكن المدنية الى

٥٣٨ المادة ٥٥٣ - الغاروقة عقد يعطى المدين عقاره للدائن ويكون للدائن المذكور الحق في استغلاله لنفسه والاستفاد به لحين تمام وفاء الدين وأصحاب الاطيان الخراجية هم الجائر لهم دون غيرهم عقد مشارطة الغاروقة على اطيانهم (١)

(١) الغاروقة عبارة عن مقدر من مقارى ذى صفة مخصوصة واذا اختلف فقط من رهن ونوع اليد من حبيبة الاموال التي يسوغ رهنها بصيغة غاروقة واحتساب الاثارة المتخذة من العقار الواقع عليه رهن ونوع اليد وأما فيما عدا ذلك من الاوجه وخسوسه فيما يتعلق بحق الجبر والامتنياز فان هذين العقدين يمتثلان في النتيجة

## الباب الثامن والعشرون في الايجارات

### المساكن المدن المحتط

- بند ٤٧٩ - في مواد ايجار الارض الزراعية لا يجوز للمستأجر أن يطلب من المؤجر ٥٣٩  
تفقيص الاجرة اذا أهلكت الزراعة بمحاذنة جبرية (١)
- بند ٤٨٠ - واذا منعت المحاذنة الجبرية المستأجر من نهية الارض أو بندها ٥٤٠  
أو تلفت ما ينرفيها كله أو أكره تكون الاجرة غير مستحقة أو واجبات تفقيصها وكل هذا  
اذا لم يوجد شرط بخلاف ذلك
- بند ٤٨١ - المستأجر لارض زراعية الذي غرس فيها أشجار لا يجوز له قطعها الا اذا كانت ٥٤١  
شجيرات معدة للنقل وللؤجر الخيلارين قطع الاشجار المغروسة بدون اننه والزام المستأجر  
بمصاريف القطع وبين ابقائها ودفع قيمتها للمستأجر حسب التقويم
- بند ٤٨٢ - وفي حالة ما اذا أراد قطعها لزمه أن ينتظر الزمن الذي يوافق نقلها فيه ٥٤٢  
عادة
- بند ٤٨٣ - الاراضي المعدة للزراع أو المشغولة بالاشجار يجوز تأجيرها لمن يزرعها ٥٤٣  
بشرط اداء حصص معلومة من محصولاتها الى المؤجر
- بند ٤٨٤ - والتأجير بهذا الوجه يجوز أن يكون لعدة سنين وفي هذه الحالة تنتهي ٥٤٤  
السنة الاخيرة بأخذ المحصولات سواء تقدمت على أو انما أو تأخرت ولو وجد أي شرط بخلاف  
ذلك
- بند ٤٨٥ - يعتبر تأجير الارض للزراعة فيها على الوجه المذكور واقعا على محصولات ٥٤٥  
سنة واحدة
- بند ٤٨٦ - وفي حالة عدم التصريح في عقد الايجار تدخل في التأجير بهذا الوجه ٥٤٦  
الآلات الزراعية والمواشي الموجودة في الارض في وقت العقد اذا كانت تلك الآلات  
والمواشي مملوكة للمؤجر

(١) هذه البنود من بند ٤٧٩ الى بند ٤٨٨ ماعدا بند ٤٨٤ فتورث جميعها بالقانون المدني  
الا على غير ٣٩٢ الى ٤٠٠

٥٤٧ بند ١٨٧ - على المستأجر بهذا الوجه أن يصرف المصاريف اللازمة لحفظ ما يوجد بالارض من المباني وغيرها من المأوى وأن يبذل جهده في خدمة الارض وعليه أيضاً أن يستعوض الآلات التي يلبس بكثرة الاستعمال الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك ولكن لا يكون ملزوماً بأن يستعوض الحيوانات التي هلكت الا من التناج فقط اذا كان هلاكها بدون تقصير منه

٥٤٨ بند ١٨٨ - ويتقضى التأجير المذكور عت المستأجر أو بأى حادثة تمنعه من الزراعة الا اذا وجد شرط بخلاف ذلك انما على المؤجر اداء المصاريف المتصرفة من المستأجر على المزروعات التي لم تقصد

### أعمال

( في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ )

٥٤٩ المادة ١ - يجوز لاهحاب الاطيان المؤجرة بمقتضى عقد بالكتابة أو بغير عقد أن يوقعوا بغير إذن من القاضي جزاً امتياز على محصولاتهم سواء كانت موجودة فيها أو بطرف المستأجر لاستحصا لهم على الايجارات المستحقة اليهم بشرط استيفاء الاجراءات الآتية فان كان مستأجر تلك الاطيان أجراً بغيره جاز له اجراء ذلك أيضاً (١)

٥٥٠ المادة ٢ - يصير توقيع الخبز بمقتضى أمر يصدر بالكتابة من المدير التابع اليه موقع الاطيان ويكون صدور ذلك الأمر بناء على تقديم عقد الايجار أو على اقرار من صاحب الاطيان يشهد بصحته شاهدان معتمدان

٥٥١ المادة ٣ - ويجوز أيضاً توقيع الخبز الامتياز على الانعام والمحصولات المملوكة لمن استأجر الاطيان من المستأجر الاصلى لاستيفاء الايجارات المستحقة طرف المستأجر الاصلى المذكور

أما الخضراوات والفواكه التي يخشى عليها من التلف مدة الخبز فيصير بيعها يومياً عن يد معتمدين حسب العادة والتمن يحفظ بطرف شيخ البلد المأمور بالخبز اعماير فع الخبز اذا قدم المستأجر الثاني سند مخالفصة من المستأجر الاصلى المأذون بالتأجير لفسيره

(١) اذا دعت الحاجة لاخذ اجراءات تفصيل ايجارات أملاك الميرى الحرة فالحكومة بصفتها مالكة يتوجب عنها في ذلك المأمورون المكلفون بتفصيل الايجارات

المادة ٤ - يلزم أن يكون الامر الصادر من المدير بالترخيص بالجزر مشتملا على تعيين أحد مشايخ البلد لتنفيذه تحت مسؤوليته وعلى الشيخ المعين لاجراء الجزر أن يجرد به محضرا وأن يكون حارسا للاشياء المحجوزة انما يجوز له أن يستئيب عنه واحدا أو أكثر من خفراء البلد تحت مسؤوليته

ويعطى في تقدير ذلك لشيخ البلد لخدمة في المائة من ثمن المحصولات المباعة ولكل من الخفراء ثلاثة قروش يوميا بحيث ان المدير يعين القدر اللازم منهم وقيمة ما يصرف للشيخ وللخفراء يخصم من ثمن المحجوز

المادة ٥ - لا يجوز لشيخ البلد المعين في الامر الصادر من المدير أن يتنعم بلا عذر شرعى عن اجراء الجزر قورا فان امتنع يلزم بقيمة ما يتحقق نقصه من المحصول في مدة تأخيره عن اجراء الجزر مع معاقبته بالعقوبات التي يستحقها حسب القانون

المادة ٦ - يلزم أن يكون محضرا الجزر مشتملا على بيان الأعمار المحجوزة ويجب أن توزن تلك الأعمار أو تكال على حسب نوعها

المادة ٧ - لا يأمر المدير بالجزر في الاحوال الآتية  
أولا - اذا سبق توقيع جزر قضائي على الأعمار والمحصولات انما المؤخر الحق بأن يستولى ماله من الاجبار مقدما على سائر الديون من نفس ثمن المحجوز عليه حسب القانون  
ثانيا - اذا كانت بين المؤخر وبين المستأجر منازعة بسبب الاجبار وكان المدير عالما بها ولم يطلب صاحب الارض اجراء الجزر التحفظي الامتيازى تحت مسؤوليته أو يقدم المستأجر ضامنا مقدرا وقت طلب الجزر

المادة ٨ - اذا حدث جزر قضائي بعد الجزر الذي أمر به المدير يجب على المحضر أن يحقق وجود الاشياء المحجوزة بناء على ذلك الامر ثم يخلى طرف شيخ البلد

المادة ٩ - اذا لم يطلب مدين نان الجزر على ثمن المحصولات تحت يد المدير بعقضى ورقة تعلق واسطة محضرى في ظرف ثمانية أيام بعد الجزر الامتيازى الاول الذي أمر به المدير ولم يدفع المستأجر قيمة المطلوب منه نباع الأعمار والمحصولات بالمزايدة العمومية بناء على أمر آخر يصدر من المدير بناء على طلب المحجوز له ويلصق على باب المديرية وباب بيت شيخ البلد المعين لاجراء الجزر ويكون لصق ذلك الامر قبل البيع بمدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد عن ثمانية أيام (١)

(١) المنشور الصادر من قطارة الداخلية في ٢٥ يناير سنة ١٨٨٨ ينص بأن تاريخ بيع الأعمار والمحصولات يعين لطالب الجزر بمعرفة المدير في الامر الذي يصدره بتوقيع الجزر الامتيازى

٥٥٨ المادة ١٠ - بين في الاعلان الذي يلصق بمحل البيع ويومه واسم المداين واسم المدين والاثمار والمحصولات المقصود ببيعها والمبلغ المستحق وبمحل البيع أمام شيخ البلد الذي تعين لاجراء الجزر ويصير الاستمرار عليه الى أن يستوفي المبلغ المستحق

٥٥٩ المادة ١١ - يحجز محضر البيع وترسل صورة منه لاديرة وتسلم صورة أخرى للمدين لتقوم مقام سند مخلصه بمبلغ مساو لقيمة الثمن الذي درسي به المزاد

٥٦٠ المادة ١٢ - يدفع الثمن الذي درسي به المزاد نقدا الى شيخ البلد وهو يسلمه الى الصراف لادراة مخزينة المديرية في أقرب وقت فان تأخر الراسي عليه المزاد عن دفع الثمن فورا تباع المحصولات ثانيا بالمزايدة في الحال على اسم الراسي عليه المزاد وان رسي المزاد بالاقل عما كان رسي عليه فلزم بفرق الثمن فقط متى كان مقتدرا فان لم يدفع وظهر عجزه عن ذلك يجازى على مقتضى المادة ٣١٩ من قانون العقوبات

٥٦١ المادة ١٣ - اذا رسي المزاد على ان يجوز له جازله أن يخصم من الثمن مبلغا في عطلوه

٥٦٢ المادة ١٤ - يجوز لاصحاب الاطيان المخرجة أن يطلبوا الجزر على مزروعاتها التي لم تحصد بشرط أن يكون ذلك في بحر الذهرين الواقعين قبل استوائها

ويكون طلب الجزر على ذلك والترخيص به وتنفيذه بالطرق المقررة فيما يتعلق بحجز الاثمار والمحصولات المذكورة في المواد السابقة ويلزم أن يشمل محضر الجزر الذي يحجزه شيخ البلد المعين لذلك في الامر الصادر من المدير على بيان قطع الاطيان ومساحتها وموقعها وحدين بالاقل من حدودها وأنواع المزروعات

٥٦٣ المادة ١٥ - بيع المزروعات التي لم تحصد يكون بالكسفة المقررة في بيع الاثمار والمحصولات انما يلزم أن يشمل الاعلان المتعلق بها على صورة محضر الجزر

٥٦٤ المادة ١٦ - اذا بيعت الاثمار والمحصولات أو المزروعات التي لم تحصد فخصص الثمن الذي درسي به المزاد للمجوز له الى أن يستوفي المبلغ المستحق اليه مالم يحدث حجز آخر من مدائن فان وان زاد من المحصولات أو المزروعات أو من الثمن ثني بعد ذلك سلم للمجوز عليه مالم يطلب حجز آخر فان حدث حجز ودع المدير الثمن في قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاجراء الاصول القانونية

وكذلك اذا رسي المزاد على صاحب الاطيان وخضم المبلغ المستحق اليه من الثمن الذي رسي به المزاد زاد بعد ذلك ثني تسلم الزيادة للمجوز عليه مالم يطلب مدائن فان الجزر عليها فان طلب الجزر عليها تسلم قلم كتاب المحكمة الابتدائية المختصة بذلك لاستيفاء الاصول القانونية

- المادة ١٧ - لا يقبل طلب الجز على من المبيع الا اذا كان مستوفيا للاصول المقررة ٥٦٥  
فيما يتعلق بأوراق المحضرين وأعلن بالطرق القانونية
- المادة ١٨ - الاحكام السابقة لا تمنع أولى الشأن من استعمال الطرق القانونية ٥٦٦  
العمومية ما لم تكن بخلافه لها وتبقى للمستأجر كافة حقوقه وطلباته على المؤجر خصوصاً فيما  
يتعلق باسترداد ما أخذ منه أو تعويض ما لحق به من الضرر
- المادة ١٩ - يعتبر المدير في تنفيذ الاحكام السابقة بصفة فاض ولا يلزم اذا ٥٦٧  
بتفصيلات بسبب ما يصدق منه من الاوامر وكذلك مشايخ البلاد فانهم يعتبرون كالمحضرين  
أو كأما موري الضبط والربط فيما يتعلق بمآلهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات المترتبة  
على ما دون في هذا الامر

### أمر عال

( في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ )

- اذا كان لشيوخ البلد شأن في الجز سواء كان بصفة دابن أو مدين ولم يكن في البلد شيخ آخر ٥٦٨  
يقوم مقامه فيعين المدير أحد ضباط البوليس أو أحد موظفي المديرية ليقيم بدلا عنه بالاعمال  
المبينة في المواد ١٠ و ١٢ من الامر الرقم ٧ بتاريخ سنة ١٨٨٤
- ولكن لا يجوز في أي حال من الاحوال أن يكون الضابط أو الموظف حارسا للاشياء  
المحموزة بل يجب عليه أن يعين حارسا اذا لم يأت طالب الجز بحارس مقتدر

### أمر عال

( في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ )

- المادة ١ - تؤخذ رسوم نسبية باعتبار اثنين في المائة على الصافي من أثمان ما يباع ٥٦٩  
من المحصولات والاعنار المحجوز عليها بعد أجرة الخفير ومأمورا الجز
- المادة ٢ - الرسوم النسبية وأجرة الخفير ومأمورا الجز تحسب على المستأجر ٥٧٠

## الباب التاسع والعشرون في التركات

### المادة الحاشية

(في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠)

- ٥٧١ بند ٥٦ - قسمة التركات تكون من خصائص المحكمة الموجودة بذاتها ولو بواسطة نقلها اليها ونسب الوارثة وما يلحق بذلك يكون كسائر الدعاوى (١)
- ٥٧٢ بند ٥٧ - نصب الاوصياء والقوام وعزل من يستحق العزل منهم بموجبات الشرعية ونسب ترشد من يدعيه يكون كل من ذلك باطلاع ومخاطبة المجلس الحسبي الا اذا اقتضى الحال عدم المخاطبة في شئ من ذلك في المواد الجزئية أو نصب وصي أو قيم للخصومة

### أمر عال

- (في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالقضاء أقلام بيت المال وتشكيل مجالس حسبيه) (٢)
- ٥٧٣ المادة ١ - لا يكون لبيت المال (٣) بعد صدور هذا الامر تدخل في التركات وتلقي أقلام بيت المال الموجودة الآن ويلقى أيضا كل رسم مقرر لبيت المال
- ٥٧٤ المادة ٢ - اذا توفي أحد الاهالي الخاضعين لاحكام المحاكم الشرعية فيما يختص بأحوالهم الشخصية عن حل مسكن أو ورثة فصر أو عديب الاهلية أو غائبين غيبة شرعية وليس لهم وصي أو قيم أو وكيل فيكون تنصيب هؤلاء أو تبنيهم على حسب الاحكام الآتية
- ٥٧٥ المادة ٣ - يشكل في كل مركز مجلس حسبي بالكيفية الآتية
- أولا - مأمور المركز أو من ينوب عنه بصفة رئيس
- ثانيا - أحد علماء المركز تعينه نظارة الحفافية

### (١) القانون المدني المختلط

- بند ٧٧ - يكون الحكم في الموارث على حسب شرائع الملة التابع لها المتوفي أما حق الارث فمنفعة الاموال الموقوفة أو من متعة الاراضي الخراجية فتتبع فيه أحكام الشريعة المحلية
- (٢) هذا الامر ألقى الامر الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ - راجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية موجه ١٥٣
- (٣) كان من اختصاص بيت المال ادارة وتنصيبه تركا من يتوفون من رعايا الحكومة المحلية عن غير ورثة أو من ورثة غائبين أو قصر أو عديب الاهلية ولم يتعين لهم قوام أو أوصياء



- ثالثا - أحد الاعيان يعينه المدير مع اقرار قطارة الداخلية
- المادة ٤ - تشكل المجالس الحسبية بالمديريات والمحافظات بالكيفية الآتية
- أولا - المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة بصفة رئيس
- ثانيا - أحد علماء المديرية أو المحافظة يعينه ناظر المحافظة
- ثالثا - أحد الاعيان يعينه ناظر الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني الخط الذي به محل وطن الشخص المقضي النظر في أمره بالمجلس اذا كان سكنته في مركز المحافظة أو المديرية والاف يكون انتخابه بقدر الامكان من ساكني البلدة التي بها محل وطن الشخص المذكور
- رابعا - أحد أعضاء العائلة ذات الشأن اذا وجد أحد ههنا في الجهة التي بها مركز المجلس والاف يستعاض بها أحد من الاعيان تعينه قطارة الداخلية
- المادة ٥ - تنظر المجالس الحسبية في تنصيب الاوصياء أو تبنيهم أو عزلهم وفي استمرار الوصاية الى ما بعد الثماني عشرة سنة اذا دعت الضرورة لذلك طبقا للمادة الثامنة من هذا الامر وتنظر أيضا في الحجر على عديمي الاهلية وتنصيب أو عزل القوام وفي رفع الحجر وفي تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة أعمال الاوصياء أو القوام أو الوكلاء وكذلك تنظر في الحسابات التي تقدم لها وتنظر أيضا في الاحتياطات اللازمة التي يقضي سرعة اتخاذها للصيانة حقوق القصر أو عديمي الاهلية أو الغائبين
- وتكون هذه الاختصاصات للمجالس الحسبية في المراكز فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين في دائرة المركز وللمجالس الحسبية في المديريات والمحافظات فيما يتعلق بتركات المتوفين الذين كانوا متوطنين ببلد المديرية أو المحافظة
- وتكون هذه المجالس تابعة لنظارة الحفانية وهي تراقب سيرها
- وفي مواد الحجر يكون المجلس المختص هو الموجود بدائرة محل وطن الشخص المقضي الحجر عليه أو المحجور عليه ويجوز رفع الامر للمجلس الحسبي بناء على طلب أحد أعضاء العائلة أو طلب النيابة العمومية
- المادة ٦ - قرارات المجالس الحسبية التي تصدر في طلبات توقيع الحجر أو رفعه
- أو في استمرار الوصاية على من تجاوز عمره الثماني عشرة سنة يجوز الطعن فيها امام محكمة الاستئناف الاهلية وقبل الطعن المذكور من كل ذي شأن أو من النيابة العمومية في ميعاد شهر من تاريخ صدورها
- واستئناف القرارات المذكورة لا يمنع تنفيذها

- ٥٧٩ المادة ٧ - . . . . .  
(١) . . . . .
- ٥٨٠ المادة ٨ - تنتهي الوصاية متى بلغ القاصر الثامنة عشرة من عمره الا اذا قرر المجلس الحسبي استمرارها وبجواز الاستئناف في هذه الحالة طبقا للمادة السادسة
- ٥٨١ المادة ٩ - يجب على المأمورين الذين يثبتون الوفاة أو يحررون محضراتها أو يباشرون الدفن وعلى مشايخ القرى أن يخبروا في ظرف ثمان وأربعين ساعة العدة أو شيخ الحارة بوفاة كل شخص يتوفى عن ورنه فاصرين أو غائبين أو في حالة تستدعي الحظر عليهم أو فيما اذا كانت الحكومة مستفحة لكل تركتهم أو بعضها والأفيلزونيون بغرامة من ٢٠ قرش إلى ١٠٠ قرش وعلى العدة أو شيخ الحارة أن يعلم بذلك المركز أو المديرية أو المحافظة على حسب الاحوال وعضو النيابة العمومية في الجهات التي يكون لها مندوب فيها في ظرف ثمان وأربعين ساعة أخرى والأفيلزونيون بدفع الغرامة المذكورة
- ٥٨٢ المادة ١٠ - للنيابة العمومية في الجهات التي يوجد فيها مركزها أن تأمر باقتناء الوسائل التي تراها لازمة لحفظ حقوق الخلق المستكن أو القصر أو عديي الاهلية والغائبين أو الحكومة وذلك الى أن تصدر قرارات المجلس الحسبي في حالة وجود محل مستكن أو قصر أو عديي اهلية أو غائبين أو قرارات جهة الادارة اذا لم يكن للتركة وارث
- وإذا لم يوجد في الجهة التي بها محل وطن المورث مندوب للنيابة العمومية فيجب على العمد أن يتخذوا جميع ما يكون ضروريا من الاحتياطات التحفظية التي يقتضي سرعة اتخاذها بما في ذلك وضع الاختتام اذا اقتضى الحال ومع ذلك فللنيابة حق التدخل في هذا الامر حتى فيما عدا الجهة التي بها مركزها كلما رأت ضرورة لذلك
- ٥٨٣ المادة ١١ - يجب على المجالس الحسبية أن تعين الاوصياء والقوام والكلاء أو تبنيهم في مدة لا تتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الاخبار بالوفاة
- ٥٨٤ المادة ١٢ - يجب على الاوصياء والقوام والكلاء في ظرف ثلاثة أيام من تعيينهم أن يجردوا أعيان التركة من منقول وعقار وأوراق بحضور أحد مندوبي جهة الادارة وكل شخص ذي شأن يحضر من تلقاء نفسه وذلك قبل استلام الاعيان المذكورة والأفيلزونيون بدفع غرامة من ٥٠ قرش إلى ٥٠٠ قرش وتحرر قائمة الجرد على نسختين ويمضى عليها جميع الحاضرين

- المادة ١٣ - ليس الاوصياء ولا القوام ولا الوكلاء أن يبيعوا أو يشتروا أو يرهنوا ٥٨٥  
عقار أو أوطيان القصر ومن في حكمهم أو يسدّدوا ديناً الأبعد الأذن بذلك من المجالس  
المذكورة
- المادة ١٤ - الاجراءات اللازمة لتابعها في مسائل الحجر وتقديم الحسابات من الاوصياء ٥٨٦  
أو القوام أو الوكلاء وعزلهم من وظائفهم تكون بمقتضى الاحكام التيممية المشار اليها  
في المادة الحادية والعشرين من هذا الامر
- المادة ١٥ - تنصيب الاوصياء بالتطبيق للاحكام السابقة يكون أمام القاضي ٥٨٧  
الشرعى أو نائبه
- المادة ١٦ - التركات المضبوطة الآن تحت يديت المال تسلّم الى مستحقيها بمقتضى ٥٨٨  
التصرّص السابقة وبصدرا خطار من جهة الادارة الى الورثة المعلومين أو من يقوم مقامهم  
باليوم المحدد للتسليم و يرسل لهم الاخطار قبل المعاد بنمائية أيام على الأقل ويجوز التسليم  
الى من يحضر من الورثة أو وكلائهم في اليوم المحدد لذلك
- المادة ١٧ - اذا حصلت منازعة أو خلاف بين الورثة أو وكلائهم الشرعيين أو اذا ٥٨٩  
لم يحضر أحد من الورثة للاستلام فتودع الاعيان أو الاوراق تحت يد حارس بعينه قاضي  
الامور المستعجلة بالجهة التي فيها التركة وذلك بناء على علم طلب بسيط يرسل الى أصحاب الشأن
- المادة ١٨ - اذا كان في التركة أعيان محجوزة تحت يد أقلام بيت المال حجزاً مستوفياً ٥٩٠  
شرايطه القانونية فيجب على أقلام بيت المال أن تودع في صندوق المحكمة الجزئية بالمبالغ  
والاوراق ذات القيمة من التركة تحت يد الاقلام المذكورة واذا كان بينها سندات ديون  
فتسلمها الى الحارس الذي يعين بطريق الاستجبال وبعد ذلك يجوز للاقلام المذكورة  
أن تسلّم بقية أعيان التركة الى الورثة
- المادة ١٩ - لا يجوز لأي سبب من الاسباب ولا لأية حجة كانت اقامة أية دعوى على ٥٩١  
الحكومة بسبب التركات التي وضعت يدها عليها بأية كيفية كانت ولم يطالب أحد بهامدة  
٣٣ سنة كاملة من تاريخ الوفاة أما اذا حصلت المطالبة بالتركة في مدة ٣٣ سنة المذكورة  
فلا يجوز في أي حال من الاحوال ولا لأية حجة كانت مطالبة الحكومة بالتسليم الاعيان التي  
تكون حينئذ باقية تحت يدها أو بدفع ثمنها في حال بيعها مع إيراد الاعيان المذكورة أو فائدة  
ثمنها وذلك عن مدة خمس سنوات الأخيرة
- المادة ٢٠ - تلغى كافة الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر ٥٩٢

## أعمال

( في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ )

- ٥٩٣ المادة ١ - على كل من قضاة المديرية والمحافظات وقضاة المراكز حال وجوده بالمجلس الحسبي أن يقيم الوصي الذي يقره المجلس المذكور تعيينه في الوصاية وعليه اصدار سند شرعي بذلك بناء على طلب صاحب الشأن ولكل من فاضى مصر وفاضى سكندرية أن يعين من ينوب عنه في ذلك بالمجلس الحسبي كما أن لباقي رؤساء المجالس الشرعية أن يعين أحداً أعضاء مجلته لذلك
- ٥٩٤ المادة ٢ - يحضر القاضي أو من ينوب عنه بالطريقة المتقدمة جلسات المجلس الحسبي التي تنعقد للنظر في عزل الاوصياء مختارين كانوا أو منصوبين
- ٥٩٥ المواد ٣ و ٤ و ٥ - . . . . . (١)
- ٥٩٦ المادة ٦ - . . . . . (٢)

## أعمال

( في ٤ يونيو سنة ١٩٠٠ )

- ٥٩٧ المادة ١ - حذفت المادة السابعة من الامر الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ وألغى المجلس الحسبي الأعلى المشكل بتظارة الحفاية بموجب الفقرة الاولى من المادة المذكورة
- ٥٩٨ المادة ٢ - ألغيت أيضاً المواد ٣ و ٤ و ٥ من امر المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ المتعلقة بالطعن في القرارات الصادرة من المجالس الحسبية الابتدائية بعزل الاوصياء
- ٥٩٩ المادة ٣ - عذلت المادة السادسة من الامر العالي المؤرخ ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بالكيفية الآتية
- على القضاة أو من ينوب عنهم أن يعزلوا الاوصياء في نفس جلسة المجلس الحسبي التي يتقرر فيها هذا العزل وعليهم اصدار سند شرعي بذلك بناء على طلب صاحب الشأن
- (١) قألت هذه المواد - تراجع الامر العالي الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٠٠
- (٢) قعلت هذه المادة بالامر العالي الصادر في ٤ يونيو سنة ١٩٠٠

(تم الكتاب الاول)

الكتاب الثاني

في الاموال العقارية

---



# في الاموال العقارية

## الباب الاول

### في أحكام نظاميه

لخص الفرمان الثاني في الصامد بتوية الجناح الخديوي العظم عباس علي باشا  
(في ٢٧ شعبان سنة ١٣٠٩ - ٢٧ مارث سنة ١٨٩٢)

- ٦٠٠ ان جميع ايرادات الخديوية المصرية يكون تحصيلها واستيفائها باسمنا الشاهاني وحيث  
ان اهلالي مصر ايضا من تبعه دولتنا العلية وان الخديوية المصرية ملازمة بادارة امور المملكة  
الملكية والمالية والعديلية بشرط أن لا يقع في حقهم أدنى ظلم ولا تعد في وقت من الاوقات  
نقد يوم مصر يكون مأذونا بوضع النظامات اللازمة الداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة  
.....  
.....

وايضا يكون حائرا للتصرفات الكاملة في امور المالية لكنه لا يكون مأذونا بعقد  
استقراض بوجه من الوجوه وانما يكون مأذونا بعقد استقراض بالاتفاق مع المداينين  
الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرا في تسوية  
أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها وحيث ان الامتيازات التي أعطيت لمصر هي جزء  
من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التي خصت بها الخديوية وأودعت لديها فلا يجوز لأى  
سبب أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى  
المصرية للغير

### القانون التنظيمى المصرى

( أول مايو سنة ١٨٨٣ )

- المادة ٣٤ - لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم على منقولات أو عقارات أو عوائد  
مخصصة في القطر المصرى الا بعد مباحنة الجمعية العمومية في ذلك وإقرارها عليه

٦٠٢ المادة ٣٥ - تستشار الجمعية العمومية عما يأتي

أولاً - عن كل سلفة عمومية

ثانياً - عن انشاء أو ابطال أية ترعة وأى خط من خطوط السكة الحديد ماراً أيهما  
في جملة مديريات

ثالثاً - عن فرض عموم أطيان القطر لتقدير درجات أموالها

وعلى الحكومة أن تخطر الجمعية العمومية بالاسباب التي دعتها لعدم التعويل على ما أبدته  
من الآراء ولكن لا يترتب على تبليغ هذه الاسباب لها جواز المناقشة فيها



## الباب الثاني في مساحة الاطيان

### أمر عال

( في ٨ صفر سنة ١٢٧٧ - ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ )

انه اذا ظهرت زيادة باطيان أحد يتحصل مربيوطها من واضع اليد عليها من وقت ظهورها ٦٠٣  
لحد أخذها

المقصود هو أنه من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة  
فالمطالبة بالايجار تكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فإنه يعتبر المطالبة بالايجار  
من أول السنة بدون تشيبت لتحقيق سوابق الزراعة

.....  
لا يجب اعتبار ما يوجد من الفرق بين مقدار الاطيان التي يصير مساحتها بالقصبة وبين  
الحقيقة اذا كان الفرق المذكور لغاية ثلاثة في المائة إما تحت وإما فوق

### أمر عال

( في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ - ٢٥ مايو سنة ١٨٦١ )

٦٠٤ اعتماد مساحة الاطيان من الآن فصاعداً تكون بالقصبة التي اعتبارها ثلاثة أمتار وخمسة  
وخمسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسي وتكون مصفحة من الطرفين ومختومة بختم ميري  
تنبيه - ان مقياس الفدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ  
المساحة المحررة من عهد جنتيكان محمد علي باشا هو أن الفدان ثلثاً ثمانية وثلاثة وثلاثون  
قصبة وثلاث عدا بعض بلاد في جهات مستنقعات من القديم بما أن أطيانها لم توف على هذه  
القاعدة والمقدار والاعتماد في مقياس أفدنتها هو على حسب الحجج ووضع اليد والتكليف

### أمر عال

( في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩١ )

المادة ١ - مساحات الاراضي يستمر حسب انما وبياتها على حسب المقاييس الموجودة ٦٠٥  
الآن طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ١٥ ذي القعدة سنة ١٢٧٧ والذيل المرفق به

## تعليمات

(في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٩ بخصوص اجراءات فلك الزمام)

٦٠٦ أولا - قسم الهندسة فلك الزمام مكلف بعمل ميزانيات الزمام في ذات البلاد ويكون تحرير الميزانيات المذكورة في طرف شهر واحد من تاريخ اتمام مراجعة مسطحات المساحة مالم توجد اسباب خصوصية تستلزم اطالة هذا الميعاد وبشرط أن يكون ذلك التطويل يتصرح من أحد مفتشي فلك الزمام

ثانيا - التفريغ الجارى عمله الآن بمعرفة قسم الهندسة يكون اجراؤه من الآن باعتبار تجميع مفردات ما يوجد بالمساحة في اسم كل من واضعى اليد وذلك عوضا عما هو متبع الآن من تجميع مفردات كل صاحب تكليف وهذا التفريغ يلزم تلاونه على الالهائى ثالثا - كل صراف يجب أن ينضم مع عمال فلك الزمام في عمل ميزانية زمام كل من بلاد صرافيته واختصاصاته في هذا العمل تكون كالليين بعد

(١) ضبط مقادير اطيان كل من واضعى اليد المندرجة أسماؤهم بالكشف المعروف «بكشف الصراف» على حسب الوارد بدقائه وذلك بعد نقل تكليف ماعساه أن يكون قد نقل تكليفه بعد التاريخ الذى فيه حصل تحرير الكشف الاصلى

(ب) ان يسبين على الكشف ما يكون قد جرى ضمه على زمام البلد من زمام بلاد أخرى وفيات ضرائبه وكذلك ما يكون قد استبعد من زمام البلد وأضيف على غيرها بحسب مساحة فلك الزمام

(ن) أن يراجع ويتحقق من أن الايضاحات المبينة بالميزانية قرين كل اسم عما يختص بقيات الضرائب ومقادير التوائف وما أشبه ذلك كلها صحيحة ومطابقة لسجلات المديرية المواعيد التى يمكن لكل من الصراف أن يتفرغ فيها لاداء الاعمال المذكورة آنفا هذه يجب الاتفاق عليها بين مفتشى فلك الزمام ومأمورى المرا كزمباشرة

رابعا - قسم الهندسة عليه أن يرسل لمراقبة الاموال المقررة بالمالية مباشرة دفتر البلد التى انتهت المشتمل على عملية المساحة والميزانية والتفريغ ويكون هذا الدفتر مرفقا بنسخة من خريطة الناحية وعليه أيضا أن يرسل لمراقبة الاملاك بالمالية نسخة من الخريطة وصورة الميزانية المختصة بكل بلد

خامسا - مراقبة الاموال المقررة عليها أن ترسل للديرية ذات الاختصاص الدقتر  
المستعمل على المساحة والميزانية والتفريع وذلك لاجل تحرير المكلفة الجديدة فى ظرف  
ثلاثين يوما وهذا الميعاد يسوغ مدها من خاص من المراقبة المشار اليها وذلك فى الاشهر  
التي تكون أفساط الاموال المقررة تحصيلها فيها جسيمة

سادسا - زيادات المساحة التي توجد من نتيجة فك الزمام هذه تكون المعاملة فى شأنها  
بحسب التعليمات المخصوصية (١)

والتغييرات التي تنشأ عن بيع أطيان من أملاك الحكومة أو عن أسباب أخرى يكون  
مشورها تنفيذ التعليمات المتقدم القول عنها هذه يلزم على المدير بات أن تدرجها بالمكلفات  
الجديدة حينما يحصل تبليغ ذلك اليها من مراقبة الاملاك

سابعا - الاجراءات التي تضمنتها البنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذه التعليمات  
تسرى على البلاد التي بدئ بفك الزمام فيها ولم ينته لآت والتي سيصير فك زمامها فى المستقبل

وعلى مراقبة أملاك الميرى اتمام ميزانيات البلاد الجارى العمل الآن بها فى تحرير  
ميزانياتها وكذلك البلاد التي كتب لها قسم الهندسة عنها بانها تمت ويكون نهو ذلك كله  
فى ظرف المدة التي يحددها جناب ناظر ادارة أملاك الميرى

أما البلاد التي انتهت بها عملية فك الزمام غير المنصوص عنها بالفقرة السابقة فهذه يجب  
على قسم الهندسة أن يعمل ميزانياتها ويرسل دفاترها لمراقبة الاموال المقررة فى ظرف المدة  
التي يحددها عن كل بلد جناب مدير عموم المساحة

(١) تراجع هذه التعليمات فى الباب العشرين فصل أول فى الاملاك الحرة وجه ١١٤

## الباب الثالث في ترتيب فيات الضرائب

### أموال

( في ١٩ دمج سنة ١٨٩١ )

٦٠٧ الضريبة المقررة على الايمان التي أعطيت سابقا بطريق المزا تحت عنوان «منطروف»  
يصير تنزيلها من أول يناير سنة ١٨٩٢ وجعلها موازية لأعلى فية مقررة للاموال الخراجية  
في الخوض الكائنة به تلك الاطيان

### أموال

( في ٢٦ دمج سنة ١٨٩١ )

٦٠٨ المادة ١ - يضاف في المستقبل عن الورد وأجرة الصيارف على أصل قيمة أموال  
الاطيان

٦٠٩ المادة ٢ - كسور الجنيه المصري التي تكون أقل من ١٠ ملليم لا تدخل في المستقبل  
ضمن فيات أموال الاطيان

٦١٠ المادة ٣ - تحدد فيات أموال الاطيان بحسب الارقام المبينة في الجداول المرفقة  
بهذا

جدول بيان فئات ضرائب الاطيان المربوطة والحالة هذه بما فيها من الورد وخدمة الصراف ٦١١

مديرية الترقية				مديرية القليوبية			
عشوري		خسراجي		عشوري		خسراجي	
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م
١	١١٠	١	٦٠٠	١	٩٢٠	١	٦٤٠
١	٢٠	١	٥٣٠	١	٨٦٠	١	٥٩٠
١	٨٦٠	١	٥٠٠	١	٧٩٠	١	٥٨٠
١	٧٧٠	١	٤٠٠	١	٧٤٠	١	٥٤٠
١	٦٩٠	١	٣٠٠	١	٦٨٠	١	٥١٠
١	٥٢٠	١	٢٠٠	١	٦٠٠	١	٤٥٠
١	٣٥٠	١	١٥٠	١	٥٠٠	١	٤٢٠
١	١٨٠	١	١٠٠	١	٤٠٠	١	٣٥٠
		١	٥٠	١	٣٠٠	١	٣١٠
				١	٢٠٠	١	٢٩٠
				١	١٠٠	١	٢٣٠
				١	٥٠	١	١٨٠
						١	٥٠

مديرية الدقهلية				مديرية الغربية			
عشوري		خسراجي		عشوري		خسراجي	
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م
١	١١٠	١	١٦٠	١	٩٤٠	١	٦٣٠
١	٢٠	١	١٢٠	١	٨٧٠	١	٥٩٠
١	٨٥٠	١	٨٠	١	٨٥٠	١	٥٦٠
١	٧٧٠	١	٥٠	١	٨١٠	١	٥٢٠
١	٦٩٠	١	٠٠	١	٧٤٠	١	٤٦٠
١	٥٢٠	١	٩٩٠	١	٦٨٠	١	٤٢٠
١	٣٥٠	١	٩٦٠	١	٦٠٠	١	٣٩٠
١	١٨٠	١	٩٢٠	١	٥٠٠	١	٣٣٠
		١	٨٦٠	١	٤٠٠	١	٢٠٠
		١	٧٩٠	١	٣٠٠	١	١٥٠
		١	٧٣٠	١	٢٠٠	١	١٣٠
		١	٦٠٠	١	١٠٠	١	٧٠
		١	٥٠٠	١	٥٠	١	٠
		١	٤٠٠				
		١	٣٠٠				
		١	٢٠٠				
		١	١٥٠				
		١	١٠٠				
		١	٥٠				
		١	٠٠				

مديرية المنوفية				مديرية البحيرة			
مشمورى		خسراجى		مشمورى		خسراجى	
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م
٦٥٠	١	٣٠	١	٣٩٠	١	٢٠	١
٦٤٠	١	٩٢٠	١	٣١٠	١	٨٥٠	١
٦٣٠	١	٨٢٠	١	٢٦٠	١	٦٩٠	١
٦١٠	١	٧٢٠	١	٢٥٠	١	٦٠٠	١
٥٨٠	١	٦٠٠	١	١٨٠	١	٥٢٠	١
٥١٠	١	٥٠٠	١	١١٠	١	٣٥٠	١
٤٢٠	١	٣٠٠	١	٥٠	١	١٨٠	١
٣١٠	١	٢٠٠	١	١٠	١	٣١٠	١
٢٢٠	١	١٠٠	١	٩٩٠	١	٢٢٠	١
١٨٠	١	٥٠	١	٩٢٠	١	١٠٠	١
٥٠	١	٠	١	٨٨٠	١	٥٠	١
				٨٦٠	١	٢٠	١

مديرية الجيزة				مديرية بنى سويف			
مشمورى		خسراجى (*)		مشمورى		خسراجى	
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م
٦٤٠	١	٨٠٠	١	٥٧٠	١	٧٧٠	١
٥٠٠	١	٧٥٠	١	٣٢٠	١	٦٩٠	١
٤٨٠	١	٧٠٠	١	١٩٠	١	٦٠٠	١
٣٧٠	١	٦٥٠	١	١٢٠	١	٥٢٠	١
٣٥٠	١	٦٠٠	١	٦٠	١	٤٣٠	١
٢٥٠	١	٥٠٠	١	٩٩٠	١	٣٤٠	١
٢٤٠	١	٤٠٠	١	٩٣٠	١	٢٦٠	١
٢٢٠	١	٣٠٠	١	٩١٠	١	١٨٠	١
١٠٠	١	٢٠٠	١	٨٦٠	١	٥٠	١
٥٠	١	١٠٠	١	٧٩٠	١	٠	١
٠	١	٥٠	١				
٩٥٠	١	٢٠	١				
٩٠٠	١	٠	١				

(\*) ماعدا مركز طنج (الصف)

مديرية النيبا					مديرية القيسوم				
عشوري		خسراجي			عشوري		خسراجي		
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	جنيه م
٧٧٠	.	٧٤٠	.	١ ٢٢٠	٧٧٠	.	٧٩٠	.	١ ٢٦٠
٧٥٠	.	٦٨٠	.	١ ٢٢٠	٦٩٠	.	٧٢٠	.	١ ٢٢٠
٦٩٠	.	٦٠٠	.	١ ٢٠٠	٦٠٠	.	٦٩٠	.	١ ٢١٠
٦٠٠	.	٥٠٠	.	١ ١٢٠	٥٢٠	.	٦٦٠	.	١ ١٢٠
٥٢٠	.	٤٠٠	.	١ ٧٠	٤٢٠	.	٦٠٠	.	١ ١٠٠
٤٣٠	.	٣٠٠	.	٩٨٠	٣٥٠	.	٥٠٠	.	١ ٨٠
٣٥٠	.	٢٠٠	.	٩٤٠	٢٦٠	.	٤٠٠	.	١ ٥٠
٢٦٠	.	١٠٠	.	٨٧٠	١٨٠	.	٣٠٠	.	٩٧٠
١٨٠	.	٥٠	.	٨٢٠			٢٠٠	.	٩٥٠
				٨١٠			١٠٠	.	٨٩٠
							٥٠	.	٨٦٠
								.	٨٤٠

مديرية جرجا					مديرية أسبوط				
عشوري		خسراجي			عشوري		خسراجي		
مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	جنيه م	مليم	جنيه م	مليم	جنيه م	جنيه م
٧٧٠	.	٨٦٠	.	١ ٤٥٠	٧٧٠	.	٥٠	.	١ ٤٦٠
٦٩٠	.	٨٠٠	.	١ ٢٨٠	٦٩٠	.	٩٩٠	.	١ ٢٩٠
٦٠٠	.	٧٠٠	.	١ ٢١٠	٦٠٠	.	٩٦٠	.	١ ٢٨٠
٥٢٠	.	٦٠٠	.	١ ٢٥٠	٥٢٠	.	٩٢٠	.	١ ٢٧٠
٤٣٠	.	٥٠٠	.	١ ١٨٠	٤٣٠	.	٨٦٠	.	١ ٢٥٠
٣٥٠	.	٤٠٠	.	١ ١٢٠	٣٥٠	.	٧٩٠	.	١ ٢١٠
٢٦٠	.	٣٠٠	.	٥٠	٢٦٠	.	٧٠٠	.	١ ٢٦٠
١٨٠	.	٢٠٠	.	٩٩٠	١٨٠	.	٦٠٠	.	١ ٢٥٠
		١٠٠	.	٩٢٠	١٤٠	.	٥٠٠	.	١ ٢٤٠
							٤٠٠	.	١ ٢٢٠
							٣٠٠	.	١ ١٨٠
							٢٠٠	.	١ ١٢٠
							١٠٠	.	٩٠

محافظة السويس	
مليم	٨٢٠
جنيه مصري	٦٢٠

٦١٢ بيان فواتير ضرائب الاطيان بما فيها من الورد وخدمة الصراف المربوطة بمديرية قنا  
ومديرية الحدود (اصوان) ومركز الطفيح (الصف) بمديرية الجيزة اعتبارا من اول يناير  
سنة ١٨٩٢ تطبيقا لامر العالي الصادر في ٣١ مارس سنة ١٨٩١

مديرية قنا						مديرية الحدود (اصوان)					
عشوري			خراجي			عشوري			خراجي		
ملم	جنيه	ملم	ملم	جنيه	ملم	ملم	جنيه	ملم	ملم	جنيه	ملم
١	٥٠٠	٦١٠	١	٤٠٠	٦٩٠	١	٤٠٠	٦٩٠	١	٤٠٠	٦٩٠
٩٥٠	٤٥٠	٦٠٠	٩٠٠	٣٥٠	٦٥٠	٩٠٠	٣٥٠	٦٥٠	٩٠٠	٣٥٠	٦٥٠
٩٠٠	٤٠٠	٥٢٠	٨٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٦٠٠	٨٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٨٠٠	٣٥٠	٤٣٠	٧٠٠	٢٥٠	٥٢٠	٧٠٠	٢٥٠	٥٢٠	٨٠٠	٣٥٠	٦٠٠
٧٥٠	٣٠٠	٣٥٠	٦٥٠	٢٠٠	٤٥٠	٦٥٠	٢٠٠	٤٥٠	٧٥٠	٣٠٠	٦٠٠
٧٠٠	٢٠٠	٢٧٠	٦٠٠	١٥٠	٤٣٠	٦٠٠	١٥٠	٤٣٠	٧٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٦٥٠	١٠٠	٢٦٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٥٥٠	١٠٠	٣٥٠	٦٥٠	٣٠٠	٦٠٠
٦٠٠	٥٠	١٨٠	٥٠٠	٥٠	٣٠٠	٥٠٠	٥٠	٣٠٠	٦٠٠	٣٠٠	٦٠٠
٥٥٠	٠	٠	٤٥٠	٠	٢٦٠	٤٥٠	٠	٢٦٠	٥٥٠	٠	٢٦٠

مديرية الجيزة مركز الطفيح (الصف)				
عشوري		خراجي		
ملم	جنيه مصري	ملم	جنيه مصري	ملم
٢٥٠	١	٦٥٠	٠٠	٠٠
١٠٠	١	٦٠٠	٠٠	٠٠
٥٠	١	٥٥٠	٠٠	٠٠
٠٠	١	٤٥٠	٠٠	٠٠
٩٥٠	٠٠	٤٠٠	٠٠	٠٠
٩٠٠	٠٠	٣٥٠	٠٠	٠٠
٨٥٠	٠٠	٢٠٠	٠٠	٠٠
٨٠٠	٠٠	١٥٠	٠٠	٠٠
٧٥٠	٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠
٧٠٠	٠٠	٥٠	٠٠	٠٠

بيان العشوري واراضي مديرية الجيزة



## فثور من ظارة الاليس

(في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١)

أولا - من الان فصاعدا لا يصير ربط فيات ضرائب نهائية تخرج عن الفيات الجديدة ٦١٣ وكذلك فيات الضرائب المربوطة موقتا التي يلزم اضافة عن الورد وخدمة الصراف على كل قيمة منها هذه يجري درجها ضمن ترتيب الفيات الجديدة اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢

ثانيا - فيات الضرائب الموقفة التي تربط في المستقبل بصير درجها ضمن ترتيب الفيات الجديدة

ثالثا - الاطيان المربوطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من ذكره نو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ (١) فبايكون منها مربوطا لمدة سنتين تربط بواقع الفدان عشرين مليما والمربوط لمدة ثلاث سنوات تربط بواقع الفدان ستين مليما والمربوط لمدة خمس سنوات تربط بواقع الفدان مائة مليم وعشرة وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٢ وهذه الفيات داخل فيها عن الورد وخدمة الصراف

عند عمل حساب كسورات الفدان فما يظهر من كسورات أقل من مليم واحد يترك

رابعا - الاطيان التي ستربط عليها ضريبة موقفة لمدة معينة بحسب اعتبار السنة التي يصير الربط فيها كاملة أي أن الربط الموقت المذكور يكون انتهاء لغاية آخر السنة أما الاطيان المربوطة عليها والحالة هذه ضريبة موقفة تطبيقا للوائح والتعليمات الجاري العمل بها فاذا كانت مدتها تنتهي في بحر السنة فيصير امتدادها لغاية آخر السنة المذكورة وبذلك تسري الضريبة الموقفة لغاية آخر السنة التي تنتهي فيها مدة الربط

في المستقبل لا يصير تعديل أدنى قيمة من فيات الضرائب في بحر السنة حسبما هو جاري في حق الاطيان المربوطة عليها ضريبة بمقتضى البند الاول من ذكره نو ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بمعنى أن فيه الضريبة التي تربط سواء كان في بحر سنة ١٨٩٢ أو في بحر السنين التالية تستمر لغاية آخر السنة التي ينتهي فيها الربط بالقيمة المذكورة

(١) هذا الامر العالي ألقى واستبدل بالامر الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ - راجع وجه ١١٢

## أموال

(في ١٠ مايو سنة ١٨٩٩)

خاص بتعديل ضرائب الاطيان

- ٦١٤ المادة ١ - مرخص لناظر المالية أن يشرع في عمل تعديل ضرائب الاطيان في كل مديرية عندما تم عمليات فكا الزمام في قسم من أطيانها كافي للعمل
- ٦١٥ المادة ٢ - يحسب متوسط الضريبة في كل بلد على الاطيان المربوطة بضرائب نهائية بقيمة ٢٨,٦٤ في المائة من متوسط ايجار الاطيان المذكورة حسب ما تقدر معرفة اللجان التي قامت بإجراء ذلك التقدير في سنتي ١٨٩٥ و ١٨٩٦
- ٦١٦ المادة ٣ - تقسم أطيان كل بلد الى حياض تكون أطيان الحوض الواحد منها متماثلة في النوع ولذلك يجب أن تعطى لكل من تلك الحياض فية ضريبة واحدة مخصوصة بحيث ان متوسط ضريبة البلدي وازي المتوسط المقرر بالسلف ذكره بالمادة الثانية
- ٦١٧ المادة ٤ - الاطيان التي لم تكن تالفة وانما هي في الحقيقة أقل من درجة باقي أطيان الحوض تربط عليها فيات ضرائب مؤقتة لحدا ما يمكنها تحمل الضريبة المقررة للحوض وهذه الفيات المؤقتة يجري تقديرها في ذات الوقت الذي يحصل فيه تقدير الضرائب على الحياض وانما تعان الاطيان في بحر السنة السابقة السنة التي يجري فيها تنفيذ عمل تعديل ضرائب المديرية
- ٦١٨ المادة ٥ - يجري تعديل أموال كل بلد على القاعدة المينة قبل بمعرفة لجان مؤلفة من مندوب من قبل نظارة المالية ومن اثنين عمدتين من ضمن أربعة عمد من المركز يعينون بمعرفة عمد المركز ذاته ومن عمدة البلدياتها ومن اثنين مزارعين من البلد يعينان بمعرفة كبار مزارعي البلدياتها
- وقرارات اللجان لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من أربعة أعضاء على الاقل يكون منهم مندوب نظارة المالية وأحد العمدة المنتخبين
- وينشر إعلان في الجريدة الرسمية وفي البلدية تعين فيه تاريخ البدء في العمل ويكون النشر قبل ذلك بخمسة عشر يوما على الاقل وكل مالئ يكون له الحق في الحضور وقت تقدير ايجار أطيانه

وتشتر نتيجة أعمال اللجان في البلد وكل مالك يكون له الحق في بحر شهر واحد من تاريخ هذا التشر أن يطلب استئناف التقدير

والنظر في الطلبات والفصل فيما يكون بعرفة لجنة مؤلفة من وكيل المديرية بصفة رئيس ومن أحد مفتشي المالية ومن أحد عمد المركز ينتخب بعرفة اللجنة ومن عضوين من أعضاء مجلس المديرية يعينان بعرفة هذا المجلس

وقرارات هذه اللجنة لا تعتبر صحيحة الا اذا كانت الهيئة مشكلة من الرئيس ومن عضوين بالاقال منهم مفتش المالية

المادة ٦ - بعد اتمام العمل في أية مديرية والتصديق النهائي من نظارة المالية على الضرائب الجديدة يشرعن هذه الضرائب في البلاد مع الاعلان بأن الضرائب الجديدة يعمل بها ابتداء من أول يناير من السنة الخامسة التالية للسنة التي حصل التشر فيها

ومتى انتهى العمل في جميع المديريات فلا يعمل تعديل ضرائب آخر قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة وذلك بدون اخلال بما تقتضيه الاوامر الجارية العمل بها الآن أو التي ستصدر فيما يتعلق برفع الاموال غير أنه عما يخص بأطيان الوجه القبلي التي تصير قابلة لزراعة الصنفي بواسطة انشاء الخزانات فيبعد انتهاء الاعمال ستتمد نحوها اجراءات خصوصية وتقدم في الوقت المناسب للجمعية العمومية

المادة ٧ - لا يسوغ في أي حال من الاحوال أن تزيد أعلى ضريبة عن ١١٤ قرشا ٦٢٠ عن الفدان الواحد

جدول بيان فئات الضرائب الجديدة المحسبة بواقع ٢٨,٦٤ في المائة  
من فئات الايجار (١)

فئات الضرائب الجديدة	فئات الايجار	فئات الضرائب الجديدة	فئات الايجار
١٦٤	٥٧٥	٨٦	٣٠٠
١٥٧	٥٥٠	٧٩	٢٧٥
١٥٠	٥٢٥	٧٢	٢٥٠
١٤٣	٥٠٠	٦٥	٢٢٥
١٣٦	٤٧٥	٥٧	٢٠٠
١٢٩	٤٥٠	٥٠	١٧٥
١٢٢	٤٢٥	٤٣	١٥٠
١١٥	٤٠٠	٣٦	١٢٥
١٠٧	٣٧٥	٢٩	١٠٠
١٠٠	٣٥٠	٢٢	٧٥
٩٣	٣٢٥	١٤	٥٠

(١) يسوغ زيادة قرض واحد على كل من هذه الفئات أو تنقيص قرض واحد منها بحسب الاحوال التي يترأى  
لجان التقدير اجراء ذلك فيها

## الباب الرابع في مال النخيل

مثور من نظارة الماليس

(في ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٠ - ٢٤ مايو سنة ١٨٧٣)

الاراضى المنزوعة نخيلا فاعدا الاموال أو العشور المربوطة على الاطيان مقرر على ٦٢١  
النخيل عشور سنويا

أمر مال

(في ٢٨ مايو سنة ١٨٨١)

بند ١ - تربط عشور النخيل باعتبار قرشين ونصف على كل نخلة في جميع جهات ٦٢٢  
القطر المصري ماعدا جهات الواحات وقسم حلقا التابع لمديرية أسنا فان عشور النخيل فيها  
تكون قرشا ونصفا على كل نخلة من ابتداء سنة ١٨٨١ الجارية

بند ٢ - تربط العشور المذكورة على جميع النخيل الحامل للثمر أو للطلع في سنة ١٨٨١ ٦٢٣  
فيشمل الذكرو منها والاخرى ويدخل في ذلك النخيل المغروس في أراضى الاوقاف الخيرية

بند ٣ - يعنى من العشور ٦٢٤  
أولا - النخيل المغروس في حيطان وجنائن بيوت السكن التى تدفع عليها عوائد  
الاملاك

ثانيا - النخيل المغروس في حيطان وجنائن محلات العبادة والمدافن

بند ٤ - ربط العشور على الوجه المقرر أعلاه يكون بمقتضى تعداد النخيل الجارى ٦٢٥  
الآن والعشور التى تربط على هذا الوجه عن سنة ١٨٨١ يستمر اعتبارها والعمل بها فى الأربع  
سنوات التالية للسنة المذكورة ولا عبرة بما يحدث فى هذه المدة من الزيادة أو النقصان فى كمية  
النخيل التى تصلح لربط العشور عليها

## أمر مال

( في ٢٦ مارت سنة ١٨٩٠ )

٦٣٦ المادة ١ - يجرى تعداد الخيل بعموم القطر المصري في كل خمس سنوات مرة لربط المال على مقتضاه والمال الذي يربط على وجه ماذر يعتمد لمدة الخمس سنوات بدون التفات لما يحدث في بحر هذه المدة من زيادة أو نقصان في كمية الخيل المربوط عليه المال والتعداد الذي يصير اجاؤه في السنة الجارية يعتمد لأول مدة خمس سنوات اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٠

٦٣٧ المادة ٢ - تسخر مربية الاجراء أحكام أمرنا الرقم ٢٠ جادى الثانية سنة ١٢٩٠ ( ٢٨ مايه سنة ١٨٨١ )

## الباب الخامس في التكليف

مقرر من نظارة المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ (١)

٦٢٨ ان التكليف لا يلزم تعديله الا بموجب عقود محررة قانونا سواء كان أمام المحاكم الشرعية أو أمام المحاكم المختلطة أو أيضا بموجب أحكام أو عقود مسجلة بصفة قانونية بالمحاكم المختلطة على أن جميع هذه الأوراق جارية نيلغها مباشرة للدرية ولاسل أن هذا التبليغ هو لحفظ النظام العام ولكي تيسر لجهة الادارة معرفة الاشخاص المقتضى مطالبتهم بسداد الاموال الخاصة بالعقار المحرر عنه العقد معرفة تامة وبدون أدنى ريب

وعلى ذلك فإن عملية نقل التكليف بنفاذ الاموال لا يجوز ناجز أوها قاط الا طبقا لتعليمات البادى ذكرها حتى بذلك يمنع حصول انتقالات غير مستوفاة التي وان كانت لا توجب مسؤولية على الحكومة الا أنها في الحقيقة يمكن أن تعس بصوالح الغير هذا من جهة ومن جهة أخرى قد يوجب كثيرا من الاحيان عند دور وعقد مسجل الى جهة الادارة أن التكليف لم يكن باسم المتصرف في العقار سواء كان بالبيع أو غيره وذلك بسبب الانتقالات التي حصلت قبل ذلك العقد ولم يحصل تسجيلها ففي هذه الحالة لا يجب نقل التكليف بموجب آخر عقد ان لم تكن الرسوم القانونية قد تسددت ابتداء على الانتقالات السابقة وهذه الرسوم ملزم بها المشتري أو الأبل اليه العقار ما لم يوجد اشتراط بالعقد الأخير بخالف ذلك

مستخرج من المنشور الصادر من نظارة المالية  
(في ٢ مارس سنة ١٨٩٩)

٦٢٩ اذا كان عند نقل التكليف توجد جلة رسوم مقتضى تسجيلها فيحصل منها رسم واحد فقط بحيث يكون هو الأقل قيمة من تلك الرسوم مع صرف النظر بالكلية عن رسم القسمة في كافة الاحوال مادام أن العقود الجارية تسجيلها بالمحاكم المختلطة ليس جاري يدفع هذا الرسم عليها

مستخرج من المنشور الصادر من نظارة المالية  
(في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٩)

٦٣٠ وفي حالة تعدد البيوع بدون تسجيل فاذا سجل المشتري الأخير عقده فلا يطلب منه رسوم نسبية الاعلى بيع واحد ولكن على الأقل قيمة من تلك البيوع

(١) أرسلت تعليمات بتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٩٨ بخصوص إنشاء المكلفات وسير العمل فيها بمشور صدر للديريات في ٢١ ابريل سنة ١٨٩٨

[illegible]



## أقاليم الوجه البحري

## تقريره العمومي

بيان أقطار أموال وعشور الاطيان ومال الخيل

أشهر		البحيرة (١)		القرية		القفيلة		المتوفه		الشرقيه		القلويه	
		ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب
		ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب	ط	ب
يناير	طوبه	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠
فبراير	أمشير	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	١	٠٠
مارس	برمهات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أبريل	برموده	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مايه	بشنس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
يونيه	بؤنه	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠	٢	٠٠
يوليه	أبيب	٣	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠	٣	٠٠
أغسطس	مسرى	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سبتمبر	فوت	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أكتوبر	باه	٦	٨	٦	٨	٦	٨	٦	٨	٦	٨	٦	٨
نوفمبر	هانور	٧	٩	٧	٩	٧	٩	٧	٩	٧	٩	٧	٩
ديسمبر	كبهك	٣	٢	٣	٢	٣	٢	٣	٢	٣	٢	٣	٢
		٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

(١) بهذا المديرية ثلاثة بلاد مركز الخيله وبلدان مركز اتاى البارود بها اطيان فواريه

تريفة شخصية

بيان أفساط أموال وعشور الاطيان

المديريات	المراكز	عدد البلاد	ط	ع	م	م	ط	ط	ط	ط	ط
الدقهلية	دكرنس .....	جميعه	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	فارصكور .....	جميعه	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	السبلابن .....	٢٩	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	التصوره .....	٢٠	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
الغربية	فوق .....	جميعه	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	شربين .....	جميعه	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	دسوق .....	١٨	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	طلخا .....	٢٢	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	كفر الشيخ .....	٣٤	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	الحله .....	١١	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
الجيزة	دمهور .....	جميعه	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	شبراخيت .....	٤٣	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	أبوحمص .....	٢٢	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	كفر الفوار .....	١٠ <sup>(١)</sup>	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	اتياى البارود .....	١٣	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	رشيد .....	٢	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	مأمورية عشور اسكندريه .....	٨	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	المولعين الذين تكون جميع اطيانهم مربوطه بمشرف قروس فاندون بنواحيها الخارج	جميعها	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	النجلة .....	١٠	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	أبوحمص .....	٩	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	اتياى البارود .....	٦	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط
	كفر الفوار .....	٢	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط	ط

(١) من ضمنها خمسة بلاد بها اطيان فويليه

(٢) بها اطيان فويليه

بيان أقساط مال الاطيان ومال النخيل خاصة بعض المصالح والشركات

ديوان الاوقاف ...	على قسطين متساويين في أول يونيه وأول ديسمبر من كل سنة
الدائرة السنية ...	المديريات المخصصة للسالية جزء في يونيه وجزء في سبتمبر وجزء في ديسمبر المديريات المخصصة لصندوق الدين حسب أقساط الاهالى
مصلحة الدومين ...	مديرية الغربية النصف في ابريل والنصف في اكتوبر مديرية القيوم في ديسمبر
الكتبة الخديوية	في شهر ديسمبر من كل سنة
حفلة الوادى التابع لنظارة الاشغال العمومية	الربع في يونيه والثلاثة ارباع في ديسمبر
شركة الكوم الاخضر	مقدما كل ستة شهور
شركة ابوقير .....	في آخر ديسمبر من كل سنة

## الفصل الثانى فى أحكام عمومىة

(مدة السنة)

أموال

( فى ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ )

- ٦٣٢ بند ١ - مدة السنة الحسابية هى اثنا عشر شهرا ابتداءها أول يناير ومنتهىها ٣١ ديسمبر  
٦٣٣ بند ٢ - ترحل الى حسابات السنة التالية البواقي المستحق فتحصيلها من الاموال المقررة والالتزامات وإيجارات أملاك الميرى

(توريد الاموال)

قرار من نظارة المالية

( فى ٢٨ يناير سنة ١٨٨٠ )

- ٦٣٤ بند ١ - ان كافة أرباب الاطيان عشورية كانت أوخراجية على وجه العموم ملزومون من الآن فصاعدا بتأدية ما عليهم من الاموال والعشور الى صرفاء البلدة الكائنة فيها أطيانهم وكذلك فى أقلام العوائد بكون توريد هالىد صرفاء البلد التى هى فيها أو بخزينة الجهة التابعة اليها أقلام العوائد المذكورة  
٦٣٥ بند ٢ - عدم قبول شئ من الآن من الأموال والعشور بأية خزينة من خزائن الحكومة من أحد الممولين الا ليد صرفاء البلد الكائن فيها الطين

(أمانات)

فتور من نظارة المالية

( فى ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠ )

- ٦٣٦ المبالغ التى يدفعها الممولون على سبيل أمانة لاجل توقيف اجرا آن الجزأ أو البيع مندهم الى أن ينتهى الامر فى المسائل المتعلقة بالاموال حسبها هو مدون بالمادة الثالثة من الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠ يلزم أيضا توريد هالىد صرفاء البلد الكائنة فيها الاطيان

## قرار من نظارة المالية

( في ٣ فبراير سنة ١٨٩٨ )

المادة ١ - أرباب العقارات الكائنة بالمديريات الغير مخصصة المكلفون بدفع ٦٣٧  
أموال سنوية تبلغ ٢٠٠ جنيه فاكثر اذا فضلوا دفع الاموال لخزينة المديرية أو لخزينة  
نظارة المالية بحسب اختيارهم عوضا عن دفعها لصراف البلد الكائنة بها عقاراتهم  
يجابون لذلك

المادة ٢ - الدفع يجب أن يكون قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر الذي  
يستحق فيه القسط مع تقديم الورد

المادة ٣ - اذا حصل الدفع لخزينة المالية فبعد المبلغ المدفوع بالورد يجب أن يكون ٦٣٩  
بعرفة مدير الاموال المقررة بالمالية واذا حصل لخزينة المديرية فالقيد كذلك يكون  
بعرفة الباشكاتب وفي حالة غياب أيهما يكون القيد بعرفة من يقوم مقامه

المادة ٤ - كل من الموطنين المذكورين يكون القيد بالورد بعرفته بعد اطلاعه على ٦٤٠  
علم الخبر المنفصل من حافظة توريد النقدية استمارة رقم ٣٧ وأخذ من الموزع

المادة ٥ - في حالة توريد النقدية لخزينة المالية يعطى اخطار عنها من الاموال ٦٤١  
المقررة في مسافة ٢٤ ساعة الى المديرية وعليها تبليغه في مسافة ٢٤ ساعة أيضا الى  
الصراف الاجراء انصم بحريته لحساب المحول  
على المديرية أن تراعى نفس هذا الاجراء وهذا البعد اذا كانت النقدية وردت بخزينة

## قرار من نظارة المالية

( في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ )

المادة ١ - أرباب العقارات الكائنة بالمديريات المخصصة المكلفون بدفع أموال ٦٤٢  
تبلغ سنويا مائتي جنيه فاكثر اذا فضلوا دفع الاموال لخزينة المديرية أو لخزينة صندوق  
الدين بمصر بحسب اختيارهم عوضا عن دفعها لصراف البلد الكائنة بها عقاراتهم فيجابون  
لذلك

المادة ٢ - الدفع يجب أن يكون قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر المستحق ٦٤٣  
فيه القسط

٦٤٤ المادة ٣ - اذا حصل الدفع نظريته صندوق الدين فقيد المبلغ المدفوع يجب أن يكون بالورد بمعرفة مدير الاموال المقررة بنظارة المالية وفي غيابه يكون القيد بمعرفة من يقوم مقامه وذلك عندما يتقدم من طرف الدافع نفس الوصل المحرر من صندوق الدين باستلام المبلغ المدفوع

٦٤٥ المادة ٤ - اذا حصل الدفع للمديرية فقيد المبلغ المدفوع بالورد يكون بمعرفة الباشكاتب وفي حال غيابه بمعرفة من يقوم مقامه

٦٤٦ المادة ٥ - الموظفان المذكوران بالمادتين السابقتين عند اجرائهما قيد المدفوع بالاوراد يجب أن يسردا الايصالات المحررة من صندوق الدين أو من المديرية

٦٤٧ المادة ٦ - اذا حصل الدفع بمصرف ادارة الاموال المقررة يجب عليها أن تخطر المديرية في ظرف أربع وعشرين ساعة تضي من وقت وصول اعلام من صندوق الدين بحصول الدفع وبالنسب يجب على المديرية أن تبلغ ذلك الى صراف البلد لحصم المدفوع بحجريته الى حساب الممول

وأن تراعى اعتبار هذا الزمن أيضا فيما لو كان الدفع قد حصل نظريتها

## الفصل الثالث

### في احتساب المقابلة

#### قانون التصفية

(في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠)

بند ٨٩ - ينقص مبلغ سنوي قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصري ابتداء من أول يولييه ٦٤٨ سنة ١٨٨٠ لاجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الإيرادات المينة في الميزانية المخصصة للدين العمومي بمقتضى بند ١٦

والمقدار المذكور يجري توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بانقسام سنوية ينقسم من أصل أموال الاطيان وهذا التوزيع يصير اجزاؤه بينهم بالنسبة لصافي مطالباتهم التي تنقرر من واقع حساب كل منهم

بند ٩٠ - الانقسام السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتنفيد بالبلاد ٦٤٩ في دفتر خصوصي يدرجه في الحسابات المفتوحة فيه لكل من أرباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالي والقسم التابعة له وبيان الاطيان التي تخص بها الانقسام المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيازتها ومقدار ضريرتها وعند نقل ملكية كل أرض يستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذي يقابل مقدار الاطيان المباعة من حساب مالكتها الاصلى ويضاف لحساب المالك المستجد في الدفتر الخصوصي المذكور

بند ٩٢ - يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات وعند انتقال الملكية شهادة بين فيما مقدار التقسيط السنوي الذي يتفقد في دفتر البلدة الخصوصي والتقايط السنوية تنفد كل سنة في الاوراد التي تستخرج من جريدة الممولين وتستزل من ضرائب اطيانهم

وفي المواعيد التي تحددها معرفة ناظر المالية على الصارف أن يخصموا لكل سنة تقاسيط السنة الجارية في دفاتر تحصيل الاموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال اطيانهم وفي مقابلة هذه الخصومات يبقى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذي تخصص لتأدية هذه السنوات ومع ذلك فان الجزء الذي يخص منها المدير يات المخصصة للدين العمومي بالمرور من خزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و ٢٦ اكتوبر

## مشور من نظارة المالية

( في ٢٢ مارش سنة ١٨٨٦ )

٦٥١ ان لائحة تعويض المقابلة السابق نشرها من نظارة المالية عملاً بنطوق بند ٩٣ من قانون التصفية تقضى بخصم تعويض كل سنة لاربابه في شهر يناير من السنة التالية مما عساه يكون باقياً عليهم من الاموال لغاية السنة الماضية والا يكون احتسابه من المستحق عليهم في السنة الواقع فيها الخصم ومن حيث انه عند حصول انتقالات في ملكية الاطيان بواسطة بيع وشراء وما شابه ذلك فانه يجرى نقل أموالها على من آلت اليهم سواء كان عن أقساط متأخرة لغاية تاريخ وصول اذن المديرية لتصارف البلديات على التكليف وعن أقساط قابلة فاذا كان قسط تعويض المقابلة عن السنة التي وقع فيها نقل الملكية سبق خصمه للاطيان فالنقل من الاموال على مالكيها الجديد يكون بالطبع عن الصافي أى من بعد استبعاد قسط المقابلة والاعند حلول ميعاد الخصم فيخصم في وقته مما يكون على الاطيان من الاموال في اسم مالكيها الجديد

## مشور من نظارة المالية

( في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ ) (١)

٦٥٢ حيث ان مقتضيات تتبع المقابلة للاطيان تستلزم اثباتها في حساب كل عمول بالجريدة والورد من واقع الوارد بسجلات المقابلة فيقتضى اذا كان صاحب الاطيان المدفوع عنها المقابلة لم يزل هو الواضع يده عليها اجراء تثبيت مقدار المقابلة بالجريدة والورد بأصول حساب الممول أمام لفظة (مقابلة) أما اذا كانت الاطيان التي من هذا القبيل صارت تجزئها على واضعي اليد فيصير اثبات ما يخص كل جزء منها بحساب واضع اليد بالكيفية المار ذكرها ويتوضح أمام لفظة (مقابلة) ان ذلك من أصل المقابلة المدفوعة من طرف فلان أما التعويض فيورد في كلتا الحالتين بمخصوم حساب الممول في الجريدة والورد أمام لفظة تعويض المقابلة

ومن المعلوم انه في حالة البيع أو الشراء يجري تنزيل مقابلة الاطيان المبيعة من حساب البائع واصافتها بحساب المشتري وهذه الوسطة أى اثبات المقابلة بحساب الممول بالجريدة والورد الذي يبيحه من واقع السجلات يستغنى الحال عن صرف شهادات

(١) هذا المنشور جاء بدلا عنه منشور ١٤ فبراير سنة ١٨٨٧ - تراجع الطبعة الاولى من كتاب



## الباب السابع

### في الاموال المخصصة

#### الفصل الاول

#### في اجراءات صندوق الدين

#### أعمال

( في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ )

- بند ١ - تتربخزينة مخصوصة للديون العمومية معدة لاستلام النقود اللازمة لتأدية فوائد الديون واستهلاكها بطريق الامور تسمان ولصرفها في هذا الغرض خاصة
- بند ٢ - يجب على كل من المأمورين وخزائن الجهات المحلية والمصالح الخصوصية المتوطنين في الحال أوفي الاستقبال بتحويل أو استلام أو جمع الإيرادات المخصصة لتأدية الديون وتوريدها للخزينة العمومية أو بابقائهم تحت طلب المأمورين المرخصين بإعطاء أذونات الصرف في موازيم الحكومة أن يورد بمقتضى هذه الأرادة تلك الإيرادات بالنسبة عن الخزينة العمومية الى الخزينة الخصوصية المرتبة لتأدية الديون العمومية والمعتبرة خزينة فرعية للخزينة العمومية
- وهؤلاء المأمورون وهذه الخزائن والمصالح لا تبرأ ذمتهم براءة معتبرة الا بموجب الايصالات التي تعطى لهم من تلك الخزينة المنوطة بتأدية الديون العمومية وكل أمراً وإيصال غير مذكر يكون باطلا لا تبرأ ذمتهم به
- ويجب على هؤلاء المأمورين وعلى هذه الخزائن والمصالح أن يرسلوا في كل شهر الى ناظر المالية كشفاً مستخلا على بيان الإيرادات التي صار تحصيلها معروفة بمباشرة والتي صار توريدها من طرف مأموري تحصيل الإيرادات المخصصة لتأدية الديون وعلى بيان المبالغ التي صار تسليمها للخزينة الخصوصية المرتبة للديون العمومية وعلى ناظر المالية أن يرسل هذه الكشوفات الى ادارة الخزينة الخصوصية
- بند ٨ - لا يجوز للحكومة أن تجزى في أى نوع من أنواع الاموال والرسوم المقررة خاصة لتأدية الديون أدنى تغيير أو تعديل يستوجب نقصاناً في ايراد تلك الاموال والرسوم ما لم يكن ذلك بموافقة آراء اغلب المأمورين المتوطنين بإدارة خزينة الديون

انما يجوز للحكومة أن تعطي بطريق الالتزام فرعاً واحداً أو أكثر من فروع هذه الإيرادات بشرط أن يكون الالتزام متجاوباً مع التحقيق والتأكد ايراداً مساوياً بالاقبل للإيراد الذي كان جارياً تحصيله قبل الالتزام كما أنه يجوز لها أن تعقد معاهدات تجارية لتعديل رسوم الكمارك

### قانون التخصيص

( في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ )

- ٦٥٦ بند ٩ - الإيرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهي  
أولاً - إيرادات الكمارك والعوائد الجارية تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل في القطر بعد أن يخصم من تلك الإيرادات والعوائد قيمة مصاريف الإدارة  
ثانياً - إيرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة وأسيوط من بعد أن يخصم منها سبعة في المائة على قيمة المحصل في تطهير مصاريف التحصيل والإدارة  
ويدخل في إيرادات المديريات المذكورة جميع الاموال والرسوم بكافة أنواعها المقررة الآن والتي يصير إيجادها في المستقبل ماعداً إيرادات الملح والدخان البلدي  
أما باقي المصالح التي كانت إيراداتها مخصصة أيضاً للدين الموحد بمقتضى الذكر ينال الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٧٦ فتكون خارجة من التخصيص للدين
- ٦٥٧ بند ٣٠ - صندوق الدين الذي صار إيجاده بالأمر الصادر في تاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦ يستلم النقود المخصصة لتسديد فوائده واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لأحكام هذا القانون
- ٦٥٨ بند ٣١ - الأمور والبنوك المانطون بالتخصيلات في المديريات والمصالح المخصصة لإيرادات الدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الإيرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم منها إلا بمخالفات تعطي من قوميون الدين
- ٦٥٩ بند ٣٢ - الأمور والبنوك المذكورون في الأربع مديريات المخصصة للدين يقدمون لقوميون الدين بواسطة نظارة المالية كشوفات شهرية عن كل نوع من الاموال والرسوم مبيهاً الاموال والرسوم المقررة في السنة الجارية والمتأخرات الباقية من السنين السابقة والمبالغ المخصصة والمبالغ التي صار رفعها والمبالغ المحجوزة لتطهير مصاريف التحصيل والإدارة والمبالغ التي وردت لصندوق الدين والباقي بالخزينة لغاية آخر يوم من الشهر وكذلك تقدم كشوفات مماثلة لكشوفات المذكورة في ٢٥ ابريل وفي ٢٥ اكتوبر من كل سنة

- بند ٣٨ - حيث ان كومبارية الدين هم النائبون الشرعيون عن ارباب الدين العمومي فلمهم ان يقيموا امام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناطرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالارادات المخصصة وبسعر فائدة الدين وبالصيانة المكلفة بها الحكومة وبالجملة بشأن كافة التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد
- بند ٣٩ - جميع احكام الاوامر الصادرة في ٢ ماه و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ٦٦١ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الاجراء

## أمر عال

( في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ )

- المادة ٥ - يصير تخصيص قسط سنوي بمقدوره ١٣٠,٠٠٠ جنيه مصري ٦٦٢ (١٢٣٢٣٣ جنيه انكليزي) لسداد هذه السلفة (أى ٢٠٠,٠٠٠) جنيه مصري من أصل مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري الذى نصرح به عوجب فرمان الحضرة السلطانية) وبدرج القسط المذكور ضمن المبلغ المقرر للصرفات الادارية بمقتضى المادة الثامنة عشرة من امرنا الصادر في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥
- القسط السنوي يصير دفعه على أقساط شهرية قدر كل منها ١٠٨٢٣ جنيه مصري (١١١١١ جنيه انكليزي) تورد هاتظارة المالية لصندوق الدين العمومي في أول كل شهر ابتداء من أول يناير سنة ١٨٨٩
- اذا حصل تأخير في دفع أحد الاقساط الشهرية المذكورة فالدائرة البلدية تورد لصندوق الدين بمجر طلبه ذلك ايرادات الاموال المقررة وغير المقررة المضرورة على مدينة القاهرة الجارية تحصيلها بمعرفة المصلحة المذكورة وذلك لغاية الاستحصال بالكامل على قيمة اقساط الستة شهور التي يستحق دفعها ومسئولية ما مورادائرة البلدية في توريد قيمة الاموال المذكورة تكون كالسؤولية المقررة عوجب الامر الصادر في ٢ مايو سنة ١٨٧٦ على موظفي المديرية والادارات المخصصة ايراداتها للدين العمومي
- تعهد الحكومة بان لا تجرى في الاموال المدكورة قبل أدنى تعديل مما يستوجب تنقيص ايراداتها السنوية عن مبلغ ثلثمائة ألف جنيه مصري

## أمرال

( في ٦ يونيو سنة ١٨٩٠ )

٦٦٣ المادة ٣ - القسط السنوي البالغ قدره ١٣٠٠٠٠ جنيه الذي سبق تخصيصه للخدمة سلفة الاربعة ونصف في المائة بموجب أمرنا الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ يزداد عليه مبلغ مساو لفائدة سندات سلفة ٣٠٠,٠٠٠, جنيه مصري المنوّه عنها في المادة الاولى من هذا الامر وهذا القسط بمغافيه الزيادة المذكورة يخصم من المبلغ المخصص لمصاريف الادارة التي تقررت في أوامرنا الصادرة بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٥ و ٢٦ يناير و ٢ ابريل سنة ١٨٨٨ و يوزع بمعرفة فاطر المالية الى صندوق الدين العمومي بمقتضى الشروط المقررة في المادة الخامسة من الامر الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ و يحسب من ضمن الإيرادات المخصصة للخدمة الدين الممتاز الجديد

## أمرال

( في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ )

٦٦٤ المادة ٥ - يجب اشتراك صندوق الدين في كافة الدعاوى المقامة لغاية الآن أو التي تقام و يترتب عليها الزام الحكومة بدفع مبالغ من نفود التصفية و بناءً عن ذلك نقص في المبلغ الاحتياطي المكون بمقتضى هذا الامر

## الفصل الثاني في أموال الدومين والدائرة السننية

### الدومين

اتفاق بين نظارة المالية ومصلحة الدومين

( في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ )

لا يرسل من الآن فصاعداً أورد المصلحة الدومين وتعتبر أورد سنة ١٨٩١ في المستقبل ٦٦٥  
أساساً لتسديد الاموال

قومسيون الدومين يورد في ١٥ ابريل من كل سنة لخزينة صندوق الدين عما يختص  
بالمديريات المخصصة مبلغاً يوازي قيمة نصف الاموال المقررة قطعياً عن السنة الماضية عن  
المديريات المذكورة

وفي أول شهر سبتمبر يقدم لتظارة المالية كشفاً عن كل مديرية بمقدار الاموال اللازم  
سدادها

هذا الكشف مرموز له بحرف (أ) وهو ينقسم الى ست فئات تبوضف في الاولى اسم  
الناحية وفي الثانية الفقرة الموضوعة على الورد في سنة ١٨٩١ وفي الثالثة مقدار مبلغ الورد  
عن السنة المذكورة وفي الرابعة المبالغ المقتضى استبعادها وفي الخامسة المستجدات  
المستحق علاوتها وفي السادسة جملة المقتضى سداده

تبوضف أسباب المستبعد والمستجد عن كل ورد في كشف مخصوص مرموز له بحرف (ب)  
ويرفق مع الكشف السابق

قومسيون الدومين يورد لخزينة الصندوق في ١٥ اكتوبر عن المديريات المخصصة جملة  
المقدار الوارد في الخانة السادسة من كشف حرف (أ) من بعد خصم ما تسدد في ١٥ ابريل  
في أول سبتمبر يقدم قومسيون الدومين لتظارة المالية كشف حرف (أ) وحرف (ب)  
المختصين بسنة ١٨٩١

من المعلوم أولاً انه من خصوص المستجدات فانها تكون عن الاطيان المستصلحة التي  
لم يسبق ربط مال عليها والتي صار رفع مالها موقفاً بما يكون من اطيان النوع الاول تقدره  
ضريبة بنسبة ضريبة الاطيان المجاورة وما يكون من النوع الثاني يربط بضريته الاصلية

ثانياً انه قبل الشروع في بيع شيء من الاطيان يبحث القومسيون عما اذا كانت الاطيان المرغوب بيعها مربوطاً عليها المال بالصفة اللازمة والافيعطي للمالية كافة الاضافات التي تساعد على ربط ما يلزم ربطه على تلك الاطيان ثالثاً انه خصوصاً في حالة ما اذا كان القومسيون يرغب بيع اطيان بور فينبغي عليه ابداء رأيه للمالية عن مناسبة ربط المال عليها بموجب البند الاول من لائحة بيع املال المبرى الحرة رابعاً ان الاطيان التي تباع تربط عليها الاموال بحسب مساحتها الحقيقية وعلى القومسيون أن يعطى للشترى كافة الاستعلامات اللازمة فيما يخص المال كالتعداد

### أعمال

( في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٧ بشأن تقدير قيمة ايجار زمام

مصلحة الاراضي الاميرية وتقدر اموال اطيانها)

٦٦٦ المادة ١ - قدرت قيمة ايجار زمام مصلحة الاراضي الاميرية الحالي البالغ قدره ٢١٩٧٨٨ فداناً و ١٥ قيراطاً و ١٣ سهماً بمبلغ ٢٦٧٥٣٥ جنيه و ١٠١ ملهم وقدرت اموال هذه الاطيان بمبلغ ٨٠٠٥٥ جنيه و ٥٢٠ ملهم في السنة اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٩٨. ويخصص هذا المبلغ على جميع قطع الزمام المذكور حسب الجدول المرفق بهذا الامر

٦٦٧ المادة ٢ - المال السنوي المخصص لكل قطعة يبقى لغاية سنة ١٩٠٧ حسب تقدير الجدول السالف الذ كر مع مراعاة القيدن المدونين في المادتين الرابعة والخامسة

٦٦٨ المادة ٣ - يسوغ لاعضاء مصلحة الاراضي الاميرية تعديل قيمة ايجار ومال كل قطعة لم يجز بيعها وذلك بعد تصديق مجلس النظار

٦٦٩ المادة ٤ - عند شروع مصلحة الاراضي الاميرية في تجزئة القطع بقدر مال كل جزء من قطعة باعتبار ٣٠ في المائة من قيمة الايجار المقدرة لهذا الجزء

٦٧٠ المادة ٥ - التقديرات الجديدة التي تعمل طبقاً للمادتين الثالثة والرابعة تحل محل التقديرات المينة في الجدول المرفق بهذا الامر

٦٧١ المادة ٦ - الاموال المقدرة بمقتضى هذا الامر أو التي تقدر تنفيذاً للمادتين الثالثة والرابعة هي بمناسبة الحالة الراهنة لزمام كل قطعة فلا يجوز رفع مال أية قطعة الا في حالة التنازل عنها للحكومة أو في حالة اتلافها كلها أو بعضها بما يراه النيل أو الترع

(الباب السابع - في الاموال المخصصة)

٢٠٢

٦٧٢

تخصيص الاموال العقارية على اطيان قومسيون الاراضي الميرية

اسم التفتيش	اسم الزراعة	الزمام من واقع قوائم التخصيص			المال	
		قـدـن	سـ	جـنـبـه	مليم	دين
بـخـدـافـع	بـخـدـافـع .....	٧٩٦	١٢	٢٠	٤٧٧	٩٢١
	بـخـفـرـة .....	١٥	٧	٤	٤	٥٩٠
	اـمـالـقـصـور .....	٩٩٢	١٤	٢٠	٥٩٥	٥٧٠
	اـلـجـمـلـة	١٨٠٤	١٠	٢٠	١٠٧٨	٨١
اـلـقـيـوم	اـلـزـنـة .....	٢٦٢٩٢	٧	١٥	٦٢٣٤	٢٩٦
	اـبـوجـنـبـو .....	٥٩٦٥	٢٠	١٢	١٢٥٢	٨٢٩
	اـبـوجـنـبـو .....	٢١٥٥	١	٤	٦٤٦	٥١٥
	اـبـشـاـوـاـيـالـرـمـان ..	٤٥٢٩	٧	١٦	١٦٧٥	٨٤٨
	اـلـجـمـلـة	٢٩٠٤٢	١٢	٢٣	٩٩٠٩	٥٨٨
بـيـلـة	نـصـفـاـوـلـبـيـلـة ..	٤٠٨٢	٢٠	٤	٤٨٩	٩٤١
	نـصـفـثـانـيـبـيـلـة ..	٢٣٠١	١٥	١٦	٢٣٠	١٦٥
	اـلـكـفـرـاـلـشـرـقـي ..	٥٠٤٦	١	٨	٤٥٤	١٤٥
	اـلـاـبـعـادـةـاـلـقـبـيـلـة	١٩٦٢	١٢	٠٠	٤٧١	٢٤٠
	كـفـرـاـلـجـرـاـيـدـة ..	٢٢٧٠	٦	٤	١٩٢	١٠٥
	اـلـمـعـصـر .....	٢٥٨٥	١٢	١٢	٢٢٢	٧٠١
	عـزـبـةـاـلـجـرـوـاـلـحـامـول	٨٦٨٧	٢	١٢	١٥٦٢	٦٧٩
	اـلـجـمـلـة	٢٩٠٢٦	٢٣	٨	٢٧٢٢	٩٧٦
بـلـقـاس	اـلـجـيـدـة .....	١٥٠٤	١	٠٠	٢٦٠	٩٧٠
	اـلـجـزـاـر .....	٢٦٢٢	٢٠	٢٠	٧٨٧	١٦٠
	اـلـجـلـاـوـاسـة .....	٢٩٤٤	٢١	١٦	٨٨٢	٤٧١
	كـفـرـاـلـوـكـالـة .....	٢٦٠٩	١٠	٠٠	٤٦٩	٦٩٥
	كـفـرـمـلـاس .....	١٦٤٢	٨	٤	٦٠٨	٢٦
	بـسـنـدـيـلـةـشـرـقـي ..	١٤٥٠	٥	٤	٢٩١	٥٥٨
	بـسـنـدـيـلـةـغـرـبـي ..	٢٢٩٤	١٧	٠٠	٦٤٦	٥٧١
	اـلـجـمـلـة	١٥١٧٠	١١	٢٠	٤١٤٧	٤٦١

(تابع) تخصيص الاموال العقارية على أطيان قومسيون الاراضى المبرية

اسم التفتيش	اسم الزراعه	الزمام من واقع قوائم التصديق			المال	
		فدنة	ط	س	جنيه	مليم
برارى المنذور	شباس الملح .....	٥٣٤٦	..	..	٦٤١	٥٢٠
	عزبة عمرو .....	٥٠٠٩	١	١٢	٢٨٥	٥١٧
	القوفى .....	٢٢٧٨	١٤	٤	٧٥	١٩٣
	المنذور .....	٤١٦٤	٢٣	٨	٢١٢	٤١٤
	قبريط .....	١٨٦٣	١٧	..	٧٨	٢٧٦
	العاجوزين .....	١٥٠٠	..	..	٢٢٥	..
	شابه .....	١٩٤٩	..	..	١٤٦	١٧٥
	الاصفر .....	٤٧٤٨	١	٢٠	٣٥٦	١٠٦
	الحصه .....	٣٤٥	٢٢	٨	١٢٧	٩٩٤
	عزب القرب .....	١٣٠	١٢	..	١٣	٥٠
	بريديعه .....	٨٥	..	..	٤	٢٣٥
	عزب الوقف .....	٢٦٠	١٢	..	٥٤	٨١
	معدية مهلى .....	٢٠	..	..	٢	..
	الجملة	٢٧٨٠١	٩	٤	٢٢٢١	٦٦٩
بشيش	العلامه .....	١٢٧١	١١	٤	٢٤٦	٨٦٤
	نصف اول بشيش	٤٢٥٤	١٩	..	١١٤٨	٧٩٤
	نصف ثانى بشيش	٢٣٢٧	١٥	٨	٥٥٨	٦٣٢
	عزبة هوت .....	١٩٦٩	١٤	١٦	٥٩٠	٨٨٢
	دمرو والحماره .....	١١٢٧	١٢	..	٨٥٢	١٥٢
	ايشان .....	٣٥٢٨	٢٠	١٦	٨٤٩	٣٢٧
	كفر دمرو .....	١٥٢٧	٢٠	١٤	٦٨٧	٥٢٦
	كوم الهجنه .....	١٣٦١	١٧	٨	٢٠٤	٢٥٨
	سنايله .....	٩٠١	١٨	١٦	٤٦٨	٩٢٥
	طنباره .....	١٧١٧	٦	..	٧٧٢	٧٢٢
	عزبة طنباره .....	٧٦٨	١٥	٤	٢٠٧	٥٢١
	عطاف .....	١٣	٢	١٢	..	..
	الجملة	٢٠٨٩٠	٦	٢	٦٥٨٨	٦٦٩



(تابع) تخصيص الاموال العقارية على اطيان قومسيون الاراضي الميريه

اسم التفتيش	اسم الزراعه	الزمام من واقع قوائم التصديق			المال	
		قطن	ط	س	جنيه	مليم
دقيبره	المرايعين .....	١٩٨٥	١	١٢	٧٣٤	٤٧٣
	الوزيريه .....	١٨٥٥	١٥	..	٦٨٦	٥٨١
	نصره .....	٢٢٣٦	٦	١٦	٦٧٠	٨٨٣
	الشمارقه .....	٢٤٥٣	١٨	٨	٥١٥	٨٠
	الكوم الطويل ..	٥٨٧٠	١	١٢	٤٤٠	٢٥٥
	دنجيس .....	٢٠٠٢	٧	..	٤٨٠	٥٥٠
	الطاحنيه .....	١٧٧٤	٩	٢٠	٢١٢	٩٢٩
الجملة		١٨١٧٦	١١	٢٠	٣٧٤٠	٧٥١
سفا	سفا .....	١٥٨٨	٢٠	٨	١٤٢٩	٩٦٢
	الحراوى .....	٢٦٠١	٤	٢٠	١٩٥٠	٩٠١
	قرضه .....	١٨٣١	١٩	١٦	١٦٤٨	٦٢٧
	محلته مسير .....	١٩١١	١٨	١٦	٨٦٠	٣٠٠
	الريانه .....	٩١٧	٢١	٨	٥٥٠	٧٣٣
	كفردفره .....	٥٨٨	١٤	٢٠	٣٠٦	٨١
	امبوط .....	١٤٦٦	١٣	٤	١٠٩٩	٩١٢
	دفره .....	٨١٨	٨	١٢	٤٩١	١٢
	العمه .....	٩٦٨	١٢	١٢	٧٢٦	٣٩١
الجملة		١٢٦٩٣	١٣	٢٠	٩٠٦٣	٩٢٩
مسير	مسير .....	٢٨١٤	١٥	١٢	١٧١٦	٥٩١
	النوان .....	٢٩٢٧	١٨	٨	٨٧٨	٣٢٩
	النبا .....	١١٠٩	٢٣	١٦	٤١٠	٦٩٥
	عزبه النبا .....	٩٦٥	٢٣	..	٣٥٧	٤٠٤
	الطايقه .....	١٣٢٣	..	١٢	٦٩٣	١٧١
	سبطاي .....	٢٩٨٧	..	١٦	٥٢٧	٦٦٥
	عزبه مسير .....	١١٦٦	٣	٢٠	٢٧٩	٨٧٨
الجملة		١٤٣٠٤	١٣	١٢	٤٨٧٣	٧٣٣

## (تابع) تخصيص الاموال العقارية على اطيان قوميون الاراضي المبرية

اسم التفتيش	اسم الزاغة	الزما من واقع قوائم التخصيد			المال	
		س	ط	فدن	مليم	جنيه
روينه	روينه .....	٤	٢٣	٢٩٣٤	١٨٢	١٥٢٦
	نطاق .....	٨	٣	١٨٨٥	٨٥٤	١٤١٣
	محله موسى .....	١٦	٣	٧٩٨	٨٩٢	٤٧٨
	مستالديه .....	٤	١٣	٣٦٣١	٩٢٩	٢١٧٨
	الطويله .....	٤	١١	٤٨١	٨٧٩	٢٨٨
	صندلا .....	١٦	١٤	٢٤٥١	٨٣٨	٥١٤
	بلشاشه .....	١٦	٦	٧٢٢	٥٨٥	٣٧٥
	بختاس .....	٢٥	٩	٨٣٦	٤٧٢	٣٠٩
	الحجره .....	١٦	١٩	٢٣٥٦	٤٦	٧٠٧
	بريه الورق .....	٢٥	٢٥	١٦٣٣	٩٣٤	١٠٢
	الدوبختات .....	٢٥	٣	٢٦١٦	٩٣٩	٣١٣
	المجمه	..	١٠	٢٠٣٤٨	٥٥٠	٨٢١٠
	السنطه .....	..	٥	١٤٥٨	٣١٢	٢١٨٧
	ميتيمون .....	٨	١٨	٦٤٤	٤١٣	١٠٥٧
السنطه	شراق .....	١٢	١٣	٧٧٨	٨٤٢	١٢٧٦
	بلاي .....	٢٥	٢	٩٩٩	٦٧٧	١٤٩٨
	القرشيه .....	١٦	١٣	٨٥١	٥٧٣	١٣٩٦
	السندره .....	٢٥	٢٥	٩٢٦	٢٧٢	١٢٥١
	منيه طوخ .....	٤	١٤	٨٩٥	٣٨٥	١٣٤٣
	اشتاواي .....	١٦	١٧	٩٥٢	٢٨٣	١١٤٣
	عزبه طوخ .....	٨	١٦	١١٩١	٢٦٥	١٢٥١
	شقره الصعريه .....	..	١٨	٨٢٦	٨٧٠	١٢٥٥
	شندلات .....	١٢	١١	٩٢٤	٤٧	١٢٤٨
	الحجزه .....	١٢	١٧	٨٦٢	٩٣	١٢٩٤
	طوخ .....	..	٢١	١١٨٣	٦٥٠	١٤٢٥
	كفر نقره الصعري .....	..	١٥	٥٥	٢٢٥	٩١
	اختاواي الزلاقه .....	..	٧	٢	٧٥٩	٣
	دير بهاسم .....	..	١٢	٥	٩٥٠	٤
	المجمه	٨	٨	١٢٥٦٠	٦١٦	١٧٨٢٤

(تابع) تخصيص الاموال العقارية على اطيان قوميون الاراضي الميريه

اسم التفتيش	اسم الزراعه	الزمامين واقع قوائم التحديد			المال	
		فدن	ط	س	جنيه	مليم
الهياتم	الهياتم.....	٢٠٣١	١	١٦	٢١٣٢	٦٢٢
	نصف اول صفط ..	١١٨٣	٢١	..	١٢٤٣	٦٩
	نصف ثاني صفط ..	٧١٩	١٦	١٦	٩٧١	٥٨٧
	شبر.....	١٠٠٩	١١	١٢	١٣٦٢	٧٩٧
	الرا كديه .....	٨٣٢	٢٣	١٦	٨٧٤	٦٣٥
	محله روح .....	٦٥٧	١٩	٢٥	٩٨٦	٧٣٩
الجملة		٦٤٣٢	٢٢	٨	٧٥٧١	٤٤٩
دسونس	دسونس.....	١٤١	١٥	١٢	١٤٨	٧٢٨
	مهاى .....	١٨١	١٣	١٦	٩٤	٤١٦
	بستناوى .....	١١٣٠	١٣	٤	٨٤٧	٩١٢
الجملة		١٤٥٣	١٨	٨	١٠٩١	٥٦
ترع وجور لمنافع عموميه		٦٩	١١	٤	..	.
الجملة		١٥٢٣	٥	١٢	١٠٩١	٥٦

(تابع) تخصيص الاموال العقارية على أطباء قوسيون الاراضى الميريه

## اجالى التفاتيش

أسماء التفاتيش	الزمام من واقع قوائم التحصيل			المال	
	فـ	طـ	سـ	جنيه	مليم
بني رافع	١٨٠٤	١٠	٢٠	١٠٧٨	٨١
الفوم	٣٩٠٤٣	١٢	٢٣	٩٩٠٩	٥٨٨
يله	٢٩٠٣٦	٢٣	٨	٢٧٣٣	٩٧٦
بلقاس	١٥١٧٠	١١	٢٠	٤١٤٧	٤٦١
برارى المندوره	٢٧٨٠١	٩	٤	٢٢٢١	٦٦١
بشيش	٢٠٨٩٠	٦	٢	٦٥٨٨	٦٦٩
بقيره	١٨١٧٦	١١	٢٠	٣٧٤٠	٧٥١
مخا	١٢٦٩٣	١٢	٢٠	٩٠٦٣	٩٢٩
مسير	١٤٣٠٤	١٣	١٢	٤٨٧٣	٧٣٢
روينه	٢٠٣٤٨	١٠	٠٠	٨٢١٠	٥٥٠
السنطه	١٢٥٦٠	٨	٨	١٧٨٢٤	٦١٦
الهياتم	٦٤٣٤	٢٤	٨	٧٥٧١	٤٤٩
دسونس	١٥٢٣	٥	١٢	١٠٩١	٥٦
الجله العموميه	٢١٩٧٨١	١٥	١٣	٨٠٠٥٥	٥٢٠

## الدائرة السنوية

اتفاق بين نظارة المالية والدائرة السنوية

(في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١)

٦٧٣ الحساب السنوي يصير قسوته بواسطة خصم أموال وعشور الاطيان الثالثة والشرافى والاطيان المباعه نهائيا واطافه أموال وعشور الاطيان المستصلحة وجرى زراعتها التي ماسبق ربط مال عليها أو التي سبق رفع مالها مؤقنا وبناء عليه يجب على الدائرة أن تبعث سنويا بالبالية جميع الايضاحات اللازمة لتسوية الحساب السنوي بالكيفية المذكورة وتتخذ مقادير أموال السنة الماضية أساسا لذلك

أما من جهة بيع اطيان الدائرة فالذى تراه المالية هو أنه قبل بيعها يلزم أن الدائرة تبحث عما اذا كان مال الاطيان التي يصير بيعها ربط بالصفة اللازمة والافيازمها أن تعطى ما يلزم من الايضاحات لمساعدة المالية في ربط المال وخصوصا فيما يتعلق بالاطيان الغير منزرعة التي ماسبق ربط مال عليها أو التي رفع مالها مؤقنا فتبدي الدائرة رأيها فيما يناسب ربطه من المال عليها وذلك استنادا على الاصول المنبثقة في بيع أملاك الميرى الحرة المالية تخاطر الدائرة عما تقرره في هذا الشأن حتى ان المشتريين يتمكنون قبل المشتري من معرفة الشروط التي بموجبها تربط الحكومة ضرائب على الاطيان الغير منزرعة

ستخرج من افادة واردة من الدائرة السنوية نظارة المالية

(بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٠٠)

.....

٦٧٤ قد قرر المجلس قبول علاوة مبلغ اجمالى قدره ٣٥٨٠٠ جنيهه مصرى على الاموال الجارى سدادها من الدائرة على كافة الاطيان الباقية الآن في حيازتها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠١

وفي مقابلة ذلك تلقى الضريبة السنوية الجارى سدادها من الدائرة نظير مصاريف التروعة الابراهيمية البالغ مقدارها ٩٣٠٠ جنيهه مصرى وترفع أموال الاطيان التي انقضت ائلافها أو عدم صلاحيتها للزراعة بتفتيشى أرمنت والمطاعنه الموقوف النظر فيها الآن

وفي المستقبل عندما تنسرح الدائرة في بيع شيء من أطيانها يتعين عليها اخطار نظارة المالية عنه قبل البيع لكي بمعرفتها تقدر ما يخص القدر الذي سيبيع من علاوة مبلغ ٢٥٨٠٠ جنيه مصري المقتضى علاوة عليه خصم ما من المستحق على الدائرة

مستخرج من افادة وارادة من الدائرة السنية نظارة المالية  
( بتاريخ ٥ يولييه سنة ١٩٠٠ )

٦٧٥ قد قرر مجلس ادارة الدائرة أن يكون تكليف الاطيان المبيعة بالتسليم باسم المشتري وان الحكومة تحصل أموال هذه الاطيان بدون تدخل الدائرة وأنه في حالة حصول صعوبات من طرف المشتري بالتسليم ينقل التكليف باسم الدائرة حال طلبها ذلك وأن أموال تلك الاطيان لايجري زيادتها بمعرفة المالية قبل انتهاء ميعاد البيع

## الباب الثامن في المرفوعات

### نحوه الاطيان

( في ه أغسطس سنة ١٨٥٨ )

بند ١٢ - اذالزم الحال للمصلحة التي العائدة منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى ٦٧٦  
الى حفر ترع أو أعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء يرى أعمال  
طرق عمومية أو انشاء أبنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخلاف ذلك أطيان خراجية واستوجب  
رفع مالها على جانب الميرى فالاطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض  
والاستحصل على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الاطيان المذكورة بمعرفة  
المهندسين واستيفاء حقيقتها ومهمتها بمعرفة المديرية قبل العرض  
وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالاطيان الخراجية أو العشورية  
ولم يتخلف خيرة في مقابلة ما أكله البحر من الاطيان في البلدة التي حصل بها ذلك فبعد  
المساحة بصير رفع مال أو عشور ما أنلفه البحر على طرف الدوان بعد العرض وصدور الامر

### أمر مال

( في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

المادة ١ - الاطيان الخراجية والعشورية التي تؤخذ لنافع العمومية مثل السكن ٦٧٧  
الحديد المبرية والترع والجسور والمصارف العمومية والطرق العمومية وإنشاء القناطر  
والأبنية التي تتعلق بلوازم المصلحة العمومية ترفع أموالها أو عشورها لأربابها  
وفي كافة الاحوال لا ينصرح بالرفع الاعتبار من يوم الطلب

المادة ٢ - الاطيان التي يأكلها البحر تصير المعاملة فيها بمقتضى بندي ١٤١٢ من ١٤٧٨ ٦٧٨  
لائحة الاطيان

٦٧٩ المادة ٣ - الاطيان التي تلف من تهابل الرمال عليها ولا يمكن اعمال طرق هندسية لاستصلاحها وكذلك الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر ترفع أموالها أو عشورها لأربابها من يوم الطلب وتصبح معانتها في كل سنة وما ينظر استصلاحها منها للزراعة تقدره ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعاينة بنسبة عوضه أو قبالاته وتربط على أربابه من سنة المعاينة

٦٨٠ المادة ٤ - يجوز رفع أموال الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع التي تجريها مصطلة الري عند صرف مياه النيل من حيضان الوجه القبلي عن سنوات بوارها من الزراعة وتصبح معانتها سنويا وكل ما استعمل منها للزراعة تقدره ضريبة بحسب ما يساوي وقت المعاينة بنسبة عوضه أو قبالاته وتربط على أربابه من سنة المعاينة وكذلك تكون الاجراء في الاطيان التي تعطل زراعتها بسبب المقاطع الجبرية التي تحدث من فيضان النيل

٦٨١ المادة ٥ - يجوز أيضا رفع أموال أو عشور الاطيان التي تصير سباحا وغير صالحة للزراعة بسبب ما يحصل لها من النشع من مجاورتها للترع العمومية ومن فيضان بركة فارون (بالقيوم) أو من استمرار تسلط مياه المصارف عليها أو من عدم وجود مصارف عمومية لها ويثبت من التحقيق الاداري أنه ما كان في قدره أربابها وقابتها من التلف بأي وجه من الوجوه وتجري معانتها في كل ثلاث سنين بالاكتر وما يوجد منها قابلا للزراعة تربط عليه الضريبة بحسب ما يستحق (١)

٦٨٢ المادة ٦ - الاطيان التي تحصل المطالبة من أربابها برفع أموالها بدعوى أنه اصارت مسخنة ولا ينتفع بزراعتها ويثبت من التحقيق الاداري أن تلفها كان من أسباب غير التي ذكرت بالمادة السابقة ترفض الشكايات المختصة بها ولا يرفع شيء من أموالها

٦٨٣ المادة ٧ - معاينة وتحقيق الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي تصير سباحا يكون معرفة لجان تركب من مندوب من كل من نظارة المالية والمديرية واثنتين من اهل خبرة ينتقهما المدير

(١) حيث ان المادة الخامسة من دكر بتو ١٧ دمبر سنة ١٨٨٩ قضت صريح برفع مال الاطيان السباح وكأنه لا فرق بين أن يكون السباح هو الملم الطبيعي التي تكون منه مادة بعض الاراضي أو أن يكون طائر زاحل الارض بسبب مجاورتها للترع أو المصارف أو بركة فارون كذلك لا فرق بين أن يكون السباح وجوده بسبب فساد الارض أو أن يكون من جملة الاسباب التي حطت الارض غير صالحة للزراعة داخله في حواجز رفع المائت تحت حكم المادة الخامسة المشار اليها بشرط أن لا يكون فسادها ناشئا بالكلية من افعال صاحب الارض (تعليمات خاصة بمديرية القيوم دون غيرها أرسلت لها من نظارة المالية في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٦ غرة ٤٤)



وفي الأحوال التي يكون المأخوذ فيها لمنفعة عمومية تتعلق بمصلحة السكة الحديد أو الاشتغال العمومية يجوز أن يضم إلى اللجنة مندوب خصوصي من قبلهما وأما باقي الأنواع فتكون معانيها وعمل تحقيقاتها بمعرفة لجان تعيينها بالمديريات (١)

المادة ٨ - التحقيقات التي تجريها اللجان تنظر في هيئة تشكل بكل مديرية من ٦٨٤ المدير بصفة رئيس والوكيل والباشا مهندس والباشا كاتب وقراراتها تقدم لناظر المالية وكل ما ترا أي نظارة المالية أنه مستحق رفع أمواله تصدر عنه قرارات من ناظر المالية

المادة ٩ - القرارات التي تصدر من ناظر المالية عن الطلبات التي يتقرر رفضها ٦٨٥ أو عن الاطيان التي تستصلح للزراعة ويحكم بربط أموال عليها بصرا إعلانها لادار بالاصحاب الشأن ويجوز لهم المعارضة فيها أمام نظارة المالية في مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما اعتبارا من تاريخ الاعلان والقرار الذي يصدره أخبر ناظر المالية يكون نهائيا ولا يقبل الطعن فيه مطلقا لا أمام الادارة ولا أمام المحاكم القضائية

المادة ١٠ - المعارضات التي تحصل في قرارات ناظر المالية بصيرتة إلى نظارة ٦٨٦ المالية ويكون مر فقامعها الاعلان الصادر للمؤل من المديرية

وكل معارضة تحصل بعد انقضاء الثلاثين يوما المتوهم عنها بالمادة السابقة أو لا يكون مر فقامعها اعلان المديرية وايصال معطى من خزينة المديرية دال على دفع التأمين المتكلم عنه في المادة الآتية تكون لاغية لا عمل لها

المادة ١١ - يجب على مقدم المعارضة أن يدفع على سبيل التأمين مبلغا تقديريا وازى ٦٨٧ مقداره قيمة أموال أو عشور الاطيان المقدم بصددھا المعارضة عن سنة واحدة حسب مقدار مساحتھا المبين في القرار الابتدائي

وهذا التأمين لا يرد لصاحبه الا اذا ظهر من القرار النهائي الذي يعطى من ناظر المالية صحة المعارضة

أما اذا كان القرار النهائي يؤيد القرار الاول بدون تعديل لصالح المعارض فيكون مبلغ التأمين حقا للحكومة في نظير مصاريف إعادة التحقيق

المادة ١٢ - طلبات رفع الاموال والمنازعة في قبة الضرائب لا يمكن في أي حال أن ٦٨٨ توقف دفع الاموال المطلوبة بل يلزم دفعها تحت استردادها اذا صدر أمر برفعها

- ٦٨٩ المادة ١٣ - تعمل لائحة بمعرفة تأطر المالبسة شاملة الاجراءات التي يلزم اتخاذها لتنفيذ أحكام هذا الامر وبعد التصديق عليها من مجلس النظاري بعد العمل بها
- ٦٩٠ المادة ١٤ - الطلبات الجارية فخصها والحالة هذه بصير الاجراء فيها بالتطبيق لاحكام هذا الامر

واذا اقر رفع شئ لا يكون أيضا للاعتبار من تاريخ الطلبات المذكورة

### لائحة مصدق عليها من مجلس النظاري

( بتاريخ ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

- ٦٩١ المادة ١ - يجب على أصحاب الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والاطيان التي تصير منحة المينة كيفيتها بالمادتين الاولى والخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ أن يقدموا طلباتهم بخصوصها مباشرة الى المديرية الكائن فيها الطين بورود الطلبات المذكورة يجب على المديرية أن تسجلها بترتيب في سجل مخصوص بذلك ثم تجري المباحث والتحقيقات اللازمة عنها
- ٦٩٢ المادة ٢ - يجب على أصحاب الاطيان التي بأكلها البحر من اطيان العلو والتي تلتف من تهايل الرمال والتي تعطل زراعتها من المقاطع أن يقدموا طلباتهم في شأنها مباشرة الى المديرية في المواعيد الآتية
- أولا - أكل البحر من اطيان العلو تقدم طلباتهم من ٢٤ كيل لغاية ٢٢ أمشير من كل سنة (أي في بحر شهر يناير وفبراير)
- ثانيا - التالف من تهايل الرمال تقدم طلباتهم في بحر شهر طوبس من كل سنة (من ٨ يناير لغاية ٦ فبراير)
- ثالثا - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع تقدم طلباتهم في بحر شهر أمشير وبرمهات من كل سنة (أي في بحر المدمن ٧ فبراير لغاية ٧ ابريل)
- ٦٩٣ المادة ٣ - الطلبات التي حصل التكلم عنها في المادتين الاولى والثانية يجب أن تكون مكتوبة على ورق تمغه ومينافها ماهوآت

أولا - اسم و لقب المالك و محل اقامته

ثانيا - مقدار النافس من أطبائه

ثالثا - نوع الاطيان ان كان تراجيا أو عشوريا

رابعا - السنة الواقعة فيها الاتفاق

خامسا - الخوض أو القباله ان أمكن

سادسا - اذا كان مدفوعا على الطين مقابلة أم لا

المادة ٤ - تحقيق مساحة الاطيان التي تؤخذ للنافع العمومية والتي تصير مسبوخة وغير صالحة للزراعة يكون بمعرفة اللجان التي أشارت عنها المادة (٧) من الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ و يجب على هذه اللجان أن تحقق ابتداء بمحة حدود الاطيان المطلوب رفع مال التالف منها من الحجج والتفاسيط الموجودة بيد أربابها وما لا يوجد له حجج أو تفاسيط يكتفي بتحقيقه من الكشوفة التي تطلب من صيارف البلاد عن المكلف بكل قبالة أو بكل حوض ومن الارشاد من العدو والمشايج والدلاء وأرباب المجاورة عن الحدود

المادة ٥ - تحقيق مساحة التالف من باقى الانواع التي قررها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يكون بمعرفة لجان تشكل بمعرفة المديرين وكل لجنة تكون مركبة من معاون المركز أو معاون من المديرية بصفة مأمور ركاب وواحد مساح وثلاثة عمد ينضمون من الموثوق باستقامتهم وأمانتهم

المادة ٦ - يجب على اللجان قبل الشروع في العمل أن تحصل على كشوفة من المدير يات ببيان السابق رفعه لارباب الطلبات من الانواع التي بخلاف الجزائر للراجعة من هذه الكشوفة عند اجراء العمل في محل الواقعة حذرا من تكرار المساحة عن طين واحد

المادة ٧ - ما يتحقق من الاطيان السباخ تعمل له رسومات نظرية بمعرفة من يلزم من المهندسين مينا فيها حدود كل قطعة ومقاساتها حسب قوائم المساحة

المادة ٨ - التحقيقات التي تعمل يلزم أن تحرر بها محاضر مستوفاة في محلات الواقعة على ورق مخنوم من المديرية ويختم عليها أول بأول من مأموري اللجان وأصحاب الشأن والعمد والمشايج وتكون هذا المحاضر شاملة لجميع البيانات التي تستلزمها حالة كل نوع مع ملاحظة استيفاء التوضيح بمحاضر تحقيق الاطيان السباخ عن الزمن اللازم لاستصلاحها اذا كان يتقرر في حالتها أنها تستعمل قبل الثلاث سنين المعينة بالامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩

٦٩٩ المادة ٩ - جميع الانواع التي أشار عنها الامر العالي الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ماعدا ما يؤخذ على فنة المنافع العمومية اللازم تقديم طلباته في حال أخذه يجب البدء في مساحتها وتقيم اللازم لها في المواعيد الآتية

أولا - التالف من تهايل الرمال في بحر المدة من ١٥ أشهر لغاية ١٤ برمودة (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)

ثانيا - أطيان الجزائر في بحر المدة من أول برمهات لغاية بنس (أى من ٩ مارت لغاية ٦ يونيو)

ثالثا - أكل البحر من أطيان العلوف في بحر المدة من ٨ برمهات لغاية ٧ بؤنه (أى من ١٦ مارت لغاية ١٣ يونيو)

رابعا - الاطيان التي تصير مسجحة في بحر المدة من ٢٤ برمهات لغاية ٢٥ أيب (أى من أول ابريل لغاية يولي)

خامسا - الاطيان التي تتعطل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بنس (أى من ٨ مايه لغاية ٦ يونيو) (١)

٧٠٠ المادة ١٠ - أخذ الجشاني على ما يؤخذ للنافع العمومية وعلى الاطيان السباح يكون بعرفة لجان بشكلها ناظر المالية عند حلول وقت عمل الجشني بناء على طلبات يرسلها المديرين لتظارة المالية قبل حلول هذا الوقت بعدة تكفي لانتخاب أعضاء هذه اللجان ووصولهم لحل الواقعة لمباشرة العمل (٢)

أما أخذ الجشاني على ما يجري مساحته من باقي الانواع فيصير اجراءه بعرفة لجان تعينها المديرين من أصحاب الدرجات الاعلى عن أجروا المساحة الاصلية ويجب اتمام عمل الجشاني عن عموم الانواع عدا ما يؤخذ للنافع العمومية والسباح لغاية المواعيد الآتية

أولا - التالف من تهايل الرمال لغاية ١٥ بنس (الموافق ٢٢ مايه)

ثانيا - أطيان الجزائر لغاية بؤنه (الموافق ٦ يولي)

ثالثا - أكل البحر من أطيان العلوف لغاية بؤنه (الموافق ٦ يولي)

رابعا - الاطيان التي تتعطل زراعتها من المقاطع لغاية بؤنه (الموافق ٦ يولي)

(١) راجع المنشور الصادر من تظارة المالية في ٧ يناير سنة ١٨٩٦

(٢) راجع المنشور الصادر من تظارة المالية في ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٥

- المادة ١١ - يلزم أن قوائم أودقار المساحة تكون محتومة بختم المديرية ويلزم  
أن العمل فيها يكون بغاية الدقة والاستيفاء والانتظام خلوا من التصليح والكشط وجيع  
الاحوال التي تؤدي الى النسبة وعلى مأموري اللجان وأعضائها وأسرعائها الختم يومياً  
على ما يصير مساحته منهم ومن ذوي الشأن أو وكلائهم بعد تكمينه وتفقيطه بالعربي بدون  
تأخير الختم من يوم الى آخر
- المادة ١٢ - بمجرد اتمام كل مساحة تتحرر على دقارتها وقوائمها التصديقات النهائية  
من جميع عمال اللجان وتوضع هي والمحاضر داخل مظاريف مضبوطة ومصانة ويختم بالشمع  
الاحمر من مأمور اللجنة وترسل في الحال الى المديرية بالافادة اللازمة
- المادة ١٣ - المظاريف المذكورة بالمادة السابقة تفتح على يد المدير أو وكيل المديرية  
وبأسكتها ومتى وجدت خالية من كل شبهة يتأثر عليها بذلك وتعمل فيها الاجراءات التي قررتها  
هذه اللائحة أما اذا وجد فيها شيء وكان يؤدي الى الشبهة فتحصل المبادرة بعمل المحضر اللازم  
عنه ليكون أساساً لمحكمة المسؤولين
- المادة ١٤ - أعمال اللجان التي يظهر من الجشاشي سقوط اعتمادها سواء كان خلل  
في المساحة بالنظر لظهور غرور وفات فيها زيادة عن أربعة في المائة أو لادخال الغش في العمل  
بأى نوع من الأنواع يجب اعاده تحقيقها في محل الواقعة بمعرفة اللجنة التي أجرت عمل الجشاشي  
وبحضور عمال اللجنة التي أجرت العمل الابتدائي وتعمل المحاضر اللازمة مبنياً عليها كيفية  
الخلل وبعد التوقيع عليها من الجميع تتقدم الى المديرية في الحال لاجراء ما يقتضي عنها  
والمبادرة أيضاً بمحكمة المسؤولين فيها
- المادة ١٥ - الاطيان التي تصير سبخاً وغير صالحة للزراعة وينتقر رفع مالها  
أو عشورها لاربابها يلزم معاينتها في الاوقات المعينة للعباسة بمحاضر التحقيق في المادة  
الثامنة (١)
- المادة ١٦ - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع والتي تفسدها الرمال من  
أطيان الجزائر وكذلك الاطيان التي تتلف من سقي وتهاليل الرمال عليها من أطيان الحواجر  
ونحوها يجب معاينتها سنوياً بمعرفة اللجان المذكورة عنها في المادة الخامسة من هذه اللائحة  
وهذه المعاينة تجري في المواعيد الآتية

أولاً - الاطيان التي تتلقى من تهايل وسنى الرمال عليها من اطيان الحواجر ونحوها في بحر المدة من ١٥ أشتير لغاية ١٤ برمود (أى من ٢١ فبراير لغاية ٢١ ابريل)

ثانياً - الاطيان التي تفسدها الرمال من اطيان الجزائر في بحر المدة من أول برمهات لغاية بشنس (أى من ٩ مارس لغاية ٦ يونيه)

ثالثاً - الاطيان التي تعطل زراعتها من المقاطع في بحر شهر بشنس (أى من ٨ مايو لغاية ٦ يونيه) (١)

٧٠٧ المادة ١٧ - كل ما ظهر من المعاينة أنه استعمل للزراعة تقدره ضريبة بحسب ما يساوى وقت المعاينة بنسبة حوضه أو قبائلته وترتبط عليه من سنة المعاينة (٢)

٧٠٨ المادة ١٨ - يجب على مأمورى اللجان ملاحظة اعلان أولى الشان سواء كان عند عمل التصفيات الابتدائية أو عند عمل المعاينات التي يترتب عليها ربط الاموال بالحضور الى محلات الواقعة قبل الشروع فى العمل بمعاينة ايام ومن يتأخر عن الحضور فى الميعاد لا يصير انتظاره ولا يتوقف العمل على حضوره

٧٠٩ المادة ١٩ - عند تقديم أوراق التصفيات التي تجزئها اللجان الى المديرية يجب مراجعتها أولاً وأخيراً رجعة دقيقة وكل ما ظهر أن تحقيقاته صحيحة وخالية من الاوجه التي توجب التردد والاشتباه يتطرق في الحال بهيئة المديرية تطبيقاً المادة الثامنة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ والقرار الذي يعطى بتقديمه دون تأخير مع المستندات اللازمة لتظارة المالية

٧١٠ المادة ٢٠ - في حال وصول القرارات التي تصدر من ناظر المالية على مقتضى المادتين الثامنة والتاسعة من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ الى المديرية تبادر باعلانها للاصحاب الشان وما كان منها متعلقاً برفع أموال أو غنور بحجرى تنفيذاً مع السرعة

(١) ألفت بناء على الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤

(٢) ألفت بناء على الامر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٨٩٤

## أمر عال

( في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ )

المادة ١ - الاطيان التي نفد ها الرمال من اطيان الجزائر يجرى مساحتها سنويا ضمن مساحة الجزائر وترفع أموالها أو عسورها بدون لزوم لتقديم طلبات عنها من أربابها وما ينظر استصلاحه منها للزراعة يربط على أربابه بضريته الأصلية كما كان جاريا بذلك قبل صدور الامر الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ ( ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

المادة ٢ - تسهر مصلحة الاجراء في أحكام الامر الرقم ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ ٧١٢ ( ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ )

## فتور من نظارة المالية

( في ٢٤ يولييه سنة ١٨٩٢ )

٧١٣ بناء على قرار اللجنة المالية المؤرخ في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٢ بان الاطيان المجهية بأموالها بالموازين من سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ التي مع بقائها غير منزوعة لغاية تاريخ معاينتها لا توجد منطبقه على أحكام الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ويلزم رد الاموال عليها من تاريخ المعاينة فلا تربط عليها الاموال الا من السنة التالية لسنة تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية وما يربط عليها في مدة السنتين الاولى من تاريخ تصديق نظارة المالية على قرارات هيئة المديرية التي تقررت لكل مديرية بمعنى أنه يصير اعتبار الضريبة الاقرب لنصف الضريبة الأصلية وبانقضاء هذه السنتين المذكورتين تربط عليها الضريبة الكاملة فصار اللازم هو ملاحظة عدم تأخير ارسال النتائج والقرارات التي تعطى من هيئة المديرية الى نظارة المالية حتى لا يحصل أدنى تأخير في رد أموال تلك الاطيان ثم الاطيان الغير مجية بأموالها بالموازين التي تقدم عنها طلبات أنها ناقصة وفي حال المعاينة وجدت غير منزوعة وصار رفضها لعدم انطباقها على ذكر بنو ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ فهذه أيضا يصير معاملتها بالتطبيق لما سبق ايضاحه ولكن معلوم أن هذا المنشور يشمل كافة الاطيان التي سبق تحقيقها والتي سيصير تحقيقها بمعرفة خان التوالف وانما لا يدخل في حكمه الا الاطيان التي يتضح حال معاينتها انها غير منزوعة بالكامل وبلازم لاصلاحها

مصاريف

## أمر عال في اول مارس سنة ١٨٩٤

بشأن اعادة ضبط الضريبة على الاطيان (١)

٧١٤ المادة ١ - الاطيان التي سترفع أموالها اعتبارا من صدور هذا الامر للاسباب

المبينة بالمادة الخامسة من الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ يعاد ضبط الضريبة

عليها اعتبارا من ابتداء السنة الثانية التي تلي سنة تصريح الرفع بحسب التعريفة الآتية

السنة الثانية باعتبار قرشين

السنة الثالثة باعتبار خمسة قروش

السنة الرابعة باعتبار عشرة قروش

السنة الخامسة باعتبار نصف ضريبة موقتا

واعتبارا من السنة السادسة بعد اجراء المعايمة تربط على الاطيان ضريبة تناسب حالتها

وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

بحيث ان آخر تعويل لا يتجاوز ضريبةها الاصلية اذا كانت الضريبة الاصلية نهائية

٧١٥ المادة ٢ - الاطيان السابق رفع أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي

الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وانقضى من المعايمة الاخيرة انها لم تزل بورا يعاد ضبط

الضريبة عليها ابتداء من سنة ١٨٩٥ طبقا للتعريفة والكيفية المبينة في المادة السابقة

٧١٦ المادة ٣ - الاطيان المرفوعة أموالها بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي

الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ وأعيد ضبطها بضريبة موقنة يستمر سداد الاموال عنها

باعتبار هذه الضريبة لحد انتهاء السنة الرابعة التي تلي سنة تصريح الرفع ومن السنة الخامسة

يدفع عنها ضريبة تعادل نصف ضريبةها الاصلية موقتا ومن ابتداء السنة السادسة تدرج

في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بعد تقدير

الضريبة التي تناسب حالتها بحسب المعايمة

٧١٧ المادة ٤ - الاطيان البوراء الواردة في تعاقبها أو بملها تربط الضريبة عليها ابتداء

من تاريخ مجئها بحسب التعريفة الآتية

(١) هذا الامر الذي المنشور بالصدور من مظارة المالية في ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩١ - تراجع الطبعة الاولى

من كتاب القوانين العقارية وجه ٢١١



المدة الباقية من سنة ١٨٩٤ باعتبار قرشين	
سنة ١٨٩٥ » خمسة قروش	
سنة ١٨٩٦ » عشرة قروش	
سنة ١٨٩٧ » دون نان	
سنة ١٨٩٨ » دون أول موقنا	

وإذا كانت درجة الدون الاول ليست هي أعلى درجة الحوض أو الحيطان الغير مفروزة درجتها فمن ابتداء سنة ١٨٩٩ تعين وتربط عليها ضريبة تناسب حالتها وتدرج في احدى درجات المادة الثانية من الامر العالي الرقم ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بشرط أن آخر تعديل لا يتجاوز الدرجة العشورية بالحوض أو الحيطان الغير مفروزة ودرجاتها

والايرار التي من هذا النوع السابق تعويلها قبل الآن بدرجة الدون الثاني تستمر بضريبتها الحالية لغاية سنة ١٨٩٧ وتربط في سنة ١٨٩٨ بدرجة الدون الاول موقنا وهي مع ما سبق ويطه بالدون الاول أو بأكثمنه الواجب استمرار ربطه لغاية سنة ١٨٩٨ بدرجاته الحالية تجرى عليه المعايينة من ابتداء سنة ١٨٩٩ وتربط عليه ضريبة تناسب حالته بشرط أن آخر تعويل لا يتجاوز درجة الحوض أو الحيطان الكائنة فيها الغير مفروزة ودرجاتها

المادة ٥ - إذا كان عند اجراء العمل بحسب التعريفات المدينة قبلا يتضح بناء على ٧١٨ طلب الممول صاحب الشأن وبعد اقرار تطارة الاشغال العمومية ان سبب توار الاطيان ناشئ من عدم كفاية أعمال المنافع العمومية فيستمر رفع مال الاطيان الى أن يصير اجراء الاعمال اللازمة لازالة الضرر ومن ابتداء اليوم الذي تتم فيه الاجراءات المذكورة تدرج الاطيان بعد المعايينة في احدى الدرجات المدينة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

المادة ٦ - الاطيان المعطاة بقرار شورى التواب يستمر سداد الاموال عنها باعتبار ٧١٩ الضريبة الحالية لمدة خمس سنوات اعتبارا من ابتداء السنة التالية للسنة التي انتهت فيها مدة الاعفاء الاصلية أو المدة الجديدة التي تكون منحت لها

وبعد انقضاء الخمس سنوات تدرج الاطيان في احدى الدرجات المدينة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

والاطيان التي من هذا القليل يسوغ درجها من الآن كما سبق القول أنفأ وطلب أربابها ذلك وما يكون بقي منها يورأ يسوغ رفع ماله بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ تحت إعادة الربط عليه كالدون بالمادة الاولى من هذا الامر

٧٢٠ المادة ٧ - الاطيان الميعة من اطيان الحكومة بمقتضى منشور ٢٦ يونيو سنة ١٨٨١ وروبت عليها من تاريخ تسليمها أو عند انتهاء مدة اعفائها ضريبة أقل من ضريبة الخوض يصير معايشتها في سنة ١٨٩٤ ودرجها في احدى الدرجات الميعة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ وما يكون منها بورا يسوغ رفع ماله حال درجته وثناء على طلب المالك وذلك بالتطبيق للمادة الخامسة من الامر العالي الرقم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بشرط اعادة الربط عليه كالمذكور بالمادة الاولى من هذا الامر أما الاطيان التي تكون من هذا النوع ولم يجر تسليمها لغاية الآن فعند تسليمها يجرى درجها على حسب الكيفية السائدة ذكرها وكذلك الاطيان التي بيعت بشرط اعفائها للمدة الخمس سنوات بموجب منشور سنة ١٨٨١ والتي بيعت أيضا بالشروط المدونة بالمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦ تدرج بعد انتهاء المدة المقررة لها في احدى الدرجات الميعة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

٧٢١ المادة ٨ - تدرج الاطيان الآتي اوضحها في احدى الدرجات الميعة بالمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٢

أولا - اطيان خارج الزمام التي لم تنقته مفعفا عنها تدرج عند انتهاء تلك المدة  
ثانيا - اطيان خارج الزمام التي صار ربطها بضريبة موقفة تدرج بعدمضي المواعيد المعينة بقرارات مجلس النظار

٧٢٢ المادة ٩ - يجرى العمل بمقتضى هذا الامر اعتبارا من تاريخ صدوره وبمقتضى مفعوله ولومع وجود ما يخالفه من سائر الاحكام الناشئة من القوانين والذكرينات والاوامر الصادرة قبل الآن

## الباب التاسع في التجاوز عن أموال الاطيان الشرقي

قرار من مجلس القمار

( في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ )

قرر المجلس تعديلا وتبسيلا لقراره الصادر في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ماهوأت  
٧٣٣  
أولا - اطيان الوجهه الجبرى على العموم لا يرفع عننائى من الاموال الا في بعض احوال  
استثنائية يقررها ناظر المالية

ثانيا - كافة الاطيان الواقعة على ضيق نعمة الابراهيمية  
ثالثا - اطيان مديرية الفيوم { لا يرفع عننائى من الاموال كلية

رابعا - اطيان السواحل على العموم { ملوحد منها غير منزع برفع ماله واذا تحقق ريشئ  
خامسا - اطيان الجزائر الغير متصلة بالبر { بالآلات بمالم تعلم مياه النيل فهذا يرفع نصف ماله

سادسا - الخوض المعدة لزراعة النبارى والقصب وبعدة عن السواحل - المنزع  
من اراضيها لا يرفع عننائى أما الغير منزع منها فيرفع ماله واذا تحقق ريشئ منها بالآلات  
بمالم تعلم مياه النيل فهذا يرفع عنه نصف المال

سابعا - اطيان الحيطان - ترفع كل أموال ما يتخلف شرقي منها اذ ان شرافيا طول  
زمن الشتاء وأما اذا روم اربابه بالآلات بسبب عدم علومياه النيل عليه فيرفع نصف ماله فقط

ثامنا - ان يرفع نصف الضريبة لا يكون الا بعد الثبوت الكافي على أنه صار ريشئ أرضها  
بواسطة الآلات بمعرفة المديرية بالاتحاد مع رجال الهندسة ولا يقبل بأية حاله كانت ترفع  
نصف الضريبة الا بتسديق واقرار من نظارة الاشغال

## الباب العاشر في امتياز المحكومة

### الفصل الاول في امتياز المحكومة في الاموال

#### أموال

( في ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ - ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ )

٧٢٤ الميرى ممتاز بكافة مطلوباته وهذا الامتياز مقدم عما سواه من جميع حقوق الامتياز واجراؤه فيما يختص بالاطيان يكون على محمولاتها ونغارها وأجرها وسائر ايراداتها بل وعلى نفس الاطيان بيعها كلها أو بيع جزء منها ان لم يوف المحصولات أو النمار أو الارادات المذكورة وفيما يختص بالاملاك يكون على موجودات المدين المنقولة وعلى أجرها ور بيعها بل وعلى ذات الاملاك بيعها كلها أو بيع جزء منها بحيث انه في حالة ما اذا وجدت ديانة آخر للمدين الذي أفلس وصار يبيع موجوداته من منقول ونابت فلا يسلم من أتعانها ثلثي الدائنين سواء كانوا ممتازين أو عادية الامن بعد سد اكامل مطلوبات الميرى المذكورة وهكذا يبيع الحقوق الميرية في سائر المطلوبات ممتازة ويتبع فيها كما الاجراءات الموضحة أعلاه

مستأجرو اطيان المديون أو أملاكه وجميع من يكون مطلوبا منهم شيء اليه ملزومون بحمد مطالبهم أن يدفعوا القيرى ما عليهم للمديون المذكور أو ما يكون بطرفهم لأي سبب كان تسليدا لكامل المطلوب أو جزء منه والوصول الثاني تعطى اليهم من الميرى تكون سند الهم بخلاص طرفهم عما يدفعونه

#### اعلان شرمن نظارة المالية

( في ٣ صفر سنة ١٢٩٧ - ٥ يناير سنة ١٨٨٠ )

٧٢٥ انهم من القواعد العمومية الأساسية في تحصيل الاموال الميرية هو أن أموال الاطيان وما يتبعها من طبعها تطلب من عين العقار ومع ذلك الامر واضح من قرار المجلس الخصوصي الصادر في ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والذكر بنو الرقم ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وعلى موجب

القرار والذكرين المذكورين أموال الحكومة هي مضمونة بواسطة الأولية والامتياز الذين لها على نفس العقار وأحصولاته وبحق لها تنفيذ الجزوات التي توقعها على العقار وأحصولات بدون الثقات الى حقوق الغير السابقة على ذات العقار وأحصولاته وهذا الامر يجري أيضا على الاجانب لأن القانون الصادر في ١٢ صفر سنة ١٢٨١ الموافق ١٨ يونيو سنة ١٨٦٧ الذي منح لهم حق التملك في الاقطار العثمانية جعلهم تابعين في ذلك الى ذات القوانين التابعين لها الرعايا العثمانيين

فإنهم اذا كل من له حق بمحصلات أو أطميان وكل مستأجر أو دائن مرتين وبالأجمال كل من يكون له صالح متافى عقار أو محصول أن يتحقق ما على العقار المذكور من الاموال وحيث من المقتضى معلومية ذلك والعمل بموجبه ونشره ليعوم الاهالي وسائر المزارعين حتى يعلم لواضعي البدع على الاطميان سواء كان بطريق الملكية أو الايجار أو الرهن أو بطريق الجز أنهم ملزمون أو لا بتسديد الاموال المبرية من عين الطين الموضوع عليه البد ومن يتأخر يعامل بمحجر وبيع المحصولات أو بمحجر الايجارات واذا كان المحصول أو الايجار لا يفي بالقيمة المطلوبة تباع المواشي والموجودات وان لم تكف هي أيضا يباع من الطين ما يسدد قيمة الاموال المستحقة فاقضى الاعلان للاجراء بموجبه

## الفصل الثاني

في امتياز الحكومة على مملوكات الصيارف والمحصلين وغيرهم

### أمرال

( في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ )

- ٧٢٦ المادة ١ - للحكومة حق الامتياز والتقدم على غيرها في استحصاها من أموال الصيارف المنقولة والثابتة على ما يكون مستحقا لها بطرفهم بسبب أعمال وظائفهم
- ٧٢٧ المادة ٢ - يجوز للحكومة أن تبانثر تحصيل هذه المبالغ بالطرق الادارية طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ المختص بالاموال والعشور (١) ولها ان شاء الحق في توقيع الجزع على العقار قبل توقيعه على المنقولات
- ٧٢٨ المادة ٣ - لا يجوز مباشرة اجراءات التحصيل الا متى تعين مقدار الدين بمقتضى قرار وقى يصدر من نظارة مالية حكومتنا ويستبدل هذا القرار فيما به مقرر انتهائى
- ٧٢٩ المادة ٤ - لا يجوز في أية حال توقيف اجراءات الجزع أو البيع لمجرد حصول منافضات في المبالغ المينة في القرار ما لم يودع من المناقص مقدار تلك المبالغ أمانة
- ٧٣٠ المادة ٥ - أحكام هذا الامر نافذة المفعول على ضمان الصيارف أيضا

### أمرال

( في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ )

- ٧٣١ المادة ١٤ - اذا وجد عجز في النقدية أو في الصنف نفسه طرف أنشاء الملح مثل النظار والمخزنجية وبأنهى الملح فتنفذ في حقهم أحكام الامر العالي الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ وذلك بخلاف محاكمة الجاني من المستخدمين محاكمة جنائية اذا كان العجز المذكور ناشئا من سرقة أو اختلاس

(١) راجع الباب الحادى عشر في الجزع والبيع الادارى

## أمر مال

( في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ )

أحكام الامر الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ المتعلق بالمبالغ المطلوبة من الصيارف ٧٣٢  
تكون نافذة المفعول على صيارف خزن المديرية والمصالح وعلى ضمانهم أيضا

## أمر مال

( في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ )

تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية وتحصيل الرسوم المختصة بهذه المحاكم بكونان في حالة توقف ٧٣٣  
المحكوم عليهم أو المطلوب منهم تلك الرسوم بالطرق والاوزاع المقررة في الامر العالي الصادر  
في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

## الباب المحادى عشر في الحجز والبيع الادارى

### أعمال

( في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ )<sup>(١)</sup>

٧٣٤ بند ١ - عدم دفع الاموال والعشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والادامر والمنشورات يستوجب اجراء الحجز والكيفية الآتية ذكرها على الاعمار والمحصولات والموجودات والمواشى الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال أو العشور أو الرسوم

٧٣٥ بند ٢ - اذا كان الحجز على المنقولات أو العقارات من معا توقيعه في محل سكن أحد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القونصل أو الممثل اليه ذلك الاجنبى

٧٣٦ بند ٣ - على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الحجز أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة ما لم يدع المتنازع المبلغ المقصود اعمال الحجز عليه أو البيع لاجله

### في حجز وبيع المنقولات

٧٣٧ بند ٤ - توقيع الحجز على الاعمار والمحصولات والموجودات والمواشى لا يمكن اجراؤه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والاذنار بالحجز الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته<sup>(٢)</sup>

٧٣٨ بند ٥ - تشمل ورقة التنبيه والاذنار على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن بندوب المديرية أو المحافظة

صاحب العقار أو من يجيب عنه أو من يكون موجودا في العقار يضع امضائه أو ختمه على ورقة التنبيه واذا توقف أو كان في غير مكانه وضع امضائه أو ختمه بخندوب المديرية أو المحافظة بحضور شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما عيضان أو يمتحان ورقة التنبيه والاذنار تثبتا للحصول الامتناع من وضع الامضا أو الختم

(١) راجع الامر على الصادر في ٢٦ مارت سنة ١٩٠٠

(٢) راجع المنشور الصادر من نظارة المالية في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٨



بند ٦ - تعطى نسخة من ورقة التنبيه والاذنار الى صاحب العقار أو من يجيب عنه ٧٣٩  
أو الموجود فيه وفى حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة  
أو على باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعلقها يعتبر اعلاناً مستوفياً

بند ٧ - اذا مضت الثمانية أيام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع ٧٤٠  
الاموال أو العشور أو الرسوم الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل فيتوقع الجز على  
الانغار والمحصولات والمنقولات والمواشى

بند ٨ - يتوقع الجز بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معجوباً شاهدين من مشايخ ٧٤١  
أو غيرهم

والمحصولات التى يجرى حجزها كالأشياء أو تنقاس أو توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء  
تنقل الى محل مؤمن وبذلك هذه الاجراءات ضمن محضر الجز

المزروعات والمواشى أو المنقولات التى تجبز يصير تعدادها وتبين أو صافها فى محضر  
الجز ثم تعين حارس على الأشياء المحجوز عليها

كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه أو ختمه على محضر  
الجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذى يتحدد للبيع والجهة التى يحصل فيها البيع بحيث  
ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ اعلان الجز ولا بعد  
مضى خمسة عشر يوماً من التاريخ المذكور

وتعطى نسخة المحضر مصدقاً عليها من مندوب المديرية أو المحافظة الى كل من الحارس  
وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجيب عنه وبذلك فى محضر الجز وفى حالة  
الامتناع من استلام تلك النسخة بذلك هذا الامتناع أيضاً ضمن المحضر المذكور

وعلى سائر الاحوال بعد مضي أربعة أيام بالاكتر من تاريخ اعلان الجز تعلق نسخة من  
محضر الجز على باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفى نقطة  
ظاهرة من الموضع المزعم لجرأ البيع فيه

بند ٩ - فى اليوم المحدد تنزع المديرية أو المحافظة عن بدأ حمل مندوبها وبحضور ٧٤٢  
اثنين من المشايخ أو من المصدقين فى بيع الأشياء المحجوزة إما فى محل توقيع الجز أو فى السوق  
المجاورة

يحصل بيع المحصولات والمنقولات أو المواشى المحجوزة بالمرزاد بالمنازل لمن يرضى عليه  
آخر عطا

يستمر البيع لغاية ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضاً اذا اقتضى الحال  
وتحضر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل نخبها وساعة افتتاح المزاد وقفه ومقدار غن المبيع واسم الراى عليه المزاد  
وبصيرامضاء وختم محضر البيع من مندوب المديرية أو المحافظة والاثنين من المشايخ  
أو الاثنين من العد والراى عليهم المزاد  
من يرعى عليهم المزاد ملزومون بدفع غن المبيع على الفور نقد أو عدداً

### في حجز العقار وبيعه (١)

٧٤٣ بند ١٠ - في حالة عدم كفاية غن المحصولات والمنقولات والمواشي لسداد الاموال أو العشور والرسوم المستحقة بشرع في توقيع الحجز على العقار بالكيفية الآتية

قبل توقيع الحجز على العقار يشهر يعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليه مهما كانت صفته تنبيه بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والانذار المذكور مع مراعاة الشروط المبينة بالسند الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور والرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المقتضى ادراجها في أوراق الانذار بحجز المنقولات

٧٤٤ بند ١١ - بعد مضي شهر بالاقل وأربعين يوماً بالاكث من تاريخ الانذار وشرع في وضع الحجز على العقار بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوماً باثنين من العد وإذا اقتضى الحال يكون معهم شخص من أهل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد وتأمين العقار المحجوز  
وتحضر بمحضر الحجز ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد مهما كانت صفته بالكيفية المبينة بشأن محاضر حجز المحصولات والمنقولات ويتوضع فيه بيان العقار المحجوز ومقدار مساحته وقيمة غن المقدرة (٢)

### (١) القانونى المدنى المختلط

بند ١٨ - انما آلات الزراعة والمواشي اللازمة للزراعة كانت ملكاً لصاحب الارض وكذلك آلات المصانع ومهماتا اذا كانت ملكاً لتلك المصانع تعتبر أموالاً تابعة بمعنى انه لا يسوغ الحجز عليها منفردة عن العقار المتعلقة به

(٢) راجع الامر العالى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

بند ١٢ - بشرع فى بيع العقار المحجوز عليه بالمزاد العمومى بعد مضى شهر بالاقبل أو خمسة وأربعين يوما بالاكتر من تاريخ اعلان محضرا الجز ونشر عن ذلك فى الجريدة الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منهما والاخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان العقار كائنا فى القرى وفى نقطة ظاهرة من العقار المحجوز

ويجب أن يكون نشر آخر اعلان فى الجريدة قبل اليوم المحدد للزاد بثمانية أيام بالاقبل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزروع به والتمن الذى ينبنى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التمن المقدر بمحضرا الجز وتشتمل أيضا على جميع الايضاحات المتعلقة بشروط البيع (١)

بند ١٣ - يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما معصوبا بأحد كتاب المديرية أو المحافظة

وينبنى افتتاح المزاد على التمن الذى صار تقديره فى محضرا الجز بعرفة العمد وأهل الخبرة أو المساح

المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما موقع البيع لمن يرمى عليه آخر عطا أعنى لمن أعطى عطاء مضى عليه عشر دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه تمن المبيع بحسب دفعه على الفور نقد او عدا

ينحصر محضر البيع بعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكتاب الذى يكون حاضرا معه وكل منهما يضع امضاء عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان العقار المباع وكل عطاء حصل ومرسى المزاد وكل ما يحدث فى جلسة المزادة

بند ١٤ - اذا كان فى اليوم المعين للزاد لم يحضر أحد للزادة فيصير تأخير البيع ليوم واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتتاح المزاد ونشر عن ذلك مجددا فى الجريدة الرسمية العربية وباعلانات تلصق وتعلق بالطريقة المبينة فى البند الثانى عشر (٢)

(١) راجع الامر العالمى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

(٢) راجع الامر العالمى الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠

٧٤٨ بند ١٥ - يعطى الى الراسى عليه المزايا محضر البيع مشمولاً بصيغة التنفيذ من مأذون تعيين من طرف قاضى المديرية الكائن بدائرتها العقار المباع بعد دفع عن المبيع بأكله مع الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سنداً للشترى على كية المبيع ويقوم مقام الخجة

على الراسى عليه المزايا أن يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل فى المحكمة الشرعية أو فى قلم كآب المحكمة المختلطة التابعة لها المديرية أو المحافظة الكائن بدائرتها العقار المبيع (١)

٧٤٩ بند ١٦ - اذا تأخر الراسى عليه المزايا عن وفاء شروط البيع ببيع المبيع فانيا بالمزايدة على ذمته بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام فى الجريدة الرسمية العربية فان نقص الثمن يلزم الراسى عليه المزايا الاؤل بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها الممول المتزوج منه العقار وتخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هنالك اقتضاء

٧٥٠ بند ١٧ - يسوغ لكل انسان فى مدة عشرة أيام من البيع أن يقر فى قلم كآب ديوان المديرية أو قلم كآب ديوان المحافظة أنه يقبل الشراء بزيادة العشر على أصل الثمن المباع بشرط أن يودع الحس من الثمن الذى يرغب الاخذ بخلاف المصاريف أو أن يقدم بذلك كفيلاً ذامبسة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطى له صورة رسمية من اقراره

٧٥١ بند ١٨ - فى حالة إعادة البيع بسبب حصول زيادة فى الثمن يجب على المديرية أو المحافظة أن تنشر مجدداً عن ذلك باتباع الطرق المبينة بالبند الثانى عشر وتاريخ المزايا لا يمكن تحديده الا بعد اقله عناية أيام اعتبارا من تاريخ آخر اعلان ينشر فى الجرائد

## أمر مال

( فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ )

٧٥٢ المادة ١ - اذا وقع تأخير فى دفع الاموال فى الآجال المعينة فمصر اعلان ائذار ثم يحصل الشروع فوراً فى توقيع الجزع على أعمار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من المواشى والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شئ عمداً كرا لا بعد مضي أربعين يوماً من تاريخ توقيع الجزع ما لم يكن ذلك الشئ قابلاً للتلف فيسوغ بيعه فى طرف الخمسة أيام التى تلى توقيع الجزع

- المادة ٢ - يجوز للحجوز عليه أن يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المحجوزة  
فى ظرف الاربعين يوما التالية للحجز بشرط أن يوردتها للأمور التحصيلات ليستنزل من  
الاموال المستحقة ومع ذلك لا يسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة  
فى المديرية بعد خصم عشرة من المائة بالاكتر
- المادة ٣ - اذا وفى الحجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه فى ظرف عشرين يوما  
من تاريخ توقيع الحجز أو باع فى المدة المذكورة المحصولات المحجوزة وأوردتها للأمور  
التحصيلات لا يكف بدفع مصاريف الاجراءات وأما اذا حصل الوفاء أو ايراد الثمن بعد  
مضى العشرين يوما فلا يلزم الحجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر  
فى التعريفة المرفوعة بهذا الامر
- المادة ٤ - يسقط حق الحجوز عليه فى العمل بمقتضى المادة الثانية من هذا الامر  
بعد انقضاء الاربعين يوما ويكون ملزوما بدفع كافة المصاريف ويصدر الشروع فى بيع  
المحصولات المحجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى أحكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع  
تخصم منه ألافية مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستنزل الباقي من الاموال  
المتأخرة لغاية استيفائها
- المادة ٥ - اذا لم تنجاوز قيمة المال المتأخر التجمائة قرش فلا يلزم الحجوز عليه  
فى حالتى الوفاء والبيع بعد مضى العشرين أو الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء  
المحجوزة

### بيان المصاريف التى يلزم بها صاحب الاطيان

عن حجز المنقولات

٧٥٧

- ١٠ اذار  
٥ عن كل صورة من الاذار  
٣٠ محضر حجز المنقولات  
٥٠ قيمة واحد من المائة عن محصل البيع  
٦ عن كل نسخة من محضر الحجز  
٥٠ مصاريف الحجز باعتبار أجره قدرها أربعة قروش لكل خفير فى اليوم  
٥٠ محضر البيع

## عن الجيز العقارى

٣٠	انذار عقارى
٤٠	محضر الجيز العقارى
١٢	صورة الانذار
٢٠	صورة محضر الجيز
٠٠	قيمة خسة في المائة عن منحصل البيع
٤٠	عن اعلانين
٥٠	قيمة درج اعلانات بالجرائد عن كل خسة وعشرين فدانا أو أقل
٥٠	محضر البيع
	بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان المنزوعة من مالها
٤٠	أصل محضر مرسى المزاد
٢٠	صورة محضر مرسى المزاد

## فثور من نظارة المالية

( في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ )

٧٥٨ الاشياء التي تعجز من الممولين المتأخرين في الداد يسوغ تسليمها اليهم بحسب الاقتضاء لتكون تحت حراستهم مع مراعاة القيود الآتية بيانها

أولا - اذا كان المبلغ المستحق لا يتجاوز ٥٠٠ قرش

ثانيا - اذا لم يكن من عادة المدين المطلق في السداد

ثالثا - اذا كان لا يظن فيه حصول التجارى على اختلاس الاشياء التي تعجز

يجب على الممول أن يقدم ضامنا معتمدا وأن يؤخذ منه سند على محضر التسليم بالاشياء التي تسلم له هذه

في اليوم الذي يعين للبيع اذا تأخر الممول في تقديم ما يجز منه فيعمل محضر بالاختلاس و يرسل للنيابة العمومية بالهككة الكائن في دائرتها العقار المجرى زراعته الممول لاجل محاكمته على مقتضى المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية وعلى جهة الادارة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة فحجز وبيع كمال العقار أو جزء منه

لحد استيفاء المبلغ المطلوب

### أمرال

( فى ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ )

تعدلت المادة (١٥) من الامر العالى الرقم ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠ المشار اليه كإلانى ٧٥٩  
مختصر البيع يسلم الى الراسى عليه المزايد بعد دفعه الثمن بأكله و رسماً نسبياً قدره خمسة  
فى المائة والمصاريف ويصير نافذاً المفعول بواسطة المدير أو المحافظ الكائن العقار فى دائرته  
ويكون فى يده بمثابة سند ملكية ويقوم بمقام الخجة  
ثم يصير تسجيله بمعرفة الراسى عليه المزايد وعلى مصاريفه فى المحكمة الشرعية أو فى قلم  
كتاب المحكمة المختلطة الكائن فى دائرتها العقار

### فئور من نفارة المالىة

( فى ١٣ فبراير سنة ١٨٩٨ )

- أولاً - يجوز توقيع الحجز فى نظير الاموال على المحصولات الناتجة من العقار المطلوب  
عليه المال سواء كانت هذه المحصولات تعلق المالك أو المستأجر الاصلى أو من استأجر منه  
أو أى واضع يد على الطين بأية صفة كانت
- ثانياً - يجوز أيضاً توقيع الحجز على المواشى والآلات الزراعية تعلق صاحب العقار  
المطلوب عليه المال المعروف لدى المصلحة المعدة تلك المواشى والآلات لادارة أشغال العقار  
فى أى مكان توجد
- ثالثاً - يجوز أيضاً حجز المواشى والآلات الزراعية المعدة لادارة أشغال العقار المطلوب  
عليه المال التى توجد بالعقار فى وقت الحجز سواء كانت تعلق المستأجر أو الزارع للعقار بأية  
صفة كانت أو مشحونة لهما أو الى المالك
- رابعاً - لا يسوغ مع ذلك حجز المواشى التى توجد بالعقار فى وقت الحجز اذا كان ليس لها  
أدنى علاقة بادارة أشغال العقار أى أن وجودها فى العقار كان بنوع الصدقة فقط
- خامساً - لا يسوغ أيضاً توقيع الحجز على المواشى تعلق الغير الذين ليس لهم أدنى علاقة  
بزراعة الطين وانما وجود المواشى فيه هو فقط فى وقت المرمى

## أموال

( في ٢٦ مارت سنة ١٩٠٠ )

٧٦١ المادة ١ - محضر الجزاء العقاري المنصوص عليه في المادة الحادية عشرة من الامر

العالى المشار اليه المؤرخ في ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠ يصير اعلانه أيضاً الى قلم النائب العموى بالمحكمة المختلطة الكائن في دائرتها العقاري طرف ١٥ يومامن تاريخه وعلى القلم المذكور التأشير على نسخة المحضر الاصلية

وعليه أيضاً اعلان هذا المحضر بغير مصاريه الى الدائنين المقيدة ديونهم بقلم الرهونات ان كانوا يكون الاعلان الى محلهم الاصلى أو المختار وذلك في ظرف ٣ يومامن تاريخ التأشير من قلم النيابة على المحضر

٧٦٢ المادة ٢ - لا يجوز الشروع في بيع العقار الا في مسافة ٢٠ يوما على الاقل و٧٥

على الاكثر من تاريخ اعلان محضر الجزاء الى الدائنين المقيدة ديونهم

٧٦٣ المادة ٣ - يجب أن يكون الجزاء والبيع بالمراد اذا اقتضت الحال فاصرن بقدر

الامكان على خرممن العقار تكون فيه الكفاية لتسديد الاموال والمصاريه المستحقة

فاذا زاد ثمن المبيع عن المبلغ الواقع بشأنه الجزاء بما فيه المصاريه والاموال التي استحققت من بعد يوم التنبيه بالدفع فترد الزيادة الى صاحب العقار الا اذا حصلت معارضة من أحد الدائنين المقيدة ديونهم في ظرف ٣ يومامن تاريخ البيع وفي هذه الحالة يجب على جهات الادارة توريد الزيادة الى خزنة المحكمة المختلطة الواقع في دائرتها العقاري لكي يحصل التصرف فيها بحسب القانون

وينشر الاعلان بالبيع في الجريدة الرسمية باللغتين العربية والفرنساوية

٧٦٤ المادة ٤ - للدائنين المقيدة ديونهم على العقار الخيار في توقيف الاجراءات لحد

وقت مرسى المزداد التهاى وذلك بدفع الاموال المطلوبة والمصاريه

ومتى دفعوا المطلوب حلوا حلوا قانونيا محل خزنة الحكومة في حقوقها وامتيازاتها بدون أن يكون هنالك حاجة لتقدير ذلك

٧٦٥ المادة ٥ - لا يجوز توقيف الجزاء والبيع في أى حال بسبب منازعات في الاموال

المستحقة أو بسبب التنفيذ العقاري الا اذا كان الذى تقع منه المنازعة أو الدائن الساعى في التنفيذ العقاري يودع في خزنة المديرية أو المحافظة قيمة المبالغ التي حصل بسببها الجزاء والبيع



والمبالغ المودعة بهذه الكيفية تصير حق الخزينة الحكومية بصفة نهائية اذا مضت ستة شهور على تاريخ الابداع ولم يثبت الذين وقعت منهم المنازعة حقوقهم

المادة ٦ - نشر وتعليق الاعلانات المنصوص عليها فى المادتين ١٢ و ١٤ من الامر ٧٦٦  
العالى المشار اليه يكون اثباته بحضور بعضى عليه أو بختمه مندوب المديرية

المادة ٧ - البيع بالمرزاد يترتب عليه شطب الرهونات أو الاختصاص بها وترسل المديرية بحضور المرزاد فى ظرف خمسة عشر يوما من تاريخه الى قلم النائب العمومى بالمحكمة المختلطة الكائن فى دائرتها العقار وهو باهر تسجيله من تلقاء نفسه وبغير مصاريف

المادة ٨ - يسقط الحق فى المطالبة بالدين المستحقه بسبب الاموال والعشور ٧٦٨  
بعد مضى ٣ سنوات افرنكية

وهذا السقوط لا تقع عليه أسباب الايقاف ولا الانقطاع ولا يسرى هذا الحكم على الدائنين المرتهنين الذين حاولوا حمل خزينة الحكومة بالشروط المنصوص عليها فى المادة  
الرابعة المشار اليها

## الباب الثاني عشر في عوائد الاملاك المبنية

### أموال

( في ١٣ مارش سنة ١٨٨٤ )

٧٦٩ المادة ١ - يتبدأ من أول يناير سنة ١٨٨٤ بأخذ عوائد باعتبار جزء من اثني عشر من قيمة الاجرة عن بيوت السكن والوكائدات والمخازن والدكاكين والواورات والمعامل والاملاك ذات الارباد وبالجملة عن جميع ابنية القطر المصري والجنابن التابعة لها سواء كانت مسكونة باصحابها أو باصحاب المنفعة فيها أو غيرهم باجرة أو بدون اجرة ويكون تحصيل تلك العوائد بالكيفية الآتية بعد

٧٧٠ المادة ٢ - يعنى من تلك العوائد

أولا - العنش الغير مشروحة

ثانيا - البيوت التي لا تزيد اجرتها السنوية عن خمسمائة قرش صاغ اذا كانت مسكونة باصحابها أو باصحاب المنفعة فيها

ثالثا - الابنية المخصصة لاقامه الشعائر الدينية مثل المساجد والكائس والاديرة والابنية المعدة للقبريات والصدقة

وتعين الحكومة الاملاك التي تعفى من دفع العوائد اما ما كان من العقارات ذات الربع ملكا لاوقاف أو لطوائف الدينية أو للجمعيات الخيرية فلا يعنى منها

رابعا - العقارات ملك الحكومة المعدة للصحة العمومية

خامسا - دور القنسلات التي تكون ملك الدول الاجنبية (١)

(١) تعفى الاملاك أو أجزاء الاملاك التي تكون ملكا لطوائف دينية أو لجمعيات خيرية ومنفولة بدارس مجانية أو بغير مجانية (يراجع رأى اللجنة المالية المعطى بتاريخ ٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧)

المادة ٣ - لا يدخل في تقدير أجرة البيوت قيمة مفروشاتها ولا يدخل في تقدير أجرة  
المعامل الاملاط ما كان فيها من الآلات والعدد النابتة التي لا تقوم تلك المعامل بدونها وتقدير  
الاجرة بكونها إما بحسب الاجرة الواردة في عقود البحار اذا وجدت عقود وكانت صادقة  
ولما بالقياس على البيوت المجاورة التي تكون أجرتها معروفة مع مراعاة مقدار اتساع  
البيوت وصفعتها ومنافعها وموافقتها وبالجملة يكون التقدير بحسب ما يمكن الحصول عليه  
من الاجرة

ويراعى في تقدير أجرة الابنية الاحواش والجنائن المتصلة بها التابعة لها رأساً لا الاحواش  
والجنائن التي وان كانت متصلة بالابنية الا انها تكون مستقلة عنها ومؤجرة ويمكن تأجيرها  
على حدة

المادة ٤ - يجري كل سنتين ما يأتي (١)

٧٧٢

أولاً - تعداد الابنية في كل مدينة أو بلد بمعرفة جهات الادارة

ثانياً - تقدير أجرة الابنية

وبتم هذا التقدير بمعرفة لجان تباشر العمل في البلاط عن كل بلد وفي المدن عن كل من  
أقسام وتؤلف هذه اللجان

أولاً - من ثلاثة مندوبين تعينهم الحكومة تكون الرئاسة لاحدهم وله رأى مرجح  
ثانياً - من ثلاثة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين اثني عشر من أصحاب الاملاط  
يختارهم الممولون ويكون أحدهم لواء الثلاثة أعضاء بالاقل أجنبي الجنسية وينتخب أيضاً  
بالقرعة من بين هؤلاء اثني عشر عضواً للنيابة عن يغيب من الاعضاء

ولا تعتبر قرارات اللجان نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقل بحيث يكون  
اثنان منهم من مندوبي الحكومة والاثنان الآخرون من أصحاب الاملاط المنتخبين  
ويسوغ استئناف قرارات تلك اللجان لدى مجالس المراجعة

المادة ٥ - يؤلف كل من مجالس المراجعة كما يأتي

٧٧٣

أولاً - من مندوب تعينه الحكومة وتكون له الرئاسة

ثانياً - من ستة أعضاء ينتخبون بالقرعة من بين المندرجة أسماؤهم في الجداول التي  
سيأتي ذكرها وينتخب أيضاً بالقرعة أربعة أعضاء للنيابة

(١) قضى الرأى الملقى من اللجنة المالية في ٢٧ يولييه سنة ١٨٨٦ بأن لا لزوم لاعادة تقدير أجرة  
البناني في كل سنتين بل يسوغ التصريح للجان التقدير بأن تجري التقدير بنقص عشرة في المائة من ايراد الملك

فان كان طلب الاستئناف مقدما من أحد الاهالى ينبغى أن تكون أكثرية أعضاء المجلس من الاهالى وان كان الطلب مقدما من أحد الاجانب ينبغى أن تكون الاكثرية فيه من الاجانب

وتكون مراكز مجالس المراجعة في القاهرة وفي الاسكندرية وفي المحافظات وبناجر المديرية ويجتمع في كل من مدينتي القاهرة والاسكندرية الاثناعشر عضوا من ذوى الاملاك المنتخبين عن كل ثمن أو قسم لتؤلف منهم لجان تقدير الاجرة ويختارون من بينهم أربعة وعشرين عضوا من ذوى الاملاك اثني عشر مصريين واثنى عشر أجنبيا ينتخب من بينهم الاعضاء الاصليون والنازيون لمجالس المراجعة

أما في بنادر المديرية وفي المحافظات فيكون انتخاب الستة أعضاء الاصليين والاربعة أعضاء لاتباق بالقرعة من بين أربعة وعشرين من أصحاب الاملاك يختارهم المولون

وتكون قرارات مجالس المراجعة قطعية ولا تعتبر نافذة الا اذا كانت صادرة من أربعة أعضاء بالاقل غير محسوب من ضمنهم مندوب الحكومة الذى هو الرئيس ويجب في هذه الحالة أن تكون أكثرية الاعضاء من الاهالى اذا كان الطلب مقدما من أحد الاهالى ومن الاجانب اذا كان مقدما من أحد الاجانب

وفي بنادر المديرية والمحافظات التى ليس الأجنب فيها كثيرين ليعين منهم في مجالس المراجعة العدد الكافى فأصحاب الاملاك من الاهالى يفتضون بالقرعة من بينهم العدد المعين وفي هذه الحالة اذا كان المتظلم أجنبيا فله أن يرفع شكواه لآى مجلس أرادته من مجالس المراجعة

المادة ٦ - لا يجوز انتخاب أحد أعضاء لجنة من لجان التقدير ليكون عضوا في أحد مجالس المراجعة ٧٧٤

مدة لجان التقدير ومجالس المراجعة هي سنتان

المادة ٧ - يستمر تقدير اللجان بابتعا غير متغير لمدة ثمانى سنوات الا فيما لأرباب الشؤون من حق التظلم عند الشروع في تحصيل عوائد السنة الاولى كالمسأنى ذكرك ٧٧٥

ولا يجوز تعديل التقدير المذكور عند فتح الجداول السنوية التالية الا بسبب انشاء أبنية جديدة أو هدم أو حريق كلى أو جزئى طرأ على الابنية أو خلطها من السكن

المادة ٨ - تشأفى كل سنة بمدة تقو يل يعتمد فى تحريها على جداول التعداد والتقدير ويستخرج من هذه الجريدة فى كل سنة جداول التمويل عن كل مدينة وكل بلد ٧٧٦

المادة ٩ - على أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة أن يخبروا في النصف الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما يكون حصل في املاكهم من الزيادة أو نقصان المنصوص عنهما في المادة السابعة واذ لم يحصل الاخبار في الميعاد المذكور يلزم أصحاب الاملاك أو أصحاب المنفعة في السنة الاولى بدفع العوايد مضاعفة عن الابنية الجديدة والتي تجدد بناؤها والتي صارت قابلا لربط العوايد عليها وعما أضيف الى املاكهم من البناء الجديد واذ لم يحصل ذلك الاخبار منهم في الميعاد المتقدم ذكره عما هدم من الابنية أو تخرب منها أو صار غير قابل لربط العوايد عليه سقط حقهم في السنة الاولى في طلب رفع العوايد عنه

المادة ١٠ - على أرباب الشئون أن يخبروا في النصف عشر وما الاول من شهر نوفمبر من كل سنة عما حصل من انتقال الملكية في الابنية سواء كان بطريق البيع أو البدل أو القسمة الى غير ذلك من العقود القاضية بانتقال الملكية أو المنفعة واذ لم يحصل الاخبار عن ذلك في الميعاد المتقدم ذكره ألزم كل من صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد بدفع العوايد بالتضامن بينهما

وما يخبر عنه في المواعيد المقررة في كل سنة من انتقال الملكية يدرج في جريدة و جدول تمويل السنة التالية

المادة ١١ - متى تحررت الجداول السنوية وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويشار في ٧٧٩ في تمصيل قيمها

المادة ١٢ - العوايد التي تربط في أول يناير تستحق عن السنة بأكملها الحد أول يناير من السنة التالية على الممول المدرج اسمه في الجدول مهما حصل من التغيرات في أثناء السنة في العقار المربوطة العوائد عليه الا اذا خرب العقار أو خلى من السكن

المادة ١٣ - يكون دفع العوايد مقدما كل ثلاثة شهور قسط وكل ما يمتلكه صاحب ٧٨١ العقار يكون ضامنا لدفع العوايد

المادة ١٤ - ان لم تدفع العوايد اختيارا فحصل جبرا على مقتضى أحكام الامر ٧٨٢ العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ بدون لزوم لحكم تنفيذي آخر

أما فيما يتعلق بالاملاك الاجانب فلا يمكن اجراء التنفيذ مع غياب مندوب القانون سلاتو الا بعد مرور أربع وعشرين ساعة اعتبارا من ساعة اخبار القنصل سلاتو وقطول هذه المهلة بحسب المسافات

وتحكم جهات الاختصاص في كل ما تؤولدى اليه الاجراءات التنفيذية من معارضة المولين وما ينبع ذلك من المشاكل

٧٨٣ المادة ١٥ - للحكومة الامتياز في تحصيل العوائد المطلوبة لها باستيلائها اياها من ايجارات وارادات الابنية في أية يد وجدت أو من الابنية نفسها ان لم يكف التجارها وباقي اراداتها التسديد المستحق عليهم من العوائد

و يكون هذا الامتياز مقديما على أى امتياز كان ما خلا الامتياز الضامن للصاريف  
القضائية المنصرفة لحفظ وبيع الاملاك المقررا امتياز الحكومة فيها

٧٨٤ المادة ١٦ - يكون المستأجر وصاحب الملك متضامنين في تأدية العوائد المطلوبة للحكومة كحديقة الاجرة المستحقة

وعلى كل مستأجر أو مطالب أو مدين لصاحب الملك بنقود صار عليها امتياز الحكومة أن يدفع لها حال طلبها بدون احتياج الى اجراءات قضائية قيمة العوائد المستحقة كحديقة الاجرة أو المبالغ المطلوبة منه لصاحب الملك

وقسائم العوائد التي تسلم اليه تعتبر كوصول من صاحب الملك

٧٨٥ المادة ١٧ - يسقط حق الحكومة في طلب العوائد بعد خمس سنين تخفى من تاريخ نشر جداول التمويل أو من تاريخ آخر الاجراءات الجزئية

٧٨٦ المادة ١٨ - يسوغ لكل صاحب ملك أو منفعة أن يتشكى لدى مجلس المراجعة من اجراءات التعداد والتقدير

٧٨٧ المادة ١٩ - يجب أن تقدم تلك الشكايات في الستة شهور التي تلي نشر أول جدول من جداول التمويل والا فيسقط الحق في تقديمها ولا يقبل في مدة الثلاثة شهور التي تلي نشر جداول التمويل السنوية التالية أدنى تسلك في شأن التقدير الا لاسباب طارئة بعد الاجراءات الاولى مثل الهدم والحريق والحرب كلما كان أوجز شياعلى شرط أن يكون الاخبار عن هذه الاسباب بالطريقة القانونية

٧٨٨ المادة ٢٠ - كل من ربطت عليه في جداول التمويل عوايد غدره أنه أن يطلب رفع تلك العوايد عنه وكل من ربطت عليه في الجداول عوايد تزيد عن مقدارها الحقيقي له أن يطلب تنزيل تلك الزيادة

ويجوز رفع العوائد أو تنقيصها عما ينقص الإراد المفقود من الملك إما بسبب خراب كلي أو جزئي طرفيه أثناء السنة أو بسبب خلوسكن استمر مدة ستة شهور على الأقل في العقار أو في جزء من العقار ليس يكون من عادة المالك أو صاحب المنفعة إبقاؤه على ذمته لحفظ التمتع به

المادة ٢١ - كل صاحب ملك أو منفعة غير وارد اسمه في جداول التمويل ٧٨٩  
أن يطلب درجة فيها وإذا حصل انتقال الملكية وأعلن عنها في المواعيد المقررة ولم يتوجه عن ذلك في جداول التمويل عند تحريرها كان لذوي الشأن الحق في طلب إصدار قرار بقتل التمويل باسمهم

المادة ٢٢ - تقدم طلبات رفع العوائد أو تنقيصها أو قبحها أو نقلها في السنة ٧٩٠  
شهور التي تمضي من تاريخ نشر جدول التمويل الأول أو في الثلاثة شهور التي تلي نشر الجداول السنوية التالية أو في خلال الثلاثة شهور المبدوءة بشهر يناير إذا نشرت تلك الجداول قبل أول يناير وفيما بعد ذلك يسقط الحق في تقديم الطلبات

وأما طلبات رفع العوائد أو تنقيصها بسبب خراب كلي أو جزئي أو لسبب خلوسكن فتقدم في الشهر الذي يلي إخراج أو نهاية خلوسكن والافسقط حق تقديم الطلب عن ذلك (١)

المادة ٢٣ - تصحب الطلبات بقسائم الاقساط المستحقة من العوائد (٢) ولا يترتب ٧٩١  
على هذه الطلبات توقيف دفع الاقساط التالية وأما إذا لم يصدر القرار في مدة الثلاثة شهور

(١) نظارة المالية إذ كرا أصحاب الاملاك المبنية بأنهم هم المكفون بإثبات ابتداء خلوسكن من أملاكهم في حالة انقضاء منع عوايد مطبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٩٤ وبناء على ذلك فإذا لم يتيسر لهم إثبات ذلك بعبارة زو من المستندات (كمقود الائتجار أو دفاتر الحسابات أو التجارة المعتمدة أو غير) فديسوغ لهم أن يقدموا إلى محافظة أو المديرية السكن في دائرتها الملك في ظرف عشرة أيام التالية لابتداء خلوسكن أو إضمار غرة الملك وتاريخ ابتداء خلوسكن واسم الثمن أو القسم والشارع السكن فيه

ومعلوم أن الأشعار بذلك لا يستوجب إعفاء المالك من تقديم طلب إرفع عند نهاية الخلوسكن كما كان حاريا قبل أو بعد خلوسكن لمدة ستة شهور ككل هو التمتع الآن - (اعلان رقم ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٩ نشر في الجريدة الرسمية غرة ١٢٧ الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩)

(٢) المبالغ المتضمنة ردها لأربابها يتحرر بها كسقف كل خمسة عشر يوما ويعرض لنظرارة المالية للتصديق عليه فقط محافظة مصر مصرح لها بالإن تصرف بإشتر هذا المبالغ من أصل إيراداتها مقابلته استبعادها من المبلغ المتحصل وتبائها في حافظة توريداتها اليومية أي أنها تبين في حافظة التوريدات المبالغ المتحصل وتستبدل منه قيمة التصرف لارايه وترسل باقي التقديرات لنظرارة المالية معصومة بمستندات الصرف (أمر من الحسابات في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ غرة ٢٧٥)

التالية لوصول الطلب الى جهة الاختصاص فيحق لصاحب الطلب أن يرفض دفع الاقساط التي تستحق بعد انقضاء الميعاد المذكور الى أن يصدر القرار

٧٩٢ المادة ٢٤ - يرخص لأمرى التحصيل فضلا عن الطلبات المتقدمة، من أرباب الشؤون أن يحرروا سنويا في السلسلة شهرا التي تلي نشر جداول التمويل بيانات عن كل ثمن أو قسم من المدن وعن كل بلد واهمها فيها العوائد التي درجت في الجداول غدرا وأن يقدموا تلك البيانات الى المديرين أو المحافظين وتحال هذه البيانات على لجنة التقدير لاداء رأيها فيها ثم تعرض على مجلس المراجعة ليحكم فيها

٧٩٣ المادة ٢٥ - مصاريف التحقيقات التكميلية ومعانيات أهل الخيرة وغير ذلك من الاجراءات التي يأمر بها مجلس المراجعة بناء على الطلبات المتقدمة يلزم بها مقدمو تلك الطلبات اذا ردت طلباتهم

٧٩٤ المادة ٢٦ - بما أن جداول التمويل هي سنوية فلا يسرى مفعول القرارات الصادرة عن الطلبات المقدمة من أرباب الشؤون والبيانات المحررة من أمورى التحصيل عن العوائد المربوطة غدرا الاعلى السنة المحررة تلك الجداول عنها أما القرارات الصادرة عن الطلبات المتعلقة باجراءآت التقدير فيسرى مفعولها الى انتهاء المدة المقررا بجراء العمل فيها يقتضى التقدير المذكور

٧٩٥ المادة ٢٧ - أحكام المواد المتقدمة ذكرها لانه تكون نافذة الا في المدن المهيئة في الجدول المؤشر عليه بحرف (ا) المرفوق بهذا الامر وفي دائرته الحدود التي سببين بأمر يصدر فيما بعد وذلك الى أن يصدر أمر آخر

٧٩٦ المادة ٢٨ - تصدر لائحة ادارة عمومية تقر فيها كيفية تنفيذ أحكام هذا الامر

٧٩٧ المادة ٢٩ - الوظائف المناطة في هذا الامر وفي اللائحة المتعلقة بتنفيذه بجهات الحكومة المهيئة فيهما يجوز احوالها كلها أو بعضها على المجالس البلدية في المدن التي تنشأ فيها هذه المجالس (١)

٧٩٨ المادة ٣٠ - كل ما كان من أحكام القوانين والاوامر العالية والوائح والتعليمات مخالفا لهذا الامر فهو ملغى وغير معمول به

(١) راجع القرار الصادر من نظارة المالية في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠



## قرار من نظارة المالية

( في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ )

- المادة ١ - اعتبارا من أول مارس لحين صدور أمر آخر تحال أعمال عوائد الاملاك ٧٩٩  
 المبنية بمدينة اسكندرية على مجلسها البلدى ويكون هو المسؤول وحده عن تطبيق أحكام  
 الاوامر والوائح الجارى العمل بها الآن أو التي تصدر في شأن ذلك  
 وقد تعين مدير عموم المجلس البلدى رئيسا للمجلس المراجعة
- المادة ٢ - يوزع المجلس البلدى الى نظارة المالية على أقساط شهرية الحصة التى ٨٠٠  
 تخص الحكومة مما يتحصل من عوائد الاملاك حسب الفقرة الاولى من المادة الاولى من  
 الامر العالى الصادر فى ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ بعد تنزيل مبلغ ٣٨٧٠ جنيه مصرى  
 تطير مصاريف الادارة والتعصيل

جدول حرف ( ا ) ملحق بالامر العالي الرقم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤  
عن بيان المدن التي تقر فيها عوائد على المباني

بيان المدن والمحافظات التابعة لها المدن	بيان المدن	بيان المدن والمحافظات التابعة لها المدن	بيان المدن والمحافظات التابعة لها المدن
مديرية الدقهلية	المنصورة....	محافظة مصر	القاهرة....
» »	ميت غمر....	الاسكندرية »	الاسكندرية..
الشرقية »	الزقازيق... »	» عوم القنال	بور سعيد....
» »	بلبيس.....	» »	الاسماعيلية..
الجيزة »	الجيزة.....	» »	السويس...
» بنى سويف	بنى سويف... »	» رشيد	رشيد.....
» الفيوم	الفيوم.....	» دميياط	دمياط....
» المنيا	المنيا.....	مديرية القليوبية	بنها.....
» »	الفيشن.....	» »	شين القناطر..
» أسوط	اسوط.....	» المنوفية	شين الكوم..
» »	أبونج.....	» »	منوف.....
» »	منفلوط....	» البحيرة	دمنهور....
» »	ملوى.....	» »	شبراخيت...
» جرجا	طهطا.....	» »	المحمودية....
» »	انجم.....	» الغربية	طنطا.....
» »	سوهاج....	» »	الحمل الكبرى
» »	جرجا.....	» »	سمنود.....
» قنا	قنا.....	» »	دسوق.....
» الحدود	اصوان....	» »	زفتى.....
		» »	كفر الزيات...

الحدود التي من داخلها يجب تحصيل العوائد على الاملاك باعتبار جزء من اثني عشر جزءاً  
تقرر عن مدينتي مصر والاسكندرية بحسب البيانات الواردة بعده

### أعمال

(في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧) (١)

### مدينة مصر

٨٠٢

تكون دائرة مدينة مصر

أولاً - من قرية دير الطين (بقرية الجيزة) الى قم الرعة الشبراوية على مسافة  
أربعة عشر كيلومتراً (و يدخل ضمن هذه الحدود جزرنا الروضة والجزيرة)  
ثانياً - من قرية دير الطين على خط مستقيم الى مستنق المجاذيب على مسافة أحد  
عشر كيلومتراً ونصف

ثالثاً - من مستنق المجاذيب الى ضواحي المطرية على مسافة خمسة كيلومترات  
رابعاً - من قم الرعة الشبراوية ما زاد على خط الرعة المذكورة الى الكيلومتر الخامس  
ونصف

خامساً - من ضواحي المطرية الى منتهى الخط الذي يبتدى من قم الرعة الشبراوية  
على مسافة خمسة كيلومترات (و يدخل ضمن هذه الحدود كافة العقارات الكائنة بالمطرية)

### أعمال

(في ١٦ مايو سنة ١٩٠١) (٢)

### مدينة الاسكندرية

٨٠٣

قد تحددت دائرة مدينة الاسكندرية وضواحيها كما يأتي

الحد البحري - البحر الابيض المتوسط  
الحد الشرقي - خط عمودي على طريق المتزعم مارا بشرق عزبة المندره والبحر الابيض  
المتوسط الى الحد البحري لأراضي شركة أبوقير الزراعية

(١) هذا الامر قد عدل الامر العالي الصادر في ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ وحل محله - تراجع  
الطبعة الاولى من كتاب القوانين المقارفة توجه ٢٤٠

(٢) هذا الامر قد عدل الامر العالي الرقيم ١٩ يونيو سنة ١٨٨٤ وحل محله

الحد القبلي - من طريق أبو قير الحربى مارا بأراضي شركة أبو قير وأراضي ورثة نوبار باشا وترعة القنصر العالي لغاية المحمودية فالشاطئ القبلي لترعة المحمودية لغاية ترعة الفرخه ثم شاطئ بحيرة مريوط  
الحد الغربى - خط مار غربى بلدة الخبيلة بين بحيرة مريوط والبحر ويمر امتداده بطايسة البقي

### أعمال

( فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ )

٨٠٤ ان الحد ودالتى من داخلها يجب تحصيل العوائد على الاملاك باعتبار جزء من اثني عشر جزءاً تقررت عن مدن بورسعيد والاسماعيليه والسويس ورشيد ومياط وبينها وشبين القناطر وشبين الكوم ومنوف ودهشور وشبراخيت والمحمودية وطنطا والحلة الكبرى ومنوف ودسوق وزفتى وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق وبليس والحيرة وبني سويف والفيوم والمنيا والفيشن وأسيوط وأبوتيج ومنفلوط وملوى وطهطا واخميم وسوهاج وجرجا وقنا واصوان بحسب البيانات الواردة بعده (١)

### محافطة رشيد

رشيد (٢)

٨٠٥ تكون حدود رشيد على الشكل الآتى بيانه  
أولاً - من الزاوية الشرقية القبليه من طابية العباسى الى الزاوية الشرقية من القنلاق الابيض على خط نهر النيل وعرض رصيف القنلاق المذكور  
ثانياً - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من القنلاق الابيض على خط حائط هذا القنلاق  
ثالثاً - من الزاوية الغربية من القنلاق الابيض الى نقطة تقريبع ممرط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الغربية من القنلاق الاحمر

(١) دائرة حدود بورسعيد والاسماعيليه والسويس وشبين الكوم ومنوف وطنطا ودسوق وزفتى وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر والزقازيق والحيرة وبني سويف وأبوتيج وطهطا واخميم وسوهاج وجرجا وقنا وابوا نقتة تسمى بمرطاً صدر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩  
(٢) محافظ رشيد أقيمت الآن ورشيد الخقب بعد تدميرها بحيرة

رابعاً - من نقطة تفرع شريط السكة الحديد الموصل لصينية المحطة الى طابية الطواجنيه المندثرة على خط مستقيم تصورى  
 خامساً - من طابية الطواجنيه بما في ذلك الطابية المذكورة الى الزاوية الشرقية القبلية من طابية العباسي على خط منحنى فاصل ما بين مساكن الاهالي والاراضي الرمال المحيطة بهما من الجنوب الغربي

### محافظة دمياط

#### دمياط

٨٠٦

تكون حدود دمياط على الشكل الآتي بيانه

أولاً - من فم ترعة بحر الشعر الى نقطة مقابلة هذه الترعة بترعة المنظوم على خط ترعة بحر الشعر  
 ثانياً - من نقطة المقابلة الى مركز دخولية الميناء على خط ترعة المنظوم وشارع الميناء  
 ثالثاً - من مركز دخولية الميناء الى مركز دخولية الشيخ مفتاح على خط مستقيم تصورى  
 رابعاً - من مركز دخولية الشيخ مفتاح الى مركز دخولية غيط النصارى على خط مستقيم تصورى  
 خامساً - من زاوية مركز دخولية غيط النصارى الشرقية الى الزاوية الشرقية من مركز دخولية أبو المعاطي بما في ذلك جامع الشيخ جمال الدين شجعه على خط مستقيم تصورى  
 سادساً - من مركز دخولية أبو المعاطي الى نقطة ملاحظة أبو الوفا على خط مستقيم  
 سابعاً - من نقطة ملاحظة أبو الوفا الى منفذ شارع المتبولى الكائن على نهر النيل بحرييت ورونة الخواجه باسبلى فخر على خط مستقيم تصورى  
 ثامناً - من منفذ شارع المتبولى المذكور الى فم ترعة بحر الشعر على خط نهر النيل

### مديرية القليوبية

#### بنها

٨٠٧

تكون حدود بنها على الشكل الآتي بيانه

أولاً - من الزاوية البحرية من سراي بنها الى نقطة ملاحظة الدخولية غرة ٢ على خط نهر النيل

- ثانيا - من نقطة الدخولية الى الزاوية الغربية من وابور حلاجة القطن تعلق المسير  
موربورغو على خط مستقيم تصوري
- ثالثا - من زاوية هذا الوابور الغربية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصوري  
مارا من الزاوية القبلية منه ومنتها الى شريط السكة الحديد الموصل من سكندرية الى مصر
- رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى السمافور القبلي  
خط الشريط الموصل من سكندرية لمصر على السكة الحديد
- خامسا - من السمافور القبلي الى النقطة التي يتفرع منها الشريط الموصل الى  
الزقازيق على خط السكة الحديد المار امام رصيف المحطة الشرقي
- سادسا - من نقطة تفريع شريط رصيف المحطة الشرقي الى الزاوية الشرقية من  
سراي عباس باشا على خط مستقيم تصوري
- سابعا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية البحرية من السراي المذكورة على خط حائط  
السراي

### شعير القناطر

تكون حدود شعير القناطر على الشكل الآتي يماه

٨٠٨

- أولا - من قنطرة السكة الحديد المركبة على ترعة الشرفاوية الى ساقية موسى مصطفى  
وشركاه على خط ترعة الشرفاوية
- ثانيا - من الساقية المذكورة الى ترعة الشينى على خط مستقيم تصوري مارا من  
الزاويتين القبلية والشرقية من جنينه تابعة لوابور حليج ملك مسيولا ويزون ومنتها الى  
ترعة الشينى
- ثالثا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشينى الى قنطرة الشينى على خط  
ترعة الشينى
- رابعا - من قنطرة الشينى الى شريط السكة الحديد الموصل من الزقازيق وبليس  
الى قلوب على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية البحرية من منزل المسيو بازا على  
ومنتها الى شريط السكة الحديد
- خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى النقطة التي  
يتفرع منها شريط السكة الحديد الموصل الى المحطة على خط السكة الحديد

سادسا - من النقطة التي يتفرع منها شريط المحطة الى الترع الشراوية على خط مستقيم تصورى ما را من الزاوية البحرية من منزل ملك السكة الحديد سكن ناظر المحطة ومنتهيا الى الترع المذكورة  
سابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الشراوية الى قنطرة السكة الحديد على خط الترع الشراوية

### مديرية البحيرة

#### دمهور

٨٠٩

تكون حدود دمنهور على الشكل الآتى يسانه

أولا - من سما فور السكة الحديد القبلية من خط سكندرية لمصر الى قنطرة دمنهور المركبة على ترعة الخطاطبه وموصلة الى طريق الرجانية على خط مستقيم تصورى  
ثانيا - من القنطرة المذكورة الى الزاوية البحرية من وابور المياه تعلق مجايل افندى منقر بوس على خط ترعة الخطاطبه  
ثالثا - من زاوية هذا الوابور البحرية الى خط السكة الحديد على خط مستقيم تصورى ما را من الزاوية الغربية من الوابور ومن جنبه سيطيم باشا ومنتهيا الى شريط السكة الحديد  
رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بشريط السكة الحديد الى الزاوية الغربية من دوار الحوفى على خط مستقيم تصورى  
خامسا - من الزاوية الغربية الى الزاوية القبيلة من دوار الحوفى على خط حائط الدوار المذكور  
سادسا - من زاوية دوار الحوفى القبيلة الى الطرف القبلى الغربى من سور مهدوم تابع الى مقام سيدى خضر على خط مستقيم تصورى  
سابعا - من طرف السور المذكور الى سما فور السكة الحديد القبلى على خط مستقيم تصورى

#### شبراخيت

٨١٠

تكون حدود شبراخيت على الشكل الآتى

أولا - من الجهة القبيلة الى الجهة البحرية من جسر المحيط المتصل بجسر البحر الاصلى بمافى ذلك وابور المياه تعلق احد بك عبد الله على خط جسر محيط شبراخيت والمعبصرة  
ثانيا - من الجهة البحرية الى الجهة القبيلة من الجسر المحيط على خط نهر النيل

## المجودية

٨١١

تكون حدود المجودية على الشكل الآتي بيانه  
أولاً - من فم ترعة الناصرى الى نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد على خط ترعة  
الناصرى

ثانياً - من نقطة مقابلة هذه الترعة بطريق رشيد الى كوبرى رشيد المركب على ترعة  
المجودية الغير تام التركيب على خط مستقيم تصورى

ثالثاً - من هذا الكوبرى الى مصرف الخزان الحديث الانشاء على خط عامودى يستقيم  
على ترعة المجودية من موقع هذا الكوبرى وينتهى الى المصرف المذكور

رابعا - من نقطة مقابلة لخط العامودى بالمصرف الى فم المصرف على خط هذا المصرف  
خامساً - من فم مصرف الخزان السابق عنه القول الى فم ترعة الناصرى على خط نهر  
النيل

## مديرية الغربية

## المحلة الكبرى

٨١٢

تكون حدود المحلة الكبرى على الشكل الآتي بيانه  
أولاً - من زاوية مدفن ولاد القبيلة الى الزاوية القبيلة من سور سراى الكائن  
المختربة هي والسور على خط مستقيم تصورى

ثانياً - من الزاوية القبيلة الى الزاوية الغربية من هذا السور على خط مستقيم

ثالثاً - من زاوية السور المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ الرحبي الغربية على خط  
مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من هذا المقام على خط حائط المقام  
المذكور

خامساً - من زاوية مقام الشيخ الرحبي البحرية الى الزاوية البحرية من دوار مسجده  
العرف على خط مستقيم تصورى

سادساً - من زاوية دوار مسجده العريف البحرية الى زاوية من كردخولية سنديس  
البحرية على خط مستقيم تصورى



سابعا - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا المركز على خط حائط المركز المذكور

ثامنا - من زاوية مركز سنديس الشرقية الى زاوية مقام الشيخ محمد الشرقية على خط مستقيم تصورى

ثامنا - من زاوية هذا المقام الشرقية الى الزاوية البحرية من جنبه شكيب بك الكائنة على ترعة المعاش على خط مستقيم تصورى

عاشرا - من الزاوية البحرية من جنبه شكيب بك الى نقطة ملتقى ترعة المعاش بمسقى تجلب اليها المياه عند فخر بها على خط ترعة المعاش

حادى عشر - من نقطة ملتقى ترعة المعاش بهذه المسقى الى الزاوية البحرية من دوار محمد الشيشي على خط مستقيم تصورى

ثاني عشر - من الزاوية البحرية الى الزاوية الشرقية من هذا الدوار على خط حائط الدوار المذكور

ثالث عشر - من الزاوية البحرية من دوار الشيشي الى ترعة الملاحة على خط مستقيم تصورى مارا من زاوية دوار الحاج ابراهيم الشيشي الشرقية ومنتهيا الى الترعة المذكورة

رابع عشر - من نقطة مقابلة الخط المستقيم بترعة الملاحة الى الزاوية الشرقية من جنبه وابور ماتانيا على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية الشرقية من جنبه وابور انخواجه ديتريادس

خامس عشر - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبليّة من جنبه وابور ماتانيا على خط سورالجنبه

سادس عشر - من الزاوية القبليّة من جنبه وابور ماتانيا الى الزاوية القبليّة من مدفن بولاد على خط مستقيم تصورى

سمنود

٨١٣

تكون حدود سمنود على الشكل الآتى بيانه

أولا - من وابور السيد اقدى عبد العال الى الساقية الحديدية الحاج سيد احمد غنيم الكائنة على نهر النيل قبلى البندر امام خزانة سمنود على خط نهر النيل

ثانيا - من الساقية المذكورة الى الزاوية القبليّة من جنبه كشك الحاج سيد احمد غنيم على خط مستقيم تصورى

ثالثا - من زاوية الجنيحة القبلية الى الزاوية القبلية من مقام المشايخ السبعة على خط مستقيم قصوى

رابعا - من زاوية هذا المقام القبلية الى الزاوية الغربية منه على خط حائط هذا المقام

خامسا - من زاوية المقام المذكور الغربية الى زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية على خط مستقيم قصوى

سادسا - من زاوية مقام الشيخ عقيل الغربية الى الزاوية البحرية من جنبه حسن البداروى الكائن على نزع الحضراوية على خط مستقيم قصوى

سابعا - من زاوية هذه الجنيحة البحرية الى الزاوية الشرقية منها على خط سياج الجنيحة

ثامنا - من الزاوية الشرقية من الجنيحة المذكورة الى وابور السيد افندي عبدالعال على خط مستقيم قصوى

### مديرية الشرقية

بليس

٨١٤ تكون حدود بليس على الشكل الآتي بيانه

أولا - من الزاوية البحرية من مقام الشيخ على الكوي الى الزاوية البحرية من دوار حسن البطريق على خط مستقيم قصوى

ثانيا - من الزاوية البحرية من الدوار المذكور الى الزاوية البحرية من سور خرب لشونة الخلوصى على خط مستقيم قصوى

ثالثا - من الزاوية البحرية من سور شونة الخلوصى الى نزع الاسماعيليه على خط مستقيم قصوى مارا من ساقية الحاج سيد البواب والطرف الشرقى من بركة السخه ومنتهيا الى نزع الاسماعيليه

رابعا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم نزع الاسماعيليه الى هويس بليس على خط نزع الاسماعيليه

خامسا - من هويس بليس الى ساقية الشيخ الاهوانى على خط مستقيم قصوى مارا من بركة نجورة أبو حوش

سادسا - من ساقية الاهوانى الى الزاوية الغربية من وابور طعين رجب بك على خط مستقيم قصوى

سابعا - من الزاوية الغربية من وادي الطحين المحكي عنه الى الزاوية الغربية من مقام الشيخ على الكوى على خط مستقيم تصورى  
ثامنا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية من المقام المذكور على خط حائط هذا المقام

### مديرية الفيوم مدينة الفيوم

- ٨١٥ تكون حدود مدينة الفيوم على الشكل الآتي بيانه
- أولا - من الزاوية الشرقية من قسلاق الاى الى الزاوية القبلية من جنبه ابراهيم افندى الديوانى على خط ترعة ابجيج وعرض ترعة بحر يوسف
- ثانيا - من الزاوية القبلية الى الزاوية الشرقية من الجنبه المذكور على خط سور هذه الجنبه
- ثالثا - من الزاوية الشرقية من هذه الجنبه الى الزاوية الشرقية البحرية من بيت ملك الدائرة السنية مخصص لسكن مفتش الحقل على خط مستقيم تصورى
- رابعا - من الزاوية الشرقية البحرية من البيت المذكور الى الزاوية الشرقية البحرية من قصر المديرية على خط مستقيم تصورى
- خامسا - من الزاوية الشرقية البحرية من قصر المديرية الى الزاوية الغربية من بيت موسى مزرا على خط مستقيم تصورى ما را من الزاوية البحرية من هذا البيت
- سادسا - من الزاوية الغربية من بيت موسى مزرا الى جامع باب الوداع المتخرب على خط مستقيم تصورى
- سابعا - من هذا الجامع الى الطرف البحرى من الكهرجلة الكائنة غربي البلد على خط مستقيم تصورى
- ثامنا - من الطرف البحرى من الكهرجلة الغربية الى الزاوية الغربية من مخزن غلال ملك محمد على التظاى كائن غربي المدايع على خط مستقيم تصورى
- ثامنا - من الزاوية الغربية من المخزن المذكور الى الزاوية الغربية من بيت جعفر عبدالرحمن على خط مستقيم تصورى

عاشرا - من الزاوية الغربية من بيت جعفر عبد الرحمن الى الزاوية الغربية من مركز دخولية الاي على خط مستقيم تصوري  
 حادي عشر - من الزاوية الغربية من مركز الدخولية الى الزاوية القبليية من فثلاق الاي على خط مستقيم تصوري  
 ثاني عشر - من الزاوية القبليية الى الزاوية الشرقية من الفثلاق المذكور على خط حائط هذا الفثلاق

### مديرية المنيا

بندر الفشن

٨١٦ تكون حدود بندر الفشن على الشكل الآتي  
 أولا - من الزاوية الشرقية من مقام الشيخ غنيم الى ترعة الابعادية على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية البحرية من مقام الشيخ سمح الوجوه  
 ثانيا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابعادية الى قنطرة السكة الحديد الزراعية على خط ترعة الابعادية  
 ثالثا - من قنطرة السكة الحديد الزراعية الى الزاوية الغربية من الفاورية على خط مستقيم تصوري  
 رابعا - من الزاوية الغربية من الفاورية الى الترعة اليراهيمية على خط مستقيم تصوري مارا من الزاوية القبليية من هذه الفاورية  
 خامسا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بالترعة اليراهيمية الى مقام الشيخ غنيم على خط منحنى محيطا بالملك محطة السكة الحديد والبوسنة ومنتهيا الى الزاوية الشرقية من مقام الشيخ المذكور

بندر المنيا

٨١٧ تكون حدود بندر المنيا على الشكل الآتي  
 أولا - من الهويس الى السما فور البحري من خط السكة الحديد الممتد من اسيوط للاسكندرية على خط الترعة اليراهيمية  
 ثانيا - من السما فور البحري الى الزاوية البحرية الغربية من سور القصر الخديوي على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من الزاوية البحرية الغربية من سور القصر الحديوي الى نهر التيسل على خط منحنى محيطا بعش وبيوت التلة التلية ومنتهيا الى بحرى السيوت ملك تفتيش الدائرة السنية الكائنة على شاطئ النيل

رابعا - من نقطة مقابلة هذا الخط المنحنى بالنيل الى الزاوية الشرقية القبليسة من جنيئة ورثة المرحوم سلطان باشا على خط نهر النيل وجسر فاصل بين أطيان بجوسة وأطيان منسية محفوظ

خامسا - من الزاوية الشرقية القبليسة من جنيئة ورثة سلطان باشا الى سمافور السكة الحديد القبل على خط مستقيم تصورى

سادسا - من السمافور النبلى الى الهويس على خط الترة الابراهيمية

### مديرية أسسـيوط

بندر ملوى

٨١٨

تكون حدود بندر ملوى على الشكل الآتى

أولا - من مركز دخولة الشيخ درويش الى الزاوية القبليسة من جنيئة الحاج محمد مدين المغربى على خط مستقيم تصورى

ثانيا - من الزاوية القبليسة الى الزاوية الغربية من الجنيئة المذكورة على خط سور هذه الجنيئة

ثالثا - من الزاوية الغربية من هذه الجنيئة الى الزاوية الغربية من الصراخانة القديمة المتخربة على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية الغربية من الصراخانة الى الزاوية الغربية من جنيئة جفلك الدائرة السنية على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الزاوية الغربية من جنيئة الجفلك الى الزاوية الغربية البحرية من جنيئة ورثة السنجى حسن بك أباطه على خط مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية الغربية البحرية من جنيئة ورثة السنجى الى الترة الابراهيمية على خط مستقيم تصورى ما دام من زاويتى القشلاق البحرية الغربية والبحرية الشرقية

سابعا - من نقطة مقابلة هذا الخط المستقيم بترعة الابراهيمية الى مركز دخولة الشيخ درويش على خط الترة الابراهيمية

## بُسْدَر منفلوط

٨١٩ تكون حدود بُسْدَر منفلوط على الشكل الآتي

أولاً - من مركز دخولية الحصان الى الزاوية الشرقية من جنيئة الشيخ احمد أبو بكر على خط نهر النيل

ثانياً - من الزاوية الشرقية الى الزاوية الغربية من الجنيئة المذكورة على خط مستقيم تصوري منتهياً الى برج الشيخ أبو بكر المار من تحت جسر جرس

ثالثاً - من هذا البرج الى الزاوية القبليّة من محطة السكة الحديد على خط مستقيم تصوري

رابعاً - من الزاوية القبليّة من المحطة الى الزاوية الغربية من جنيئة أيوب بك جمال الدين على خط السكة الحديد

خامساً - من الزاوية الغربية من هذه الجنيئة الى سواق أيوب بك المذكور الكائنة غربي بحري الجنيئة المذكورة على خط مستقيم تصوري

سادساً - من هذه السواق الى مركز دخولية الحصان على خط ترعة قدعة

## مدينة أسسوط

٨٢٠ تكون حدود أسسوط على الشكل الآتي

أولاً - من الزاوية الشرقية من الجنيئة الى نقطة مقابلة جسر النيل بجسر الوليدية على خط نهر النيل

ثانياً - من نقطة مقابلة هذين الجسرين الى نقطة مقابلة جسر الوليدية بخط السكة الحديد الممتد من أسسوط للاسكندرية على خط جسر الوليدية

ثالثاً - من نقطة مقابلة هذا الجسر الاخير بخط السكة الحديد الى الزاوية البحرية من جنيئة ارفوط ملك ثابت بك على خط مستقيم تصوري

رابعاً - من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنيئة ارفوط على خط سور هذه الجنيئة

خامساً - من الزاوية الغربية من جنيئة ارفوط الى الزاوية البحرية من جامع البقي على خط مستقيم تصوري

سادسا - من الزاوية البحرية من جامع البقي الى الزاوية الغربية من جنبه ورنه  
المرحوم عبد المسيح الجوهري على خط مستقيم تصورى  
سابعا - من الزاوية الغربية الى الزاوية القبلية من الجنبه المذكورة على خط سور  
هذه الجنبه  
ثامنا - من الزاوية القبلية من جنبه ورنه الجوهري الى الزاوية الغربية من جنبه  
محمود افندي الدرويش على خط مستقيم تصورى  
تاسعا - من الزاوية الغربية من جنبه محمود افندي الدرويش الى قناطر الجبل على  
خط مستقيم تصورى  
عاثرا - من قناطر الجبل الى الزاوية الشرقية من الجنبه على خط مستقيم تصورى

### أعمال

( في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ )

بتحديد دائرة المدن والبناير بخلاف مدينتي الاسكندرية ومصر  
الواجب تحصيل عوائد الاملاك فيها باعتبار جزء من اثني عشر (١)

المادة ١ - الحدود الواجب تحصيل عوائد املاك باعتبار جزء من اثني عشر على ٨٢١  
الاملاك الكائنة ضمن دائرتها في كل من مدن وبناير بورسعيد والاسماعيلية والسويس  
وشبين الكوم ومنوف وطنطا ودمشق وزقني وكفر الزيات والمنصورة وميت غمر  
والزقازيق والجيزة دقي سوف وأبونيج وطهطا وانجم وسوهاج وجرجا وقنا واصوان  
تكون على حسب البيانات الواضحة بالجدول المرفق بهذا الامر

### محافظة القنال

مدينة بورسعيد

٨٢٢

تكون حدود مدينة بورسعيد على الشكل الآتي

أولا - من الجهة البحرية خط مياه البحر الابيض المتوسط مهما تكونت أراضي  
طرح البحر في المستقبل

(١) هذا الامر مل الامر الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ - يراجع الجزء المحتل في الطبعة الاولى  
من كتاب القوانين المقارنات توجه ٢٤١ وما يليه

ثانيا - من الجهة الغربية امتداد خط الواجهة الشرقية بالجبهة الجديدة من جهة بحرى لغاية مياه البحر الابيض المتوسط مهما تكونت أراضي طرح البحر ومن جهة قبلى لغاية مياه بحيرة المنزلة مهما تكونت أراضي طرح البحيرة

ثالثا - من الجهة القبيلة امتداد خط الواجهة القبيلة للباني بكاس مياه كومبانية القنال من الجهة الشرقية لغاية الترعة المائلة أى قنال السويس ومن الجهة الغربية لغاية مياه بحيرة المنزلة مهما تكونت أراضي طرحها

رابعا - من الجهة الشرقية قنال السويس المالح لغاية مصبه بالبحر الابيض المتوسط

#### مدينة الاسماعيليه

تكون حدود الاسماعيليه على الشكل الآتى ٨٢٣

أولا - من الجهة الشرقية خط امتداد الواجهة الشرقية لسور سراى الخديوى شمالا ٦٠٠ متر وجنوبا الى مياه بركة التساح

ثانيا - من الجهة القبيلة عبارة عن شط بحيرة التساح وينتدى شرقا من نقطة مقابلة بالحد الشرقى وينتهى غربا على بعد ٢٣٦ مترا من فم ترعة العباسية على ترعة الاسماعيليه من غرب

ثالثا - الجهة الغربية خط مستقيم ينتدى من نهاية الحد القبلى ويمتد شمالا بمقدار ٢٠٠٠ متر

رابعا - الجهة البحرية هي خط مواز لشريط سكة حديد الحكومة بالمحطة على بعد ٥٠٠ متر وينتهى من الجهة الشرقية بالحد الشرقى ومن الجهة الغربية بالحد الغربى

#### محافظة السويس

##### مدينة السويس

تكون حدود مدينة السويس على الشكل الآتى ٨٢٤

أولا - من الجنب الغربى لجنينة الحواجه نقولادوم بلو الكائنة على جسر الترعة الاسماعيليه على خط مستقيم تصورى الى خط شريط سكة حديد بنها

ثانيا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم لشريط السكة الحديد الى نقطة منهاها الجنب الغربى لمداخل اليهودية بحيث يمر خلف الجنب الغربى السلطنة المستجدة



ثالثا - من الزاوية الغربية القبلية مدافن اليهودية على خط مستقيم تصورى مازا  
خلف الجنب الغربى للاستتابة العفنة الى أن يصل الى رصيف الصحة البحرية  
رابعا - من هذه النقطة الاخيرة الى خط الترعة الماخلة والخور الموصل الى ترعة  
الانصارى وترعة الانصارى وترعة الامماعيلية العذبة

### مديرية المنوفية

#### بندرشين الكوم

٨٢٥

تكون حدود بندرشين الكوم على الشكل الآتى

أولا - الحد البحرى يتبدى من السما فور البحرى لمحطة شين الكوم وينحى مشرقا  
على خط تصورى للزاوية البحرية الغربية للترنل الموجود بوابو رحلاجة ملق على بك الجزار  
ويستمر على طول أبنية الواو بوبا لاتجاه المذ كور حتى يقطع السكة الزراعية ويتلاقى بنقطة  
على رباح المنوفية من البر الغربى

ثانيا - الحد الشرقى يتبدى من نقطة امتداد اتجاه مبانى و بابو رحلاجة على بك الجزار  
لنقطة تلاقيه برباح المنوفية من البر الغربى ويستمر الى كيلومتر ١ الواقع على الجسر  
الغربى للرباح قبل البندر أعنى (ان الحد الغربى للبندر هو الجسر الغربى لرباح المنوفية)

ثالثا - الحد القبلى يتبدى على خط تصورى من كيلومتر ١ الموضع قبل ويستمر  
مغربا الى شريط السكة الحديد يتلاقى بنقطة كيلومتر ٢٩ على جسر السكة الحديد  
قبل غربى البندر

رابعا - الحد الغربى يتبدى من كيلومتر ٢٩ الموضع قبل ويستمر على جسر  
السكة الحديد الى سما فور المحطة الواقع موضعه على بعد ١ كيلومتر تقريبا من بناء محطة  
شين الكوم وهو بحر شرقى البندر

#### بندر منوف

٨٢٦

تكون حدود بندر منوف على الشكل الآتى

أولا - من مصب ترعة البطحة بالبحر الأعشى لقنطرة السكة الحديد على الترعة  
المذكورة

ثانيا - من القنطرة قبله الى نهاية وابور الخواجه استاوروا من الجهة الشرقية على  
ترعة البطحه ومن النقطة المذكورة الى نهاية هذا الواور من الجهة الغربية القبليه على بحر  
الفرعونيه

ثالثا - من نهاية الواور من الجهة المذكورة الى ساقية العيسويه على جسر البحر الاعلى  
رابعا - من ساقية العيسويه الى الزاوية الغربيه من القنطرة القديم ملك عبد العزيز  
الشفصيرى وشركاه على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الزاوية المذكورة الى الزاوية الغربيه القبليه لترعة قاسم باشا على خط  
مستقيم تصورى

سادسا - من زاوية العربه الى الشيخ المغربي غربى بحرى العربه المذكورة  
سابعا - من هذا الشيخ الى الركن الغربى البحرى لجبانة النمامى القديمة  
ثامنا - من الركن المذكور الى ترعة الثمانيات على حدود غيط قربان من الغرب  
تاسعا - من هذه الحدود الى قنطرة سكة عمر بن الزراعية المسماة على ترعة الثمانيات  
عاشرا - من تلك القنطرة ومشرق على خط تصورى الى ترعة البطحه على بعد  
١٧ قصبة تقريبا أى من قنطرة ترعة البطحه ومجرر للحد الفاصل بين غيطى السبكي  
وابراهيميه قواص بائى

حادى عشر - من هذا الحد الى مصب ترعة البطحه بالبحر الاعلى على جسر ترعة  
البطحه الغربى

### مديرية الغريسه

بندوطنا

تكون حدود بندوطنا على الشكل الآتى

٨٢٧

أولا - الحد الغربى من النقطة المقابلة للسمافور البحرى العموى الى النقطة المقابلة  
للسمافور القبلى العموى على ترعة نفره على خط مستقيم تصورى

ثانيا - الحد القبلى من مقابلة خط السمافور القبلى العموى الى الركن الشرقى لزاوية  
الشيخ مصطفى حبيب بكفرة القرشى على خط تصورى ويمتد الى الناحية القبليه من ركن  
زاوية الشيخ مصطفى حبيب لركن الزاوية الغربيه للدابع تعلق حضرة السيد محمد القصبى  
بما فيها الدابع المذكورة ثم يمتد الى الجنبنة تعلق السيد احمد القصبى

ثالثا - الحد الشرقي من الزاوية الشرقية بخيطة السيد احمد القصبي الى الزاوية الشرقية لوابور الجعايصه على خط مستقيم تصوري

رابعا - الحد البحري من الزاوية الشرقية لوابور الجعايصه الى مقابلة السمافور الجري الهوى على ترعة دفره المبتدأ منها الحد الغربي

بنسبة درسوق

٨٢٨

تكون حدود بندرسوق على الشكل الآتي

أولا - من الزاوية الغربية الى الزاوية البحرية لوابور الخلاجه تعلق صاحب الدولة حسين كامل باشا على خط حائط الوابور المذکور

ثانيا - من زاوية هذا الوابور البحرية الى النقطة التي تنفرع منها شريط السكة الحديد الموصول الى محطة درسوق على خط مستقيم تصوري

ثالثا - من نقطة التفريع الى الكوبرى الخشب المعروف بكوبرى المزلغان المركب على ترعة البدلة على خط السكة الحديد الموصول من درسوق الى محطة درو ح

رابعا - من الكوبرى البادى ذكره الى الناحية البحرية الشرقية لوابور الطحين تعلق فرج الصايغ على خط مستقيم تصوري

خامسا - من الناحية القبيلة الشرقية لوابور المذکور الى الناحية الشرقية البحرية لمنزل محمد البشناقي على خط مستقيم تصوري

سادسا - من الناحية القبيلة الشرقية لمنزل ابراهيم الدفراوى الى الناحية القبيلة الشرقية لوابور الطحين تعلق اولاد عيسى أغا على خط مستقيم تصوري

سابعا - من الناحية الشرقية القبيلة لوابور المذکور الى الزاوية الشرقية من مقام سيدى أبو النصر على خط مستقيم تصوري

ثامنا - من الزاوية الشرقية لهذا المقام الى نهر النيل على خط مستقيم تصوري عازا هذا الخط على الزاوية القبيلة لأقام المذکور

تاسعا - من مقابلة الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية الغربية لوابور الأمير حسين باشا على خط نهر النيل

## بندر زفتى

٨٢٩ تكون حدود بندر زفتى على الشكل الآتى

أولاً - من الزاوية الشرقية من طلبة السكة الحديد الكاشنة على جسر نهر النيل الى الزاوية الشرقية من الارض المقام عليها وابور حليج القطن الذى كان تعلق الموسىو اسكنتى والآن ملك الخواجه لادويكى مر على نهر النيل المحاذة بأطيان أبوزيد مذكور عمدة كفر عنان

ثانياً - من زاوية أرض هذا الوابور الشرقية الى ترعة الساحل على خط مستقيم ماراً من زاوية أرض الوابور المذكور القبيلة المجاورة لأطيان أبوزيد مذكور ومنتها الى فم مسقى مقطع الساحل

ثالثاً - من فم المسقى المذكور الى نقطة مقابلة ترعة الساحل بحرم شريط السكة الحديد من الجهة البحرية الموصل من محلة دوح الى زفتى على خط ترعة الساحل من الجسر الشرقى

رابعاً - من نقطة مقابلة ترعة الساحل بحرم شريط السكة الحديد من الجهة البحرية الى منتهى الشريط المذكور المار أمام المحطة على حرم خط السكة الحديد من الجهة البحرية الشريط المذكور

خامساً - من منتهى حرم السكة الحديد الى الزاوية الشرقية من طلبة السكة الحديد على خط مستقيم تصورى

## بندر كفر الزيات

٨٣٠ تكون حدود بندر كفر الزيات على الشكل الآتى

أولاً - من الزاوية الغربية البحرية لمقرل حضرة حنا بك بجدار الى زاوية سور وابور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة على خط نهر النيل

ثانياً - من زاوية سور وابور الخواجات لكح وشركاه الغربية القبيلة للزاوية القبيلة الشرقية على خط مستقيم ومنها الى الزاوية القبيلة الشرقية لوابور شركة الاقطان على خط مستقيم تصورى

ثالثاً - من الزاوية الشرقية القبيلة لوابور شركة الاقطان الى الزاوية البحرية الشرقية الوابور المذكور على خط مستقيم ومنها الى زاوية القبيلة الشرقية لحل السلخانة المستجد على خط مستقيم تصورى

رابعا - من الزاوية القبيلة الشرقية للسلطنة الزاوية البحرية الشرقية لها على خط مستقيم ومنها الزاوية البحرية الشرقية لوابور مياه محمد بك القبيعي على خط مستقيم تصوري  
خامسا - من الزاوية البحرية الشرقية لوابور المياه المذكور الى الزاوية البحرية الشرقية لوابور الخليج تعلق ورثة ديمري دهان على خط مستقيم تصوري  
سادسا - من الزاوية البحرية الغربية للوابور المذكور الى الزاوية الغربية القبيلة لوابور المياه تعلق مبروك بك الجبالي على ترعة الملاوانيه على خط مستقيم تصوري  
سابعا - من زاوية ووابور المياه المذكور الغربية القبيلة الى الزاوية البحرية الغربية لمنزل حضرة حنا بك طحان على خط مستقيم تصوري

### مديرية الدقهلية

#### بندر المنصورة

٨٣١

تكون حدود بندر المنصورة على الشكل الآتي

أولا - من نقطة مصب ترعة المنصورة بنهر النيل على خط مستقيم الى الكوبري الذي يمر عليه واورات خط سكة حديد المطرية على خط مجرى ترعة المنصورة  
ثانيا - من كوبري سكة حديد المطرية الى منتهى رصيف محطة سكة حديد شركة الخواجات سوارس وشركاه من قبلى على خط مستقيم  
ثالثا - من منتهى رصيف محطة سكة حديد شركة الخواجات سوارس وشركاه على خط مستقيم الى الزاوية القبيلة الغربية من المدبغة تعلق محمد البجى داخل في ذلك الجبانة  
رابعا - من الزاوية القبيلة الغربية من مدبغة محمد البجى الى الزاوية القبيلة الغربية من دوار ورثة المرحوم على بك القريبي على خط مستقيم  
خامسا - من الزاوية القبيلة الغربية من دوار ورثة المرحوم على بك القريبي الى الزاوية القبيلة الغربية من المستشفى الاميري على خط مستقيم  
سادسا - من الزاوية القبيلة الغربية من المستشفى الى منتهى النيل على خط مستقيم عبر الزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور  
سابعا - من نقطة تلاقي الخط المستقيم المار بالزاوية البحرية الغربية من المستشفى المذكور لنهر النيل الى نقطة مصب ترعة المنصورة في نهر النيل على خط نهر النيل

بندرميت نمر

٨٣٢

تكون حدود بندرميت نمر على الشكل الآتي

أولا - من كوشة الجير ملك على جيدر الموجودة بالسكة الزراعية الواصلة للزقاقين الى الزاوية البحرية الشرقية لدوار ومخازن الجوهرى بكحسين وما را بخط مستقيم نصوري ومن هذه الزاوية الى الزاوية البحرية الشرقية لوابور الدرعى اسرائيل بخط مستقيم نصوري أيضا

ثانيا - من الزاوية البحرية الشرقية لوابور الدرعى اسرائيل الى الزاوية البحرية \* ملك محمد أبوشحانة الذى هو صادر خشب للرقبى ما را بخط مستقيم نصوري

ثالثا - من الزاوية البحرية الشرقية لملك محمد أبوشحانة الى الزاوية البحرية الشرقية لانزل ملك جرجس موسى القيس على خط مستقيم نصوري

رابعا - من الزاوية البحرية الشرقية لمنزلة جرجس موسى القيس الى نهر النيل على شرط السكة الحديد المستعدة الضيقة في مقابلة الزاوية الغربية البحرية للقاريفة ملك الحكومة الموجود بها المركز والمحكمة على خط مستقيم نصوري

خامسا - من نقطة تقابل الخط المستقيم بالنيل الى الزاوية القبلية الشرقية لوابور هلال بك على خط نهر النيل

سادسا - من زاوية هلال بك القبلية الشرقية الى الزاوية البحرية الشرقية لاودة مخزن الكوشة ملك على جيدر

### مديرية الشرقية

بندر الزقاقين

٨٣٣

تكون حدود بندر الزقاقين على الشكل الآتي

أولا - من الزاوية الشرقية البحرية من سور محل شركة الراية الكائن على الضفة اليمنى من ترعة الوادى الى نقطة على حصر فرع السكة الحديد الموصل من الزقاقين الى السويس متباعدة عن ممافور الفرع المذكور من الجهة الشرقية بقدر ١٨٠ مترا

ثانيا - من النقطة البادية ذكرها الى نقطة على خط السكة الحديد الموصل من الزقاقين الى المنصورة تبعد عن السمافور ٢٨٥ مترا أعنى على بعد ٧٢ مترا بحرى علامة كيلومتر ٢ على الخط المذكور ومنها الى ساقية العتامنة الكائنة على البر الشرقى من بحر موسى على خط مستقيم نصوري معارضاترعة السليمه ومسقى خليج خابيه المفتوح بربخها من ترعة السليمه المذكورة

ثالثا - من ساقية العتامنة الى ساقية محمد افندي صالح الكائنة على البر الغربي من بحر موبس وهي شرقى بحر كفر الصيادين على خط بحر موبس

رابعا - من ساقية محمد افندي صالح الى ترعة مشلول على خط مستقيم تصورى مارا من الزاوية البحرية من مركز دخولة كفر الحمام ومنها الى الترعة المذكورة

خامسا - من نقطة مقابلة الخط المستقيم المذكور قبلا بترعة مشلول الى فم ترعة بهنباى المفتوح منه ترعة

سادسا - من فم ترعة بهنباى الى الزاوية الغربية البحرية من مسجد الحاج محمد عطيه على خط ترعة بهنباى وعرض جسر هذه الترعة مارا بحرى مركز دخولة بنايوس

سابعا - من زاوية مسجد الحاج محمد عطيه البادى ذكرها الى نقطة على السكة الزراعية الموصلة من الزقازيق الى القنايات على بعد ١٣٠ مترا من مركز دخولة القنايات من الجهة الغربية معارضا ترعة أبو عدس وترعة القنايات

ثامنا - من نقطة السكة الزراعية البادى ذكرها الى الزاوية الغربية البحرية من منزل سليمان احمد بك بأطله على خط مستقيم تصورى معارضا بحر موبس

ثامنا - من الزاوية البادى ذكرها الى بريح أبو الريش الكائن تحت شريط السكة الحديد الموصلة من الزقازيق الى بنها الكائن ذلك البريح غربى سد افن الاور وباوين

عاشرا - من البريح المذكور الى الزاوية الغربية البحرية لمسجد المعلم حسين عفانه الكائن بالمبرز معارضا خط السكة الحديد الموصلة من الزقازيق الى بلبليس

حادى عشر - من الزاوية البادى ذكرها الى الناحية القبلية الشرقية لمنزل عمر حامد البربرى بكفر النحال المسجدة على خط مستقيم تصورى فاطعا ترعة التل

ثانى عشر - من الزاوية البادى ذكرها الى الناحية الغربية البحرية لمنزل محمد عوض بكفر النحال القديم

ثالث عشر - من الزاوية البادى ذكرها على خط مستقيم تصورى الى الزاوية الشرقية البحرية من سور المجل المذكور

## مديرية البحيرة

بندر البحيرة

تكون حدود بندر البحيرة على الشكل الآتي

٨٣٤

أولاً - من الزاوية البحرية الشرقية لسور وابور الاوقاف الموجود على البحر بحرى البندر الى الزاوية الغربية البحرية من سور جنينة ورثة المرحوم مصطفى باشا الجردلى على خط الطريق الفاصل بين بندر البحيرة و جنينة سراى البحيرة

ثانياً - من الزاوية البحرية الغربية من سور جنينة ورثة المرحوم مصطفى باشا الجردلى الى الزاوية القبليّة الغربية من سور جنينة ورثة المرحوم مصطفى باشا الجردلى على خط سور هذه الجنينة

ثالثاً - من الزاوية القبليّة الغربية من سور جنينة ورثة المرحوم مصطفى باشا الجردلى الى الزاوية البحرية الغربية من سور جنينة وابور الطحين تعلق الخواجة جان على خط مستقيم تصورى

رابعاً - من الزاوية البحرية الغربية من سور جنينة وابور الطحين تعلق الخواجة جان الى الزاوية الغربية القبليّة للسور المذکور على خط ذلك السور

خامساً - من الزاوية الغربية القبليّة لسور وابور الطحين تعلق الخواجة جان الى الحد البحرى لأطيان اجدوا الى الكائنة قبلى بركة العاجوز بحوض العباسية و داخل السور على بعد ٥٥ متر من قبلى بئر ساقية مصطفى والى على خط وسط بركة العاجوز

سادساً - من الحد البحرى لأطيان اجدوا الى الكائنة قبلى بركة العاجوز على بعد ٥٥ متر من قبلى بئر ساقية مصطفى والى على خط وسط بركة العاجوز الى الزاوية القبليّة الغربية لسور وابور الطحين تعلق محمداً بوجادو وشركاه على خط مستقيم تصورى

سابعاً - من الزاوية القبليّة الغربية لسور وابور الطحين تعلق محمداً بوجادو واحمد فريد وشركاهم الى الزاوية القبليّة الشرقية من ساقية محمداً فندى قاسم الكائنة على شاطئ النيل قبلى وابور الطحين ملك ورثة حسن باشا المناسرة على خط مستقيم تصورى

ثامناً - من الزاوية القبليّة الشرقية من ساقية محمداً فندى قاسم الكائنة على شاطئ النيل الى الزاوية البحرية الشرقية لسور وابور الاوقاف الموجود على البحر بحرى البندر على خط نهر النيل



## مديرية بنى سويف

بنسدر بنى سويف

٨٣٥

تكون حدود بند بنى سويف على الشكل الآتى

أولاً - الحد القبلى لمدينة بنى سويف يتبدأ من الزاوية القبلىة الغربية من مدبغة الشيخ احمد القباني ويجه مسرعا على طراد جسر البحر الاعظم حتى يتقابل مع امتداد شارع المدرسة القبلى في نقطة على الطراد المذكور تكون هي نهاية الحد القبلى للبنسدر من جهة شرق ثانيا - الحد الشرقى للبنسدر يتبدأ من نقطة تقابل طراد جسر البحر بشارع المدرسة القبلى على الطراد وينتهى لنقطة السمافور البحرى من خط السكة الحديد الموصل من أسيوط الى بولاق المذكور على خط مستقيم

ثالثا - الحد البحرى يتبدأ من السمافور المذكور وينتهى الى الزاوية الغربية البحرية من وابور الخليج تعلق الخواجه ما يتاوبو على خط مستقيم تصورى رابعا - الحد الغربى يتبدأ من زاوية الوابور المذكور وهى الغربية البحرية الى الزاوية البحرية الغربية من وابور الطحين تعلق على العويسى وغير جارئ فيه على خط مستقيم تصورى ثم من الزاوية البحرية الغربية الى الزاوية القبلىة الغربية من وابور على العويسى المذكور على خط حائط هذا الوابور ثم من الزاوية القبلىة الغربية المذكورة من وابور على العويسى الى الزاوية القبلىة الغربية من مدبغة الشيخ احمد القباني على خط مستقيم تصورى فتكون هذه الحدود هى حدود الحد الغربى لكن البنسدر

## مديرية أسيوط

بنسدر أبوتيج

٨٣٦

تكون حدود بندر أبوتيج على الشكل الآتى

أولاً - من الزاوية البحرية الى الزاوية الغربية من جنبنة حضرة محمود بك سليمان على خط سور هذه الجنبنة

ثانيا - من الزاوية الغربية من الجنبنة المذكورة الى الزاوية الغربية لمتزل الخواجه شنودة بنجيت على خط منحني ما زامن ابتداء جسر الطراد من بحرى البلد والبكاش ومن جامع فرغلى مسلم

ثالثا - من الزاوية الغربية لمزل الخواجه شنوده بجنت الى مقام الشيخ عبد المنعم على خط مستقيم تصورى

رابعا - من مقام الشيخ عبد المنعم الى الزاوية الغربية القبيلة من جنية تاودروس بقطر على خط مستقيم تصورى

خامسا - من الزاوية الغربية القبيلة من جنية تاودروس بقطر المذكور الى الزاوية الشرقية القبيلة من جنية تاودروس بقطر البادى ذكره

سادسا - من الزاوية الشرقية القبيلة من جنية سيد أبرسام الى الزاوية البحرية من جنية حضرة محمود بك سليمان ، الى خط نهر النيل

### مديرية جرجا

بندر طهطا

تكون حدود بندر طهطا على الشكل الآتى

٨٣٧

أولا - من الزاوية البحرية الشرقية سكن عاكر القديسه الواقع على شريط السكة الحديد من الجهة الغربية ويتجه مغربا على خط تصورى حتى يلتقى بالزاوية البحرية الشرقية من جنية واوور الشركة الفرنسية ويستقيم بجرا مانا للجهة الشرقية حتى يلتقى بالزاوية البحرية لجنية على مرفأه

ثانيا - الحد من الزاوية البحرية من جنية على مرفأه الى الزاوية البحرية من جنية المرحوم محمد بجنت الخولى على خط مستقيم تصورى

ثالثا - الحد من الزاوية البحرية من جنية المرحوم محمد بجنت الخولى الى الزاوية البحرية الغربية من جنية جرجس بسى على خط سورى الجنتين المذكورين

رابعا - الحد من الزاوية البحرية الغربية من جنية جرجس بسى الى الزاوية البحرية الغربية من جنية مقام الشيخ عواجه على خط مستقيم تصورى

خامسا - الحد من الزاوية البحرية الغربية من جنية مقام الشيخ عواجه الى ساقية ورنه المرحوم عبد اللطيف باشا بقبالة التركمانى الواقعة غربي البندر على خط مستقيم تصورى

سادسا - الحد من ساقية ورنه المرحوم عبد اللطيف باشا الى سبيل ورنه المرحوم عبد اللطيف باشا الكاش قبل البندر على خط سواقي الورثة المذكورين

سابعا - الخدم من سبيل ورثة المرحوم عبد اللطيف باننا الى الزاوية القبيلة من بيت عواجه سلوة على خط مستقيم قصورى

ثامنا - الخدم من الزاوية القبيلة من بيت عواجه سلوة على خط مستقيم قصورى الى الزاوية القبيلة من جنية السيدر فاعه عنبر الواقعة قبلى البندر ويمتد مشرقا حتى يلتقى بالزاوية القبيلة الغربية من جنية رفله جرجس العيسى ويتجه على خط سور الجنية القبلى حتى يلتقى بالزاوية القبيلة الشرقية منها

تاسعا - الخدم من الزاوية الشرقية القبيلة بجنية رفله جرجس ويمتد مشرقا على خط مستقيم حتى يلتقى بأخر وصيف المحطة من قبلى

عاشرا - الخدم من آخر وصيف المحطة من قبلى ويتجه على خط مستقيم قصورى شمالا مجاور السكة الحديد حتى يلتقى بالزاوية البحرية الشرقية من سكن عساكر الدريسه الواقع على شريط السكة الحديد

### بندر اخيم

٨٣٨

تكون حدو بندر اخيم على الشكل الآتى

أولا - الخدم من ابو وعبد الشهيد قزمان الواقع على البحر الاعظم من قبلى ومشرقى البندر المجاور لنقطة البوليس الى دبيل عثمان طابع الملاح الواقع قبلى جبانة المسلمين ومنه الى مقام السيد أبو القاسم

ثانيا - الخدم من مقام السيد أبو القاسم ومجر الى السور القبلى لحائط جنية عبد الرحيم الشرقاوى الواقعة بجوى البندر

ثالثا - الخدم من سور جنية عبد الرحيم الشرقاوى المذكور ومغرب الى السور القبلى لجنية السيد محمد عبد الرحيم الواقعة بجوى البندر أيضا

رابعا - الخدم من سور جنية السيد محمد عبد الرحيم الى جامع سيدى كمال الدين

خامسا - الخدم من جامع سيدى كمال الدين ومقبل الى جامع سيدى أبى بكر الواقع غربى البندر

سادسا - الخدم من جامع سيدى أبى بكر الى جامع سيدى أبى عبدالله الواقع غربى وقبلى البندر

سابعاً - الحمد من جامع سيدي أبي عبدالله ومشرق الى الدور القبلي لجنينة  
حسين بك سجاده الواقعة على بحر النيل قبلي البندر  
ثامناً - الحمد من سور جنينة حسين بك سجاده ومشرق أيضاً الى وابور عبد الشهيد قزمان

### بندر سوهاج

تكوّن حدود بندر سوهاج على الشكل الآتي ٨٣٩

أولاً - الحمد من فم ترعة السوهاجية قبلي البندر الآخذة من البحر الاعظم ومجرى  
على امتداد شارع البحر الاعظم لحد فم ترعة الطهطاوية ومن هذا الفم على جسر ترعة  
الطهطاوية البحرى لحد سحارة ترعة قلفاوا

ثانياً - الحمد من سحارة ترعة قلفاوا والمذكورة ومغرب على الجسر القبلي لترعة قلفاوا  
الى قنطرة ترعة قلفاوا الواقعة على شريط السكة الحديدية بمجرى البندر ومن هذه القنطرة  
ومغرب أيضاً على جسر ترعة الجرجاوية لحد بريح حوض أولاد نصير المجاور لجنينة عثمان  
افندي فريد فمى البندر

ثالثاً - الحمد من بريح حوض أولاد نصير المذكور ومقبل ما راسق سور جبانة المسلمين  
الى سلطنة سوهاج الواقعة على ترعة السوهاجية من شرق ومن هذه السلطنة على جسر  
الخصوصى ومقبل أيضاً الى قنطرة السوهاجية

رابعاً - الحمد من قنطرة السوهاجية المذكورة ومشرق على جسر السوهاجية  
البحرى الى كوبرى السكة الحديدية الواقع قبلي البندر ومن هذا الكوبرى ومشرق أيضاً  
لحد فم ترعة السوهاجية المتصل بالبحر الاعظم الواقع قبلي وشرقى البندر

### بندر جرجا

تكوّن حدود بندر جرجا على الشكل الآتي ٨٤٠

أولاً - الحمد من السور البحرى لجنينة ورثة ثان الصيغى الواقعة غربى وقبلي البندر  
الملاصقة لشريط السكة الحديدية ومجرى على طول شريط السكة الحديدية من شرق لحد جنينة  
عبد المجيد افندي الانصارى عمدة جرجا الملاصقة لشريط المذكور

ثانياً - الحمد من جنينة عبد المجيد افندي الانصارى الى فم ترعة الجرجاوية بمجرى  
البندر

ثالثا - الحد من فم ترعة الحرجاوية ومقبيل على شارع البحر الاعظم الواقع شرق  
السندر لحد بريح حوشة طراد البحر الاعظم قبلي وشرق السندر  
رابعا - الحد من البريخ المذكور ومغرب لحد السور البحرى لجنيئة وورثة فان الصني

### مديرية قنا

#### بندر قنا

٨٤١

تكون حدود بندر قنا على الشكل الآتى

أولا - من الزاوية البحرية من جنيئة السيد محمد على نقيب الشيخ عبد الرحيم على  
خط ترعة الشهورية لحد الزاوية الشرقية القبيلة من منزل هندسة السكة الحديد قبلي  
المحطة المسجدة

ثانيا - من الزاوية القبيلة الشرقية الى الزاوية القبيلة الغربية من منزل السكة  
الحديد على خط حائط منزل هندسة السكة الحديد

ثالثا - من الزاوية الشرقية الى الزاوية القبيلة من جنيئة أبو كلبه على خط سور هذه  
الجنيئة

رابعا - من الزاوية القبيلة من الجنيئة المذكورة الى البريخ بساده عبيد على خط فرع  
من النيل بدعى بالخور

خامسا - من البريخ المذكور الى الزاوية الغربية القبيلة من شون الميرى على خط  
مستقيم تصورى

سادسا - من الزاوية الغربية القبيلة الى الزاوية الغربية البحرية من شون الميرى  
على خط حائط هذا الشون

سابعا - من زاوية الشون الغربية البحرية الى الزاوية البحرية من جنيئة السيد  
محمد على على خط مستقيم تصورى

### مديرية اصفهان

#### بندر اصفهان

٨٤٢

تكون حدود بندر اصفهان على الشكل الآتى

حدود بندر اصفهان تبدأ من محطة الجزيرة على البحر وتصل الى محطة الجزيرة القديمة  
ومن هنا على شريط السكة الحديد لغاية محطة التقاطع ومنها مغرب الى طابية هارون ومن  
الطابية المذكورة الى طابية أخرى بجواروة الى بين الجبلين ومنها الى الشيخ محمود ومنه الى نقطة  
البرنهامية مشتملى الخواجة كوله ومن هذه النقطة الى النقطة الاولى على شاطئ البحر  
ويدخل فى ذلك جزيرة اصفهان

## لا محص

(في ١٣ مارت سنة ١٨٨٤)

تدلت بقرار صادر من مجلس النظار

(في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

المادة ١ - تجرد الاملاك في كل سنتين مرة (١) و يشرع في الجسد الاول من أول ابريل الى أول يولي سنة ١٨٨٤ بالكيفية الآتية وهي

يشكل في كل مدينة وفي كل قرية لجنة يعين أعضاءها نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية وتباشر هذه اللجان أعمال التعداد بمساعدة كتاب التعداد وتجري جداول عن جميع الابنية بدون فرق ولا تمييز بين الابنية التي تربط عليها العوائد وبين الابنية التي تعفى منها

ويجعل في المدن لكل ثمن أو قسم جدول مخصوص يبين فيه تعداد الابنية شارعا شارعا وحارة حارة مع ذكر نوع الابنية وعددا دارها وما هي معدة له بيوت سكن كانت أو لو كانت أو طواحين أو معامل أو غير ذلك وأسماء أصحابها أو أصحاب المنفعة فيها وما إذا كانت مشغولة أم لا أو معدة لاقامة الشعائر الدينية أو لمنفعة عمومية أو خيرية ومقى تم تحرير الجداول تحفظ في المديرية أو في المحافظة أما في القرى فتحفظ عند اصراف وتلصق اعلانات في المحافظات وفي بلاد المديرية على باب المديرية أو المحافظة وفي القرى على أبواب دور المشايخ ندعى بها أصحاب الاملاك للاطلاع على جداول التعداد في خلال شهر واحد ويطلب تصحيح ما يجدونه فيها من الخطأ أو السهو أو التكرار وعلى لجان التقدير أن تصحح تلك الجداول وأن تعلن العموم باعلانات تلصق بالكيفية المتقدم ذكرها عن اليوم والساعة والمكان التي تجتمع فيها لهذا الغرض

المادة ٢ - على لجان التقدير أن تصحح جداول التعداد وتقرها بعد سماع ملاحظات أصحاب الاملاك أو نفي الشأن أو من يستنبطونهم عنهم ثم تقدر قيمة أجرة الاملاك القابلة لربط العوائد عليها بالكيفية المبينة في الامر العالي المختص بذلك وتدرج تلك القيمة في جدول التعداد

- المادة ٣ - على المديرية أو المحافظة أن تثنى جريدة تقويم لكل مدينة أو ناحية ٨٤٥  
بالاستناد على جداول التعداد والتقدير وتشتمل هذه الجريدة على أسماء أصحاب البناء  
أو المنفعة على ترتيب حروف الهجاء ويوضح أمام اسم كل منهم بنوع اجمالي جميع ما يمتلكه  
في المدن وفي النواحي من الابنية القابلة لربط العوائد عليها وما هو مذكور في جداول التعداد  
والتقدير عن نوعها وقيمة اجزائها ثم يوقع المحافظ أو المدير على الجريدة المذكورة
- المادة ٤ - يستخرج جدول التقويم سنوياً من الجريدة عن كل مدينة أو ناحية مينا ٨٤٦  
فيه اسم كل صاحب ملك أو منفعة وقيمة اجزاء الابنية التي يمتلكها ومقدار ما يطلب بتأديته  
عليها من العوائد محسوبا باعتبار جزء من اثني عشر من تلك القيمة ثم يصدق عليه المحافظ  
أو المدير بمضائه أو بحتمه لاعتماد الحصول على مقتضاه
- المادة ٥ - الابنية الجديدة أو التي يجدد بناؤها وصارت قابلة لربط العوائد عليها ٨٤٧  
المكافأ أصحاب الملك أو المنفعة فيها بالاخبار عنها في النصف الاول من شهر نوفمبر تضاف في كل  
سنة على جداول التعداد وجريدة التقويم وتربط عليها العوائد في جداول تقويم السنة التالية  
بحسب ما تقتضيه لجنة التقدير التي تتعقد لهذا الغرض والابنية التي هدم كلها أو بعضها  
عدا أو التي طرأ عليها خراب كلي أو جزئي أو صارت غير قابلة لربط العوائد عليها ينزل كلها  
أو بعضها من جداول التعداد ومن جريدة التقويم ومن الجدول السنوي بناء على اخبار أصحابها  
وتقدير اللجنة المذكورة أيضاً
- المادة ٦ - على ما موري الحكومة أن يراجعوا الطلبات المتعلقة بما يضاف أو ينزل ٨٤٨  
من العوائد لمراعاة ما هو منصوص عنه من الغرامة وسقوط الحق في المادة التاسعة من الامر  
العالي المتعلق بعوائد الاملاك المبنية وما يظهر لهم من الابنية غير وارد في جداول التعداد  
والتقويم يحضرون عنه محاضر وجمعت في هذه المحاضر تدرج الابنية الجديدة الغير مخبر عنها  
في جداول التعداد وجريدة التقويم والجدول السنوي بعد تقدير اجزائها بالصورة المعتادة  
وما ينحصل من العوائد مضاعفاً يعتبر أحد ضعفه غرامة ولا يدرج في جداول التقويم  
وانما تقدم في المواعيد المحددة الطلبات المختصة برفع العوائد عن الابنية التي صارت غير  
قابلة لها فيقرر سقوط الحق فيها بمقتضى محاضر أيضاً
- المادة ٧ - على المديرية أو المحافظة قبول طلبات تفصل العوائد متى كانت مطابقة ٨٤٩  
للاحوال المنصوص عنها في المادة العاشرة من الامر العالي المتعلق بعوائد الاملاك المبنية

ويجب مع الطلب عقد انتقال الملك أو المنفعة للاعتماد عليه في النقل وإن لم يصحب به  
يجب على صاحب الملك أو المنفعة القديم والجديد أن يعضيا الطلب المذكور

المادة ٨ - متى تحسرت جداول التمويل وتقرر وجوب العمل بها تنشر ويأمر  
في تحصيل قيمها ويكون نشرها باعلانات تلصق على باب المديرية أو المحافظة أو على باب دار  
شيخ البلد يخبر بها الممولون أن جداول التمويل تسلمت لأمرى التحصيل وأنه يجب على كل  
منهم أن يؤدي ما هو مربوط عليهم من العوائد في المواعيد المقررة والا فانه يجبر على ذلك  
وبين أمور التحصيل في آخر جدول التمويل تاريخ نشره ويبحث بمجانا لكل مول كسفا  
مسخر جامنه واجتهابه بمقدار العوائد المربوطة عليه وتاريخ نشر الجدول المذكور

ويرسل الكشف المذكور للمول مرة واحدة في أول مدة الثمان سنوات المقر بثبوت  
التقدير فيها طبقا للمادة السابعة من الامر العالي الرقم ١٣ مارت سنة ١٨٨٤ ولا يبعثه  
كشوفات أخرى في بحر المدة المذكورة الا عن التعديلات التي تحدث في أملاكه

المادة ٩ - ما يؤديه الممولون من العوائد يقيدهم دفعة دفعة في جدول التمويل  
ويعطى لهم قسيمة عن كل دفعة

المادة ١٠ - اذا تأخر الممولون عن الدفع في المواعيد المقررة تحمّلهم أوراق  
الاجراء الجبرية بمعرفة مأمورى التحصيل وبعد تأشير المدير والمحافظ عليها بالتنفيذ تعلق  
لهم بدون تكليفهم بمصاريف

المادة ١١ - نحتوى تلك الاوراق على تكليف المولين بالدفع في مدة ثمانية أيام  
كلمة تخفى من ساعة اعلانها لهم ومتى انقضت هذه المدة ولم يحصل منهم مناقضة قانونية  
يباشر بالتنفيذ طبقا لاحكام الامر العالي الرقم ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

المادة ١٢ - تشيكات أصحاب الملك أو المنفعة من اجراءات التعداد والتقدير تعلق  
على مجلس المراجعة ومتى زادت قيمة العوائد الرافعة الشكوى في شأنها عن خمسمائة قرش  
صاغ تحمّل تلك الشكوى على ورقة منفعة وتصح بالتشيكات قسائم أقساط العوائد المستحقة  
ويكون تقدعها في المواعيد المقررة في المادة التاسعة عشرة من الامر العالي المتعلق بعوائد  
الاملاك المبنية للديرية أو المحافظة وهي تقيدها في تاريخ استلامها وتعطى بها وصولات  
لاربابها



- المادة ١٣ - التـشـكـيـكـات الـتـي تـقـدم بـمـضـى المـواعـيـد المـحـددة تـبـعـث حـالـا قـبـل تـحـقـيقـها ٨٥٥  
الى مجلس المراجعة ليحكم برفضها أو يقبلها من حيث فوات المدة فان لم يحكم برفضها تعاد  
للمديرية أو للمحافظة لتحقيقها اداريا
- المادة ١٤ - التـشـكـيـكـات الـتـي تـقـدم فـي المـواعـيـد المـحـددة تـحـقـق اـدـارـيـا فـي حـال تـقـدـيـمـها ٨٥٦  
ثم تبعث لمجلس المراجعة ليحكم فيها والمجلس المذكور اذا استصوب قبل اصدار قراره فيها اجراء  
تحقيقات أخرى لتعيين أرباب خبرة أو سماع شهود أو نحو ذلك أن يأمر بها
- المادة ١٥ - تـعـلـن قـرـارـات مـجـلـس المـراجـعـة بـاـخـطـارـات اـدـارـيـة و بـدـون مـصـارـيـف الى ٨٥٧  
أرباب الشؤون وإلى ناظر المالية وبعث الناظر الموحي اليه إلى مأموري التحصيل بواسطة  
المديرية أو المحافظة أو أمر بتزيل المربوط زيادة عن العوائد و بـدما تـحـصـل مـن تـلك الزيادة الى  
أربابها
- المادة ١٦ - مأمورو التحصيل مسؤولون لدى الحكومة في توريد العوائد ٨٥٨
- المادة ١٧ - عـلى مـأـمـورـي التـحـصـيـل أن يـجـرـؤا فـي شـهـر ابريل مـن كل سـنـة كـشـفـاعـن ٨٥٩  
كل ثمن أو قسم في المدن وعن كل بلديينون فيه ما تأخر تحصيله من العوائد في السنة الماضية  
ويرسلونه الى المدير أو المحافظ وهو يبعثه الى ناظر المالية مرفوقا برأى منه متضمن ذكر  
الاسباب المبني الرأى المذكور عليها
- المادة ١٨ - اذا أثبت مأمور التحصيل أن الاجراءات المتعلقة بتحصيل العوائد ٨٦٠  
الواردة في الجدول تمت عن يده في أوقاتها ولم تجد نفعا فيعطى له ناظر المالية خلوة طرف  
بالمبالغ المتأخر تحصيلها

### أمر مال

( في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ )

### في تعيين أعضاء مجالس المراجعة

- مقدمة - حيث ان الدول قبلت معاملتها بتبعها بمقتضى الامر الصادر في ١٣ مارت ٨٦١  
سنة ١٨٨٤ ( ١٥ جادى الاولى سنة ١٣٠١ ) المختص بعوائد المباني أسوة بما بالحكومة  
الحلية بالتعديل المين بالمادة الاولى من هذا الامر

٨٦٢ المادة ١ - الاعضاء الاجانب في لجان التقدير ومجالس المراجعة المشكلة بناء على المادتين ٤ و ٥ من الامر السالف ذكره يصير تعيينهم معرفة القنصل (١) في حالة ما اذا لم تأت الانتخابات بنتيجة أو لم يحضر المندوبون المنتخبون واذا تأخر مندوبو القنصل عن الحضور فلجنة التقدير أو مجلس المراجعة يجريان أعمالهما بغياب المندوبين المذكورين وتكون تلك الاعمال نافذة المفعول

٨٦٣ المادة ٢ - ان لم تأت انتخابات الاعضاء الوطنيين في اللجان والمجالس المذكورين قبل نتيجة أو وان تمتع المندوبون الذين صار انتخابهم عن الحضور فيصير تعيينهم معرفة المحافظ أو المدير

واذا تمتع مندوبو المحافظ أو المدير عن الحضور فيباشر كل من لجنة التقدير ومجلس المراجعة عمله في حالة غياب المندوبين المذكورين ويكون عملهما نافذة المفعول

مقترح من وزارة المالية

( في ٢٦ مايو سنة ١٨٨٤ )

## في الاراضى البراح

٨٦٤ الاراضى البراح الغير محاطة بأسوار والاراضى المسورة بقصد معرفة حدودها فقط لا تدخل في الجرد أما الاراضى المسورة وتكون ذات ايراسواء كانت مؤجرة أو على ذمة أربابها فيجبري جردها

الاراضى ملك الميرى والاقواق وغيرهما اذا كانت مؤجرة والمستأجرون أقاموا عليها عشا أو غير ذلك من المباني الخفيفة التى من هذا القبيل فانها تدخل في الجرد

(١) حيث ان بعض الدول افكرت ان كلمة (تعمل) يحتمل الالتباس وبنشأ عنه صعوبات في تنفيذ مقول الامر العالي فقد صرحن لهن الحكومة المصرية بأن المراد من هذه الكلمة (مئة القناسل) وبذلك فنزال كل شئ في هذا المبدد

## مقصور من غارة المايه

( في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ )

## في العنش

الانشاء التي تقع في العوائد التي تكون سكن أربابها ولو تكون الارض الكائنة ٨٦٥  
فيها ملكا للغير أماما كان منها مزرعة قريبط عليها العوائد باسم مالكيها وفي هذه الحالة يعتبر  
مالكها من ملك البناء لا من ملك الارض

وما يكون مبنيا من العنش في الاراضي الزراعية أي العزب الداخلة دائرة حدود المدينة  
فاذا كانت تلك العنش هي ملك الارض ومسكن فيها فلا في العزبة أو خدما بدون أجره  
فتعفي من العوائد أما اذا كانت سكن مستأجر في الارض المدة للزراعة أو مشاركي صاحب  
الارض في الزراعة قريبط العوائد عليها باسم مالك الارض ولكن اذا كان البناء خاصا بهؤلاء  
الفلاحين أو الخدماء والمستأجرين أو المشاركين في الزراعة فتعفي كالانشاء سكن أربابها  
( في الابنية المهيئة من خشب أو طين أو بوص وما أشبه ذلك )

( وفي الاراضي المحاطة بأسوار )

ما كان من تلك الابنية مستعملا قهاوى أو واهورات طحين أو مخازن وغيره وكان مسقوفا ٨٦٦  
قريبط عليه عوائد باسم صاحب البناء أما اذا كان من ملحقات ملك مبنى فانه يدخل ضمن  
الملك ( راجع المادة الثالثة من الامر العالي الرقم ١٣ مائة سنة ١٨٨٤ ) أما ما يكون  
مهيئا من الابنية بمعرفة الغير مهما كان نوعها في أراضي ملك الميرى بدون شروط إلحاح  
أو بدون تصريح من المصلحة وحاصل نزاع بين الحكومة وبين صاحب البناء بخصوص  
ملكية الارض أو لم يحصل فهذه لا يصير درجها في جريدة التحويل (١)

وعلى وجه الاطلاق كافة الابنية المستحق ربط العوائد عليها المهيئة على أراضي ملك الغير  
قريبط عوائد يكون على أرباب البناء

(١) صرحت نظارة المالية بعد ذلك لبعض الجهات بدرج المباني التي من هذا النوع بمجموعة التحويل  
بحيث يذكر فيها أن المبنى هي مقامة على أرض ملك الميرى وهذه العبارة تقتضى ذكرها أيضا بكل إيصال يعطى  
لمالك البناء

## قرار من مجلس الظفار

(في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦)

## في تقدير أجر المعامل

٨٦٧ نظرا لان الامر العالي الصادر في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ لم يقصد الا وضع ضريبة على الملك المبني أى على البناء ذاته وحيث انه لو دخل في تقدير أجر المعامل ما كان فيها من البناء ومن الآلات والعدد لكان ذلك نوعا من وضع ضريبة على الصناعة مباشرة وليس على المبانى وحدها وهو مخالف ومناف لمعنى الامر العالي الموصى اليه

فبطريق التأويل للادة الثالثة من الامر المشار اليه قد تقرر أنه لا يجب على لجان التقدير أن تدخل في تقدير أجر المعامل الا قيمة أجر البناء من حيث هو بصرف النظر عن الآلات والعدد الموجودة فيه حتى ولو كانت ثابتة

## قرار من مجلس الظفار

(في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦)

## في سداد الاموال العقارية

٨٦٨ قرر مجلس النظارة من أول يناير سنة ١٨٨٦ تربط عوائد الاملاك فقط حسب ذكر بنو ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ على ما يكون مشغولا من الاراضى بالبناء وملحقاته ويكون داخلا ضمن تقديرات اللجان

وأما الاراضى الغير مشغولة بالبناء وملحقاته مع ما يكون مشغولا بالعش وغيره المعفية فهذا يجري تحصيل المال أو العشور عنه حسبما هو مربوط عليه الآن وأن ذلك يكون قاصرا على المدن وضواحيها ولا يسرى على البلاد والكفور وخلافها

## أمرال

( في ١٩ دسمبر سنة ١٨٩١ )

- المادة ١ - تعني من عوائد الاملاك المنية البيوت التي لا تتجاوز قيمة ايجارها ٨٦٩ في السنة ٥٠٠ قرش صاغ ولولم يسكنها أربابها وأصحاب حق الانتفاع فيها ومع ذلك لا يسرى هذا الاعفاء على البيوت التي يكون أربابها أو أصحاب حق الانتفاع فيها مالكن لبيوت أخرى أولهم عليها حق الانتفاع وذلك اذا تجاوز مجموع قيمة ايجار هذه البيوت ٥٠٠ قرش صاغ في السنة

## أمرال

( في ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ )

### في العوائد البلدية

- ٨٧٠ حيث انه من الضروري القيام بصاريف الاشغال التي كان اجراؤها من اطلباء ومسيون تحسينات مدينة الاسكندرية الى حين تشكيل مجلس البلدية فيها نهائيا وبناء على قبول الدول بصير تفصيل وتوريد رسم اضافي قدره واحد في المائة على قيمة ايجارات مباني مدينة اسكندرية حسب ماهوميين في الجد اول الحالية

## أمرال

( في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ )

- المادة ٣١ - للقومسيون البلدي بالاسكندرية أن يعرض عماراه من حينية ٨٧١ تقرير عوائد اضافية على الرسوم المقررة الآن وللمجلس النظر دون غيره أن يقرر ما يراه فيما يعرض عليه من هذا القليل فاذا وافق المجلس يكون الطلب المعروض عنه نافذا المفعول ولكنه اذا كان مخالفا لنص المهاديات الصريح فلا يصير نافذا الا بعد اقرار الدول عليه
- المادة ٤٠ - ايرادات ميزانية المجلس البلدي بالاسكندرية هي الآتية ٨٧٢

.....

ثالثا - صافي ما يتحصل من أرباب الاملاك بواقع واحد في المائة بالكثير من قيمة  
ايحارات أملاكهم المبنية  
رابعا - صافي ما يتحصل من مستأجرى الاملاك المبنية بواقع اثنين في المائة بالكثير  
من قيمة الايجارات (١)

### قرار من نظارة الدواخلى

( في ٩ يونيه سنة ١٨٩٠ )

٨٧٣ تحصل المحافظة على ذمة القومسيون البلدى بالاسكندرية الرسم الذى قدره واحد  
في المائة من قيمة ايجار الاملاك المقتضى تحصيله من أربابها وذلك ابتداء من يوم تشكيل  
القومسيون المذكور ( ٥ يناير سنة ١٨٩٠ )

### أمر حال

( في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ )

٨٧٤ تضاف على الارادات المخصصة لقومسيون البلدى بمدينة الاسكندرية الارادات  
الآتية اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٦

أولا - قيمة ما يزيد من مجموع عوائد المباني بدائرة مدينة الاسكندرية عن المبلغ  
المتحصل في سنة ١٨٩٥ ولاجل حساب هذه الزيادة يقتضى أن يخصم من مجموع العوائد  
المذكورة جميع المبالغ المتأخرة من قبل سنة ١٨٩٦

ثانيا - كافة ايرادات سلطنة الاسكندرية على جميع أنواعها في مدة الالتزام المعقود  
عنه اتفاق مع القومسيون البلدى بتاريخ ٥ أغسطس سنة ١٨٩٢ أما المبلغ المقرر  
للحكومة بمقتضى المادة الخامسة عشرة من الاتفاق المذكور فيبطل تحصيله

ثالثا - نصف صافي المبلغ الذى يتحصل من بيع الاملاك الاميرة المحررة في دائرة  
مدينة الاسكندرية بحيث ان المبالغ التى تخصص لذك القومسيون من هذا القليل  
لا يمكن أن تتجاوز ٨٠٠٠ جنيه مصرى عن كل خمس سنوات والمبلغ الصافى المذكور  
هو عبارة عن جميع أثمان ما يباع من تلك الاملاك بعد خصم مصاريف قلم الاملاك  
بالاسكندرية

(١) راجع القرار الصادر من مجلس اسكندرية البلدى فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩

### قرار صادر من مجلس بلدى الاسكندرية

( فى ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩ )

- المادة ١ - اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٩ تحصل عوائد ٢ فى المائة من قيمة ٨٧٥  
الايحارات المقررة على المستأجرين من جميع الأشخاص المقيمين فى محلات مقيدة بجداول  
الاملاك المبنية المحررة بمعرفة مصلحة الاموال المقررة بالحكومة
- المادة ٢ - هذه الضريبة تجعل مؤقتا بحسب قيمة ايحارات الاملاك المحددة بمعرفة ٨٧٦  
مصلحة الاموال المقررة لتصيل عوائد الاملاك المبنية ويحفظ المجلس البلدى لنفسه الحق  
فى جعلها فى المستقبل بحسب قيمة ايحارات التى يدفعها المستأجرون
- المادة ٣ - تكون العوائد مستحقة على المولدين عن السنة بتمامها على المحل الذى ٨٧٧  
يقوم فيه من أول يناير من السنة نفسها  
وتدفع بأكلها حال الشروع فى التصيل بمقتضى الجداول  
والأشخاص الذين فى خلال السنة يقومون لأول مرة فى محل مقررة عليه الضريبة  
يدفعون الضريبة بأكلها اذا أقاموا فى المحل قبل أول يوليو ويدفعون نصفها اذا كانت  
أقامتهم فيه منذ هذا التاريخ أو بعده
- المادة ٤ - يكون التصيل بمعرفة مأمورى المجلس البلدى وهم عند اللزوم يعملون ٨٧٨  
المولدين المتأخرين بمقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارت سنة ١٨٨٠

### عوائد قدرها اثنان فى المائة على الايحارات

لائحة تنفيذية صادرة من التوسيون البلدى بالاسكندرية

( فى ٣ مايو سنة ١٨٩٩ ومعمدة من تطارة الداخلية فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ )

- البند ١ - بناء على نص البند ١ من القرار الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ تحصل ٨٧٩  
عوائد ٢ فى المائة على الايحارات من كل شخص مقيم فى محل مقيد بجداول الاملاك المبنية  
سواء كان فى مدينة الاسكندرية أو فى ضواحيها
- ويكلف أرباب الاملاك بدفع هذه العوائد عن المحلات التى يقوم فيها شخصيا

٨٨٠ البند ٢ - يلتزم أرباب الاملاك بدفع العوائد على المحلات التي يملفون عنها بأنها خالية اذا كانوا لا يسعون لأموري التحصيل في الدخول اليها في أى وقت وعند أول طلب ولا يعتبر المحل خاليا الا اذا كان لا يوجد فيه أثاث ولا أمتعة ولا بضائع

٨٨١ البند ٣ - المستأجرون الاصليون أو أرباب الاملاك المقبوضون في مسكن ويتنازلون عن غرف منه للغير أو يؤجرونها لهم أو يؤجرونها من باطنهم يدفعون العوائد المقررة على المسكن بأكمله وكذا أرباب المخازن أو مستأجروها الذين يتنازلون عن قسم منها للغير بأجرة أو بدون أجرة

٨٨٢ البند ٤ - ارتكنا على الشروط المشترطة في الفقرة الثانية من البند ٢ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ تقرر العوائد سنويا على المحلات ذات الاراد المؤجرة للأفراد من المصالح العمومية أو من الاوقاف أو الطوائف الدينية ولا تكون مقيدة بمبدأ أول مصلحة الاموال المقررة ويدفع من يكون مقبضا فيها ٢ في المائة من أجزائها السنوية والاشخاص المقبوضون في أبنية جديدة لم تقدر أجزائها بفاتر الدائرة البلدية تحصل منهم عوائد ٢ في المائة من قيمة ايجاراتهم بحسب عقود الايجار اذا كانت اقامتهم فيها قبل أول يوليو ونصف العوائد اذا كانت اقامتهم فيها بعد هذا التاريخ

وإذا لم يعلم عقد الايجار للاطلاع عليه وتكون متوفرة فيه الصفة الرسمية الكافية يجوز للجلس البلدي تقرير العوائد على المقيمين في تلك المحلات وفي محلات الاوقاف أو الطوائف الدينية مرتكنا في ذلك على أجرة المحلات المشابهة لها

وفي هذه الحالة الاخيرة اذا رأى الممول أن العوائد المقررة بالزيادة عليه يلزمه اثبات ذلك

٨٨٣ البند ٥ - ارتكنا على البند ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ لا يجوز للمولين أن يطلبوا اعفاءهم من العوائد أو تخفيفها لهم اذا كانوا بعد يوم أول يناير من السنة عن الإقامة في المحل الذي كانوا مقيمين فيه لغاية اليوم المذكور مهما كانت الاسباب التي دعتم الى ذلك

ومن جهة أخرى لا يلتزمون بدفع عوائد جديدة عن السنة اذا تركوا بعد يوم أول يناير المحل وأطافوا في غيره حتى اذا زادت أجرة عن أجرة المحل الاول

وبناء على نص المادة ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ لا يعفى من العوائد الاشخاص الذين يقيمون في محل كان خاليا في أول يناير ولم تدفع العوائد عليه لغاية ذلك اليوم



وهؤلاء الممولون الاخرون تحصل منهم العوائد طبقا لاحكام البند ٣ من القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩

البند ٦ - كل عمول يرى انه مطلوب منه عوائد زائدة يلزمه رفع شكواه الى المأمورية البلدية بالاثباتات اللازمة حرقا الطلب المقدم منه بقسمة العوائد التي يطلب اعفاء منها أو تخفيفها

ويقضى بتقديم هذه الشكوى للجلس البلدى في خلال ١٥ يوما تسمى من تاريخ تسليم القضية السابق ذكرها والاي سقط حقه ويصير اخطاره بالقرار الذي يصدر من المأمورية

البند ٧ - تحصل العوائد بعرفة مأمورى تحصيل المجلس البلدى الذين يدهم ٨٨٥ تصرح من المدير العمومى بمقتضى ايصال مطبوع باللغتين العربية والفرنساوية ومختوم بختم المجلس البلدى وموقع عليه أو مختوم من مأمور التحصيل

البند ٨ - لا يسقط الحق في العوائد بمضى المدة الطويلة الابدعمر ورنجس سنين ٨٨٦ من تاريخ الاجراءات الاخيرة التي تخذف تحصيلها بالكيفية المقررة بالامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

### قرار صادر من المجلس البلدى بالاسكندرية

( في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ )

المادة ١ - اعتبارا من سنة ١٩٠٠ تحصل عوائد الياجوات وهي ٢ في المائة على قيمة الاجرة الحقيقية ويكون المجلس البلدى مخيرا بأن ينسج احكام الفقرتين ٣ و ٤ من المادة ٤ من لائحة الاجراءات التنفيذية الصادرة في ٣ ماوسنة ١٨٩٩ في تقدير رجوع المحلات بدون استثناء المقيم بها المستأجرون وأرباب الاملاك

المادة ٢ - القرار الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٩ ولائحة الاجراءات التنفيذية الصادرة في ٣ ماوسنة ١٨٩٩ المذكورين قبل تبقى احكامها ممرعية الاجراء الا فيما تعذر منها بمقتضى هذا القرار

( تم الكتاب الثانى )



## الكتاب الثالث

في الترع والجسور وفي السكك الزراعية

---



# في الترع والجسور وفي السكك الزراعية

## الباب الاول في اختصاصات مجالس المديريات

### أمر مال

( في ٣ يناير سنة ١٨٨٠ )

قد ألقى مجلس الزراعة الموجود الآن وتشكلت جمعيات أشغال بحسب مقدار أقسام ٨٨٩  
الهندسة التابعة لديوان الأشغال العمومية

### قرارات مجلس الظفر

( في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ )

يجب اعتبار الجمعيات العمومية المشكلة بالأمر العالي الرقم ٣ يناير سنة ١٨٨٠ ٨٩٠  
ملغاة ومحال على مجالس الأقاليم المشكلة بموجب القانون النظامي المؤرخ في أول مايو  
سنة ١٨٨٣ النظر في أعمال الري مع مراعاة أن كل أمر يصدر بالتام أحد مجالس  
المديريات للنظر في هذا الخصوص يذكر فيه أن مفتش الري يكون حاضرا بالجمعية وله رأى  
معدود في المداولة بدلا عن باثمه هندس المديرية

### القانون النظامي المصري

( في أول مايو سنة ١٨٨٣ )

المادة ٢ - لمجلس المديرية أن يقرر رسوما فوق العادة لصرفها في منافع عمومية ٨٩١  
تعلق بالمديرية انما تكون قرارات مجلس المديرية في هذا الشأن قطعية لا بعد  
تصديق الحكومة عليها

المادة ٣ - يجب استنجاز رأى مجلس المديرية في المسائل الآتية قبل الحكم فيها ٨٩٢

وهي

- أ - أولاً - إجراء تغييرات في نظام المديرية أو زعمام البلاد  
 ثانياً - اتجاه طرق المواصلات براً أو بحراً أو الأعمال المتعلّقة بالرى  
 ثالثاً - أحداث أو تغيير أو إبطال المواد والأسواق في المديرية  
 رابعاً - الأمور التي تقضى القوانين أو الأوامر أو اللوائح باستمّراج رأيه فيها  
 خامساً - المسائل التي تستشير فيها جهات الادارة

٢ ٨٩٣ المادة ٤ - يجوز لمجلس المديرية أن يبدى رأيه فيما يأتي

أولاً - في عمليات الطرق والملاحة والرى وفي كل أمر يدرى منفعة علمية يكون للدبيرة شأن فيه

ثانياً - في مشتري أو يبيع أو يبدل أو أنشاء أو ترميم المباني والأماكن المخصصة للدبيرة أو للبلد أو للمصالح أخرى خاصة بالمديرية وفي تغيير استعمال تلك المباني أو الأماكن

٨٩٤ المادة ٥ - لمجلس المديرية أن يبدى رغبته من يادى نفسه في المسائل التي تتعلق بتقديم المعارف العمومية والزراعة كتحفيف المستنقعات وتحسين الزراعات وتصريف المياه ونحو ذلك

٨٩٥ المادة ٦ - لا يجوز التثام مجلس المديرية الا عند ما يطلب المدير انعقاده بمقتضى أمر يتعين فيه معاد الاجتماع ومدته

ويجب انعقاد مجالس المديرية مرّتين في كل سنة بالاقبل وفي اليوم المحدد لاجتماع مجلس المديرية يتناول المدير عليه أمر الانعقاد ويحلف أعضاء المجالس المذكورة المسبقون أمام المديرين الصداقة الحضرة الفخيمة الخديوية والطاعة للقوانين وينوب المدير عن الحضرة الخديوية في افتتاح المجلس

والمدبر هو الرئيس لمجلس المديرية وله رأى معدود في مداولاته وعلى باشه منس المديرية الحضور في جلسات المجلس ويكون له رأى معدود

٨٩٦ المادة ٧ - لا تكون جلسات مجلس المديرية علنية ولا تجوز المناولة فيه الا اذا كان حاضرا فيه أكثر من نصف أعضائه

- المادة ٨ - الاعمال أو المداولات التي تصدر من مجلس المديرية وتكون مختصة بأمور ليست داخلية ضمن حدوده القانونية تكون لاغية ولا يعمل بها وإبطال كل عمل أو مداولة من هذا القبيل يكون بقرار يصدر من اللجنة الخصوصية المتوعمتها في المادة الثانية والخمسين من هذا الأمر
- المادة ٩ - مداولات مجلس المديرية خارجاً عن اجتماعه القافوق تكون باطلة بطبيعتها ويقرر المدير بطلان هذا الاجتماع وبطلان أعماله ويتخذ الوسائل اللازمة لفضه في الحال ويجوز لأعضاء مجالس المديريات أن يناقضوا فيما أجراء المدير أمام ناظر الداخلية
- المادة ١٠ - مجلس المديرية ممنوع من مخاربة غير ممن مجالس المديريات ومن تحرير أو نشر محاضر أو منشورات
- المادة ١١ - لا يجوز رفض مجلس المديرية إلا بأمر عال يصدر بناء على عرض مجلس النظار وعند ذلك بشرع في انتخابات جديدة في خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ رفض المجلس
- المادة ١٢ - تنتخب الاعضاء المندوبون لمجلس شورى القوانين من ضمن أعضاء مجالس المديريات
-

## الباب الثاني

### في اختصاصات المديرين ومفتشى الري

#### المقدمة

(في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٥ بخصوص تحديد علاقات المديرين مع مفتشى الري)

٩٠٢ أولاً - يجب على المدير أن يراقب اجراء تقسيم المياه في جميع مراكز وأقسام المديرية ليكون بالطريقة العادلة وأن ينفذ في الوقت المناسب مفتشى الري الذين هم مندوبون تطارة الاشغال العمومية عن الجهات التي تحتاج من المياه أكثر مما يكون واردا اليها منها مع تعيين الزمن الذي فيه يجب امداد تلك الجهات بالمياه ومراعاة التشيكات العادلة التي يقدمها مستأخ البلاد عن شحة المياه

٩٠٣ ثانياً - يجب على المفتشين اجابة طلبات المدير المحكي عنها ما استطاعوا واذا كان يوجد عوائق تمنعهم عن ذلك فوضحوه الحالة ووردوا أسباب الامتناع ثم يلقون المسألة الى تطارة الانشغال العمومية فالدير يخبر تطارة الداخلية بذلك كي يجرى اللازم بمعرفة النظارتين التين عليهما أن يرفعوا المسألة الى مجلس النظارة عند اللزوم

وفي بداية كل سنة المدير والجمعية الزراعية التي يكون مأمور والهندسة حاضرين بها يبينون على حسب العوائد المتبعة الاشغال المتعددة اللازم مباشرتها ويحددون عدد العمليات والتطهيرات اللازم اجراؤها سواء كن بالمقاولة أو بالعونة

ولاجل تمكين المدير من القيام بهذه المأمورية بغاية الدراية يجب على الباشمهندس أن يرسل له ما حضره من التمين والتقدير وذلك قبل الشاام الجمعية الزراعية ببعض أيام للدير أن يخبر مباشرة مع الباشمهندس عن كافة الاحوال التي يمكن حصولها في أثناء السنة وان لم تحصل على الغرض المقصود فيضا طيب المفتش أو تطارة الداخلية عند اللزوم

٩٠٤ ثالثاً - المراقبة الهندسية التي يستدعيها توزيع المياه أعني قفل أية قنطرة من قناطر السدجز منها أو كلها تختص بتمامها بالمفتشين فلا يجوز عمل شيء في ذلك اصالة الا بأمر منه كتابة وعلى ذلك فإذا كن عند المدير أسباب تخمله على الظن بأن فتح غما قنطرة مثا كله أو بعضه هو ضروري ونافع فيجب عليه أن يطلب ذلك من الباشمهندس أو من المفتش عند



اللزوم ويطلع على الاسباب التى حلت على هذا الطلب حتى اذا روى للهندس أو للفنش امكان ذلك يشرع حينئذ فى فتح النما والافيين المدير الموانع الحائضون اجابة طلبه وفى هذه الحالة يجب تبليغ الموانع المذكورة لتتطرق الداخلية والانشغال العمومية ومنهما للمجلس اذا لزم ذلك

رابعاً - اذا رأى المدير فى زمن الفيضان ضرورة الاسراع فى اتخاذ التدابير اللازمة لدرء غوائل المياه ولم يجد مهندسا يستشير فيه يلزم اجراؤه فعليه أن يتدارك الامر وحده بحسب ما يستصوبه سواء كان بالقاء اشجار فى المياه أو اتخاذ أية طريقة أخرى تدفع تلك الغوائل اغما يجب عليه فى ظروف كهذه أن يبادر بانسعار الفنش لتفراغها الواقعة ويطلب مساعدة الباشا مهندس أما اذا كان أحد مهندسى المديرية حاضرا فعليه لاعلى المدير تقرير الاحتياطات المقتضى اتخاذها ويكون هو المسؤول عن نتائجها واذا أصدر المدير أمرا مناقضا لما يكون قد قرره المهندس فعلى المهندس الامتناع لامرء ميناله وجه الخلاف واذا ذلك يكون المدير هو المسؤول عما يتأتى وعند مرور المدير على الجسور والترع فى زمن الفيضان على الفنش أن يجتهد فى ارسال الباشا مهندس أو من ينوب عنه من المهندسين لمراقبته

خامساً - يجب على المهندسين وان كانوا تابعين نظارة الانشغال العمومية أن يؤدوا المدير واجبات الاحترام والوقار اللائقة بمقامه بصفة كونه هو المأمور الاكبر للحكومة فى الاقليم وأن يجيبوه على كل طلباته وعلى ما يستفهم عنه ويقدموا له جميع الاستعلامات التى رغبها واذا اشتبه المدير فى تصرف المهندس فرأى أنه يعمل من نفسه أو أن اجراءه غير منطقى على أوامر الفنش فيما يتعلق بتدبير حركة المياه التى يلزم تبليغها على الدوام الى المدير ونشرها فعليه أن يراقب سلوكه بالتدقيق ويبحث فيما يؤذى الى كشف القناع عن أعماله وعن يكون قد اغراء على التصرف بدون أوامره حتى اذا اتسنى له ذلك يبلغ الى الفنش نتيجة ذلك التحقيق

سادساً - لا يجوز الشروع فى أى عمل جديد الا بعد سبق التصديق عليه من مجلس النظر اما ما يختص بالتغييرات المهمة التى يترأى للفنش اجراؤها فى رى أو صرف مياه فعليه أن يتفق مع المدير عليها وعلى كل منها فى سائر الاحوال أن يجبر قطارنى الداخلية والانشغال العمومية بذلك وهما يرفعان هذه المسألة للمجلس النظر اما ما يتعلق بالتعديلات والاصلاحات الصغيرة فعلى الفنشين بنفسهم أن يفهموا المدير بما يكون قد صمموا على اجرائه من التغييرات ميين له النتائج التى تحصل منها والمضرات التى تزال باجرائها ولما كان

التفهم عن ذلك بالكتابة الانكليزية أو العربية لا يفي بالمقصود فعلى المفتشين أن يعبروا عن آرائهم على الخطوط والرسوم الهندسية فالدير عند ذلك تطرا لاتساع خبرته في المسائل الزراعية يحكم بما اذا كانت تلك التغييرات تضر برباب الاطيان أو بالحكومة ويجب أيضا تبليغ ذلك للنظرين المذكورين وللجلس

٩٠٨ سابعا - يصير تعيين العونة بمعرفة مجلس الزراعة كإلى السابق وعلى المدير أن ينفذ كافة الاحتياطات المختصة بعدد أنظار العونة ويتفق مع المهندس على رابطة تطهير الترع ومواعيد التطهير انما لا يجوز للدير التدخل في كيفية اجراء العمل الهندسي الذي تقتضيه تلك العونة فان مسؤولية ذلك على بائع المهندس المديرية الذي يستلم تحت مسؤوليته أيضا العمل عند انعامه من المقاولين

و يسوغ للدير عند الزوم أن يستعصر الباشمهندس الى محل العونة لاختلاصه سبيل الانتظار الذين يكونون أغوا علمهم

٩٠٩ ثامنا - اذا رأى المفتش داعيا الى قفل ترعة من الترع مدة تزيد عن أربعة عشر يوما فعليه أن يحظر المدير مقدما بذلك لئلا يتمكن المدير من ابداء ما ربما يكون لديه من الاعتراضات في هذا الشأن قبل الشروع في القفل

٩١٠ تاسعا - مقاولات - مقاولات مصلحة الري تقسم الى قسمين الاول المقاولات التي يقدم عنها عطاءات ويعلن عنها في الجرائد الرسمية وينبع فيها أحكام اللوائح المرعية بتطارة الاشغال العمومية وهذا القسم يشمل مقاولات الحفر والردم التي يحتاج فيها الى استقدام أكثر من ألف نفروميا وأعمال البناء التي تتجاوز تكاليفها مائتي جنيهه والأعمال التي يحتاج فيها الى الآلات في الاعمال التي من هذا القسم لا يطلب رأي المدير في انتقاء المقاول انما يصير تبليغه الشروط المعقود قطع المقاول وعليه في أثناء العمل أن يستلفت نظر المهندس الى الكيفية المجرى بموجبها المقاول تنفيذ نصوص دفتر شروط المعاولة اذا ترا أى لزوم ذلك

٩١١ عاشرا - أما القسم الثاني فيشمل مقاولات جميع أشغال الحفر والردم وتطهير الترع الصغيرة وأعمال البناء الصغيرة المنفردة وكذلك اترميمات المباني الصناعية ومقاولات هذا القسم يعمل مرادها في المديرية والمفتش يسلم المدير نسخة من شروط المعاولة وبعد فتح مظاريف العطاءات ينتخب المقاول باتحاد الرأي بين المدير والمفتش أو وكيله ولا يكونان مجبورين على قبول أقل عطاء وفي المقاولات التي من هذا القسم يجب على الاطلاق مراعاة ما يبداه المدير عن استقامة المقاول وعلى المدير أن يبذل جهده في انتقاء المقاولين من نفس النواحي

## الباب الثالث في الترع والجسور

### أمر مل

(في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤) (١)

### في الترع والجسور العمومية

المادة ١ - يراد بالترعة مجرى معذلى أراضى أكثر من بلدين كليهما وبعضها وتعتبر ٩١٢ جميع الترع التى من هذا القبيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة وهى تعد من الاملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها وإنغال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملاً بأحكام المادة الحادية والعشرين من هذا الامر

### فى المساقى الخصوصية

المادة ٢ - يراد بالمسقى قناة أو مجرى معذلى أراضى بلد واحد أو بلدين فقط وألرى ٩١٣ أرض لمالك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملاكاً خصوصية والمنفعةون بهام المكلفون بإنشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تطهرها على نفقة هؤلاء المنتفعين والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزعه المدير على نسبة المال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أن ما إذا كانت الأرض المعتاد ربهام من المسقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الأرض لمالك واحد أو لجله ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية انما طلب الملاك ذلك

(١) هذا الامر معذلى الامر من العالين الصادرين فى ١٢ ابريل و٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٠ وحل محلهما -  
راجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية من وجه ٢٨٢ الى وجه ٢٩٧

### في المصارف

٩١٤ المادة ٣ - برادبالمصرف أخذود أو حفر مستطيل معدل لمصرف مياه الاراضى سواء كانت مياهى أو مياه بل أو مياه صرف وهو عومى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تزيد مساحتها عن ألفى فدان ولو تكون فى زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عوميا وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المستغنين صيانة المصارف الخصوصية ونسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها

### في الاعمال الواقعة من الفيضان

٩١٥ المادة ٤ - تشمل الاعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرووس والصلاب والطرايد وغيرها من الاعمال التى برادبها وقاية الاراضى والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعد عومية ولذلك فالحكومة مكلفة بها جميعها أما الحوش الخصوصية التى على سواحل النيل أو الداخلة فى الفيضان ويكون ملاكها هم الذين أنشوها فصيانتها تكون على أولئك الملاك

### في اختصاصات مفتشى الري والباشه مهندسين

٩١٦ المادة ٥ - مفتشوا الري هم النائبون عن نظارة الاشغال العمومية والباشه مهندسون وجميع خدمة الري الذين فى دائرة تقاضهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقتهم مع المديرين هى مقررة فى اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥

### في حقوق الارتفاق

٩١٧ المادة ٦ - مالك الأرض التى عليها حقوق الارتفاق بوجه قانونى كالمساق والمصارف التى تمر فيها وتتفع منها الاراضى المجاورة لتلك الأرض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق أو المصارف للزراعة أو انلافها أو ردمها بدون التراضى بذلك كتابته من أرباب الاراضى المستفعة بتلك المصارف أو المساق

### في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترع

٩١٨ المادة ٧ - لا تطالب الحكومة بتعويض مانع خسائر نشأت عن قلة المياه فى احدى الترع أو عن وقوف سيرها لاسباب قهرية أو اصلاح أو تعديل تبين ضرورتها أو لامر آخر يرمى بمقتضى الضرورة اتخاذ لموازنة المياه فى تلك الترفة أو لحفظ منسوبها كسد

أحدى الترع مثلا أو باقاف الرى أو ما فى جزئها أو فى جميعها وذلك لسد العوز فى جهة أخرى أكثر افتقارا للياه أما اذا اعت الحال الى تظهير ترعة من الترع أو اصلاحها فاعطى مفتش الرى أو بائمه مهندس المديرية بالنياحة عنه أن يختار من أجل اجراء ذلك الوقت الذى يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للرعى والسقى انما قبل مباشرة أى عمل من هذا القبيل يجب على مفتش الرى أن يتفق مع المدير عن ذلك عملا بأحكام اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهى اللائحة المقررة فيها اختصاصات مفتشى الرى والمديرين وعلاقاتهم ويجب على المدير أن يستدعى أصحاب الاراضى أو وكلاءهم الرسميين ويستشيرهم فى الامر فى انشاء المساقى الصيفية

المادة ٨ - اذا أراد أرباب الاراضى أو أهالى البلد انشاء مسقى صيفية فى أراضهم ٩١٩ خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفتش الرى مشفوعا برأيه ومحفوظاته فاذا اتفق مفتش الرى فى رأى مع المدير فيعطى المدير حينئذ الرخصة أو لا يعطىها حسب مقتضى الحال ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكا لهم على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الاراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى أراضهم حتى فى زمن التحريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضهم منها ولكن فى هذه الحالة يجب على أصحاب الاراضى المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقى فى مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضهم المنتفعة بتلك المسقى

فى اجتياز المياه بارض الغير اذا لم يمكن الرى الآبه

المادة ٩ - اذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه رى أرضه ربا كافيا ٩٢٠ الا بانشاء مسقى فى أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقى موجودة فى أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للمدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه ومحفوظاته

فيستظر المفتش فى المسألة فى محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد سماع أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا

وله أن يعين ذلك بائمه مهندس المديرية أو معاونه الخصوصى

وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الأقل يجب احبار جميع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيها ذلك الانتقال

ولكن اذا كانت المسقى أو التربة التيلية برادتها الجلب المياه الصيفية سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الاراضى المجاورة في اقامتها لانها تضر بالاراضى التى تحتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود ويعتمد في تقريره في هذا الشأن على بحث دقيق في التسويات

فاذا كان التقرير يؤيد الطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش في الرأى فيصدر المدير نفسه حينئذ ذلك قرارا موافقا لاسباب

ويعلن هذا القرار الى أصحاب الاراضى المعارضين اعلانا اداريا

و يجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الامر على تطارة الاشغال العمومية في خمسة عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الاعلان وهى تصدر حكمها النهاى في المسألة

فاذا اختلف المدير ومفتش الرى فتعرض المسألة أيضا على تطارة الاشغال العمومية وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع عن الارض التى تشغلها المسقى الجديدة والمال المربوط عليها وتعرض عن الأضرار الناشئة

والمبلغ الذى يقتضى دفعه تقرره اللجنة المتوهم عنها في المادة ٢٧ من هذا الامر

أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الامر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١

### في عدم كفاية المياه في المسقى

المادة ١٠ - ٩٢١ - اذا رأى صاحب الارض أن ليس له المقدار الكافى من المياه لرى

مزرعاته فيقدم شكواه للدبر وهو يبلغها المفتش الرى مشفوعة برأيه ومحفوظاته لينظر

المفتش فيما اذا كان اراد المسقى المعد لرى تلك المزرعات كافيا أو أنه يقتضى توسيع تلك

المسقى معتمدا في ذلك على مقدار مساحة الارض التى تروى وعلى نوع المزرعات فاذا تقر

ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك المجاور في ذلك قترأى حينئذ أحكام المادة السابقة

أما اذا كان القرض من التوسيع مهور المياه الصيفية فيكون الاجراء في ذلك بحسب

القواعد المقررة في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة

### في استبدال المسقى

المادة ١١ - ٩٢٢ - اذا طلب أحد أصحاب الاراضى تخصيص مسقى لرى أراضيه في زمن

الفيضان خلاف المسقى التى هو يستعملها قترأى في ذلك القواعد والاجراءات المدونة

في المادة التاسعة أما في زمن القحاريق فلا يسوغ مطلقا استبدال احدى المساقى الإرضاء

أصحاب الاراضى التى تحتاز فيها المسقى الجديدة

### في احداث فم في احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها

المادة ١٢ - اذا أراد أحد أصحاب الاراضى احداث فم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك الترة فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الرى مشفوعاً برأيه وملحوظاته فيرسل مفتش الرى الطلب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش الرى وفي كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بان اراد الترة بأن يحد احداث المسقى أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الاخرى الخلفية وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل ما يلزم من الاعمال لموازنة اراد المياه في المسقى أو حفظ جسور الترة بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو (أى الباشمهندس) يعين له النقطة التي يجب أن ينشأ فيها الفم أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتنقلة (لو كومبيل) التي يديرها البخار أو الهواء أو التيار فصررة جميعها في الامر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ولا يجوز في أية حال من الاحوال اقامة ساقية أو نابوت الا برخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً

### في ابطال مسقى لمنع الضرر

المادة ١٣ - اذا رأى مفتش الرى (بناء على طلب أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاء نفسه) أن مسقى لا منفعة منها لرى وهي مائعة للصرف أو محدثة رشها أو موجهة لذهاب المياه سدئ أو أنها مضرة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهي تأمر بسد المسقى عند انتهاء الحصاد قترخص لأصحاب الاراضى المجاورة بردهما اذا تبين أن الرى يمكن بحسب أخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة يفرض المسقى التي تكون قد أبطلت تبسع في شأنها أحكام اللوائح المرحية

### في توسيع أو تضيق برنج فم المسقى أو تعديل مستوى فرشته

المادة ١٤ - اذا رأى مفتش الرى أن برنج فم مسقى واسع جداً أو أن مستوى فرشته يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الاراضى التي تروى بها تلك المسقى فعليه أن يحظر المدير ليستخصر أصحاب الاراضى أو وكلائهم الرسميين أمامه في يوم معين وبعد

تبلغهم طلب مفتش الري والاسباب الموجبة لذلك فان أقرأوا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذي يتسرفه اجراء الاعمال وتكون الزراعة فيه غير محتاجة للمياه أما اذا بدا لهم اعتراض على ذلك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بماتواه

وكذا اذا روى لزوم توسيع مخرج قنم مسقي أو تخفيض مستوى فرشه ليكون فيه كمية وافية من المياه ويتعين أيضا الزمن اللازم لذلك وفي كل الاحوال فالصاريف على الحكومة

### في انشاء مصرف يصب في أرض الغير

٩٢٦ المادة ١٥ - اذا احتاج أحد أرباب الاراضي أن يحدث مصرفا لتصرف مياه أرضه وكان المصرف يمر في أراضي الغير فيمكنه اذا لم يتيسر له التراضي مع صاحب الشأن أن يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها المفتش الري مشفوعة برأيه وملحوظاته والمفتش يعين حينئذ المجري الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فاذا تعذر الحصول على الارض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة الاشغال العمومية فاذا أقرت على انشاءه تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والنعوب بض على المنتفعين خاصة ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للاراضي التي يمر فيها

### في اصلاح مسقي أو مصرف لمنع الضرر

٩٢٧ المادة ١٦ - يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقي أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم الظهور أو من رداعة حالة الجسور في المسقي أو المصرف أن يرفع شكواه الى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الري أو بائمه هندس المديرية بأمر إمام السد المسقي أو المصرف وإما بتطهيرهما اذا تراى أنه أن ذلك كاف فان انقضت ضرورة المسقي أو المصرف فيكلف المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الارض التي يصيبها الضرر بسبب تلك المسقي أو ذلك المصرف

### في استبدال مسقي لعدم توفيتها باغراض الري

٩٢٨ المادة ١٧ - اذا رأى صاحب الارض أن موقع المسقي المارة في أرضه يجعل الري منها متعذرا وأراد استبدالها بمسقي أخرى فله أن يقدم طلبا بذلك الى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعا برأيه وملحوظاته ومتى اتفقا يصرح المفتش بإبطال المسقي واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الارض بشرط أن تكون المسقي الجديدة وافية بالغرض المقصود وهي



من كل الوجوه لا تمل انفاقا عن المسقى الاولى وأن لا تسد المسقى الاصلية الابداعا  
المسقى الجديدة . وأما اذا كان لا ينتفع بالمسقى الا صاحب الارض التي عرفها تلك المسقى  
فله أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة لذلك

### في الصعوبات التي قد تحدث بشأن اصلاح مسقى

المادة ١٨ - اذا شك أحد المديرين أن أصحاب الشأن معه في المسقى غير متفقين  
على اصلاحها فالمدبر يعين حينئذ الباشمهندس لتحقيق الشكوى في المحل المقصود  
فاذا اتضح أن اصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى المدير) أن يكلف أصحاب الشأن  
باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم وجود أنفاق كافية بيلاذهم أو لعدم  
مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف اجراء ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم في عدة  
مواعيد تقررها المديرية بحسب مقدرتهم وقد تجاوزا الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق  
عدم اقتدارهم ونظارة الداخلية تحكم قطعا في مسألة عدم المقدرة

### في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورها

مذ ١٩ - اذا تقدمت للمدبر شكوى من أحد أرباب الاراضى بأن أحد أصحاب  
الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصيانتهما بحسب نص المادة الثانية  
قد دمر جسورها أو ردم جزءا منها أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى  
مشفوعة برأيه ومخطوطاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه  
باشمهندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على  
الاقل فاذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة  
لإعادة المسقى أو المصرف الى أصلهما ويخطر المدير بذلك لكي يلزم الفاعل الزام اداريا  
باصلاح ما أتلفه فان أبى يلزم حينئذ بنفقاته واذا تشكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد  
المستأجرين الى المدير بأن المياه قد جفرت عن المسقى التي يستخدمها الرى فالمدبر يبلغ  
الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه ومخطوطاته كما تقدم القول في العبارة الاولى من  
هذه المادة فيعبأ المفتش محل الواقعة بنفسه أو بتدبير ذلك باشمهندس المديرية بعد أن  
يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الاقل فاذا تبين أن المتشكى كان يروى  
حقيقة أطباعه من تلك المسقى في السنة الماضية فالمفتش يخطر المدير بذلك وهو يتخذ  
الاجراءات اللازمة اداريا لإرجاع النى الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى في استعمال

٩٣٠

المسقى ثم يشرع المدير حالاً بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذي أو الذين يكونون قد ججزوا المياه عن المسقى ونحصل النفقة في جميع الاحوال المذكورة آنفاً بالكيفية المقررة في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

### في قلع الاشجار المغروسة في الجسور وميول الترع

٩٣١ المادة ٢٠ - اذا ثبت أن لأحد الافراد اشجاراً مغروسة على الجسور وميول إحدى الترع أو مساطيحها وكانت تلك الاشجار بسبب تشعبها تعوق سير مياه الترع أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السرى على جسورها فعلى مفتش الرى أو مهندس المديرية أن يكلف صاحبها بإزالتها فان لم يعمل في مدى ثمانية أيام فأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كاتبة) بقلع تلك الاشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الاطباب وتسلم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف

### في اباحة زرع الجسور وأقواق الترع

٩٣٢ المادة ٢١ - تجوز زراعة الجسور الغير معدة للروى وأقواق الترع التيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لا يجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذي يحصل لزراعته بسبب اعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الرى أن ينهوا على المعينين لاجراء تلك الاعمال بأن يحضروا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الاراضى الحرة الاميرية بدفع اجار الارض التي تكون قد تلفت زراعته بسبب اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسبه قيمة ما يكون قد تلف منها

### في تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى

٩٣٣ المادة ٢٢ - اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زروعه طريقاً للمارة أو اذا أريد منع الزراعة في ذلك الجسر لابعاد الدوايحى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زروعه مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التي فيه فانما أصرت بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطلب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعه انما اذا كان الجسر مفروضاً عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية

## في اقامة البرايخ الخاصة بالافراد في جسر النيل أو جسر احدى الترع وترميم تلك البرايخ

المادة ٢٢ - اذا ظهر لفش الرى أن برنجامن البرايخ المقامة بجسر النيل أو بجسر ٩٣٤  
احدى الترع أو غيره من أعمال الوقاية سبب البناء أو متغرب أو هو لعل آخرى متبوع الخطر  
للجسور فيخطر المدير عنه وهو بأمر صاحبه بترميمه أو تجديد زمن الشئ في ميعاد قدره  
أربعون يوما فان لم يفعل فطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون  
يوما أيضا فاذا أبى صاحب البريخ بعد أن يكون المدير قد كلفه مرّة أخرى بإجراء الترميم  
أو التجديد فلم يدري حينئذ أن يجري ذلك أما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالكيفية  
المقررة بالأمر العالى الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ فاذا اقرب الفيضان ولم يتم ذلك  
البريخ فلفش الرى أن بأمر بسده فورا أو ازالته نهائيا فيما اذا كان الامن على الجسور  
يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى  
الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البريخ

## في أعمال الوقاية من غوائل المياه

المادة ٢٤ - اذا دعت الحال لاشغال قطعة أرض لاحد الافراد منزوعة كانت ٩٣٥  
أو غير منزوعة أو هدم منزل أو غيره من الابنية المقامة في تلك الارض بقصد اجراء أعمال  
الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التى تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المنوّه عنها في المادة ٢٧  
قيمة تلك الارض بعد سماع ما يقوله صاحبها ومفتش الرى وعلى ذلك المفتش أن يوضح المدير  
وجه التقريب الفوائد التى تحصل من اجراء هذه الاعمال والقيمة التى تعين لذلك تدفعها  
نظارة الاشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة في ذلك لا تقبل فيه أدنى معارضة وفي حالة الخطر  
أثناء فيضان النيل يجوز للمدير أن يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أرضا من روعة  
أو غير من روعة قويم يبنّا أو غيره من الابنية لاجراء أعمال الوقاية المستحقة فوالخسائر في هذه  
الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه بالاتفاق مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من  
العمد مختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين المدير فاذا اتسأت الآراء يكون رأى المدير أو من  
ينوب عنه مرجحا . أما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الاشغال العمومية

### في تحويل النيل عن مجراه

٩٣٦ المادة ٢٥ - اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكوّن عن ذلك بخرية صغيرة أو أرض (طرح بخر) أمام جسر تامقام عليه آلة رافعة مرخص بها لوجها ورأت الحكومة مناسبة بيع الأرض أو الجزيرة أو إيجارهما فلصاحب الآلة الحق المطلق في حفر مسقي في الأرض الحادثة لا يصل المياه إلى تلك الآلة ولا يطلب منه شيء عن ذلك

### في شحن المراكب وتقريرها

٩٣٧ المادة ٢٦ - يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتقريرها في جميع الموارد المأهولة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضرر ما لهذه الجسور ولا يمنع المسير عليها غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لأحد الأفراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الأرض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجر مناسب عن ذلك فإذا توقف صاحب الأرض فيلزم يقبل الإيجار الذي تقتدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لأصحاب المراكب تعبير مراكب أو ترقيمها الأعلى المسطح من جهة الماء

### في لجنة التقدير

٩٣٨ المادة ٢٧ - ان لم يتفق المختصمان حيي على مقدار التعويض عن الأرض اللازمة لإنشاء مسقي أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في هذا الامر فتشكل لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فإذا تساوت الآراء تكون الأغلبية للفريق الذي منه الرئيس فإذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجبوز لفقش الرى أن يعين المهندس المعاون الرئيس بدلا عنه

### في عدم الحق لأصحاب المراكب بمطالبة الحكومة

٩٣٩ المادة ٢٨ - ليس لأصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء أقفال ترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما الأقفال فيعلن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعا

### في غرق المراكب أو ارتطامها (تشحيطها)

المادة ٢٦ - إذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو في أحد  
الحيضان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير  
أن يأمر صاحب المركب أو الريس (الذى عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) بأنحراجه  
فإن لم يمثل لذلك في ميعاد معينة أيام من تاريخ الأمر فيبائنرا الحافظ أو المدير حينئذ إخراجه  
على نفقة صاحبه فإذا حصل للمركب أثناء الإخراج عوارضا أو تلف لشحونه فليس لصاحبه  
أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فإن لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف  
على إخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير  
حينئذ أن يدفع المركب وشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الإخراج ويدفع الباقي  
إلى صاحبه أما إذا كانت نفقة إخراجه أزيد من ثمنه وثنى شحونه وكان صاحب المركب  
فقيرا فلا زيادة تكون على الحكومة

وإذا غرق مركب في ترعة ضيقة أو في هويس أو أمام فتحة هويس أو قنطرة أو ماساكل  
ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذر لها أو نقص في إيراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة  
فيخذ مفتش الري الوسائل السريعة لإخراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك  
في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة إخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبته بشئ  
عن الخسارة التي تحصل أثناء الإخراج سواء كان للركب أو للمقاتله أو لشحونه أما  
الإجراآت التي يقتضى اتباعها بعد إخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو  
مدون في القسم الأول من هذه المادة

### في وضع المعادى في الترع

المادة ٣٠ - لا يكتفى بتراخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى  
أيضا مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي يوضع فيها أما المعادى القديمة فأنارأى  
مفتش الري أن وجودها في محلها مضر بالرى أو الملاحة وكان في الامكان نقلها إلى نقطة  
مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه أن يطلب من المدير نقلها أما إذا كان النقل متعذرا  
فعلى مفتش الري والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضا المسألة على نظارتي المالية والاشغال  
العمومية وهما تقرران إذا اقتضت الحال إبطال المعديّة وحينئذ ترفع عوارضا ويقام  
كبرى عوضا عنها للرو العام ولا يكون للأبواب المعديّة الحق في مطالبة الحكومة بتعويض ما

٩٤٢ المادة ٣١ - لا يسوغ تكليف أرباب المراكب المرخص لهم بالنصن والتفريغ على جسور النبل والترع والمصارف العمومية بدفع شيء من العوائد عن مراكبهم أو إكراههم على ذلك فمن يقدم على هذا الأمر يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات الأهلى

### في المخالفات

٩٤٣ المادة ٣٢ - من يعمل علامن الأعمال الآتية يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما إلى شهرين وبغرامة توازى بالاقفل قيمة مصاريف إعادة النبل إلى أصله التى تقدرها نظارة الأشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف

أولا - من يعمل علامن الأعمال الآتية بغير ترخيص خصوصى

( أ ) إقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه

( ب ) إقفال أبواب الأهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز آخر من الأجهزة المعدة لوقاية القناطر

( ج ) إزالة جسر من الجسور المقامة فى الترع لسدها أو تقليل إيرادها

( د ) إقامة بناء من الابنية أو دولا ب هدير أو ساقية أو طلمبة وما شاكل ذلك على جسور النبل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا ( ويجوز إقامة الشادوف والنظالة والطنبورة بدون رخصة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسور )

( هـ ) إحداث قطع فى جسور النبل أو واحد من ترع الرى أو الصرف أو إقامة فم لمروور المياه

( و ) إزالة أثرية الجسور

( ز ) إحداث تغيير ما فى هويس أو فم من بناء سواء كان الهويس أو الفم عموميا أو خصوصيا مقام على جسر النبل أو جسر ترعة عمومية

( ح ) أخذ أثرية أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النبل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الإقدام على أمر يضر بالأعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بعهدتهم هذه الأعمال الصناعية مسؤولين إزاء الحكومة إداريا إذا لم يبلغوا تلك الأفعال إليها بشرط أنها ( الحكومة ) تصين خفرا لذلك

ثانيا - من يدفع رمة فى الجسر

ثالثا - من يأخذ مياه من إحدى الترع سواء كان ذلك بفتح فيها أو فم المسقي أو بحدت قطعاً في جسورها أو برفع المياه منها رفعا صناعيا في الأيام التي ينشأ فيها غرق أو غيره من المندوبين بعدم استعمال مياه الترع للرى

المادة ٣٣ - من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشا ٩٤٤ الى ٢٠٠ قرش وبالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوما وهذه الاعمال هي  
أولا - تصريف مياه الصرف في ترعة عمومية بغيا الترخيص كتابة من مفتش الرى  
ثانيا - اقامة قطرة على ترعة سواء كانت تلك القطرة دائمة أو مؤقتة أو وضع ماسورة أو معارضة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصا خصوصا

المادة ٣٤ - من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش ٩٤٥ الى خمسين قرشا وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما وهذه الاعمال هي  
أولا - وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفرة مسقى أو قناة مائية أو بوابر على ميول إحدى الترع أو جروفها

ثانيا - احداث ضرر بجر وف مصرف عمومي بإدفاع المياه المنصرفة من الاراضى أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج بإدفاع المياه  
ثالثا - غرزا وتاد (خوازيق) في إحدى الترع لربط شبالة الصيد

المادة ٣٥ - من يلقى رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف عمومي أو غير ذلك ٩٤٦ من المواد التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها ما شاق قروش وعلى أرباب الحفظ اخراج تلك الرمة ودفعها

المادة ٣٦ - يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والحبس المذكورتين في المواد ٣٢ ٩٤٧ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدتها

المادة ٣٧ - فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يازم في كل حال ٩٤٨ بإعادة الشيء الى أصله وإذا امتنع فالحكومة تجرى الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

المادة ٣٨ - تصدر الاحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ٩٤٩ ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء

ولا تقبل أدنى معارضة إذا كان الحكم صادرا بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالجسور يجوز للمحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خدوى ومن مندوبين نظارة الأشغال العمومية ويرفع الاستئناف بإعلان يقدم للمديرية أو المحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل إلا إذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه به من الغرامة ومصاريف إعادة الشيء إلى أصله مع حفظ حقه بردها إليه إذا برئت مباحته

٩٥٠ المادة ٣٩ - تضع نظارة الداخلية لألحقة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع أمام اللجنة الادارية واللجنة المختصة

٩٥١ المادة ٤٠ - مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك أو عزب الدومين والدائرة السنية هم مسؤولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم وفي عهده فإذا حصلت مخالفة فيلزمون تخصيصا بنقطة إعادة الاعمال إلى أصلها إذا لم يتيسر معرفة الفاعلين

٩٥٢ المادة ٤١ - تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفي حالة عدم تحصيل الغرامة يجبس المحكوم عليها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً منها وهذا الجبس يحكم به المدير

٩٥٣ المادة ٤٢ - يلغى كل ما كان من الاحكام السابقة بخالفها هذا الامر

### قرار من نخارة الدائلي

( في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨ ) (١)

٩٥٤ المادة ١ - كل مخالفة لاحكام قانون الترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (١٦ شعبان سنة ١٣١١) يكون اثباتها في محضر محرره ومضيه مهندس المركز أو معاون يتدبه الباشمهندس لذلك ويوقع عليه أيضا العدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حدثت في دائرة اختصاصه فإذا كان العدة والشجعان يبين فيوقع عليه مأمور المركز أو أحد معاوني المديرية أو المركز أو أحد رجال البوليس بشرط أن يكون الواحد منهم

(١) هذا القرار ألغى القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٦ مارش سنة ١٨٩١ والقرارات

الوزارية الصادر في ٢٤ مارش سنة ١٨٩٤ وفي ٨ ماي سنة ١٨٩٥ وفي ٤ فبر سنة ١٨٩٧



قد شاهد حدوث المخالفة عيانا فانا كان أحد هؤلاء العمال أو أحد رجال البوليس غائبا فيمكن في محاكمة المخالف أن يصادق على توقعات محضر المخالفة بمقتضى الرأى أو الباشمهندس أو أحد مدبرى الاعمال أو أحد ملاحضى أعمال المقاولات أو مهندس يتدبه بمقتضى الرأى أو أن يكتفى بتوقيع أحد هؤلاء العمال بدون لزوم لتوقيع آخر معه وكلما انتدب الباشمهندس أحد المعاوين أو انتدب بمقتضى الرأى أحد المهندسين إلى ما مورية يفوض اليه فيها تحرير محاضر بحسب هذه المادة يجب ابلاغ المدير على الفور اسم المندوب والمأمورية المكلف هو بها وقد تكون المأمورية مختصة بمسألة واحدة أو بمسائل أو بمسألة واحدة يفرض على المندوب أن يقدمها زمانا معلوما كساعة مخالفة لنظام المناوبة مثلا على ترعة مفروضة أو في مركز من المراكز أثناء نفوذ ذلك النظام

المادة ٢ - يؤرخ المحضر ويكون مشتملا على ما يأتى  
أولا - اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته ثانيا تعيين المخالفة وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها وعلى من ثبتها أن يبين أيضا فى المحضر الظروف الدالة على ادانة التهم وسعت بذلك المحضر فى مدى أربع وعشرين ساعة الى المديرية مشفوعا بتقرير منه يعين فيه مصاريف عادة الشئ الى أصله

المادة ٣ - يجعل فى المديرية دفتر مخصوص بتولى تحريره أحد المستقيمين ويكون بوظيفة كاتب اللجنة ويدون فيه على الفور الامور الآتية  
الاول تاريخ ورود التقرير والثاني تاريخ المحضر والثالث اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته والرابع موضوع المخالفة

المادة ٤ - يعث كاتب اللجنة الى المخالف فى مدى ٢٤ ساعة تلى تاريخ ورود التقرير ٩٥٧  
طلبا بسط الحضور أمام تلك اللجنة ويكون ذلك الطلب نسختين أصليتين مذكورافيه أولا اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته ثانيا موضوع المخالفة ثالثا مواد القانون التى تنطبق عليها رابعا يوم الحضور وساعته ويجعل ميعاد الطلب ثلاثة أيام كاملة فى الأقل

المادة ٥ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة الطلب الى المتهم ويذكر ذلك فى ذيل هذه النسخة والنسخة الاخرى أياضام ذلك تاريخ توقيعه عليها وعلى المدعى الحضور أمام اللجنة أن وقع أياضام الطلب أو يحتجته فان أبى التوقيع أو كان غائبا يذ كر ذلك أيضا وتسلم النسخة الاصلية الى شيخ البلد أو الى شيخ الحارة وعليه أن يعطى ايضا الا بالاستلام

٩٥٩ المادة ٦ - على كاتب اللجنة أن يدون في الدفتر المتوهم عنه في المادة الثالثة من هذا القرار تاريخ الطلب وكل ما يتبع ذلك من الاجراءات الى أن يصدر الحكم النهائي في المسألة

٩٦٠ المادة ٧ - على المتهم أن يحضر بنفسه أمام اللجنة في اليوم والساعة المفروضين للحضور ولا يجوز له قط أن يحتاج بأن الطلب غير مستوف الاصول المقررة فحضر حضوره أمام اللجنة يطل كل احتجاج من هذا القبيل

٩٦١ المادة ٨ - متى حصل التوقيع على المحضر بحسب الاصول يصبح المحضر مولا به الا اذا ثبت ما ينافيه وعلى كاتب اللجنة أن يتلوه ويتلو التقرير المحق به ثم يبدى المتهم مآله من أوجه الدفاع عن نفسه ويجوز له أن يطلب سماع شهوده اذا هو قد سمع ذلك في الجلسة ويخلص كاتب الجلسة أوجه الدفاع وشهادة الشهود في محضر يحرره عن ذلك وتصدر اللجنة حكمها في ذات الجلسة مشتملا على الحينيات ثم اللجنة أن تأمر بتحقيق اضافي في القضية اذا رأت لذلك لزوما فتعين اليوم والساعة الذين تتعقد فيها الجلسة للتظرف في تلك القضية ثانية أما معاد هذه الجلسة فلا يتجاوز ١٥ يوما

٩٦٢ المادة ٩ - اذا لم يحضر المتهم في الجلسة الاولى فعلى اللجنة أن تتحقق ما اذا كانت الاجراءات المختصة بطلب حضور المخالف قد استوفيت بحسب نص المادة الرابعة والمادة الخامسة من هذا القرار فاذا تبين لها في تلك الاجراءات شي مغاير للاصول تأمر حينئذ بطلب آخر للحضور ويجب ارساله في مدى ثلاثة أيام

٩٦٣ المادة ١٠ - اذا كان طلب الحضور مستوفيا بحسب الاصول المقررة فيصدر الحكم غيبا ولا يجوز المعارضة فيه

٩٦٤ المادة ١١ - اذا قبل من المتهم الاستئناف بناء على أحكام المادة الثامنة والثلاثين من قانون الترع والجسور فعليه عند تقديم التقرير اللازم لذلك ان يقدم وصلا بتضع منه انه قد دفع الى خزنة المديرية المبلغ المحكوم به عليه من غرامة ومصاريف اعادة الشئ الى أصله فاذا لم يكن التقرير مشفوعا بذلك الوصل فلا يقبل ويرسل طلب الاستئناف هذا في مدى الثلاثة أيام الى تطارة الداخلية ومعه الحكم وأوراق القضية

المادة ١٢ - تلتئم اللجنة في زمن المناوبة الصيفية (وهي مناوبة الواوورات والطلبت) ٩٦٥  
مرة واحدة في الاسبوع على الاقل فاذا كان قبل ميعاد الاجتماع بثلاثة أيام على الاقل  
لم يرسل طلب من طلبات الحضور ولا توجد قضايا متأخرة فعلى المدير اخطار أعضاء اللجنة بأن  
اللجنة لا تلتئم في ذلك الاسبوع

المادة ١٣ - يكلف المدير بتنفيذ أحكام اللجنة المذكورة ولجنة الاستئناف ٩٦٦  
المخصوصة

---

## الباب الرابع في الآلات الرافعة

### أعمال

( في ٨ مارت سنة ١٨٨١ )

- ٩٦٧ بند ١ - لا يجوز تركيب آلات رفع المياه لرى الاراضى أو لتجفيفها نابتة كانت أو متحركة بديرها البخار أو تيار الماء أو الريح الا من بعد الحصول على رخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية أو المصالح التابعة لها وهذا الترخيص لا يقضى لصاحب الامتياز بأن يكون له حق فى امتلاك شئ من الاراضى الميرية التى تمر منها المواسير والجبارى والبراج المعدة لاختذ المياه سواء كانت تلك الاراضى مما يجوز التصرف فيه أو لا يجوز وبما أن الحكومة لا تدخل لها بما بين صاحب الامتياز والغير من العلاقات فصاحب الامتياز هو المسؤول عن كافة ما يحصل لغيره من الاضرار وخلاف ذلك بـ ب تركيب آلة رافعة أو باسباب أخرى
- ٩٦٨ بند ٢ - لا يرخص بتركيب الآلات الرافعة النابتة الاعلى شواطئ النيل انما يسوغ لتطارة الاشغال العمومية أن ترخص على وجه الاستئنا، بتركيبها على بعض الترع فالحكم بموافقة الترخيص بذلك تختص بتلك النظارة دون سواها ولها الحرية المطلقة فى تقرير ما يلزم درجته من التكليفات والشروط فى الرخصة بحسب مقتضيات الاحوال
- ٩٦٩ بند ٣ - يراعى شرط عمومى فى حق أية آلة من الآلات الرافعة نابتة كانت أو متحركة وهو عدم مضايقة المرور على الجسور والترع ومراعاة كافة حقوق الارتفاق واجتساب ما يحل بصيانة تلك الجسور والترع وحفظ البلاد من الفرق
- ٩٧٠ بند ٤ الاخلال بأى شرط أو أى تعهد مما هو مقرر برخصة تركيب أية آلة من الآلات الرافعة يوجب استرجاع الرخصة من بد صاحبها بمجرد وقوع ذلك الاخلال منه وهذا لا يمنع الحكومة عماله الحق فيه من اقامة الدعاوى لتعويض الاضرار ودفع ما يتسبب عن ذلك للحكومة من المصاريف
- ٩٧١ بند ٥ - اذا ترخص بتركيب آلة رافعة فى محل معين لا يجوز نقلها الى موضع آخر الا بمقتضى رخصة ثانية بدون دفع رسوم عليها من أى أخرى

بند ٦ - للحكومة أن تأمر بنقل أية آلة رافعة مركبة بمقتضى رخصة متى اقتضت ذلك المنفعة العمومية مثل اجراء عمليات عمومية أو أخطار يخشى منها على الجسور أو على الاعمال الصناعية أو نحو ذلك

بند ٧ - حيث ان الرخصة التي تعطى بتركيب آلة من الآلات الرافعة ثابتة كانت أو متحركة لا تقضى لصاحب الامتياز الا بالحق في تركيب آلة لاخذ المياه من احدى الترع أو من النيل فلا ينبغي عليها ما لزومية الحكومة بأى وجه بأن تضمن دوام امداد تلك الآلة بالمياه وعلى صاحب الامتياز أن يتفق مع شركائه في شأن مرور المياه التي ترفعها الآلة أو مع من يلزم مرور المياه من أراضيهم بدون تدخل الحكومة في ذلك بأى وجه كان وإذا أراد صاحب الامتياز مرور المياه من وسط الاراضى البراح أو غيرها من الاراضى المبرية فلا بد له من الحصول على رخصة خصوصية تبين له ذلك ولا يجوز له عمل مساقى لتوصيل المياه الى امتداد جسور الترع والنيل ولا على مساطيح تلك الجسور واتخاذاراتها

بند ٨ - تعمل المساقى والمجارى المعدة لتوصيل مياه الآلات الرافعة الى الاراضى بكيفية لا يترب عليها مضايقة مرور العموم ومرور مياه التصريف والرى مع مراعاة حفظ حقوق الغير التي تعود المسؤولية فيها على صاحب الامتياز دون غيره أما من خصوص مرور المياه من تحت الجسور والسكك ومن تحت الترع ومن فوقها فان الحكومة تكفل صاحب الامتياز باجراء كل ما تستصوبه الاعمال التي تازم لذلك

بند ٩ - اذا حدث تحريق استثنائى أو اذا قل الماء الوارد لاحدى الترع عن احتياجات الزراعة المرتبة عليها قلته فإعادة المنفعة العمومية بموجب ناصح الهندسة جوازاعا يشمل أية ترعة بنسائها أو أى قسم منها وتوقف الآلات الرافعة فوقيها مؤقتا أو تقليل زمن ادارتها بقدر معلوم مع مراعاة أهمية الآلات والاراضى التي تروىها ان دعت الحال لهذه المراجعة ولا يعود على الحكومة في مثل هذه الحالة أدنى مسؤولية عما يتأتى من الضرر للزراعة

بند ١٠ - خلافا لما هو مدون بالبند السابع يسوغ لنظارة الاشغال العمومية أن ترخص ترخيصا استثنائيا باستعمال ترعة ببلية عمومية في توصيل ما ترفعه الآلات من المياه الى الاراضى المقتضى ربيها انما يكون ذلك بالشروط الآتية

أولا - لا يؤذن بذلك الا في زمن الصاريفى الذى يكون انتهؤه عند دخول مياه النيل في الترع بسهولة

ثانيا - لا يعطى ذلك الاذن الا اذا ارتضى به جميع ارباب الاراضى المنتفعين من التربة النيلية المذكورة

ثالثا - اذا اقيمت جسور حاجرة بغير ترعة نيلية أو بامتدادها فتكون من طين ثم يلزم ازالتهابعرفة مالك الآلة الرافعة قبل دخول مياه النيل في التربة بالراحة وعند الاقتضاء يكون رفع تلك الجسور بعرفة الحكومة تحت مسؤولية المالك المذكور وعلى مصاريفه

رابعا - صاحب الآلة الرافعة هو المسؤول دون غيره عن كافة ما يحدث للغير من الاضرار بسبب قطع جسور أو نشع أو تأخير في ازالة تلك الجسور وقت ورود مياه النيل

٩٧٧ بند ١١ - يجب على كل شخص ركب آلة رافعة ثابتة كانت أو متحركة بدون رخصة على خلاف الاحكام السابقة على هذا الامر أن يطلب قبل حلول يوم ٣١ أغسطس سنة ١٨٨١ رخصة بالشروط المقررة في هذا الامر وبالإلحاح المتوهم عنها فيه

وعلى كل شخص يسده رخصة سابقة على هذا الامر أن يتحصل قبل حلول التاريخ المذكور على رخصة جديدة بالشروط عينها ولا يلزم بدفع رسوم عليها

٩٧٨ بند ١٢ - متى انقضى يوم ٣١ من شهر أغسطس سنة ١٨٨١ يصير توقيف كل آلة رافعة يكون تركيبها مخالف للنص البند الحادى عشر المتقدم

٩٧٩ بند ١٣ - ارباب الآلات الرافعة مسئولون عما يحدث من العوارض والاضرار من آلاتهم ومع ذلك فالحكومة مراعاة الصالح العمومية تحفظ لنفسها الحق في ملاحظة سير تلك الآلات بدون أن ينفي على ذلك اعفاء اربابها من المسؤولية التي تعود عليها

٩٨٠ بند ١٤ - وضع بعرفة تطارة الاشغال العمومية لأئحة فيما يخص بتنفيذ هذا الامر يجب على ذوى الشأن مراعاتها واتباع الاجراء بموجبها

## قرارات نظارة الأشغال العمومية

(في ٦ ابريل سنة ١٨٨١)

- بند ١ - طلب الرخصة بتركيب الآلات الرافعة غير الثابتة بحجر على ورق غثة ٩٨١  
ويقدم الى المديرية أو الى المحافظة الكائن في دائرتها المحل الذي يراد تركيب الآلة فيه ويلزم  
أن يكون طلب الرخصة مشتملا على التوضيحات الآتية وهي  
أولا - نوع الآلة والطلبية مع توضيح قوتها وأهم مقاساتها  
ثانيا - المحل المقضى تركيب الآلة فيه مع رسمه  
ثالثا - العمل المقصود من تشغيل الآلة ان كان لى الاراضى أو لتجفيفها  
رابعا - أسماء أرباب الاراضى اللزوم ردها أو تجفيفها وألقابهم وصنائعهم وتبعيتهم  
لاية دولة ومحلات أقامتهم  
خامسا - المدة المطلوبة للرخصة من أجلها
- بند ٢ - طلب الرخصة يقيد في المديرية أو المحافظة في دفتر خصوصي بمرقم سلسلة ٩٨٢  
من بعد دفع الرسم المقرر الذي قدره مائة قرش على كل آلة وذلك قيمة مصاريف التطريف  
ثم ترسله الى رئيس قسم الهندسة التابعة للمديرية أو المحافظة للتطريف
- بند ٣ - رئيس الهندسة بحجر الرخصة اذا دعت الحال ويحتم عليها ميناها ٩٨٣  
ما باقى
- أولا - ملازمة صاحب الرخصة بانقياده لهذا اللائحة ولكل ما يقرر في المستقبل  
من اللوائح والقوانين
- ثانيا - وصف محل الآلة بالدقة والضبط مع رسمه اذا دعت الحال
- ثالثا - الشروط الخاصة بالآلة المذكورة وعلى الخصوص الشروط المتعلقة  
بالبراغ المارة من تحت جسر القرعة وبغها وكيفية سده ونحو ذلك
- وحيث ان الغرض من الالزام بالحصول على الرخصة انما هو مراعاة احتياطات المنافع  
العمومية فيجوز لافراد الناس أن يداعوا صاحب الرخصة بعمالهم من الحقوق على الاراضى  
التي تركيبها الآلة وأن يعارضوا بواسطة الطرق الشرعية في تركيبها

٩٨٤ بند ٤ - متى وردت الرخصة الى المديرية أو الى المحافظة من رئاسة قسم الهندسة تؤشر عليها وتسلمها الى صاحبها من بعد أن يؤشر هو باستلامها على هامش صورة الرخصة المسجلة في دفتر قيد الطلبات ويدفع رسم اقدره خمسون قرناً على كل حصان بخاري بحيث ان المبلغ المقتضى تحصيله لا يكون أقل من خمسمائة قرش

٩٨٥ بند ٥ - طلب الرخصة بتركيب آلات رافعة ثابتة يقدم على ورق غصه الى نظارة الاشغال العمومية فتعطي هي الرخصة رأساً اذا دعت الحال ولازم أن يكون ذلك الطلب معصوباً برسومات عن الموضع الذي يلزم تركيب الآلة فيه وعن الفم الأخذ للبناء وتوصف الآلة وصفاً يبين ان لم يعمل عنها رسم

٩٨٦ بند ٦ - يؤخذ على رخص تركيب الآلات الرافعة الثابتة ما يؤخذ على رخص تركيب الآلات غير الثابتة من رسوم النظر في الطلب ورسوم الرخصة وتورد تلك الرسوم رأساً في خزنة ديوان الاشغال العمومية

٩٨٧ بند ٧ - لا يجوز بأي وجه لطلب الرخصة الشرع في عملية التركيب الا من بعد استحصله على الرخصة

٩٨٨ بند ٨ - لا يجوز تركيب أية آلة رافعة على أحمال الترع ولا على قناطر السد ولا على الكبارى ولا على غير ذلك من الاعمال الصناعية عامة النفع ولا بالقرب من تلك النقط إلا على مسافات تعينها نظارة الاشغال العمومية بحسب ما يترأى لها من الاحوال

٩٨٩ بند ٩ - رئيس قسم الهندسة يعطي الرخصة المنصوص عليها في البند الخامس من الامر العالي الصادر في ٨ مارش سنة ١٨٨١ ويخطر المديرية أو المحافظة عن الآلة التي صرح بنقلها

٩٩٠ بند ١٠ - الترخيص بنقل الآلات المنصوص عليه بالبند السادس من الامر المشار اليه لا يصدر الا من نظارة الاشغال العمومية وهذا النقل يجري بنفقات من طرف صاحب الرخصة

٩٩١ بند ١١ - كل ما كان مخالفاً لهذه اللائحة من نصوص اللوائح السابقة صار ملغياً لا يعمل به



## أمرام

( في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ )

## في احداث فم ترعة أو اقامة آلة رافعة عليها

المادة ١٣ - اذا أراد أحد أصحاب الاراضي احداث فم في احدى الترع أو اقامة  
ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك التركة فيقدم طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش  
الرى مرافقا برأيه وملحوظاته اذا كانت لديه ملحوظات فيجبل مفتش الرى الطلب على  
باشمهندس المديرية وهو يحكم بجواز ذلك أو عدم جوازه فان حكم بجوازه وكان المراد اقامة  
ساقية فيعطيه الرخصة اللازمة أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش  
الرى لاعتمادها منه وفي كلتا الحالتين يجب على الباشمهندس أن يبعث بصورة الرخصة  
الى المدير معنائه أن ايراد هذه التركة يؤذن باحداث المسقى أو اقامة الآلة الرافعة ولا ضرر  
على أصحاب المساقى الخلفية من هذه التركة ويشترط على الطالب قبل اعطائه الرخصة  
مباشرة كل ما يلزم من الاعمال لموازنة مياه المسقى ووقاية جسور التركة على نفقته خاصة  
أما النقطة التي يجب أن تنشأ فيها أو تقام عليها الساقية فيعينها الباشمهندس أما اقامة  
الآلات الثابتة والمتحركة التي يدبرها البخار أو الريح أو التيار فيتبع في شأنها أحكام الامر  
العالى الصادر في ٨ ماوت سنة ١٨٨١

ولا يجوز في أى حال من الاحوال تركيب ساقية أو ناوت بدون رخصة من الحكومة  
وفي حالة الاجابة تعطى هذه الرخصة بجانا

## الباب الخامس في السكك الزراعية

أمر عال

(في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠)

### في ما هيئة السكك الزراعية

٩٩٣ المادة ١ - راد بالسكة الزراعية في هذا الامر كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان انشاؤها على مصاريف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذي ينتفع بها وأعلى النواحي كاهوميين في المادة الرابعة الآت ذكرها ولذلك ترفع الاموال الاميرية عن الاراضي التي تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عمومي كل ما كان من أحكام الامر الصادر في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ (٢١ شعبان سنة ١٣٠٧) منطبقا عليها

### في الاجراءات التي تتخذ لانشاء سكة زراعية

٩٩٤ المادة ٢ - اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملتها سكك في دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش الري لايده رأي في ذلك وكذا على مفتش الري اذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع للنظر رسمًا ومقاييس عمومية بتكاليف انشاءها ويصير عرضهما على نظاري الداخلية والاشغال العمومية من المدير ومن مفتش الري مشفوعين بالموظفاتهما واذا اتفقت النظارتان على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجري ما يلزم لالتزام مجلس المديرية للنظر في هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون التنظيمي الصادر في أول ماية سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠) ويحضر مفتش الري جلسات مجلس المديرية بنفسه بشرح المشروع للجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة انما

لا يكون له قط صوت في مداولة فاذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقر رفرض ما يلزم من النقود لاجرائه فيبعث المدير حينئذ الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس في هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك فيصدر امر عال بنزع ملكية الاراضى اللازمة وبتحصيل النقود التى تكون تقرر لانعام العمل طبقا لاحكام الامر الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان يجتاز هذه السكة ارضان الاراضى الاميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجاناً وعند الانحصال على النقود المذكورة بأكلها تخطر المالية نظارة الاشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة بانشاء السكة حالا

### في الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية يشتفع بها أكثر من اقليم

المادة ٣ - اذا كانت السكة الزراعية يشتفع بها اقليمان فيجوز لمديرى ذينك الاقليمين ومقنشى الرى فيما أن يلتصوا فيجروا معا تقريرا بذلك يقدمونه الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على مجلس النظار وهو مجرى ما يلزم للاثام مجلسى الاقليمين ليعينامعا الاتجاه الذى يجب أن تسيروفيه السكة ثم يقدمان الى نظارتي الداخلية والاشغال العمومية ما يكونان قد قرراه فى ذلك على ما هو مذكور فى المادة الثانية المذكورة آنفا

### في الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق على انشائها الا فريق من أعضاء مجلس المديرية

المادة ٤ - اذا فرض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلهذا الشأن من ٩٩٦ المألو أن يقوموا بمصاريف انشائها متعهدين بدفع المبلغ اللازم للوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التعهدات ما يكتفى لانشاء السكة حسب التكاليف التى يكون قد قدرها مقنشى الرى فالمدير يخطر نظارتي الداخلية والاشغال العمومية بذلك لعرض المسألة على مجلس النظار كما تقدم فى المادة السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً باجراء العمل وتحصيل النقود المتعهد بها من المتفعين طبقا لاحكام الامر الصادر فى ٢٥ مارث

سنة ١٨٨٠

### في القناطر والبرايخ

٩٩٧ المادة ٥ - كل قنطرة تقام على ترعة عمومية أو مصرف عمومي تكون مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبرايخ والسحارات التي يرى ضرورة اقامتها عند النقط التي تقاطع فيها السكك الزراعية بجارى المياه أو المصارف الخصوصية الموجودة قبل انشاء تلك السكك فتدرج مصاريف عملها في المقياسات التي تعمل عن انشائها وتؤخذ هذه التكاليف بما يتحصل من النقود التي تفرض وأمانفة اقامة القناطر والسحارات والبرايخ اللازمة لجارى المياه والمصارف الخصوصية التي تعمل بمدا انشاء السكك فيكفبها أهالى النواحى والأفراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من أجل ذلك طلبا الى المدير فإذا اعتمد برسله الى مفتش الري فان اعتمده هذا أيضا فيأمر بعمل رسم ومقايبة بمقدار المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس بإجراء العمل أما اذا لم يعتمد مفتش الري إجراء العمل المطلوب فيعترف المدير بمخوطاته في ذلك كتابة

### في صيانة السكك

٩٩٨ المادة ٦ - تعمل الترميمات الدورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر القائمة على الترع أو المصارف العمومية أو لعلامات الكيلو، ترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أبواب القناطر والبرايخ أو السحارات المفعولة لمرورجاراً أو مصاريف خصوصية إجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصلحة الري وأذا عين للباشمهندس ان شياً من القناطر والبرايخ والسحارات التي من هذا القبيل في حالة صقيمة أو محدثة ضرراً للسكك الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الري سدى فيقدم الى المدير تقريراً بذلك والمدير يكلف المالك بإجراء الترميمات اللازمة فان لم يقم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوماً فيعوز للدبر حينئذ أن يأمر الباشمهندس بإجراء العمل ثم يجرى تحصيل المصاريف ادارياً من ذلك المالك طبقاً لاحكام الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

### في الاعمال المضرة بالسكك الزراعيه

٩٩٩ المادة ٧ - لايسوغ احداث عمل من الاعمال الآتى بيانها وهي  
(أ) احداث قطوع في السكك الزراعية  
(ب) وضع مواشير أو انشاء برايخ تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري

- (ج) استبدال مواسير أو براغي مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري
- (د) أخذ آتربة السكة سواء كانت من مستورها أو من ميولها أو أخذ تلك الآتربة بكيفية أخرى يترقب عليها الاخلال بقطاعها
- (هـ) التعدي على حد السكة الذي هو نهاية ميلها سواء كان ذلك بالمحراث أو بالقضاية أو غيرهما من آلات الفلاحة
- (و) نقل أو تلاف أو إجمار العلامات المجهزة للكيلومترات أو الانحجار المفروسة على جانب السكة
- (ز) تعطيل مرور المياه من القناطر والبرايخ والسهارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها
- (ح) اغراق السكة بمياه الري إلا إذا دعت حاجة الري إلى غمر الأراضي بالمياه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الأراضي حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوفائتها من الغرق
- (ط) تعطيل المرور في السكة بوضع سباخ عليها أو غم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها

### في تخريب القناطر

- المادة ٨ - لايسوغ أية كيفية كانت تخريب القناطر أو البرايخ أو السهارات ١٠٠٠ المقامة تحت السكة الزراعية ولا إزالة أو مس أو أخشابها أو حديدتها أو غير ذلك من مهماتها بأى وجه من الوجوه

### في الاحتياطات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر

#### المقامة في السكك الزراعية

- المادة ٩ - لايسوغ مرور آلة أو كومويل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة ١٠٠١ الوزن على قنطرة ترعته ما تزنه سكة زراعية إلا بتصريح خصوصي من مصلحة الري فإن الآلات التي من هذا القبيل يجب أن تنقل بمراكب تسير في الترعة كالعادة المألوفة

### في عدم جواز البناء على سكة زراعية

١٠٠٢ المادة ١٠ - لا يسوغ إقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود السكك الزراعية ولا إقامة سواك أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مزاود (طولات) للواشي

### في العقوبات التي تتوقع على من يخالف أحكام هذا القانون

١٠٠٣ المادة ١١ - من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من هذا الأمر يعاقب بغرامة من عشرين قرشا إلى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب بغرامة من جنيم مصري واحد إلى ٥ جنيمات ومن يخالف أحكام المادة العاشرة منه أيضا يعاقب بغرامة من جنيم مصري واحد إلى ٣ جنيمات

ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى أحكام الأمر الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وان لم يمكن تحصيلها من المحكوم عليه بما يجبس مدة ٢ ساعة عن كل ٢٠ قرشا من مبلغ الغرامة فضلا عن ذلك فمن يحدد علامات الأعمال المذكورة يلزم بإعادة الشيء إلى أصله وإذا امتنع فصله الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

### في محاكمة المتعدي

١٠٠٤ المادة ١٢ - الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له بائمه هندس الاقليم مستندافيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذي تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جديدا صحة ذلك التقرير وحكمه بذلك الغرامات لا يقبل الاستئناف مطلقا وإذا كان العمدة والمشايخ أو نوابهم غائبين وقت تحرير التقرير ففصل التوقيع عليه من مهندس القسم ومن أحضر رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور

### في العقوبات التي تتوقع على من يأتى الشهادة في مسائل المخالفات

١٠٠٥ المادة ١٣ - إذا أتى العمدة أو الشيخ أو من ينوب عنهما التوقيع على التقرير بالمحرر بحضوره ولم يبدأ لاسباب الخصومة لهذا الإياه أوله في التقرير بدو أي امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنيم مصري واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار إداري يصدره المدير ولا يقبل الطعن فيه بوجه من الوجوه

## في مسؤولية أرباب الاراضى

- المادة ١٤ - يكون أرباب الاراضى المجاورة للبكت الزراعية أو مستأجروها  
الاراضى ومندوبو مصلحة الاراضى الاميرية والدائرة الهندية أو غيرهما من المصالح والمعد  
ومشايخ البلاد ومشايخ الخفر والخفر مسؤولين شخصيا عن كل يجر يجهن للبكت الزراعية  
أولمقاتها أو كل تعديها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بهذا الامر اذ لم يظهرهم يكتو  
المخلفات المذكورة
- المادة ١٥ - يقر ناظر الداخلية في لائحة مخصوصة طرق المرافعة التى تتبع أمام  
المسدر
- المادة ١٦ - يلقى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفه لأحكام هذا الامر ١٠٠٨

## قرار من فارة الداعليه

( فى ١٦ مارش - سنة ١٨٩١ )

- المادة ١ - كل مخالفه تحصل ضد نصوص الامر العالى الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ١٠٠٩  
يصير انباتها فى محضر موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون  
المخالفة قد حصلت فى دائرته أو من شوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين  
واذا كان العمدة والمشايخ أو نوابهم غائبين وقت فتح محضر المحضر فيصير التوقيع عليه من  
مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس
- المادة ٢ - المحضر يكون حجة على من وقعت منه المخالفة ما لم يثبت ما ينفيه ١٠١٠
- المادة ٣ - يلزم أن يكون المحضر مشتملا على ما يأتى ١٠١١
- أولا - بيان المخالفة  
ثانيا - المحل الذى وقعت فيه  
ثالثا - اسم ولقب وصنعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة
- ويجب أن يوضع فيه تاريخ فتحه ثم يرسل فوراً أو فى ظرف ثلاثة أيام بالأكثر الى  
باشمهندس المديرية كى بعد الاطلاع عليه يرسله للمديرية فى ميعاد ثلاثة أيام على الاكتمع  
تقرير منه مبين فيه قيمة ما يجب لستره دألمبنى على ذلك الحكم

١٠١٢ المادة ٤ - في حال ورود تقرير الباشمهندس الى المديرية يجب قيده في دفتر مخصوص

بطرف مستخدم يقوم بوظيفة كاتب ويلزم أن يكون هذا الدفتر متعلقا على ما يأتي

أولا - تاريخ وصول التقرير

ثانيا - تاريخ المحضر

ثالثا - بيان المخالفة

رابعا - اسم ولقب وصناعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

ويذكر في هذا الدفتر زيادة على تلك البيانات تاريخ تكليف مرتكب المخالفة بالحضور

امام المدير يوم الجلسة التي دعي اليها وبيان مختصر ما تم فيها ويكون كل ذلك بالكيفية

الآتي ببيانها

١٠١٣ المادة ٥ - يجب على الكاتب أن يحضر في طرف أربع وعشرين ساعة من وقت

وصول التقرير علم خبريلن وقعت منه المخالفة للحضور امام المدير ويلزم أن تكتب نسختان

من علم الخبر وأن يبين فيه ما يأتي

أولا - اسم ولقب ومحل سكن وصناعة مرتكب المخالفة

ثانيا - بيان المخالفة

ثالثا - قيمة الغرامة المطلوب الحكم بها عليه

رابعا - اليوم والساعة المعينان للحضور امام المدير

١٠١٤ المادة ٦ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة من علم الخبر للشخص المطلوب

حضوره ويذكر هذا التسليم في ذيل علم الخبر ويصير امضاء من الأمور المكلف بالتسليم

بصد وضع تاريخ التسليم وعلى الشخص المطلوب حضوره أن يضع ختمه أو امضاءه على ذات

اعلان التسليم

اذا لم يوجد الشخص المطلوب حضوره في محله أو وجد وامتنع عن استلام علم الخبر فيذكر

غيابه أو امتناعه عن الاستلام ويضع شيخ البلد أو اثنان من رجال البوليس امضاءهما

على ذلك

١٠١٥ المادة ٧ - يكون التكليف بالحضور لمعاد ثمانية أيام كاملة



- المادة ٨ - يجب على الشخص المطاوب حضوره أن يحضر بنفسه أو ينيب محامياً عنه في اليوم المحدد أمام المدير ويبدى أوجه الدفع شفاهاً ويجوز له أن يطلب شهادة شهود فني وتسمع شهادة الشهود في ذات يوم الجلسة وعلى الكاتب الذي يحضر بالجلسة أن يحرر مذكرة بالأوجه التي يبدىها من تكب المخالفة لنفي ما هو مسند إليه وبشهادة الشهود إن كانت تقدمت
- المادة ٩ - يصدر الحكم من المدير بعد سماع أقوال المتهم والشهود إن كانوا ويجب أن تنطق به في الجلسة نفسها ويكون مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها
- المادة ١٠ - إذا لم يحضر الشخص الذي كتب بالحضور في الجلسة المعينة فيجب على المدير أن يصدر حكمه بغياب المتهم بعد أن يتحقق من صحة ما ذكره بمخاض المخالفة ومن استيفاء الأجرة آت المدونة في مادتي ٦ و ٧ من هذه اللائحة
- المادة ١١ - لا يقبل الطعن في الحكم الذي يصدر من المدير بوجه من الوجوه وتحصيل الغرامة التي حكم بها ~~بكون~~ بالموافقة لنصوص الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

## الباب السادس

### في المضرة

## الفصل الاول

### في خفض جسور النيل

#### أعمال

(في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١) (١)

١٠٢٠ بند ٥ - العونة واجبة على كافة أهالي القطر المذكور السلمي البنية البالغ سنهم خمس عشر سنة للوقوف على تحسين سنة ماعدا الأشخاص الذين تشملهم دواعي الاعفاء المينة في البغدا لآتي

١٠٢١ بند ٦ - يعفى من العونة

أولا - العلماء والفقهاء والأشخاص المختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن بالمحلات الخيرية كالنكاي والاديرة والمستشفيات

ثانيا - خدمة المساجد والمقابر والاضرحة متى كانت لهم شهادات مستوفاة

ثالثا - القسس والرهبان والخاصات وخدمة الكنائس والمعابد والجبانات من سائر الاديان الذين لديهم شهادات مستوفاة

رابعا - أرباب الصنائع والحرف القاطنون بأداء الوركوا المستغلون بحرفهم وصنائعهم وصيادو السمك والمراكبية

خامسا - خفراء البلاد والكفور وغيرهما المعلومون لدى المديرية

سادسا - أهالي المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضا ولا يشتغلون بزراعة

سابعا - الأشخاص المصابون بامراض عضالية

(١) يراجع الامر الصادر في ٢٩ برنيه سنة ١٨٩٩ المختص بتقريب وحفظ جسور النيل في زمن الفيضان

## أعمال

( في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ )

- المادة ١ - اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربعة وعشرين ذراعاً باعتبار مقياس مصر يجوز للمديرين والمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بان يشترك في الاعمال اللازمة للحفاظ من الفيضان في الجهة التي يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الانقاذ من الجهات الاقرب للعمل الذي يخشى منه
- المادة ٢ - ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة ورؤى مع ذلك لاحد المديرين أو المحافظين أن النيل يخشى منه في احدى جهات حديرته أو محافظته فيجوز له أن يتدبّر حالاً بالعمل على مقتضى المادة المذكورة ومع طلب التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الاولى الى أن يصدر اليه أمر بالامتناع عنه
- المادة ٣ - من مجتمع عن المساعدة في الاحوال الميئة في المادتين السالفتين يعاقب بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش ويعاقب بهذا الجزاء أيضاً كل من يمنع أحد الناس المطلوبين للمساعدة عن العمل
- المادة ٤ - يؤلف تحت رئاسة المدير أو وكيله قوميون من اثنين من عمد البلاد ومن مأمور المركز أو ناظر القسم ومن يشهد مهندس المديرية أو وكيله للحكم بالعقوبات المقررة في المادة السابقة
- ويؤلف هذا القوميون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومن اثنين من اعيان المدينة ومن مهندس التنظيم أو وكيله
- المادة ٥ - يجوز للحكوم عليهم بالحبس أن يستأنفوا قرارات القومسيون المنزوعة عنه بالمادة السابقة أمام قوميون يشكل معرفة ناظر الداخلية تحت رئاسته أو رئاسة وكيل النظارة ويكون تقديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور القرارات المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه بحري ووجه قبلي لحد أسبوع وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكاشة قبلي أسبوع
- تنفيذ القرارات الانتهاية الصادرة من قوميون المديريات والمحافظات أو من قوميون الداخلية يكون بمعرفة المديرين والمحافظين

### أعمال

( في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ )

١٠٢٧ المادة ١ - تلقى السفرة في كامل انحاء القطر المصرى

أما خفر وملاحظة الجسور والاعمال الصناعية الاخرى والاشغال المستحقة التى يلزم اجراؤها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فتبقى الاهالى مكلفين بمداون سواهم وبذكر فاطر الاشغال العمومية في تقرير يرفعه الى الحضرة الخديوية في آخر كل سنة عددا لا يام التى يكلف الاهالى فيها بالقيام بهذه الاعمال أما فيما يختص بالاعمال المستحقة المقتضى اجراؤها عند حصول خطر في زمن فيضان النيل فيذكر في التقرير المذكور بيان الاسباب التى تمنع من اجرائها بالاجرة وبفسر هذا التقرير في الجريدة الرسمية

### أعمال

( في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ ) (١)

١٠٢٨ المادة ١ - أهالى القطر مكلفون بخفر وحفظ الجسور والقناطر لمدة فيضان النيل حسب النصوص والقيود المبينة بالامر العالى الصادر فى ٢٤ صفر سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١)

١٠٢٩ المادة ٢ - تعين نظارة الاشغال العمومية للمدبريات فى ١٥ يونيو من كل سنة النقط التى يجب حفظها وخفروا وعددا الانقار اللازمين لذلك من كل مديرية

١٠٣٠ المادة ٣ - تعقد فى كل مديرية جمعية فى أول يوليو من كل سنة تحت رئاسة المدير أو من يوب عنه مؤلفة من بائنه من المدبرية ومأمورى المراكز وأربعة عدى من كل مركز ( ينتخبهم جميع عدى المركز فى جمعية تعقد تحت رئاسة المأمور قبل انعقاد الجمعية فى المديرية ) فيطرح المدير أو النائب عنه على الجمعية التعليمات التى تكون وودت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانقار اللازمين للخفر وحينئذ تخصص الجمعية مقدار الانقار المقتضى اخراجهم عن كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية

(١) - هذا الامر مذكور بالامر العالى الصادر فى ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ وجاء بدلا عنه - راجع الطبعة الاولى من كتاب القوانين العقارية توجه ٣١٣ والامران العالىان الصادران فى أول يوليو سنة ١٨٩٥ و ٨ و ١٨٩٦

المادة ٤ - يجب على عمدة كل بلد أن يقدم للديرية قبل ١٥ يولييه كشفاً بأسماء  
جميع أنصار العونة المقنضين إخراجهم من البلد وتبين فيه مدة ثوبه كل شيخ من المشايخ

المادة ٥ - يخرج العدد الذي تراه نظارة الاسفال العمومية لازماً للضمير على الدركت  
في أول أغسطس أو في أي وقت بعده تعينه النظارة المذكورة بحسب حالة الفضان

ولا يشتغل هؤلاء الانفار أكثر من خمسة عشر يوماً متوالية ولا يمكن إخراجهم مرة ثانية  
الابتعدان يكون الانفار المقيدون بالكشف قد خرجوا جميعهم كل بدوره

المادة ٦ - من تأخر عن الانفار المدرجة أسماءهم بالكشف الذي يقدمه عمدة  
البلد للديرية عن انطروج للفر لى طلبه لذلك بمعرفة شيخه أو وقت منه مخالفة في تأدية  
وطيفة الخفر يجازى بمعرفة لجنة تشكل في المركز مؤلفة من مأمور المركز أو من ينوب عنه  
في حال غيابه بصفة رئيس ومن الاربعة عمد المنتخبين من عمد المركز لحضور جمعية حفظ النيل  
بالديرية (وهم المنصوص عليهم بالمادة الثالثة) بأحدى العقوبات الآتية

أولاً - بغرامة من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش

ثانياً - بغرامة من فوق المائة قرش الى ألف قرش أو بالحبس من خمسة أيام الى ثلاثة  
أشهر ولا تكون جلسة اللجنة صحيحة الا بحضور اثنين من العمد على الأقل مع مأمور المركز  
أو من ينوب عنه

وفي حال مرور المأمور على الجسور بعيداً عن ديوان المركز يجوز له أن يشكل لجنة بمعرفة  
تحت رئاسته في المحل الذي يكون موجوداً فيه وينتخب لها أربعة عمد من عمد البلاد المجاورة  
للحكم في المخالفات والتأخيرات التي تظهر له أثناء مروره

وعلى شيخ البلد أن يقدم رجلاً للفر في الحال بدل المحكوم عليه

المادة ٧ - كل عمدة أو شيخ تأخر عن إخراج الانفار المخصصة أو عن احتفاء عددهم  
أو لم يتوجه الى محل الدرك الذي كلف بملاحظته أو تركه بدون إذن أو لم يقدم بالملاحظة المفروضة  
عليه يجازى بمعرفة اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة الثانية من لائحة العمد والمشايع  
بالجزاءات التأديبية المبينة بالمادتين التاسعة والعاشر من اللائحة المذكورة مع جواز  
إبلاغ القرامة لغاية ألفي قرش

المادة ٨ - على مأمور المركز المتوط بملاحظة خفر الدرك أن يتخذ الاحتياطات  
اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المتأخر شيخ آخر في خفر الدرك المذكور

١٠٣٦ المادة ٩ - تشكل للديرة لجنة تحت رئاسة المدير أو وكيله في حال غيابه مؤلفة من أربعة عدد تنضهم الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة للحكم في القضايا المسانفة ويجوز لمأمور المركز أن يطلب إعادة النظر في أي حكم من أحكام اللجنة الابتدائية أمام اللجنة الاستئنافية ولا يجوز لها أن يستأنف إلا في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة السادسة وإذا كان أحد أعضاء اللجنة الابتدائية الذين حكموا في الحكم الابتدائي المستأنف موجوداً بصفة عضواً إضافي لجنة الاستئناف حال النظر في الحكم المذكور فلا يجوز وجوده بالجلسة إلا إذا كان الثلاثة عدد الآخرون حاضرين ولا تكون جلسة اللجنة الاستئنافية صحيحة إلا بحضور اثنين من العدد على الأقل لا يكون منهما العضو الذي استأنف في الحكم الابتدائي المستأنف

١٠٣٧ المادة ١٠ - تضع نظارة الداخلية لائحة عن كيفية تحرير المحاضر والمرافعات التي التي تتبع في ذلك وتقرر فيها مواعيد الاستئناف وكيفية اعلان الاحكام وتنفيذها

١٠٣٨ المادة ١١ - المبالغ التي يحكم بها تحصل بالكيفية المنصوص عليها في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارش سنة ١٨٨٠ مع عدم الاخلال بالمجلس

١٠٣٩ المادة ١٢ - يبقى الامر العالي الصادر بتاريخ ٢١ ذي الحجة سنة ١٣٠١ - ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ مراعياً وفاداً للمفعول

١٠٤٠ المادة ١٣ - تلغى الاوامر العالية الصادرة في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ وأول يوليوس سنة ١٨٩٥ و٨ فبراير سنة ١٨٩٦ ويستعاض عنها بأمر بهذا

### قرار من نظارة الداخلية

في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٩ بشأن الاجراءات المتخذة لتنظيمها في المختلطات المختصة بخفض جسر النيل

١٠٤١ المادة ١ - كل مخالفة للامر العالي الصادر في ٢٢ صفر سنة ١٣١٧ بشأن خفض جسر النيل والامر العالي الصادر في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وبوجه عمومي لنصوص اللوائح المتعلقة بذلك يصير انبائها بمحضر بحرق بعرفة مهندس المركز أو معاون الذي يعينه الباب مهندس ويقع عليه من العدة أو أحد مشايخ الناحية التي تقع بها المخالفة وفي حال غياب العدة أو المشايخ يقع عليه من مأمور المركز أو أحد معاوني المديرية أو المرأكر أو من أحد رجال البوليس بشرط أن يكونوا عاينوا المخالفة بنفسهم

وفي حال غياب أولئك الموظفين يوقع على المحضر المذكور من مفقش الري فقط أو من مهندس أو من مديراً شغال أو من ملاحظ القوتيرات الذي يعينه  
يجب إخطار المدير في الحال عن اسم الشخص الذي ينتدب وعن موضوع المأمورية التي انتدب إليها

- المادة ٢ - محضر المخالفة يكون مؤرخاً ويشتمل على ما يأتي  
أولاً - اسم ولقب وصنعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة  
ثانياً - إصاح السبب الذي أنبت عليه المخالفة واليوم والجهة التي وقعت فيها وكافة الاحوال التي تدل على ارتكاب المخالفة ويرسل حالاً إلى المركز  
المادة ٣ - من بعد وصول المحضر بأربع وعشرين ساعة يعلن المخالف بإعلان ١٠٤٣  
بسيط بأن يحضر أمام اللجنة وهذا الاعلان يعمل من نسختين ويشتمل على ما يأتي  
أولاً - اسم ولقب وصنعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة  
ثانياً - موضوع المخالفة  
ثالثاً - بيان المواد التي يحاكم بمقتضاها  
رابعاً - اليوم والساعة المقضى حضوره فيها يجتذدان في أقرب وقت من تاريخ وقوع المخالفة

المدة التي تعين للحضور تكون على الأقل يومين حالة المسافات

- المادة ٤ - المندوب الذي يعين لتسليم اعلان الحضور يجب عليه أن يثبت تاريخ ١٠٤٤  
وساعة التسليم في ذيل نسختي الاعلان ويوقع عليهما أيضاً بمضاه وفي حال غياب المعلن أو امتناعه عن الاستلام يذ كر ذلك في نفس نسخ الاعلان وتسلم النسخة المختصة بالمعلن إلى العمدة وفي غيابها إلى من شوب عنه الذي يوقع على النسخة الأصلية بالاستلام  
المادة ٥ - يجب على المخالف أن يحضر بنفسه أمام اللجنة في اليوم والساعة المحددين ١٠٤٥  
وحضوره هذا يبطل كل مخالفة حصلت في الاعلان  
المادة ٦ - اذالم يحضر المعلن فيجب على اللجنة أن تتحقق أنه حصل استيفاء مقتضى ١٠٤٦  
المادتين ٣ و ٤ من هذا القرار أم لا

ومنى تحققت من عدم وجود مخالفة في الاعلان تسرع في نظر القضية وتحكم غايباً والقرار الذي يصدر لا يكون قابلاً للمعارضة

فلذا وجد مخالفة في الاعلان للجنة أن تأمر بإعادة اعلان المخالف لأقرب جلسة

١٠٤٧ المادة ٧ - في أثناء مرور أو مرور المركز على الجسور إذا تميزه وقوع مخالفة واقتضى الحال لتشكيل اللجنة في الجهة التي وقعت فيها المخالفة فبناه على نصوص المادة السادسة من الامر العالي يصير اعلان المخالف بالحضور حالا في الجلسة

١٠٤٨ المادة ٨ - وفي الجلسة التي تحدد بصيرتلاوة محضر المخالفة بمعرفة كاتب الجلسة ويعتمد هذا المحضر لمن ائبلت ما يتبنيه

وبعد ذلك اذا كان المتهم حاضرا يقدم أوجه الدفاع وتسمع شهوده اذا أحضرهم في نفس الجلسة

وعلى كاتب الجلسة أن يلخص في المحضر أوجه الدفاع وأقوال الشهود

وتصدر اللجنة قرارها في الحال سيناقشه الاسباب التي بفت عليها حكمها

يجوز للجنة أن تأمر بأعمال تحقيق اضافي اذا رأت لزوما لذلك وحينئذ تحدد جلسة للحكم نهائيا في المخالفة

١٠٤٩ المادة ٩ - اذا كان الاستئناف المرفوع من المخالف ضد قرار اللجنة صادقا قبوله بناء على المادة التاسعة من الامر العالي أي في الحالة المترو عنها بالفقرة الثانية من المادة السادسة يجب تقديمه بتقرير للرکز في بحر الثلاثة أيام التالية للحكم اذا كان صدوره بحضور المخالف أو من يوم اعلانه اذا كان صدر في غيابه

لا يقبل تقرير الاستئناف من المخالف من بعد مضي الميعاد المذكور

يرسل حالا تقرير الاستئناف الى المديرية

الاستئناف المرفوع من المأمور يمكن تقديمه في بحر الثمانية أيام من صدور الحكم بتقرير يندج في ذيل الحكم

يصير اعلان الاستئناف لصاحب الشأن مع التنبيه عليه أن يقدم راسا الى اللجنة الاستئنافية أوجه الدفاع في بحر الثمانية أيام

١٠٥٠ المادة ١٠ - يرسل المدير للجنة الاستئناف جميع القضايا المستأنفة ويحدد لها يوم الاجتماع في أقرب وقت يمكن



تتحكم اللجنة الاستئنافية بعد اطلاعها على الأوراق من غير حاجة لإعلان المخالف مرمية ثانية وهو يجوز له أن يقدم للجنة بيان أوجه الدفاع كلفة وللجنة أن تأمر بإجراء أى تحقيق تراه موافقا

لا يعمل محضر عن جلسات اللجنة الاستئنافية

المادة ١١ - إعلان الأحكام الصادر من اللجنة الابتدائية أو اللجنة الاستئنافية ١٠٥١  
يكون بالطرق الادارية وفي حال صدورها بناء على طلب مأمور المركز الذى يرسل اليه المدير جميع أحكام اللجنة الاستئنافية

ينبغى أيضا على مأمور المركز أن يشرع في تنفيذ الأحكام الصادر منى صارت نهائية  
المبالغ التى يحكم بها تحصل بالطرق الادارية المنصوص عنها فى الامر العالى الصادر  
فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بتحصيل الاموال

المادة ١٢ - المخالفات التى تقع من المشايخ والعمد المختصة بلجنة المشايخ حسب ١٠٥٢  
المادة السابعة من الامر العالى بصير تحقيقها والحكم فيها على مقتضى القواعد الجارى  
العمل بها تنفيذا للامر العالى التظاى الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن العمد  
ومشايخ البلاد

## الفصل الثاني في اعدام الجسراد

### أمرال

(في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١)

- ١٠٥٣ المادة ١ - يجوز للدبيرين والمحافظين ومأموري المراكز أن يتصرفوا كل شخص قادر على العمل للعاونة على ابادنة الجراد ونفس هذه الحشرات ويكون استحضار الأشخاص من أقرب الجهات للعمل المراد ابادنة الجراد منه ويجوز لمن يرغب التوجه بنفسه أن يتصرف في الحال شخصاً ببله بأجرة من طرفه ويترط في هذا البذل أن يكون من البلاد الغير مكلفة أهاليها بالترويج لآبادنة الجراد نظراً لبعدها عن الجهات الموجودة فيها هذه الحشرات
- ١٠٥٤ المادة ٢ - كل من يرفض المعاونة في الأحوال اللازم احضاره فيها المينة في المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوماً أو بغرامة من عشرين الى مائتي قرش ويحكم بهذه العقوبة أيضاً على كل من يمنع أحد الأشخاص المطلوبين للعاونة
- ١٠٥٥ المادة ٣ - يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قوسمسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من باشمهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير ويكون القوسمسيون المذكورون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومؤلف من الباشمهندس أو مندوبه ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخبهما ويعينهما المحافظ وإذا تساوت الآراء يكون رأي الرئيس مرجحاً ولا تكون أحكام القوسمسيون قابلة للتقض ولا الاستئناف
- ١٠٥٦ المادة ٤ - تنفذ المدبرون والمحافظون الأحكام الصادرة من القوسمسيونات ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى الأحكام المقررة في الأمر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(تم الكتاب الثالث)

انتهى

## فهرس مرتب على حروف الهجاء

(١)

صحيفة

ابحاديات معروفة بالعشوري (الطيان - )

٧ ..... أمر عال في ٢٧ ابريل سنة ١٨٦٦

٨ ..... واقعة الحال

أجانب (أملاك الاجانب)

قانون صادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيو سنة ١٨٦٧)

١٤٩ ١٣ ..... باعطاء الاجانب حق ملكية العقارات بالممالك العثمانية

١٦ الى ١٤ ..... اتفاق دولي بخصوص علاقات الاجانب مع الحكومة

أحواش وغابات

٤٢٩ ٤١ ..... أمر عال في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٠

أحوال شخصيه

يراجع - تركات

أخذ سباخ

يراجع - سباخ

ارتفاق (حقوق ارتفاق السكك الحديدية)

يراجع - سكك حديد

استعمال الطرق العمومية

لائحة ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ تتعلق باستعمال الافراد الطرق العمومية ١٠٥ الى ١٠٢

قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥ بتعديل

١٠٦ ..... المادة الرابعة من اللائحة المذكورة

١٠٦ ..... قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٥

١٠٦ ..... » » » في ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٧

١٠٧ ..... » » » في ١٢ يناير سنة ١٨٨٨

محققة

استعمال الطرق العمومية (تابع ما قبله)

منشور من تطارات الاشغال العمومية في ٩ مارس سنة ١٨٨٩

بخصوص انشاء التروارات ..... ١٠٧

قرار وزارى في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ عن كيفية استعمال

الطرق العمومية والتروارات وتقرير شروط الرخصة .... ١٠٨ و ١٠٩

قرار وزارى في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ باضافة فقرة على المادة ١٣

من لائحة ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ ..... ١٠٩

أصحاب الانتفاع (حقوق أصحاب الانتفاع)

يراجع - نزع الملكية للنافع العمومية

اضافة (أى اضافة المضافات لللك)

يراجع - طرح البحر

» - مباني ومغروسات

» - اعطاء الاراضى البور

» - اعطاء ألبان التوبارية

» - تخفيف البرك والمستنقعات

ألبان ملك - أمرتال في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ..... ٦

ألبان الابعاديات

يراجع - أبعاديات

ألبان البرارى

يراجع - اعطاء الاراضى البور

ألبان العريان

يراجع - عريان

ألبان بور

يراجع - مرفوعات

ألبان تالفة بالاشغال العمومية

يراجع - مرفوعات توزع ملكية للنافع العمومية

- أطيان التسخين  
يراجع - تسخين  
أطيان مستخدمى الحكومة  
يراجع - مستخدموا الحكومة  
أطيان المحكوم عليهم بجزاء ..... ٢٥  
أطيان كل بحر  
يراجع - طرح بحر ومرفوعات  
أطيان الاجانب  
يراجع - اجانب  
أطيان منزوعة ملكيتها  
يراجع - نزع ملكية للنافع العمومية  
أطيان غير منزوعة  
يراجع - اعطاء الاراضى البور  
أطيان خراجية  
يراجع - خراجى  
أطيان المطروف - (أمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١) ..... ١٧٦  
أطيان الجهادية  
يراجع - جهادية  
أطيان عشورية  
يراجع - ابعاديات  
أطيان أواسى  
يراجع - أواسى  
أطيان أرباب المعاشات  
يراجع - معاشات

## أطيان الرزق

راجع - أبعاديان

## أطيان مستصلحة

راجع - اعطاء الاراضى البور

## أطيان سباح

راجع - مرفوعات

## اعدام الجراد

راجع - جواد

## اعطاء أطيان التوبارية

راجع - توبارية

## اعطاء الاراضى البور

قرار من مجلس شورى التواب فى ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٢ (٢) يناير

سنة ١٨٦٧) بشأن البرارى ..... ٢٠

قرار من مجلس النظارى ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٦ بشأن تحقيق حالة الاطيان ... ٢٠

أمر عال فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بشأن تقسيم أراضى الميرى الغير مزروعة ٢٢ و ٢١

قرار من مجلس النظار فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بشأن الاراضى المنخفضة ... ٢٢

قرار من مجلس النظار فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٨٨٤ بخصوص طلبات

أخذ أراض مجانا ..... ٢٣

قرار من مجلس النظار فى أول أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص

مشتري أطيان بالتمن من الاطيان الخارجة الزمام ..... ٢٣

أمر عال فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٤ بعدم قبول طلبات بأخذ أراض مجانا ... ٢٣

قرار من مجلس النظار فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٦ بعدم اجابة

طلبات بأخذ أطيان مجانا ..... ٢٤

أمر عال فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٨ خاص بالاراضى الغير مزروعة

المعطاة من الحكومة ..... ٢٤

## التزام المعادن

يراجع - معادن

## التزام الحفر

يراجع - حفر

## امتياز الحكومة

- أمر عال في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٢ في الامتياز لتطوير الاموال ..... ٢٢٤  
اعلان نشر من نظارة المالية في ٥ يناير سنة ١٨٨٠  
بخصوص الامتياز المذكور ..... ٢٢٥ و ٢٢٤  
أمر عال في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ في امتياز الحكومة على  
مملوكات المحصلين والصارف وغيرهم ..... ٢٢٦  
أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ بخصوص امتياز  
الحكومة على مملوكات المحصلين والصارف وغيرهم ..... ٢٢٦  
أمر عال في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بخصوص امتياز الحكومة  
على مملوكات المحصلين والصارف وغيرهم ..... ٢٢٧  
أمر عال في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٢ بخصوص امتياز الحكومة  
على مملوكات المحصلين والصارف وغيرهم ..... ٢٢٧

## أملاك (عوايد الاملاك المبنية)

- أمر عال في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بتعيين الاملاك القابلة لربط  
العوائد والاملاك المعفية وفي ربط العوائد وسدادها ... ٢٣٨ الى ٢٤٤  
جدول ملحق بالامر العالى الرقم ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ بشأن  
المدن والبنادر الواجب ربط العوائد على المباني الكائنة فيها ..... ٢٤٦  
أمر عال في ٥ ابريل سنة ١٨٩٧ بتعيين دائرة حدود مدينة مصر ..... ٢٤٧  
أمر عال في ١٦ مايو سنة ١٩٠١ بتعيين دائرة حدود اسكندرية ..... ٢٤٧ و ٢٤٨  
أمر عال في ١٢ ابريل سنة ١٨٨٧ بتعيين دائرة حدود رشيد  
ودمياط وبها وشبين القناطر ودمهور وشبراخيت  
والمحمودية والمحلة الكبرى وسمنود وبلبيس والقيوم  
والقشن والمنيا وماوى ومنقلاوط واسيوط ..... ٢٤٨ الى ٢٥٩

صحيفة

## أملاك - عوايد الاملاك المنيه (تابع ما قبله)

- أمر عال في ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩ بتعيين حلود بورسعيد  
والاسماعيليه والسويس وشين الكوم ومنوف وطنطا  
ونسوق وزفقو وكفر الزيات والمنصوره وميت غمر  
والزقازيق والجيزة وبخسوف وأوتيج وطهطا واخيم  
وسوهاج وجرجا وقنا واصوان ..... ٢٥٩ الى ٢٧٣
- لائحة ادارية في ١٣ مارس سنة ١٨٨٤ معدة بقرار من  
مجلس النظاري ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ عن جرد المائي والاملاك  
المستجدة وما يحصل من الاضافات أو تنزيل العوائد والنشر  
عن الجمرات والاجراءات التي تحصل في تشيكات أرباب  
الاملاك وسداد العوائد ..... ٢٧٤ الى ٢٧٧
- أمر عال في ١١ ابريل سنة ١٨٨٦ بشأن تعيين أعضاء مجالس  
المراجعة ..... ٢٧٧ و ٢٧٨
- مشور من نظارة المالية في ٢٦ مايه سنة ١٨٨٤ عن الاراضي  
البراح ..... ٢٧٨
- مشور من نظارة المالية في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بخصوص  
العش والمساكن المهمة من خشب أو طين أو بوص  
والاراضي المحاطة بأسوار ..... ٢٧٩
- قرار من مجلس النظاري ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٦ بخصوص تقدير  
أجر العامل ..... ٢٨٠
- قرار من مجلس النظاري ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٨٦ بشأن سداد  
أموال الاطيان المشغولة بالعش المعفيه من عوائد الاملاك ..... ٢٨٠
- أمر عال في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ بشأن اعفاء البوت التي  
لا تتجاوز أجرها السنوية الخمسمائة قرش من العوائد ..... ٢٨١

## أملاك الميري

راجع - أملك الميري العمومية

» - أملك الميري الحره

» - دومين

» - دائرة صنية



## أملاك الميرى المخصوصة

راجع - أملاك الميرى الحرة

## أملاك الميرى العمومية

تعريف أملاك الميرى العمومية بحسب القانون المدنى الاهلى ١٠٢ و ١٠١

راجع - استعمال الطرق العمومية

## أملاك حرة - فى البيع

أحكام عمومية مستخرجة من لائحة ٣ ابريل سنة ١٩٠٠ ١١٠ الى ١١٢

أمر عال فى ٣ فبراير سنة ١٨٩٢ بتقسيم الاطيان المتزرعة التى

تسبها الحكومة الى ثلاث درجات فيما يتعلق بربط المال .. ١١٢ و ١١٣

تعليمات فى ١٥ ابريل سنة ١٨٩٩ بشأن الاجراءات المقتضى

اتباعها بخصوص عجوزات وزيادات المساحة ..... ١١٤

تعليمات فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٩ بخصوص عجوزات المساحة .... ١١٤

قرارات مجلس النظارى فى ٢٨ مارس سنة ١٨٩٢ ..... ١١٥

لائحة فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٠٠ بخصوص بيع أملاك

الميرى الحرة ..... ١١٥ الى ١٢١

قرارات نظارة المالية فى ٦ مارس سنة ١٩٠٠ بخصوص

البيع بواسطة عطاآت داخل مظاريف بديرية البصرة .. ١٢٢ و ١٢٣

قرارات نظارة المالية فى ١٧ فبراير سنة ١٩٠١ بـريان

مفعول القرار المذكور قبله بمجبات أخرى ..... ١٢٣

## أملاك حرة - فى التأجير

مستخرج من قانون اجازات أملاك الميرى الحرة ..... ١٢٤ الى ١٣٢

## أملاك حرة - فى تخصيص عن المبيع

أمر عال فى ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ بخصوص توريد عن ما يباع

من أملاك الميرى الحرة الواردة بالجدول الى صندوق الدين ١٣٢ و ١٣٣

أمر عال فى ١٢ وليم سنة ١٨٨٨ بتخصيص الاملاك الغير

واردة بالجدول لتكوين المبلغ الاحتياطى ..... ١٣٣

مجمعة

أموال متناع

أمر عال في ٩ يولييه سنة ١٨٨١ ..... ١٢  
أموال (سداد الاموال)

أقساط أموال الاطيان ومال الخيل بمديريات الوجه القبلي ..... ١٨٨

» » » » » » » » البحرى. ١٨٩ و ١٩٠

» » » » » » » » خاصة ببعض المصالح والشركات ... ١٩١

أمر عال في ٢٧ يونيه سنة ١٨٨٣ عن مدة السنة الحسابية ..... ١٩٢  
قرار من نظارة المالية في ٢٨ يناير سنة ١٨٨٠ ببيان خزن

الحكومة اللازم توريد الاموال اليها ..... ١٩٢  
منشور من نظارة المالية في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٠ بخصوص

ايداع مبالغ على سبيل الامانة لتطير الاموال ..... ١٩٢  
قرار من نظارة المالية في ٣ فبراير سنة ١٨٩٨ بشأن توريد

الاموال لخزينة المديرية أو الى خزينة المالية من الممولين  
الذين يدفعون مائتي جنيه فأكثر في السنة لتطير أموال ..... ١٩٣

قرار من نظارة المالية في ٣١ يناير سنة ١٨٩٩ بشأن توريد  
الاموال الى صندوق الدين العمومي من الممولين الذين يدفعون

مائتي جنيه فأكثر في السنة لتطير أموال مربوطة على أطيانهم  
الكائنة بالمديريات المخصصة ..... ١٩٣ و ١٩٤

أموال مخصصة

أمر عال في ٢ مايه سنة ١٨٧٦ بخصوص اجراءات صندوق الدين ..... ١٩٧ و ١٩٨  
قانون التصفية في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بتعيين الارادات

المخصصة للدين الموحد ..... ١٩٨ و ١٩٩

أمر عال في ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٨ ..... ١٩٩

أمر عال في ٦ يونيه سنة ١٨٩٠ ..... ٢٠٠

أمر عال في ١٢ يولييه سنة ١٨٨٨ ..... ٢٠٠

انتفاع

يراجع - أطيان خراجيه ووقف

صحيفة

أوامس (الطيان الاوامس)

- لائحة الطيان السعيدية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ..... ٩  
أوامر عاليه في ٤ مارس سنة ١٨٨٩ و ١٦ يونيو سنة ١٨٩٠  
و ٥ ابريل سنة ١٨٩١ بخصوص فوايض الالتزام ..... ١١ و ١٠

آلات بخارية

- أمر عال في ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بمنع تركيب آلات بخارية  
بدون رخصة مقدما ..... ٧٩ الى ٨١  
قرار من نظارة الأشغال العمومية في ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠  
شاملا لللائحة الآلات البخارية ..... ٨١ الى ٨٧

آلات رافعة

- أمر عال في ٨ مارس سنة ١٨٨١ ..... ٣١٢ الى ٣١٤  
قرار من نظارة الأشغال العمومية في ٦ ابريل سنة ١٨٨١ ..... ٣١٥ و ٣١٦  
أمر عال في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ ..... ٣١٧

إيجارات

- القانون المدني المختلط ..... ١٥٩ و ١٦٠  
أمر عال في ٧ سبتمبر سنة ١٨٨٤ بخصوص اجراءات الحجز  
الامتيازى ..... ١٦٠ الى ١٦٣  
أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ ..... ١٦٣  
أمر عال في ٢٤ ابريل سنة ١٨٨٨ ..... ١٦٣

أبلولة (رسم الابلولة)

براجع - هج

( ب )

برك ومستنقعات (تجفيف)

- لائحة ٢١ فبراير سنة ١٨٩٤ ..... ٣٨ الى ٤٠  
أمر عال في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٠ بمنع اجراء الحفر ..... ٤٠

بور

براجع - اعطاء الاراضى البور

بيت المال

يراجع - تركت

بيع ادارى

يراجع - حجز بيع ادارى

(ت)

تاريخ

يراجع - مساحة الاطيان

تجاوز عن اموال الاطيان الشراعى

قرارات مجلس النظاري ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ ..... ٢٢٢

تجفيف البرك والمستنقعات

يراجع - برك ومستنقعات

تخصيص املاك الميرى الحرة

يراجع - املاك حرة

تخصيص الاموال

يراجع - اموال مخصصة

ترتيبات الضرائب

أمر عال فى ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩١ بشأن ضريبة اطيان المطروف ..... ١٧٦

أمر عال فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩١ بخصوص غن الورد وخدمة

الصراف ..... ١٧٦

جدول بيان فيات خرائب اموال الاطيان عن كافة المديرات ١٧٧ الى ١٨٠

منشور من قطارة المالية فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩١

بخصوص الضرائب النهائية والمؤقتة ..... ١٨١

أمر عال فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ بخصوص تعديل الضرائب ١٨٢ الى ١٨٤

تزع وجور

أمر عال فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ ..... ٢٩٥ الى ٣٠٨

صفحة

ترع وجبور (تابع ما قبله)

قرارد من تطارة الداخلية في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨ بشأن  
الخالفات التي تقع فيما يتعلق بالترع والجبور ..... ٢٠٨ الى ٢١١

تركات

لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ..... ١٦٤  
أمر عال في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بالغاه أقلام بيت المال  
وتشكيل مجالس حبيبه ..... ١٦٤ الى ١٦٧  
أمر عال في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ فيما يجب على القضاة اجراؤه ... ١٦٨  
أمر عال في ٤ يونيه سنة ١٩٠٠ بتعديل بعض مواد من  
الامرين العاليين الصادرين في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦  
١٧٠ فبراير سنة ١٨٩٨ ..... ١٦٨

تسجيل

لائحة ترتيب المحاكم المختلطة ..... ١٥٥  
القانون المدني المختلط ..... ١٥٥ الى ١٥٦  
لائحة المحاكم الشرعية ..... ١٥٧

تعويض المقابلة

يراجع - مقابلة

تقدير قيمة الاجرة

يراجع - عوائد الاملاك المبينة

تكليف

منشور من تطارة المالية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٧ عن كيفية  
نقل التكليف ..... ١٨٧  
مستخرج من منشور صادر من تطارة المالية في ٢ مارس  
سنة ١٨٩٩ بخصوص تعدد جلة رسوم مقتضى تحصيلها ..... ١٨٧  
مستخرج من منشور صادر من تطارة المالية في ٢٧ مارس  
سنة ١٨٩٩ بخصوص تعدد اليسوع وما يلزم فيها بالنظر لرسم الايلولة ..... ١٨٧

صحيفة

تلك ( في التملك بمضى المدة الطويلة )

- القانون المدني المختلط ..... ٢٥ و ٢٤  
 قرار من مجلس الاحكام بخصوص ترك كبير العائلة للاطيان ..... ٢٦  
 لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ ..... ٢٦  
 أمر عال في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ بشأن الاعمال المانعة للتملك .... ٢٦

تنظيم

- أمر عال في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ بمرام مفعول الاوامر المرحية  
 الاجراء على الاجانب ..... ٥٦  
 أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص الاشغال اللازم  
 أخذ رخصة بها قبل اجرائها ..... ٥٧ الى ٥٩  
 قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ بخصوص  
 مجالس التنظيم واختصاصاتها ورسومات التنظيم العمومية واعطا  
 الرخص وتعريف رسوم التنظيم ..... ٦٠ الى ٦٦  
 قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٧ يناير سنة ١٨٩١ بخصوص  
 مجلس التنظيم باسكندرية ..... ٦٦ و ٦٧  
 قرار من مجلس النظاري ١١ أغسطس سنة ١٨٩٢ ..... ٦٧  
 قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩ بتعديل  
 المادة ١١ من القرار الوزاري الرقم ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ ... ٦٧ و ٦٨

( ج )

جواد ( اعلام الجراد )

- أمر عال في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ ..... ٣٣٤

جسور

يراجع - نزع وجسور

جهاديه ( أطيان الجهاديه )

- أمر عال في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ ( ١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥ ) ... ٩

## (ح)

حجج

- لائحة المحاكم الشرعية المؤرخة ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ ... ١٤٩ و ١٥٠  
 أمر عال في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ بتعديل البنود ١٩ و ٥٥  
 ١٠٥ و ١٠٩ و ١١١ من لائحة المحاكم الشرعية وبندي  
 ٦ و ٧ من تعريف رسومها ..... ١٥١ و ١٥٢  
 أمر عال في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ باستمرار العمل بموجب  
 المادة ٥٨ والمادة ٥٥ التي تعدلت من لائحة المحاكم الشرعية ١٥٢ و ١٥٣  
 قرار من نظارة المالية في ٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ..... ١٥٣  
 أمر عال في ١٧ يونيو سنة ١٨٩٠ بخصوص حجج الايالة ..... ١٥٣  
 منشور من نظارة الداخلية في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٨١ ..... ١٥٤  
 أمر عال في ٨ يوليوس سنة ١٨٩٤ بخصوص رسوم الايالة ..... ١٥٤  
 ملخص منشور صادر من نظارة الحفانية في ١٦ مارس سنة ١٨٨٩ ... ١٥٤

حجزامتيازى

يراجع - اجارات

حجزيبيع اداى

- أمر عال في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ في حجزيبيع المنقولات. ٢٢٨ الى ٢٣٠  
 حجزيبيع العقارات ..... ٢٣٠ الى ٢٣٢  
 أمر عال في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ في حجزيبيع المنقولات .. ٢٣٢ الى ٢٣٤  
 منشور من نظارة المالية في ٤ اكتوبر سنة ١٨٩١ بخصوص  
 حراسة الاشياء المنجورة ..... ٢٣٤  
 أمر عال في ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢ بتعديل المادة ١٥  
 من الامر العالى الرقيم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ..... ٢٣٥  
 منشور من نظارة المالية في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٨ بشأن  
 الاشياء الجائز حجزها نظير الاموال ..... ٢٣٥  
 أمر عال في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ في حجزيبيع العقارات  
 المرهونة لصالح اجنبى ..... ٢٣٦ و ٢٣٧

صفحة

حشيش

- أمر عال في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ ..... ٥٠ و ٤٩  
أمر عال في ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ ..... ٥٠  
أمر عال في ٨ يوليو سنة ١٨٩٤ ..... ٥٠

حفر ( التزام الحفر )

- أمر عال في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ بخصوص الرخصة اللازمة  
والاشتراطات المتضمنة تدوينها في الرخصة ..... ١٤٥ و ١٤٤  
أمر عال في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ بشأن المخالفات التي  
تحصل في اجراء الحفر ..... ١٤٦ و ١٤٥

حق الشفعة

يراجع - شفعة

حقوق عينية ( اثبات الحقوق العينية )

يراجع - تسجيل

» - نزاع الملكية

» - حق الارتفاق

( خ )

خارج الزمام ..... ٢٢٢

يراجع - اعطاء الاراضي البور

خواجه ( اطيان خراجية )

لائحة الاطيان السعيدية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ..... ٢

( د )

دائره سنيه ( أموال )

- اتفاق في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩١ بين قطارة الماليه  
والدائرة السنيه وكيفية تحرير الحساب السنوي ..... ٢٠٩  
مستخرج من افادة صادره من الدائرة السنيه لنظارة الماليه  
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٩٠٠ بخصوص علاوة ٣٥٨٠٠ جنييه  
على أموال اطيان الدائرة السنيه ..... ٢١٠ و ٢٠٩



صحيفة

دائرة مالية - أموال (تابع ما قبله)

مستخرج من افادة واردة من الدائرة المالية في ٥ يولييه

سنة ١٩٠٠ بخصوص نقل تكليف ما يباع من اطيان الدائرة بالتقسيط ٢١٠

دخان

٥١ ..... امر عال في ٢٥ يولييه سنة ١٨٩٠ بمنع زراعة الدخان

» في ١٠ ماي سنة ١٨٩٢ بتعديل المادة الثانية

٥١ ..... من الامر المشار اليه

قرار من نظارة المالية في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤ بشأن تقسيم

القرامات المتحصلة ..... ٥٢ و ٥٣

دومين (أموال مصلحة الدومين)

اتفاق بين نظارة المالية ومصلحة الدومين في ٢٣ يولييه

سنة ١٨٩١ بخصوص كيفية سد ادا الاموال ..... ٢٠٢ و ٢٠١

امر عال في ١٦ يولييه سنة ١٨٩٧ بشأن تقدير الاموال

العقارية على اطيان مصلحة الاراضي المبرية ..... ٢٠٢ الى ٢٠٨

(ر)

رى

يراجع - ترع وجسور - مجالس المديرات - مديرو ومفتشوا لرى

(ز)

زراعات متنوعة

يراجع - حشيش ودخان

(س)

سباح

لائحة بشأن السباح ..... ١٤٦ الى ١٤٨

سخره

يراجع - عون

صفحة

سكك الحديد ( حقوق ارتفاق السكك الحديد )  
منشور من : بالتمعاون خديوي في ٢٠ محرم سنة ١٢٨١  
( ٢٥ يولييه سنة ١٨٦٤ ) ..... ٤٨

سكك زراعية

أمر عال في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠ ..... ٢١٨ الى ٢٢٣  
قرار من نظارة الداخلية في ١٦ مارس سنة ١٨٩١ ..... ٢٢٣ الى ٢٢٥

( ش )

شراق

راجع - تجاوز عن أموال الاطيان الشراق

شفعة ( حق الشفعة )

أمر عال في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ - القانون المدني المختلط . ٤٣ الى ٤٦  
القانون المدني الاهلي ..... ٤٧

( ص )

صندوق الدين العمومي ( اجراءات صندوق الدين )  
راجع - أموال مخصصة

( ض )

ضريبة - ضرائب

راجع - ترتيب فيان الضرائب

( ط )

طرح بحر

لائحة الاطيان السعيدية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ..... ٢٧ الى ٢٨

طرق عمومية

راجع - استعمال الطرق العمومية

## (ع)

عربان (ألبان مطلة العربان)

أمر عال في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ ..... ١٣٤

عزب (انشاء العزب)

أمر عال في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨ بخصوص أرباب المعاشات

الذين استبدلوا معاشاتهم بأطيان ..... ٥٤

قرارات مجلس النظار في ٢٢ يولييه سنة ١٨٨٩ ..... ٥٤

أمر عال في ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٩ بمنع انشاء العزب بدون

الحصول على رخصة عنها أولا ..... ٥٥٣٥٤

عشورى

راجع - أبعاديات

عوايد (عوايد الاملاك المبنية)

راجع - أملاك

عونه

أمر عال في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١ بترتيب خفر جسر النيل ..... ٣٢٦

» في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ ..... ٣٢٧

» في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢ ..... ٣٢٨

» في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ بشأن خفر وحفظ جسر النيل ٣٢٨ الى ٣٣٠

قرارات نظارة الداخلية في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ بشأن

الاجراءات المتخذة لتباعداتها في المخالفات المختصة بخفر جسر

النيل ..... ٣٣٠ الى ٣٣٣

## (غ)

غابات

راجع - احراش وغابات

غاروقه

تعريف الغاروقه بحسب القانون المدني الاهلي ..... ١٥٨

## ( ف )

فائض التزام

يراجع - أوامى

## ( ق )

قصبه (مقاس القصبه) ..... ١٧٢

## ( م )

مبانى ومفروشات

لائحة الاطيان العبدية فى ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ..... ٢٩  
منصبون (الطيان المنصبين)أمر عال فى ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ (١٤ ديسمبر سنة ١٨٦٥) ..... ١٧  
مشور من نظارة المالية فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٣ عنكيفية ادارة اطيان المنصب ..... ١٨  
مجالس المديرىات (اختصاصات -)أمر عال فى ٣ يناير سنة ١٨٨٠ بإلغاء مجالس الزراعة ..... ٢٨٩  
قرار من مجلس النظارى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بخصوصمجالس المديرىات ..... ٢٨٩  
القانون النظامى المصرى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ بشأن

اختصاصات مجالس المديرىات ..... ٢٨٩ الى ٢٩١

مجالس مراجعه

يراجع - عوايد الاملاك المبنية

مجلس بلدى اسكندريه

أمر عال فى ١٤ ابريل سنة ١٨٨٨ بخصوص ترتيب عوايد بلديه ..... ٢٨١

أمر عال فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ بخصوص تقرير عوايد اضافيه

على الرسوم المقررة ..... ٢٨١ و ٢٨٢

قرار من نظارة الداخلية فى ٩ يونيه سنة ١٨٩٠ ..... ٢٨٢

## مجلس بلدى اسكندرية (تابع ما قبله)

- أمر عال في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ بخصوص ارادات  
القومسيون البلدى باسكندرية ..... ٢٨٢  
قرار من مجلس بلدى اسكندرية في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٩  
بخصوص عوايد الاتنين في المياه على الايجارات ..... ٢٨٣  
لائحة تنفيذية عن عوايد الاتنين في المياه على الايجارات  
صادرة من القومسيون البلدى في ٣ مايو سنة ١٨٩٩  
ومعتمدة من نظارة الداخلية في ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ... ٢٨٥ الى ٢٨٣  
قرار من مجلس بلدى اسكندرية في ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ ..... ٢٨٥  
قرار من نظارة المالية في ١٨ فبراير سنة ١٩٠٠ باحالة عملية  
عوايد الاملاك المبنية على مجلس بلدى اسكندرية ..... ٢٤٥

## محلات مقلقة للراحة ومضرة بالصحة أو خطيرة

- أمر عال في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ بجمع ایجاد المحلات المذكورة  
بدون الحصول على رخصة عنها ابتداء ..... ٧٢ و ٧١  
قرار وزارى في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ شاملا اللائحة عمومية  
عن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة أو الخطرة ..... ٧٧ الى ٧٢  
قرار في ٩ مايو سنة ١٩٠٠ ..... ٧٨

## مديرو ومفتشوالرى (اختصاصات مديرى ومفتشى الرى)

- لائحة في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٥ بتحديد علاقات المديرين مع  
مفتشى الرى ..... ٢٩٢ الى ٢٩٤

## مرفوعات

- لائحة الاطيان السعيدية في ٥ أغسطس سنة ١٨٥٨ ..... ٢١١  
أمر عال في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ بتعيين الاطيان القابلة  
لرفع المال عنها ..... ٢١٤ الى ٢١١  
لائحة مصدق عليها من مجلس النظارف في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٩  
بشأن الاجراءات المقتضى اتباعها فيما يتعلق بالمرفوعات .. ٢١٨ الى ٢١٤  
أمر عال في ١٨ يونيو سنة ١٨٩٠ بخصوص اطيان الجزائر ..... ٢١٩

مرفوعة

## مرفوعات (تابع ما قبله)

- منشور من نظارة المالية في ٢٤ يولييه سنة ١٨٩٢ بشأن  
الاطيان المجهيه باموالها التي لا توجد منطبقه على احكام  
الامر العالي الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ..... ٢١٩  
أمر عال في أول مارس سنة ١٨٩٤ بخصوص اعاده ربط  
الضريبة على الاطيان ..... ٢٢٠ الى ٢٢٢

## مزادات

راجع - أملاك حرة - إيجارات - هجرو بيع اداري

## مساحة الاطيان

- أمر عال في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٦٠ بخصوص مربوط  
زيادات المساحة التي تطهر ..... ١٧٣  
أمر عال في ٢٥ مايو سنة ١٨٦١ بخصوص وحدة المقاس  
لمساحة الاطيان ..... ١٧٣  
أمر عال في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ ..... ١٧٣  
تعليمات في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٩ بخصوص اجراءات فن  
الزمام ..... ١٧٤ و ١٧٥

## مساكن الشغالة

- قرار من نظارة الاشغال العمومية في ٢٧ اكتوبر سنة ١٨٨٣  
بشأن شروط الرخصة الواجب مراعاتها في انشاء مساكن  
الشغالة ..... ٦٩ و ٧٠

## مستخدمو الحكومة (أطيان مستخدمى الحكومة)

- قرار من مجلس النظار في ١٧ مارس سنة ١٨٩٢ بخصوص  
أطيان توكر ..... ٢١  
قرار من مجلس النظار في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٦ بخصوص  
بعض أحوال ممنوع فيها شراء أطيان ..... ٢٢  
منشور من مجلس النظار في ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٩٦ ..... ٢٣

مستقعات (تخفيف المستقعات)

راجع - بركه ومستقعات

مشاع

راجع - أملاك مشاعة

معادن

لائحة عثمانية في ١٦ أبريل سنة ١٨٦٩ ..... ٤٤

معاش (أطيان معطاة معاشا)

أمر عال في ٢٧ مارس سنة ١٨٩٤ ..... ١٣٤

معاشات (أطيان معطاة نظير استبدال معاشات)

أمر عال في ٣ مايو سنة ١٨٨٨ تصريحا باستبدال المعاشات ..... ١٣٥

لائحة من نظارة المالية في ٣ مايو سنة ١٨٨٨ بتعيين شروط

استبدال المعاشات ..... ١٤٠ الى ١٣٥

أمر عال في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٨٨ ..... ١٤٠

مفروسات

راجع - مباني ومفروسات

راجع - تنظيم

مقابلة (خسب تعويض المقابلة)

قانون التصفية في ١٧ يولييه سنة ١٨٨٠ بخصوص تعويض المقابلة ..... ١٩٥

منشور من نظارة المالية في ٢٢ مارس سنة ١٨٨٦ بشأن انتقال

تعويض المقابلة عن الاطيان المباعه ..... ١٩٦

منشور من نظارة المالية في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٢ بصرف النظر

عن اعطاء شهادات الى الممولين خاصة بتعويض المقابلة ..... ١٩٦

مذكرة عن المقابلة ..... ٥٩٤

قانون الغاء المقابلة ..... ٦

قانون التصفية (سند ٨٧) ..... ٦

أمر عال في ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ ..... ٦

## ( ن )

## نخل ( مال النخل )

- ١٨٥ ..... منشور من نظارة المالية في ٢٤ ماي سنة ١٨٧٣  
 أمر عال في ٢٨ ماي سنة ١٨٨١ بشأن ضريبة مال النخل  
 ١٨٥ ..... والنخل القابل لربط المال عليه  
 ١٨٦ ..... أمر عال في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٠ بشأن تعداد النخل  
 نزاع الملكية بسبب عدم سداد الاموال

مكتبة - موزع اذاريين

## نزاع الملكية للنافع العمومية

- ٨٩ و ٨٨ ..... نزاع الملكية على حسب القانون المدني المختلط  
 لائحة مجالس تفتيش الزراعة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧١  
 ٩٠ و ٨٩ ..... بخصوص الاطيان التي تلف في العليات العمومية  
 قرار من مجلس النظارة في ١٥ فبراير سنة ١٨٩٢ بخصوص رد  
 الاطيان التي نزع ملكيتها سابقا بدون اعطاء تعويض عنها  
 ٩١ و ٩٠ ..... الى اربابها الاصليين  
 منشور من نظارة الاشغال العمومية في ٢٣ جادى الثانية  
 سنة ١٣١٣ ( ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ) بخصوص الاستكشافات  
 والقرارات الادارية المقتضى اجراؤها في احوال نزاع الملكية  
 ٩٢ و ٩١ ..... أمر عال في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦ بخصوص نزاع الملكية للنفقة  
 العمومية  
 ٩٢ الى ٩٦ ..... أمر عال في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل المادة ٢ من الامر  
 العالى الرقم ١٧ فبراير سنة ١٨٩٦  
 ٩٧ ..... قرار من نظارة الاشغال العمومية في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٧ بتعيين  
 أعضاء قوسيونات تميز العقارات المقتضى ادخالها في الطرق  
 العمومية  
 ٩٧ .....



## نزع الملكية للأنافع العمومية (تابع ما قبله)

- قرارات نظارة الأشغال العمومية في ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧ بتعيين  
أعضاء قوميون تبين الاملاك لمدينة القاهرة ..... ٩٨  
ملخص منشور صادر من نظارة الأشغال العمومية في ١٢ أبريل  
سنة ١٨٩٨ ..... ٩٨  
أمر عال في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن نقل الجبانات ..... ٩٩ و ١٠٠

## نقل التكليف

يراجع - تكليف

## نقل الملكية واستعمالها

- يراجع - حجج  
» - تسجيل  
» - غاروقه  
» - إيجارات  
» - زركات  
» - تكليف

## نوبارية (اعطاء أطيان النوبارية)

- أمر عال في أول ديسمبر سنة ١٨٨٦ ..... ٣٥ و ٣٦  
أمر عال في ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٦ ..... ٣٧  
أمر عال في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٠ بربط ضريبة على أطيان  
النوبارية ..... ٣٧  
قرارات نظارة المالية في شهر ديسمبر سنة ١٨٨٩ ..... ٣٧  
ملخص افادة من نظارة المالية لمديرية البحيرة في ١٥ أكتوبر  
سنة ١٨٩٨ ..... ٣٧

## ( و )

واحان (تخيل الواحان) ..... ١٨٥

وقف

لائحة المحاكم الشرعية في ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ ..... ١٤١ و ١٤٢

مشور من المجلس الخصوصي في ٢٠ يونيو سنة ١٨٧٢ ..... ١٤٢ .

اراده سنه في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بخصوص تنظيم حسابات

ديوان الاوقاف ..... ١٤٢ و ١٤٣

( تم الفهرس )





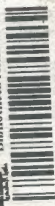








Bibliotheca Alexandrina



0501751